وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

Université Larbi Ben M'hidi- Oum El-Bouaghi

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Faculté des sciences économiques , Commerciales
et des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير

Département des sciences de gestion

أثر نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر على إدارة النتيجة

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

إعداد الطالب:

بولجنيب عادل

إشراف الأستاذ:

أ. د. الطيب لحيلح

لجنة المناقشة

أ.د عبد الجليل بوداح	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د. الطيب لحيلح	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مقررا
أ.د فهيمة بديسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا
أ.د عيسى بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا
د.يزيد تقرارت	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د.محمد الصالح فروم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

Université Larbi Ben M'hidi- Oum El-Bouaghi

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Faculté des sciences économiques , Commerciales
et des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير Département des sciences de gestion

أثر نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر على إدارة النتيجة

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

إعداد الطالب:

بولجنيب عادل

إشراف الأستاذ:

أ. د. الطيب لحيلح

لجنة المناقشة

أ.د عبد الجليل بوداح	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د. الطيب لحيلح	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مقررا
أ.د فهيمة بديسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا
أ.د عيسى بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا
د.يزيد تقرارت	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د.محمد الصالح فروم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الملخصات

ملخص

حاولت هذه الأطروحة، الموسومة بـ "أثر نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر على إدارة النتيجة —دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية"، معرفة ما إذا أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى الحد من ممارسات إدارة النتيجة، والأساليب المستعملة في هده الممارسات في المؤسسة الجزائرية، وقد اعتمدت الرسالة في ذلك على أسلوب المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة و نموذج الفروق المزدوجة و نموذج للانحدار المتدرج، وذلك انطلاقا من عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وقد تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يساهم في الحد من ممارسات إدارة النتيجة.كما تم التوصل إلى أن الأساليب المستعملة في هذه الممارسات هي إنشاء احتياطيات سرية؛ من خلال مؤونة تدني المخزون ومؤونة الأخطار والأعباء ، و منح تخفيضات، وتيسير شروط الدفع، والتلاعب بالمصاريف التقديرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة النتيجة، التوحيد المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، المستحقات الاختيارية، التقديرات المحاسبية، الخيارات المحاسبية.

Résumé

Cette thèse, intitulée « L'impact du modèle de normalisation comptable en Algérie sur la gestion du résultat - étude de cas d'un échantillon d'entreprises économiques », essaye d'apprécier si l'application du Système Comptable Financier a induit une diminution des pratiques de gestion du résultat et les différentes techniques utilisées dans ces pratiques. L'analyse a été bâtie sur une étude cas-témoin, un modèle de doubles différences et un modèle de régression pas à pas, à partir d'un échantillon d'entreprises économiques Algériennes.

L'étude a conclu que l'application du Système Comptable Financier n'a pas conduit à une diminution des pratiques de gestion du résultat. L'étude a aussi démontré que les techniques les plus utilisées dans ces pratiques sont la création de réserves occultes ; par le biais des provisions pour dépréciation des stocks et provisions pour risques et charges, l'octroi des remises et des facilités de paiement, et la manipulation des frais discrétionnaires.

Mots clés : Gestion du résultat, normalisation comptable, Système Comptable Financier, accruals discrétionnaires, estimations comptables, options comptables.

Abstract :

This thesis, entiteled "the impact of accounting standard-setting model in Algeria on earnings management- a case study of a sample of firms", tries to determine whether earnings management practices have decreased since the application of the Financial Accounting System (SCF) as well as the techniques employed in such practices. The analysis was built on a case-control study, a stepwise regression model and a double differences model.

The study concluded that earnings management practices didn't decrease after SCF application. It also showed that the most widely used earnings management techniques include creating hidden reserves ; through inventory provisions and provisions for risks and expenses, granting discounts and payment facilities, and manipulating costs.

Keywords : Earnings management, accounting stadard-setting, Financial Accounting System, discretionary accruals, accounting estimations, accounting options.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول XIVIX

فهرس الأشكال XVII

قائمة الملاحق XVIII

أ- ش **مقدمة**

الفصل الأول: إدارة النتيجة

مقدمة..... 2

المبحث الأول: ما هية إدارة النتيجة..... 3

المطلب الأول : النظرية الإيجابية للمحاسبة كإطار نظري لإدارة النتيجة..... 3

المطلب الثاني: تعريف إدارة النتيجة..... 12

المطلب الثالث: قياس إدارة النتيجة..... 19

المبحث الثاني: دوافع إدارة النتيجة..... 26

المطلب الأول: الدوافع التعاقدية..... 26

المطلب الثاني: الدوافع السوقية..... 38

المطلب الثالث: الدوافع السياسية و التنظيمية 48

المبحث الثالث: ممارسات إدارة النتيجة..... 56

المطلب الأول: أساليب إدارة النتيجة..... 56

المطلب الثاني: تقنيات الإدارة المحاسبية للنتيجة..... 66
المطلب الثالث: تقنيات الإدارة الحقيقية للنتيجة..... 72
خلاصة..... 78

الفصل الثاني: نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر

مقدمة..... 80
المبحث الأول: التوحيد المحاسبي و علاقته بإدارة النتيجة..... 81
المطلب الأول: التوحيد المحاسبي..... 81
المطلب الثاني: نماذج التوحيد المحاسبي في العالم..... 87
المطلب الثالث: علاقة نماذج التوحيد المحاسبي بإدارة النتيجة..... 97
المبحث الثاني: جهود التوحيد المحاسبي في الجزائر 104
المطلب الأول: أسباب ظهور نموذج التوحيد المحاسبي الحالي..... 104
المطلب الثاني: مقومات نموذج التوحيد المحاسبي الحالي..... 111
المبحث الثالث: صعوبات ومشاكل تطبيق نموذج التوحيد المحاسبي الحالي..... 120
المطلب الأول: الصعوبات و المشاكل في سنة الانتقال..... 120
المطلب الثاني: الإشكاليات التقنية المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي..... 126
المطلب الثالث: الإشكاليات الثقافية و السلوكية لتطبيق النظام المحاسبي المالي..... 135
خلاصة..... 148

الفصل الثالث: إدارة النتيجة في ظل نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر

مقدمة..... 150

المبحث الأول: أثر المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة..... 151

المطلب الأول: أثر مبدأ الصورة الصادقة على إدارة النتيجة..... 151

المطلب الثاني: أثر مبدأ الحيطة (التحفظ) على إدارة النتيجة..... 158

المبحث الثاني: أثر الخيارات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة... 165

المطلب الأول: الخيارات المتاحة عند أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي و أثرها على إدارة النتيجة..... 165

المطلب الثاني: الخيارات المتاحة عند التطبيق اللاحق للنظام المحاسبي المالي و أثرها على إدارة النتيجة. 169

المطلب الثالث: إجراءات النظام المحاسبي المالي للحد من إدارة النتيجة من خلال الخيارات المحاسبية. 182

المبحث الثالث: أثر التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة. 185

المطلب الأول: التقديرات المحاسبية على مستوى الأصول و أثرها على إدارة النتيجة..... 185

المطلب الثاني: التقديرات المحاسبية على مستوى الخصوم و أثرها على إدارة النتيجة..... 201

المطلب الثالث: الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي 207

خلاصة..... 210

الفصل الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة-دراسة تطبيقية

مقدمة..... 212

المبحث الأول: أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسات المتعاملة في بورصة الجزائر 213

المطلب الأول: عرض العينة و طريقة حساب المستحقات الاختيارية..... 213

المطلب الثاني: أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة..... 223

المطلب الثالث: أثر بنود النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة..... 238

المبحث الثاني: إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة في ظل النظام المحاسبي المالي..... 246

المطلب الأول: أثر الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة..... 247

المطلب الثاني: البنود المؤثرة على الإدارة المحاسبية للنتيجة لمؤسسة رويبة..... 253

المطلب الثالث: الإدارة الحقيقية للنتيجة في مؤسسة رويبة..... 265

خلاصة..... 285

خاتمة 286

قائمة المراجع..... 293

الملاحق..... 307

فهرس الجداول،
الأشكال و الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تصنيف الممارسات المحاسبية	18
2-1	العائد المحتمل من إدارة النتيجة عند الإصدار الفصلي للأسهم	43
1-2	مستخلص من جدول المطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي	122
2-2	أهم التغيرات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية حتى سنة 2017 و أثرها المحتمل على النظام المحاسبي المالي	134
3-2	القيم المحاسبية في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية	145
1-4	نتائج انحدار نماذج المستحقات الكلية	221
2-4	المفاضلة بين نماذج السلاسل الزمنية المقطعية	222
3-4	اختبار تحقق شروط نموذج الانحدار المتعدد	222
4-4	الإحصائيات الوصفية لمكونات نماذج المستحقات العادية	225
5-4	الإحصائيات الوصفية للمستحقات الاختيارية لعينة الدراسة	226
6-4	الإحصائيات الوصفية للمستحقات الاختيارية لكل مؤسسة على حدة	227
7-4	المستحقات الاختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	228
8-4	متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	229
9-4	اختبار مدى إتباع الفروق للتوزيع الطبيعي	230
10-4	نتائج اختبار تأثير النظام المحاسبي المالي على المستحقات الإختيارية	231
11-4	نتائج انحدار نموذج الفروق المزدوجة	237
12-4	اختبارات فرضيات نموذج الانحدار المتعدد للفروق المزدوجة	238
13-4	مخرجات المرحلة الأولى لنموذج الانحدار المتدرج	243
14-4	مخرجات المرحلة الثانية لنموذج لانحدار المتدرج	243
15-4	مخرجات المرحلة الثالثة لنموذج الانحدار المتدرج	244
16-4	مخرجات المرحلة الرابعة لنموذج الانحدار المتدرج	245
17-4	المستحقات الإختيارية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2005-2017	250
18-4	نتيجة اختبار طبيعية البيانات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة رويبة	252
19-4	نتيجة اختبار طبيعية البيانات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة رويبة	252
20-4	نتيجة اختبار t لتساوي المستحقات الإختيارية في مؤسسة رويبة	253
21-4	: تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2010	267
22-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2010	268
23-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2010-2011	271
24-4	التغير في المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2010-2011	272
25-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2011-2012	273

26-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2011-2012	274
27-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2012-2013	275
28-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2012-2013	276
29-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2013-2014	277
30-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2013-2014	278
31-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2014-2015	279
32-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2014-2015	280
33-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة لها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2015-2016	281
34-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2015-2016	282
35-4	تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2016-2017	283
36-4	تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2016-2017	284

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	محددات المكافأة السنوية للمسيرين	30
2-1	سلوك المؤسسة في إدارة النتيجة لتحقيق أو تخطي هدف معين	47
3-1	أثر القرارات الإدارية و المحاسبية على نتيجة المؤسسة	65
4-1	سلستين زمنيتين لنتيجتي مؤسستين X و Y	67
1-2	مستويات تجانس الأنظمة المحاسبية	85
1-3	أثر نموذج إعادة التقييم على الميزانية	172
1-4	ملخص اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية	218
2-4	المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2005-2017	251
3-4	معنوية معاملات الارتباط الذاتي بين المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة	253
4-4	تطور رقم الأعمال لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017	266
5-4	تطور مصاريف الإشهار لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017	268
6-4	تطور مصاريف التكوين لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017	269
7-4	تطور مصاريف الخدمات الخارجية الأخرى لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017	270
8-4	تطور مصاريف الصيانة لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017	272

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة	308
2	المستحقات الكلية لعينة الدراسة	309
3	المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة	311
4	استبيان حول الطرق المحاسبية المطبقة من طرف مؤسسات العينة	313
5	روابط تقارير مؤسسة رويبة خلال الفترة (2010-2017)	314

مقدمة

إن عولمة المؤسسات و الأسواق المالية و ما صاحبها من ظهور بعض المشاكل؛ كتغيرات أسعار الصرف و آثار اختلاف معدلات التضخم و اختلاف المعالجة المحاسبية لنفس العمليات و الأحداث بين البلدان، قد أدى إلى ضرورة العمل على تجاوز القبول المحلي للمعايير المحاسبية و تحقيق القبول الدولي لها. و سعيا منها لبلوغ هذا الهدف قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) و مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بإصدار مجموعة من المعايير ذات جودة و قابلية للفهم، و سعت لتطبيقها على المستوى الدولي. و قد عرفت هذه المعايير بالمعايير المحاسبة الدولية (IAS) و معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

لقد سارعت العديد من البلدان لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، إما بتبنيها بصورة مطلقة أو التقريب بينها و بين معاييرها المحلية. و قد كانت الجزائر من بين هذه البلدان، حيث تبنت نموذج توحيد محاسبي جديد كليا منبثق عن المعايير المحاسبية الدولية، و يتفق معها إلى حد كبير في الإطار المفاهيمي، وطرق التسجيل والتقييم، وعرض القوائم المالية، سمي بالنظام المحاسبي المالي.

إن هدف النظام المحاسبي المالي هو تحسين جودة المعلومات المالية من خلال زيادة ملاءمتها ومصداقيتها، و تحسين شفافية الحسابات من أجل التحديد الدقيق للمركز المالي للمؤسسة و نتائج نشاطها، وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في الإفصاح كميا و نوعيا، و هو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن تحقيق هذه الأهداف أمر في غاية الأهمية، خاصة في ظل ما يميز الاقتصاد الجزائري من فساد وبيروقراطية و غياب للشفافية في التعاملات و شيوع التهرب الضريبي، هذا الوضع جعل من التلاعب بالأرقام الواردة في القوائم المالية أمرا شائعا.

ومما زاد من حدة هدا التلاعب الطبيعة المرنة للمحاسبة التي تعتمد على المفاضلة بين البدائل و استعمال التقدير الشخصي في كثير من الأحيان. هذا الأمر يشجع المسير على استغلال ذلك للتأثير على عناصر قياس الأداء و المركز المالي للمؤسسة دون خرق الإطار القانوني المعمول به و بما يعظم من منافع المؤسسة أو منافع المسيرين أنفسهم، و ذلك بممارسة أساليب معينة تسمى إدارة النتيجة. إذ غالباً ما تضع الإدارة تصوراتها للنتيجة التي تريد التقرير عنها يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك والمستثمرين من توزيعات. و على أساس ذلك يقوم المحاسب بخبرته بتقديم رقم النتيجة المطلوب.

باعتبار أن هدف القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي هو إنتاج معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها و التغير في وضعيتها المالية، فإن تطبيقه بالشكل المناسب قد يحد من إمكانية لجوء المسير إلى ممارسات إدارة النتيجة.

أولا: إشكالية البحث:

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على إدارة النتيجة كممارسة تؤثر على جودة المعلومات التي تنتجها المؤسسة، حيث ستركز الدراسة على تأثير الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على هذه الممارسات، وبذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يؤثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل لإدارة النتيجة آثار إيجابية؟
- هل تلبي البيئة المحلية متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- هل للنظام المحاسبي المالي نقاط ضعف في مواجهة أساليب إدارة النتيجة؟
- هل توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على انخفاض إدارة النتيجة في المؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي؟
- هل أساليب إدارة النتيجة مكملة أو بديلة لبعضها في المؤسسات الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات البحث:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية، تتم صياغة جملة من الفرضيات و التي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال هدا البحث. تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ليس لإدارة النتيجة أي آثار إيجابية على مستعملي القوائم المالية؛
- لا تلبي البيئة المحلية متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- للنظام المحاسبي المالي عدة نقاط ضعف في مواجهة أساليب إدارة النتيجة؛
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على انخفاض إدارة النتيجة في المؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.
- أساليب إدارة النتيجة بديلة لبعضها في المؤسسات الجزائرية.

ثالثا: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من محاولته الكشف عن أساليب و آثار إدارة النتيجة في ظل نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر، و بالتالي مساعدة مستعملي القوائم المالية على اكتشاف هده الممارسات و تحديد الوسائل الكفيلة بالحد منها. و يشكل الموضوع أهمية كبيرة للجهات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي في الجزائر لتقييم الآثار

المنبثقة عن تبني النظام المحاسبي المالي، و استبعاد كل ما من شأنه أن يتعارض مع الأهداف الماكرو إقتصادية، السياسية، أو مصالح الأطراف ذات العلاقة.

ويعتبر البحث من أولى الأبحاث التي اهتمت بالعلاقة بين المرجع المحاسبي و إدارة النتيجة في البيئة الجزائرية، على اعتبار أن أغلب الأبحاث في هدا المجال أجريت في بيئات اقتصادية متقدمة، و بالتالي فإن تعميم نتائجها على شركات تنشط في بيئات اقتصادية متخلفة أو نامية من شأنه إعطاء نتائج مضللة، كما تنبع أهمية الموضوع أيضا من محاولته عزل أثر الإنتقال للنظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة عن أثر باقي العوامل الأخرى باستعمال طريقة حديثة وهي طريقة الفروق المزدوجة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حداثة الموضوع و عدم وجود، حسب علم الباحث، دراسات سابقة تخص الجزائر تطرقت إليه، رغم الأهمية الكبيرة التي يكتسيها، و كذا رغبة الباحث الكبيرة في دراسة الموضوع نظرا لمسار تكوينه و اهتمامه الشخصي به؛
- سلسلة الفضائح المالية التي هزت عدة شركات كبرى في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت إدارة النتيجة المتهم الأول فيها، لذلك وجب إحاطة هذا الموضوع بالكثير من الاهتمام و الدراسة؛
- مرور عشرة سنوات منذ بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يجعل من الممكن و الضروري في نفس الوقت القيام بعملية تقييم مرحلي لنتائج تبنيه، و بالخصوص مدى تحقيقه للأهداف التي وضع من أجلها و تأثيره على المعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة و مدى تمثيلها للواقع.

خامسا: أهداف البحث

يصبو هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن بلوغها من خلال معالجة الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المصاغة، من بين هده الأهداف:

- توضيح مفهوم إدارة النتيجة، دوافعها و أساليبها؛
- توضيح الأسس النظرية للنظام المحاسبي المالي و إبراز أهميتها على أرض الواقع؛
- مساعدة معدي و مستخدمي القوائم المالية على فهم الآثار المختلفة للخيارات و التقديرات المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي؛
- توضيح نقاط قوة و ضعف النظام المحاسبي المالي في مواجهة أساليب إدارة النتيجة؛

- اختبار مدى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على انخفاض ممارسات إدارة النتيجة في المؤسسة الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سادسا: المنهجية المستعملة:

من أجل بلوغ أهداف الدراسة، ستتم الاستعانة بالمناهج المستخدمة عادة في الدراسات الاقتصادية والمالية، حسب الحاجة؛ حيث يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تناول موضوع إدارة النتيجة و دوافعها وأساليبها، و سيستعمل المنهج التاريخي في بعض النواحي المتعلقة بتتبع مسار التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وفي الجزائر.

كما سيتم استخدام المنهج التجريبي في الدراسة التطبيقية، بغية معرفة تأثير تبني النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسات الجزائرية، و ذلك من خلال اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث سنعتبر أن الملاحظات حول العينة خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2009، أي السنوات التي سبقت تبني النظام المحاسبي المالي، تشكل المجموعة الضابطة، أما الملاحظات من سنة 2010 إلى سنة 2017 ، أي السنوات التي أعقبت تبني النظام المحاسبي المالي، تشكل المجموعة التجريبية، و سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة ممارسات إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2010-2017. و ستعالج المعلومات من خلال برامج معلوماتية مختلفة و هي (Stata) و (Minitab) و (Ms excel).

سابعا: حدود البحث:

1.7.الحدود المكانية:

ركزت الدراسة على عينة من المؤسسات التي استطاع الباحث الحصول على القوائم المالية الخاصة بها، وهي مؤسسات عمومية و خاصة تعاملت في السوق المالي الجزائري، مع استثناء البنوك و مؤسسات التأمين، باعتبار أن لها خصوصيات من الناحية المحاسبية تختلف عن خصوصيات المؤسسات الأخرى.

2.7.الحدود الزمنية:

تمثلت في الفترة من سنة 2003 إلى سنة 2017، حيث تعتبر هده الفترة ملائمة للدراسة باعتبارها تضم مرحلة زمنية طبق فيها المخطط المحاسبي الوطني (2003-2009) و مرحلة زمنية طبق فيها النظام المحاسبي المالي (2010-2017).

ثامنا: صعوبات البحث:

واجهت الباحث خلال إنجاز هده الرسالة بعض الصعوبات، من بينها اتساع موضوع العلاقة بين إدارة النتيجة و نموذج التوحيد المحاسبي، و صعوبة التوصل إلى ربط نظري شامل بين المتغيرين، هدا ما دفع بالباحث إلى القيام بعملية مسح لعدد كبير من الدراسات التي حاولت الربط بين المتغيرين، و التي كانت في كثير من الأحيان متناقضة فيما بينها، و بالتالي تطلب الأمر العمل على تحليل هدا التناقض عن طريق القيام بتحليل الادوات المستخدمة و الظروف السائدة عند دراسة هده العلاقة.

و من بين الصعوبات أيضا صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالعينة، بسبب امتناع غالبية المؤسسات، عن الإفصاح عن القوائم المالية الخاصة بها و اعتبارها بيانات مالية خاصة، لا يمكن إعطاؤها لأشخاص خارجيين، بالإضافة لعدم تواجد قواعد بيانات متخصصة في عرض القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، كما هو معمول به في بلدان أخرى.

تاسعا: الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في هدا الموضوع، يلاحظ غياب شبه كلي، حسب علم الباحث، للدراسات المحلية، و من بين الدراسات الأجنبية التي تم الإطلاع عليها نذكر:

- دراسة **Patricia Dechow, Rechard Sloan & amy Sweeny (1995)** بعنوان:

Detecting Earnings Management

قامت هذه الدراسة بمحاولة تقييم بعض النماذج المستخدمة في قياس المستحقات التقديرية للكشف عن إدارة النتيجة، وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة حيث شمل التقييم النماذج التالية:

- نموذج (Healy, 1985)؛
- نموذج (DeAngelo, 1986)؛
- النموذج القطاعي لـ (Dechow & Sloan, 1991)؛
- نموذج (Jones, 1991)؛
- نموذج (Dechow et al., 1995).

و توصلت الدراسة إلى أن جميع النماذج التي خضعت للتقييم لديها القدرة على قياس ممارسات إدارة النتيجة بدرجات متفاوتة، إلا أن نموذج (Dechow et al., 1995) هو الأكثر قدرة على اكتشاف ممارسات إدارة النتيجة مقارنة ببقية النماذج.

- دراسة (**2007**) **Mary E.Barth,Wayne R. Landsman & Mark H.Lang** بعنوان:

International Accounting Standards and Accounting Quality

قامت هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبة الدولية قد أدى إلى الرفع من جودة المعلومة المالية، و ذلك باستخدام عدة مؤشرات لقياس جودة المعلومة المالية من بينها إدارة النتيجة، و قد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المكونة للعينة التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، و التي تنتمي لـ 21 دولة قد أظهرت انخفاض في إدارة النتيجة، و ذلك مقارنة بعينة أخرى من المؤسسات التي لا تطبق هذه المعايير (و لا المعايير الأمريكية US-GAAP)، حيث أن المؤسسات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية تتميز بتغير كبير في النتيجة المحاسبية من سنة لأخرى، و ارتباط عكسي أقل بين المستحقات و التدفقات النقدية، وعدد أقل من السنوات التي تسجل فيها نتائج موجبة صغيرة مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية. كما بينت الدراسة أن المؤسسات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية أظهرت بصفة عامة تحسن فيما يتعلق بإدارة النتيجة مقارنة بالفترة التي سبقت هذا التطبيق.

- دراسة **Lei Cai, Asheq Rahman & Stephen Courtenay (2008)** بعنوان:

The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison

قامت هذه الدراسة بملاحظة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على إدارة النتيجة، و ذلك عن طريق دراسة عينة مكونة من أكثر من 10.000 ملاحظة من 32 بلد بين سنتي 2000 و 2006. و قد قام الباحثون بتقسيم هده العينة إلى مجموعة تجريبية تطبق المعايير المحاسبية الدولية، و مجموعة ضابطة لا تطبق هده المعايير، ثم تمت المقارنة بين متوسطي هاتين المجموعتين. وبعد دلك استعمل نموذج للانحدار الذاتي لفحص أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على إدارة النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على إدارة النتيجة (تطور سوق رأس المال، هيكل الملكية، نظام الضرائب، هيئات الرقابة...). وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة النتيجة قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة في البلدان التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، هذا الأثر يكون أكثر وضوحا كلما كان تطبيق المعايير بشكل أكثر صرامة.

- دراسة **Thomas Jeanjean, Hervé Stolowy (2008)** بعنوان

Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption

قامت هذه الدراسة بتحليل تأثير التطبيق الإجباري للمعايير المحاسبية الدولية على إدارة النتيجة في المؤسسات المسعرة في ثلاث بلدان: أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، خلال أول سنة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها، فمن خلال تحليل توزيع النتيجة في هده البلدان الثلاثة، حاول الباحثون اكتشاف مدى قيام المسيرين بإدارة النتيجة من أجل تفادي الخسائر بشكل أقل بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حدة هذه الممارسات لم تنخفض بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية، بل أنها ارتفعت في فرنسا، و قد فسرت هذه النتائج بكون دوافع المسيرين و العوامل البيئية تؤثر على إدارة النتيجة بشكل أكبر من تأثير المعايير المحاسبية.

- دراسة **Huifa Chen, Yihong Jiang & Zhijun Lin (2009)** بعنوان:

International Financial Reporting Standards and Accounting Quality: Evidence from the European Union

قامت هذه الدراسة بمقارنة نوعية المعلومات المالية للمؤسسات المسعرة في السوق المالي لـ 15 دولة تنتمي للإتحاد الأوروبي قبل و بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية سنة 2005 و ذلك باستخدام 5 مؤشرات و هي تمهيد الدخل، إدارة النتيجة اتجاه هدف معين، مقدار المستحقات التقديرية، نوعية المستحقات، سرعة الاعتراف بالمصاريف مقارنة بالإيرادات، وقد استعملت نماذج سلاسل زمنية مقطعية لكل مؤشر من هده المؤشرات، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات قد قامت بإدارة النتيجة باتجاه هدف معين بشكل أقل، كما توصلت لانخفاض مقدار المستحقات الاختيارية، و ارتفاع نوعية المستحقات، وهو ما من شأنه الحد من إدارة النتيجة، في المقابل توصلت الدراسة أيضا إلى أن المؤسسات قد قامت بتمهيد الدخل بشكل أكبر و الاعتراف بالمصاريف بشكل أسرع مقارنة بالإيرادات، وهو ما من شأنه الرفع من إدارة النتيجة.

- دراسة **Ferdy van Beest (2009)** بعنوان:

Rules-Based and Principles-Based Accounting Standards and Earnings Management

هدفت هده الدراسة إلى محاولة معرفة أثر مساحة التقدير الشخصي التي تتيحها المعايير المحاسبية على طبيعة و مستوى إدارة النتيجة. من أجل دلك قام الباحث بتصميم تجربة من أجل فحص فرضية أن المعايير المبنية على قواعد تؤدي إلى إدارة النتيجة من خلال القرارات المتعلقة بالصفقات، أما المعايير المبينة على مبادئ فتؤدي لإدارة النتيجة من خلال قرارات محاسبية. و قد استعمل الباحث إدارة النتيجة في حالة انخفاض قيمة الأصول

واستعمل توقعات المحللين كدافع لإدارة النتيجة. و قد لاحظ أن المسيرين، في المعايير المبنية على قواعد يقومون ببيع أصولهم المالية قصيرة الأجل، أما في المعايير المبنية على مبادئ، فيقومون باتخاد قرار تسجيل مؤونة لتدني القيمة. من خلال هدا توصل إلى أن المعايير المبنية على مبادئ و تلك المبنية على قواعد تؤدي إلى مستوى متقارب من إدارة النتيجة، أي أن تغيير مستوى الحرية الممنوحة لمعد القوائم المالية في المعايير تؤثر على نوع إدارة النتيجة المستعمل، لكنها لا تمنع حدوثها.

- دراسة **C.A. Ton (2011)** بعنوان:

IFRS and Earnings Management: Aggregate accruals approach on Dutch listed companie

حاولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سوف يؤدي لانخفاض إدارة النتيجة من خلال دراسة عينة من 75 مؤسسة مسعرة في السوق المالي في هولندا لمدة ثلاث سنوات قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و ثلاث سنوات بعد تطبيقها. استعملت الدراسة سلسلة زمنية مقطعية أخدت بعين الإعتبار، بالإضافة إلى المرجع المحاسبي المطبق، حجم المؤسسة. وقد توصلت إلى عدم وجود تغيير في مستوى إدارة النتيجة في هذه المؤسسات قبل و بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية. و قد فسرت ذلك بعدم وجود تغيير في العوامل البيئية المرافقة لتبني المعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة **Yosr Nouri & Ezzeddine Abaoub (2014)** بعنوان :

Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies

حاولت هده الدراسة فحص أثر التطبيق الإجباري للمعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة النتيجة و تمهيد الدخل من خلال عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة في مؤشر (CAC 40) و دلك خلال الفترة 2000-2009. اعتمدت الدراسة على سلسلتين زمنيتين مقطعيتين، الأولى خاصة بتمهيد الدخل، و الذي عبر عنه بالتغير في النتيجة، و الثانية خاصة بإدارة النتيجة و التي عبر عنها بالمستحقات الاختيارية، و قد ضم النموذجان، بالإضافة إلى المرجع المحاسبي المطبق، متغيرات مفسرة أخرى كالتدفقات النقدية التشغيلية، الرفع المالي، حجم المؤسسة.... و قد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد خفض من إدارة النتيجة وممارسات تمهيد الدخل مقارنة من المعايير المحاسبية المحلية و دلك حتى في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2007.

- دراسة **Qunfeng Liao , Martin Taylor Li-Chin Jennifer Ho (2015) ,** بعنوان:

Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre- and Post-IFRS Periods: Evidence from China

كان الهدف من هده الدراسة هو فحص مدى انتشار كل من الإدارة المحاسبية و الحقيقية للنتيجة في المؤسسات الصينية المسعرة قبل و بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية في سنة 2007. و دلك من خلال عينة من 4050 ملاحظة خلال الفترة من 2002 إلى 2011. و قد تم التوصل إلى أن المؤسسات الصينية قد لجأت، خلال الفترة التي أعقبت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (2007-2011)، للإدارة المحاسبية للنتيجة بشكل أقل، حيث انخفضت المستحقات الاختيارية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، غير أن هده المؤسسات اتجهت بشكل أكبر إلى الإدارة الحقيقية للنتيجة كبديل عن هدا الانخفاض. و قد فسر الباحثون هدا الانخفاض بسبب الجودة العالية للمعايير المحاسبية الدولية و/أو التغير في بيئة الحوكمة التي صاحبت تطبيق هده المعايير، خصوصا إصدار معايير تدقيق خارجي و متطلبات تدقيق داخلي جديدة، أي أن الدراسة لم تتمكن من عزل أثر هده المتغيرات عن بعضها. كما توصل الباحثون إلى أن الإدارة المحاسبية للنتيجة لم تتأثر بنفس الدرجة بالنسبة لكل المؤسسات، حيث ينخفض هدا الأثر بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة، و المؤسسات التي تقع في مناطق أقل تطورا، و تلك التي يكون أدائها المالي ضعيفا، كما أن هدا الأثر يكون أقل بالنسبة للمؤسسات الصناعية مقارنة بغيرها.

- دراسة **Costel Istrate, Iuliana Eugenia, Mihai Carp (2015)** بعنوان:

Accruals Earnings Management in Emerging Markets Under The Transition To IFRS : The Case Of Romanian Listed Companies

هدفت هده الدراسة إلى تقييم مدى استعمال الإدارة المحاسبية للنتيجة، كمؤشر لجودة المعلومة المالية، من طرف المؤسسات الرومانية المسعرة، و دلك بالأخذ بعين الاعتبار الانتقال للمعايير المحاسبية الدولية، و التدقيق الخارجي (لجوء المؤسسات إلى مكاتب التدقيق الأربع الكبرى في العالم)، و قطاع النشاط. حيث اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية مقطعية تضم ثلاث متغيرات مستقلة (المعايير المحاسبية المطبقة و التدقيق الخارجي و قطاع النشاط). و قد تمت الدراسة على عينة من المؤسسات المسعرة في السوق المالي لبوخارست خلال الفترة 2006-2014. و توصلت إلى أن إدارة النتيجة قد انخفضت بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مقارنة مع الفترة التي سبقته، غير أن هدا الأثر يختلف باختلاف قطاع النشاط. من جهة أخرى توصلت الدراسة لعدم تأثير المراجعة الخارجية على إدارة النتيجة.

- دراسة **T.N. Malofeeva (2018)** بعنوان:

The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management in Russia

كان الهدف من هده الدراسة هو فحص أثر المعايير المحاسبية الدولية على إدارة النتيجة في روسيا. حيث استعملت الدراسة نموذج انحدار خطي يتضمن متغير تابع (المستحقات الاختيارية) و متغيرات مستقلة (المرجع المحاسبي المطبق، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى كحجم المؤسسة، التدقيق الخارجي، نمو رقم الأعمال، قطاع النشاط....) . و قد تضمنت العينة 361 ملاحظة حول المؤسسات الروسية المسعرة تنتمي لمختلف قطاعات النشاط، خلال الفترة 2010-2015، و قد تم التوصل إلى أن إدارة النتيجة زادت بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

يبين عرض الدراسات السابقة، أنها حاولت، من خلال منهج تجريبي، تحديد أثر الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية على إدارة النتيجة في بلدان و بيئات مختلفة، و دلك من خلال إدماج، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية، متغيرات مفسرة أخرى متعلقة بالمؤسسة، كقطاع النشاط، حجم المؤسسة، التدقيق الخارجي.... وبالتالي، فإن ما يميز الدراسة الحالية عن هده الدراسات:

- تناولها لإدارة النتيجة في البيئة الجزائرية، التي تطبق نموذج توحيد محاسبي فريد يعتبر مزيجا بين نموذج التوحيد الدولي والفرنسي؛
- اعتمادها على منهج تجريبي مختلف يقوم على تطبيق نموذج الفروق المزدوجة، هدا النموذج يسمح بعزل أثر نموذج التوحيد المطبق على إدارة النتيجة، عن أثر العوامل الأخرى الخاصة بالمؤسسة دون الحاجة إلى حصر هده العوامل؛
- عدم اقتصارها على تحديد أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة، بل محاولتها أيضا تحديد البنود التي تؤثر على إدارة النتيجة في ظل هدا المرجع الجديد؛
- اعتمادها على منهج دراسة الحالة، من أجل الحصول على معلومات أكثر عمقا عن إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة و خصوصا دوافع القيام بإدارة النتيجة و كيفية القيام بها في هده المؤسسة.

عاشرا: خطة البحث:

لإنجاز هذا البحث سنقوم بتقسيمه إلى أربعة فصول، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة، تتضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج، وفي الأخير تقديم بعض التوصيات بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول بعنوان: **إدارة النتيجة:** يحاول هدا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لإدارة النتيجة. في المبحث الأول سيتم عرض الإطار النظري المفسر لوجود ممارسات لإدارة النتيجة و المتمثل بصفة أساسية في النظرية الإيجابية للمحاسبة، ثم استخلاص تعريف لإدارة النتيجة انطلاقا من مختلف التعريفات الموجودة في الأدبيات السابقة، ثم التطرق لخاصية مهمة من خصائص إدارة النتيجة و هي إمكانية قياسها كميا، حيث سيتم استعراض أهم نماذج القياس المعروفة. و في المبحث الثاني سيتم التطرق لدوافع إدارة النتيجة، و التي سيتم تقسيمها إلى دوافع تعاقدية، دوافع مرتبطة بالسوق المالي، و دوافع سياسية. حيث سيتم استعراض، بالنسبة لكل نوع من الدوافع، سبب الوجود و كيفية تصرف المؤسسة عند وجوده. أما في المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى أساليب إدارة النتيجة، والتي سيتم تقسيمها إلى أساليب محاسبية وأساليب حقيقية، حيث يتضمن كل أسلوب مجموعة من التقنيات.

الفصل الثاني بعنوان: **نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر:** هدا الفصل سيتطرق لنموذج التوحيد المطبق في الجزائر، حيث سيتم التطرق خلال المبحث الأول من هدا الفصل إلى مفهوم التوحيد المحاسبي مع التركيز على تعدي هدا المفهوم للجانب التقني إلى أبعاد سياسية واجتماعية، ثم سيتم استعراض نماذج التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي و التي تتمثل أساسا في النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي، مع تحديد كيفية تأثيرهما على إدارة النتيجة. أما المبحث الثاني فهو مخصص للتوحيد المحاسبي في الجزائر، من خلال التطرق لأسباب تغيير نموذج التوحيد السابق و مقومات نموج التوحيد الحالي، أما المبحث الثالث فيستعرض صعوبات تطبيق نموذج التوحيد المحاسبي الحالي، هده الصعوبات ستقسم إلى صعوبات تقنية وصعوبات مرتبطة بالثقافة المحاسبية السائدة.

الفصل الثالث بعنوان: **إدارة النتيجة في ظل نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر:** سيتم من خلال هدا الفصل استعراض أثر نمودج التوحيد المحاسبي الجزائر على إدارة النتيجة، حيث يخصص المبحث الأول لدراسة أثر مبادئ النظام المحاسبي المالي و بالتحديد مبدأي الصورة الصادقة و التحفظ على إدارة النتيجة، ثم دراسة، في المبحث الثاني، أثر الخيارات المحاسبية سواء كانت متعلقة بالتقييم أو التسجيل على إدارة النتيجة، و في المبحث الثالث سيتم استعراض أثر التقديرات المحاسبية للأصول و الخصوم على إدارة النتيجة.

الفصل الرابع بعنوان: **أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة–دراسة تطبيقية:** يحاول هذا الفصل دراسة تأثير الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسة الجزائرية، و معرفة أهم البنود المستعملة في إدارة النتيجة. يحاول المبحث الأول معرفة ما إذا كانت إدارة النتيجة ستتغير بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي و دلك من خلال عينة من المؤسسات الجزائرية المتعاملة في السوق المالي خلال الفترة (2003-2017)، ثم تحديد البنود التي تستعملها هده المؤسسات في إدارة النتيجة، أما المبحث الثاني فسيدرس تأثير الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة، ثم سيدرس ممارسات إدارة النتيجة في هده المؤسسة من خلال ربط المستحقات الاختيارية مع دوافع و ظروف المؤسسة ومحاولة استنتاج أهم البنود المستعملة في الإدارة المحاسبية و الحقيقية للنتيجة.

الفصل الأول

إدارة النتيجة

مقدمة

يستخدم مصطلح إدارة النتيجة للتعبير عن مجموع الممارسات التي تؤثر على النتيجة المقررة أو على تفسيرها، بدءا من القرارات الخاصة بالاستثمار أو الإنتاج التي تحدد بشكل الجزئي النتيجة الاقتصادية، وانتهاء باختيار طرق المعالجة المحاسبية و حجم المستحقات عند إعداد القوائم المالية. إن اختلاف هذه الممارسات أدى لاختلاف آراء الباحثين بين من يرى أن الغرض من إدارة النتيجة هو اخفاء الأداء الحقيقي للمؤسسة من أجل تضليل الأطراف الخارجية، و بين من يرى أن إدارة النتيجة أداة لإعلام الأطراف الخارجية حول الأداء المستقبلي للمؤسسة.

تأتي دوافع إدارة النتيجة من المحيط الاقتصادي و المالي التنافسي الذي يميز الأسواق (أسواق السلع والخدمات، الأسواق المالية، سوق العمل بالنسبة للمسيرين...). إن هذه الدوافع غير ثابتة؛ فبمرور الوقت يمكن أن تتغير نظرا للتغير ظروف المحيط الاقتصادي و المالي، وحتى في لحظة معينة من الزمن فإن المؤسسة قد تواجه احتياجات ينتج عنها دوافع متضاربة.

سيتم، في هدا الفصل، معالجة مختلف المسائل المتعلقة بإدارة النتيجة من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: ما هية إدارة النتيجة؛
- **المبحث الثاني**: دوافع إدارة النتيجة؛
- **المبحث الثالث**: أساليب إدارة النتيجة.

المبحث الأول: ما هية إدارة النتيجة

من أجل أن تقدم القوائم المالية معلومات ذات منفعة للأطراف الخارجية، تمنح المعايير المحاسبية بعض المرونة في اختيار الطرق المحاسبية و كيفية تطبيقها و الإفصاح عن الأحداث التي تعكس واقع المؤسسة. و لقد كانت النظرية الإيجابية للمحاسبة أول نظرية اهتمت بكيفية تعامل المسير مع هذه المرونة و العوامل المؤثرة على سلوكه في إعداد القوائم المالية، اهتمت بعد ذلك الدراسات بتأثير هذه المرونة على النتيجة المقررة باعتبار هذه الأخيرة أهم مقياس للتعبير عن أداء المؤسسة. إن الاختلاف في نتائج الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة النتيجة يعود بالدرجة الأولى للطابع التجريبي لهذه الدراسات، الذي يعتمد على نماذج رياضية تختلف درجة قوتها و دلالتها الإحصائية و كذا اختلاف حجم و طبيعة العينات محل الدراسة.

المطلب الأول :النظرية الإيجابية للمحاسبة كإطار نظري لإدارة النتيجة

إن البحث المحاسبي، على غرار باقي العلوم الاقتصادية، في سعيه لإرساء أسس علمية، تطور تدريجيا خلال نهاية القرن العشرين نحو منهج إيجابي[1] فرضه تطور المحيط الاقتصادي و ظهور رهانات جديدة، ولكن أيضا من أجل معالجة نقائص النظرية المعيارية. و لقد ساهمت النظرية الإيجابية للمحاسبة في تحديد أهداف جديدة للبحث المحاسبي و إدخال أدوات جديدة فيه، كما أعطت أهمية كبيرة للممارسة المحاسبية ومستعملي القوائم المالية.

1. قصور النظريات المعيارية في تفسير سلوك معد القوائم المالية

إن المحاسبة، بكونها علماً له قوانينه، يحكمها إطار عام من المبادئ والافتراضات والمفاهيم مكوناً بذلك ما يسمى بالنظرية المحاسبية؛ و لقد عرفت البحوث في مجال التنظير المحاسبي تطورات كبيرة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد اعتبرت سنوات الخمسينات و الستينات منه بمثابة العصر الذهبي للبحوث المحاسبية المعيارية[2]، حيث انصب اهتمام الباحثين خلال هذه المرحلة على التحديد المفاهيمي لأفضل الطرق المحاسبية، محاولين بناء إطار

[1] يستعمل مصطلح "إيجابي" في الاقتصاد للدلالة على منهج أو نظرية تحاول تفسير سلوك الأعوان الاقتصاديين و التنبؤ بالأحداث.

[2] PLATET-PIERROT Françoise, ***L'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable : Étude du message du Président des sociétés cotées françaises***, Thèse de Doctorat, Institut des sciences de l'entreprise et du management, Université Montpelier 1, Montpelier, 2009, p. 118.

نظري للممارسة المحاسبية من خلال تبني منهج استنباطي[1]، و قد عبر Chambers (1955)[2] عن هذا التوجه بقوله " من الممكن بناء نظرية للمحاسبة دون الرجوع إلى الممارسة المحاسبية؛ هذا لا يعني أن تكون النظرية منفصلة عن الواقع"[3]. كما أوضحه Watts & Zimmerman في سياق انتقادهما للنظرية المعيارية بقولهما "إن غالبية الباحثين اهتموا بما يجب أن تحتويه القوائم المالية، أي كيف يجب على المؤسسات أن تسجل العمليات التي تقوم بها محاسبيا"[4]. أي أن الباحثين اهتموا، خلال هذه المرحلة، بوضع توصيات و أحكام شخصية حول احتياجات المستعملين من المعلومات و اقتراح مجموعة من الإرشادات حول كيفية سيرورة العملية المحاسبية.

لم يكن للنظريات المحاسبية المعيارية سوى تأثير ضئيل على الممارسة في ذلك الوقت، حيث فشلت هذه النظريات في تلبية احتياجات الممارسين وواضعي المعايير، و هو ما أوضحه Zeff (1974) بقوله" إن دراسة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بوضوح أن الأدبيات الأكاديمية كان لها تأثير ضئيل على كتابات المهنيين وعلى السياسات المحاسبية للمؤسسات الأمريكية ولجنة تداول الأوراق المالية"[5].

يرجع السبب في ذلك لكون التوصيات التي تقترحها هذه النظريات قد ارتكزت كلها، تقريبا، على أحكام شخصية مسبقة لما يجب أن تكون عليه المحاسبة و لم تتم البرهنة على صحتها، و ليست مؤسسة على الملاحظة التجريبية للظواهر و الممارسات، كما أن غياب الموضوعية العلمية يجعل من المستحيل ترتيب الأهداف ودحضها، مما ينفي عنها من كل بعد علمي، و أخيرا إذا كانت هذه النظريات تحدد أهدافا عامة (مثل جودة المعلومات) فإنه ينبغي أولا تبرير هذه الأهداف و من ثم إثبات أثر النظرية عليها. وهو ما لم تفعله هذه النظريات التي لم تسمح بفهم آثار تبني التوصيات التي تقترحها. كما تميزت النظريات المعيارية باختلاف كبير في النتائج التي توصلت إليها، ذلك لأن هذه النتائج مبنية في غالب الأحيان على أهداف معلنة أو ضمنية تختلف من باحث لآخر. بالإضافة إلى عدم الاتفاق على أهداف القوائم المالية، شمل الاختلاف أيضا كيفية اشتقاق المبادئ من هذه الأهداف.

---

[1] أتت النظرية المحاسبية المعيارية لمعالجة نقائص النظرية الاستقرائية (أو الوصفية) التي كانت سائدة آنذاك، و التي قامت على وصف الممارسات المحاسبية الموجودة.

[2] يعتبر Chambers مؤسس تيار البحث المعياري من خلال مقالته « Blueprint for a Theory of Accounting »

[3] DEMARIA Samira, ***Les choix d'options comptables lors de la première application des normes IAS/IFRS : Observation et compréhension des choix effectués par les groupes français***, Thèse de Doctorat, Institut d'administration des entreprise, Université de Nice- Sophia Antipolis, Nice, 2008, p. 87.

[4] DEMERENS Frédéric, ***Utilité et comparabilité de l'information sectorielle : Application aux groupes hôteliers internationaux et à leurs analystes financiers,*** Thèse de Doctorat, Ecole doctorale technologique et professionnelle, Conservatoire national des arts et métiers, Paris, 2011, p. 56.

[5] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***The demand for and supply of accounting theories : The market for excuses***, The accounting review, Vol. 54, No. 2, April 1979, p. 274.

إن فهم سبب الاختلاف الموجود في النظريات المحاسبية المعيارية مقترن بفهم الغاية من هذه النظريات، حيث أن هناك منافسة بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من خلال استغلال القوة الجبرية للدولة من أجل تحويل الثروة لصالحهم، و لأن المعايير و الإجراءات المحاسبية هي وسيلة لتنفيذ هذه التحويلات فإن هذه الأطراف تتنافس فيما بينها بواسطة طلب النظريات التي تؤدي لمعايير و إجراءات تعظم الثروة المحولة لهم. و باعتبار أن مصالح هذه الأطراف تختلف فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف التوصيات و منها اختلاف النظريات المحاسبية المطلوبة حول أي موضوع[1]. لقد أسقط watts & Zimmerman هذه الملاحظة على الولايات المتحدة الأمريكية حيث لاحظا أن المعايير المحاسبية فيها نتجت عن تفاعلات معقدة بين عدة أطراف كالوكالات الحكومية الفيدرالية، لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) و وزارة الخزانة، و لجان الضبط الحكومية، و مكاتب التدقيق الكبرى، و هيئات إصدار المعايير المحاسبية (CAP, APB, FASB)و إدارات المؤسسات...، حيث تقوم هذه الأطراف بإنفاق موارد ضخمة من أجل التأثير على عملية وضع المعايير بما يخدم مصالحها[2]. وانطلاقا من هذه الملاحظة حاول الباحثان تطوير نظرية إيجابية[3] لمحددات المعايير المحاسبية من أجل فهم مصادر الضغط التي تؤثر على عملية وضع هذه المعايير، وأثر المعايير المحاسبية المختلفة على كل فئة من أصحاب المصالح و على عملية تخصيص الموارد، و كذا معرفة السبب الذي يدفع هذه الفئات لإنفاق مواردها من أجل التأثير على عملية وضع المعايير المحاسبية، و هذا من شأنه وضع النظريات المعيارية السابقة موضع الاختبار للتأكد من صلاحيتها على أرض الواقع.

2. النظرية الإيجابية للمحاسبة كإطار لتفسير سلوك معد القوائم المالية

جاء ظهور النظرية الإيجابية للمحاسبة في إطار التوجه العام، خلال سنوات الخمسينات من القرن العشرين، للعلوم الاقتصادية نحو المنهج الإيجابي، حيث كان Milton Friedman (1953) - من خلال مقالته التي حملت عنوان" منهجية الاقتصاد الإيجابي"- من رواد هذا الاتجاه الذي عرف فيما بعد بمدرسة شيكاغو[4]. و قد قام هذا التيار بالتفرقة بين العلوم الإيجابية و هي مجموعة من المعارف حول ما هو كائن على أرض الواقع و بين

[1] تستند هذه الفكرة إلى نظرية جماعات المصالح (Internests groups theory) التي تنظر إلى التشريعات المحاسبية كسلعة عليها طلب و لها عرض، هذه السلعة تستفيد منها الجماعة الأكثر تأثيرا على المشرع الذي يمثل العارض، هذا الأخير يعتبر أيضا جماعة من جماعات المصالح تكمن مصلحته في الحفاظ على السلطة، و بالتالي فإنه يصدر تشريعات تخدم الجماعات التي يظن أنها تساعده في الحفاظ عليها.

[2] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Towards a positive theory of the determination of accounting standards,*** The accounting review, Vol. 53, No. 1, January 1978, p. 112.

[4] مدرسة شيكاغو للاقتصاد هي مدرسة للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي ارتبطت بأعمال قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو، أين كان معظم روادها من أساتذة و طلبة هذه الكلية، ارتبطت بالنظرية النيوكلاسيكية للأسعار، السوق الحر، المدرسة النقدية، و عارضت مبادئ النظرية الكينزية.

المقاربة المعيارية، و هي مجموع المعارف حول ما يجب أن يكون، و ذلك على أساس نظام للقيم. و هذا التوجه الجديد ترجم رغبة في إعطاء أسس علمية للبحث المحاسبي، حيث يعتمد على ملاحظة الظواهر، و إعطاء دور محوري للنموذج الاقتصادي باعتباره أداة للتحري و التعبير عن الحقائق المراد دراستها، ثم إخضاع كل اقتراح نظري للبرهنة التجريبية، وهو نفس المنهج الذي تتبعه العلوم الطبيعية.

إن أساس هذه النظرية هو القدرة على إنتاج فرضيات قابلة للتأكيد أو النفي من خلال الاختبار التجريبي، كما أن هدفها هو تفسير الممارسات المحاسبية الموجودة و القدرة على التنبؤ بالخيارات المحاسبية عوض تقديم توصيات نظرية لا تستند لأي دليل واقعي[1].

باعتبارها تهدف إلى وضع قواعد تفسيرية لسلوك المحاسب، أدت النظرية الإيجابية للمحاسبة لإعادة النظر في العلاقة بين الباحث و موضوع البحث، هذا الأخير انتقل من إنتاج الطرق المحاسبية إلى ملاحظة الممارسات المحاسبية[2]. لقد فتحت النظرية الإيجابية للمحاسبة المجال للتقييم التجريبي للفرضيات التي أتت بها النظرية المعيارية، التي اعتبرت كمسلمات آنذاك، و التي من أهمها فرضية منفعة المعلومات لاتخاذ القرار.

لقد ظهرت النظرية الإيجابية للمحاسبة من خلال أعمال Ross L. Watts & Jerold L. Zimmerman (1978, 1979,1986) و هما أستاذان بجامعة Rochester [3][3]، هذه الجامعة أعطت اسمها فيما بعد لهذا التيار الذي أصبح يعرف بمدرسة Rochester ورغم أن هذين الباحثين هما من أنشآ هذا التيار بصفة رسمية إلا أن الأبحاث الإيجابية في المحاسبة بدأت قبل ذلك من خلال أعمال باحثين كـ ball & brown (1968) و Beaver (1968) ، لذلك يمكن تحديد مرحلتين ميزتا تطور النظرية الإيجابية للمحاسبة[4].

في المرحلة الأولى، اهتمت الدراسات بالعلاقة بين المحاسبة و رد الفعل في الأسواق المالية، و ذلك بغرض الاختبار التجريبي لفرضية منفعة المعلومات.[5] لقد كانت دراسات Ball & Brown (1968) و Beaver (1968) ، و كلهم من مدرسة شيكاغو، رائدة في هذا المجال، تلتها عدة دراسات خاصة خلال سنوات السبعينات

---

[1] AVELE Donatien, ***La théorie positive de la comptabilité : aspects théorique et critique*** , Cahier électronique de la Faculté d'administration, Université de Moncton, Moncton, 2013, p. 5.

[2] CASTA Jean-François, ***Théorie positive de la comptabilité***, Coordonné par Colasse B., Encyclopédie de la Comptabilité, du Contrôle de gestion et de l'Audit, Economica, Paris, 2009, p. 962.

[3] تقع جامعة Rochester في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

[4] GHANBARI Mehrdad et al. , ***PAT (positive accounting theory) and natural science***, International research journal of applied and basic sciences, Vol. 10, Issue 2, 2016, p. 177.

[5] توصلت هذه الدراسات إلى منفعة محدودة للمعلومات المالية في اتخاذ القرار، حيث أن الأسواق المالية تستبق الحصول على المعلومات الواردة في القوائم المالية من مصادر أخرى.

والثمانينات من القرن العشرين[1]، و قد اعتمدت هذه الدراسات على إطار نظري و نماذج مأخوذة من الاقتصاد الجزئي (نظرية كفاءة الأسواق المالية، نظرية تسعير الأصول الرأسمالية...)، مع افتراض أن تكلفة المعلومات والتعاقد معدومة.[2] و قد قسم Dumontier & Reffournier هذه الدراسات إلى نوعين: دراسات رد الفعل و دراسات الربط. ركزت دراسات رد الفعل على قياس رد فعل أسعار الأسهم لحظة نشر المعلومات المالية حيث افترضت أنه إذا كان للأرقام المحاسبية محتوى إعلامي، أي ذات منفعة، باعتبارها تسمح بتقدير أداء ومستقبل المؤسسة، فإن المستثمرين سيستعملونها لمراجعة توقعاتهم السابقة، و هذا ما سيدفعهم لتغيير تركيبة محافظهم المالية، و بالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المالية سيؤدي إلى تغير محسوس في أسعار الأسهم وحجم مرتفع بشكل غير عادي للتعاملات في السوق المالي. أما النوع الثاني من الدراسات فهي تهدف إلى تحديد ما إذا كانت وضعية المؤسسة كما تصفها القوائم المالية مطابقة للوضعية التي يراها المستثمرون، هذه الدراسات تعتمد، كما سبق الذكر، على كفاءة السوق المالي، و بالتالي فإن أسعار الأسهم تقيس القيمة الحالية للعوائد التي يتوقعها المستثمرون، في هذه الحالة يمكن الاعتماد على هذه الأسعار لتقييم المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت الآفاق المستقبلية للمؤسسة، كما تعكسها أسعار الأسهم، متوافقة مع الآفاق التي تعكسها القوائم المالية [3]

لقد سمحت هذه الدراسات بمعرفة الكثير حول استعمالات السوق المالي للمعلومات المالية لكن، وباستثناء اختيار طرق تقييم المخزون، لم تقدم هذه الدراسات فرضيات لشرح و التنبؤ بالخيارات المحاسبية[4]، ولعل ذلك يرجع للإطار النظري الذي بنيت عليه هذه الدراسات و الذي يقوم على أن الخيارات المحاسبية، في حد ذاتها، لا تؤثر على قيمة المؤسسة كما أنه لا توجد تكلفة للمعلومات و لا تكاليف للتعاقد، مما يؤدي لعدم وجود قاعدة يتم على أساسها شرح و التنبؤ بالخيارات المحاسبية.[5]

---

[1] أنظر على سبيل المثال:

Joy et al. (1977), Beaver et al., (1980), , Atiase (1987), Easton & Harris (1991), Opong (1995).

[2] KABIR Humayun, ***Positive accounting theory and science,*** Journal of centrum cathedra, Vol. 3, Issue 2, 2010, p. 138.

[3] DUMONTIER Pascal, RAFFOURNIER Bernard, ***Vingt ans de recherche positive en comptabilité financière***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 5, 1999/3, p.p. 180-183.

[4] قامت هذه الدراسات بتقديم فرضيات لشرح و التنبؤ بالخيارات المحاسبية فيما يخص تقييم المخزون لأنها الخيارات الوحيدة التي تؤثر على مبلغ الضريبة المدفوع في ظل المرجع الأمريكي، و بالتالي تؤثر على قيمة المؤسسة.

[5] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Positive accounting theory : A ten year perspective,*** The accounting review, Vol. 65, No. 1, January 1990, p. 132-133.

في المرحلة الثانية، ركزت الأبحاث الإيجابية على دراسة الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسات من أجل محاولة تفسير سلوك الإدارة[1]. و قد تمحورت هذه الأبحاث حول الإجابة على تساؤلين رئيسيين هما: إلى أي مدى تقوم الإدارة بخيارات محاسبية تخدم مصالحها الشخصية؟ و إلى أي مدى تتبنى خيارات محاسبية تهدف لتحسين كفاءة وفعالية أدائها ؟[2]. إن للإدارة دور محوري في أي مناقشة تخص التقارير المالية، سواء على المستوى القانوني أو التنظيمي، أو على مستوى تعيين الأفراد في الأجهزة المسؤولة عن التوحيد المحاسبي. انطلاقا من ذلك فإن فهم دوافع الإدارة أمر ضروري لإنشاء نظرية إيجابية للمحاسبة.

لقد سمحت النظرية الإيجابية في هذه المرحلة، في المقام الأول، بشرح سبب كون المحاسبة على ما هي عليه[3]، و إنشاء إطار تنبؤي للخيارات المحاسبية، حيث لا يتم اختيار طريقة معينة لأنها الأفضل، بل إن الاختيار يتم على أساس أهداف معينة (أهداف المسير الخاصة أو أهداف تتعلق بالكفاءة و الفعالية) وأثر مختلف الطرق المحاسبية على تحقيق هذه الأهداف.

لقد أخذت النظرية الإيجابية للمحاسبة إطارها من النظرية الإيجابية للوكالة_(1976) Jensen & Meckling والنظرية الاقتصادية للتنظيم (1974) Posner، فمن خلال النظرية الإيجابية للوكالة، اعتبرت المؤسسة عبارة عن مركز للعقود بين الأطراف ذات العلاقة (مسيرون، مستثمرون، دائنون، الدولة...) الذين يملكون مصالح مختلفة ومتضاربة يسعون لتعظيمها، باعتبارهم يتمتعون بالرشادة، و يتواجدون في وضعية عدم تماثل في المعلومات، هذه الوضعية تمنع هؤلاء الأطراف من الحكم على أداء الإدارة بصورة دقيقة. في ظل هذه الظروف، يمكن للمسيرين أن يلجؤوا، من أجل تعظيم مصالحهم على حساب مصالح الأطراف الأخرى، إلى التصرف بانتهازية مستغلين في ذلك هامش المناورة الناتج عن تعدد الخيارات و التقديرات المحاسبية و صعوبة مراقبة تصرفاتهم، مما يزيد من احتمال وقوع نزاعات بينهم و بين الأطراف الأخرى.

من أجل تخفيف هذه النزاعات التي تنشأ عن علاقة الوكالة، فإن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تبرم عقود من أجل التقريب بين مصالحها (عقود الأجور و عقود الديون)، هذه العقود تستعمل بصفة أساسية المعلومات المحاسبية[4]. إن النظرية الإيجابية للمحاسبة تعتبر أن القوائم المالية جزء لا يتجزء من العقود المبرمة و أن

[1] يطلق الباحثون على هذه المرحلة النظرية السياسية التعاقدية (Théorie politico-contractuelle).

[2] DEMERENS Frédéric, Op., Cit., p. 59.

[3] CHRISTENSON Charles, ***The Methodology of Positive Accounting***, The accounting review, Vol. 58, No. 1, January 1983, p. 4.

[4] AVELE Donatien, Op., Cit., p. 8.

المحاسبة تسمح بإعداد وتنفيذ و متابعة هذه العقود من أجل التقليص من تكاليف الوكالة. كما تعتبر أن الرقابة على الإدارة تفرض معرفة العوامل التي تؤثر على سلوك المسير في إعداد القوائم المالية التي، بهذا الشكل، تؤثر على قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على تكاليف العقود.

من جهة أخرى اعتمدت النظرية الإيجابية للمحاسبة على النظرية الاقتصادية للتنظيم التي تحاول تفسير سلوك الجهات التنظيمية في إصدار القوانين و التنظيمات المحاسبية، هذه النظرية تفترض أن الأطراف المسؤولة على إصدار هذه القوانين تسعى إلى تعظيم منفعتها الخاصة، من أجل ذلك تدخل في منافسة من أجل السيطرة على تحويل الثروة التي يكون مصدرها المؤسسة، سواء لفائدتها الخاصة أو لفائدة أطراف داعمة لها من أجل إعادة انتخابها، وذلك من خلال مختلف القوانين لاسيما القوانين الضريبية. من أجل ذلك تستعمل الأرقام المحاسبية، وخصوصا النتيجة المحاسبية و الأموال الخاصة كتبرير تقني من أجل إصدار القوانين.

قامت النظرية الإيجابية للمحاسبة، من أجل التمكن من تفسير و التنبؤ بسلوك المسيرين؛ بإدخال تكلفة المعلومات و التعاقدات في إطارها النظري، متمثلة في تكاليف التعاقد (تكاليف خطط الحوافز والمكافآت و تكاليف عقود الدين) و التكاليف السياسية لتحويل الثروة، وبالتالي فهي تعتبر أن المحاسبة بإمكانها التأثير على قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على التعاقدات[1]، بعبارة أخرى فإن الطرق المحاسبية المختلفة لها القدرة على التأثير على التدفقات النقدية التي يحصل عليها مختلف أطراف علاقة الوكالة، وبالتالي توجد دوافع لهذه الأطراف، لاسيما المسيرين، لاختيار الطرق المحاسبية التي تلائمهم[2].

من أجل تفسير سلوك المسيرين و خياراتهم المحاسبية كون Watts & Zemmerman ثلاث فرضيات :

أ. فرضية خطط المكافآت و الحوافز الإدارية

من أجل تجنب تصرفات انتهازية، من جانب المسير، لا تخدم مصالح المساهمين، فإن قسما من أجره يكون مرتبطا بأداء المؤسسة وهو ما يعرف بخطط المكافآت و الحوافز الإدارية؛ انطلاقا من كون هذه العقود تعتمد على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المعلنة، أو على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة و التي تتأثر هي الأخرى بأرباح المؤسسة، وبما أن الأرقام المحاسبية ناتجة عن الطرق المحاسبية التي اختارها المسير، فإن هذا الأخير من المرجح أن

[1] يمكن القول أن الاهتمام انتقل من منفعة المعلومات في اتخاذ القرار، في المرحلة الأولى من النظرية الإيجابية، إلى المنفعة التعاقدية للمعلومات في المرحلة الثانية.

[2] KABIR Humayun, Op., Cit., p. 138.

يقوم باختيار الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح الحالية، من خلال تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وذلك لتعظيم مكافآتهم في الفترة الحالية[1]. و بالتالي فإن فرضية الحجم تنص على أنه " مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن مسيري المؤسسات التي تكون فيها خطط مكافآت و حوافز يختارون طرق محاسبية تنقل أرباح الدورات المستقبلية إلى الدورة الحالية"[2].

تناولت معظم الأدبيات فرضية خطط المكافآت و الحوافز الإدارية من الناحية الانتهازية، غير أن بعض الباحثين تناولها من ناحية الكفاءة، فالمسير عندما يلجأ لاختيار الطرق التي تنقل الأرباح من الدورات المستقبلية إلى الدورة الحالية فإن المؤسسة تستفيد من ذلك من خلال استبعاد الطرق التي تخفف من أرباحها، كما الأرباح المنخفضة تخفض من المنفعة المتوقعة للمكافآت المستقبلية و بالتالي قد تجد المؤسسة نفسها مجبرة على دفع المزيد للمسيرين لتعويض النقص[3].

ب. فرضية الدين

تقوم فرضية الدين على ربط الشروط التي يتضمنها عقد الدين بنسب مالية (مثل نسبة الديون إلى الأموال الخاصة) حيث لا ينبغي تجاوز حد معين و إلا قد يتم مراجعة شروط الدين أو قد تتحمل المؤسسة تكاليف عدم احترام هذه الشروط، كعدم توزيع أرباح أو عدم القدرة على الاقتراض مجددا[4]. بالتالي إذا اقتربت المؤسسة من مخالفة الشروط التعاقدية للدين، فإنها تقوم باختيار الطرق المحاسبية التي تحول الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية وذلك من أجل تقليل احتمال مخالفة هذه الشروط. أي أن فرضية الدين تنص على أنه " مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما زادت نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، فإن المؤسسة تقوم باختيار الطرق المحاسبية التي تحول الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية"[5].

[1] TRI SETYORINI Christina, ZUAINI Ishak, ***Corporate social and environmental disclosure: A positive accounting theory view point,*** International journal of business and social science, Vol. 3, No. 9, May 2012, p. 154.
[2] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Positive accounting theory :A ten year perspective,*** Op., Cit., p. 138.
[3] SCOTT William R. , ***Financial accounting theory***, 5th edition, Pearson edition, Toronto, 2009, p. 290.
[4] DEMARIA SAMIRA, Op., Cit., p. 92.
[5] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Positive accounting theory : A ten year perspective,*** Op., Cit., p. 139.

ج. فرضية الحجم

تنص فرضية الحجم على أنه "مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما زاد حجم المؤسسة كلما زاد احتمال أن يختار المسيرون الطرق المحاسبية التي تؤجل الاعتراف بأرباح الدورة الحالية إلى الدورات اللاحقة"[1].

هذه الفرضية تدخل البعد السياسي في كيفية اختيار الطرق المحاسبية، فالمؤسسة على علاقة مع مختلف الهيئات الحكومية، هذه الهيئات قد تلجأ إلى اتخاذ قرارات تؤثر على المؤسسة مستجيبة في دلك لدوافع الأشخاص الذين انتخبوها أو الذين تطمع أن ينتخبوها أو للمصلحة العامة.[2] في هذا الإطار، كلما زادت ربحية المؤسسة، كلما زاد اهتمام المستهلكين وجماعات المصالح و وسائل الإعلام و الجمهور بصفة عامة بها، هذا الإهتمام لا يلبث أن ينتقل إلى الهيئات الحكومية التي تترجم ذلك من خلال إجراءات تتخذها (إجراءات حكومية للرفع من الضرائب أو مواجهة الاحتكار أو التأميم، معايير صارمة فيما يخص المسؤولية الإجتماعية والبيئية..) ينتج عنها تكاليف سياسية بالنسبة للمؤسسة. كما أن كبر حجم المؤسسة أيضا يجعلها معرضة لهذه التكاليف حتى في حال عدم تحقيق أرباح كبيرة، لأن السلطات قد تشعر أن هذه المؤسسات قوية، فإذا اقترن الحجم بالربحية العالية فإن التكاليف السياسية تتضاعف.

قد تخضع المؤسسات لتكاليف سياسية خلال فترة زمنية معينة، حيث أن المنافسة الخارجية تؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات المحلية و بالتالي تقوم هذه الأخيرة بالضغط على الجهات السياسية من أجل حمايتها وفرض قيود على الواردات؛ و من بين أساليب الضغط هو تبني طرق محاسبية تخفض من النتيجة بغية إقناع الجهات السياسية بالصعوبات التي تواجهها المؤسسات المحلية[3].

مما سبق، فإن النظرية الإيجابية لا تهدف إلى توضيح ما على المحاسب القيام به، بل تهدف إلى فهم وشرح الممارسات الموجودة من أجل وضع قواعد لسلوك معد القوائم المالية، حيث تدرس – إحصائيا- العلاقة بين خيار محاسبي معين و خصائص المؤسسة، وهي باعتمادها على المعلومات المحاسبية و النماذج الإحصائية تريد تجنب الأحكام النظرية و الشخصية. إن النظرية الإيجابية للمحاسبة مفيدة على مستويين: الأول هو تفسير

[1] Ibidem
[2] WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Towards a positive theory of the determination of accounting standards,*** Op., Ci., p. 115.
[3] SCOTT William R., Op., Cit., p. 288.

والتنبؤ بالخيارات المحاسبية التي يقوم بها المسير و الثاني فهم محددات إصدار المعايير المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها.

إن سبب افتراض النظرية الإيجابية للمحاسبة وجود خيارات محاسبية هو مواجهة التغير في الظروف البيئية من أجل تدنية تكاليف التعاقدات، فمثلا إذا تم إصدار معيار محاسبي جديد يخفض من النتيجة يمكن أن تنتقل المؤسسة من طريقة (LIFO) إلى (FIFO) من أجل رفع أرباح الدورة بغية عدم خرق شروط المديونية و تحمل تكاليف تعاقدية إضافية. لكن إذا اختار المسير خيار محاسبي يخدم مصلحته الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى فإن الخيارات المحاسبية في هذه الحالة تخفض من كفاءة التعاقدات، لذلك تفترض النظرية الإيجابية للمحاسبة قيام الأطراف الأخرى بالحد من الخيارات المحاسبية المتاحة للمسير[1]. إن الخيارات المحاسبية تظهر على مستوى عدة بنود (طريقة الإهتلاك، طريقة تقييم المخزون، طريقة تسجيل تكاليف الاقتراض...) وتظهر محصلة أثرها في النتيجة.

المطلب الثاني: تعريف إدارة النتيجة

تعتبر المحاسبة أداة تستعملها المؤسسة لإيصال المعلومات المتعلقة بأنشطتها إلى الأطراف الخارجية والداخلية، و التي تعتمد عليها في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات المناسبة. إن النتيجة من أهم البنود التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تشير إلى مدى قيام المؤسسة بأنشطة ذات قيمة مضافة، و بالتالي فهي مؤشر يفيد في تخصيص الموارد في الأسواق المالية، كما أن القيمة النظرية لسهم مؤسسة ما هي القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي يتوقع أن تحققها، و بالتالي فإن ازدياد الأرباح يرفع قيمة المؤسسة و العكس صحيح.

بالنظر لأهمية النتيجة في اتخاذ القرار، من البديهي أن تولي إدارة المؤسسة أهمية كبيرة لقياسها و الإفصاح عنها، لدلك على الإدارة فهم آثار مختلف الطرق المحاسبية على النتيجة من أجل اختيار أفضل هذه الطرق، وتزداد هذه الأهمية بالنظر إلى السلطة التقديرية التي تمنحها معظم المعايير المحاسبية للمسير في تقرير النتيجة و ذلك من أجل أن تعكس هذه الأخيرة الأداء الحقيقي للمؤسسة. غير أن الفضائح المالية الأخيرة (WorldCom Enron...) قد سلطت الضوء على إمكانية أن يستغل المسير هذه السلطة في غير الغرض الذي وضعت من

[1] WATTS Ross L., ZIMMERMAN Jerold L. , ***Positive accounting theory : A ten year perspective,*** Op., Cit., p. 136.

أجله، و ذلك لتحقيق مصلحته الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، من خلال ما اصطلح على تسميته بإدارة النتيجة.

ولم تتفق الأدبيات التي تطرقت لموضوع إدارة النتيجة على تعريف موحد و شامل لها[1]. إن اختلاف التعريفات يعكس اختلاف الفرضيات المتعلقة بدوافع و أشكال إدارة النتيجة التي يبني عليها الباحثون من أكاديميين و مهنيين دراساتهم، و كذا اختلاف تفسيرهم لنتائج هذه الدراسات[2].

من بين أكثر التعريفات تداولا نجد تعريف shipper لإدارة النتيجة على أنها " التدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة .... وأنه في حالة توسيع هذا التعريف سيتضمن إدارة النتيجة الحقيقية التي تمارس من خلال تغيير توقيت القرارات الاستثمارية أو المالية من أجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها" .[3] أما Healy & Wahlen فقد عرفا إدارة النتيجة على أنها" استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في إعداد التقارير المالية وهيكلة العمليات لأجل تعديل التقارير المالية، إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناءا على الأرقام المحاسبية المقرر عنها"[4]. في حين عرفها Mulford & Comiskey بقولهما " إن إدارة النتيجة تعني التلاعب في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للمؤسسة"[5]، كما عرفها Davidson *et al* . على أنها:" اتخاذ خطوات متعمدة في إطار القيود المفروضة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما للتقرير عن مستوى مرغوب فيه من الأرباح"[6]، و عرفها Thomas على أنها "اتخاذ القرار الإداري المنطقي و القانوني من أجل الوصول لنتائج متوقعة و مستقرة "[7]. بالانتقال من تعريفات الأكاديميين – السابقة– إلى تعريفات المهنيين، نجد أن لجنة

[1] بالإطلاع على مختلف الأدبيات ذات العلاقة بموضوع إدارة النتيجة نجد أن الباحثين يستعملون عدة مصطلحات للدلالة على هذه الممارسات أو بعض من جوانبها (إدارة الأرباح، المحاسبة الإبداعية، تمهيد الدخل...).

[2] إن التطرق لمختلف تعريفات إدارة النتيجة التي تم العثور عليها من خلال البحث هو خارج نطاق الرسالة، حيث سيكتفي الباحث بمناقشة بعض التعريفات، و التي من وجهة نظره، تصف بأفضل طريقة ممارسة إدارة النتيجة.

[3] SCHIPPER Katherine, ***Commentary on earnings management***, Accounting horizons, December 1989, p. 92.

[4] HEALY Paule M. , WAHLEN James M. , ***A review Of earnings management littérature and its implications for standard setting***, Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, December 1999, p. 372.

[5] BABALYAN Levon, ***Earnings management by firms applying International Financial Reporting Standards: Implications for valuation,*** Doctoral Thesis, Faculty of Economics and Social Sciences, University of Fribourg, Fribourg, 2004, p. 12.

[6] SCHIPPER Katherine, Op., Cit., p. 92.

[7] MCKEE Thomas, ***Earnings management: An executive perspective***, Cengage Learning Inc. , Massachusetts, 2005, p. 1.

تداول الأسهم SEC[1] اعتبرت إدارة النتيجة شكلا من أشكال الاحتيال المالي، حيث عرفتها على أنها " استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها"[2]. أما Levitt [3] فعرفها على أنها "ممارسة المحاسبة في المنطقة الرمادية بين ما هو مشروع و ما هو غير ذلك"[4].

بالنظر إلى التعريفات السابقة نجدها تتكون من قسمين: القسم الأول يتناول كيفية القيام بإدارة النتيجة، أما القسم الثاني فيتناول الهدف من إدارة النتيجة؛ فيما يتعلق بالكيفية تشير التعريفات الثلاثة الأولى صراحة إلى التدخل المتعمد في إعداد التقارير المالية، ورغم استعمال التعريف الرابع مصطلح "حيل" فإنه يفترض الطبيعة المحاسبية لهذه الحيل، و يتم ذلك، حسب التعريفات السابقة، من خلال قرارات تتخذها إدارة المؤسسة في إطار إعداد التقارير المالية من أجل تطبيق سياسة محاسبية مرغوب فيها، إلا أن تعريف Shipper يفترض حدوث إدارة النتيجة أيضا من خلال اختيار توقيت القرارات الاستثمارية والمالية إذا أدى ذلك إلى تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو النفقات بما يخدم مصالح الإدارة. لكن هذا التعريف يصطدم على أرض الواقع بصعوبة التفريق بين القرارات التي تهدف إلى إدارة النتيجة و تلك التي تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وهو ما ينقل إلى النقطة الثانية من التعريفات و هي الهدف من إدارة النتيجة.

إن صعوبة التفريق بين القرارات التي تتخذ لأجل مصلحة المستثمرين و تلك التي تتخذ لخدمة المصالح الخاصة للمسيرين لا تقتصر فقط على قرارات الاستثمار و التمويل بل تمتد إلى القرارات المتعلقة بالتقارير المالية حيث يرى Field et al. أن " إدارة النتيجة تحدث عندما يستعمل المسير سلطته التقديرية عند إنتاج الأرقام المحاسبية، و ذلك بغرض تعظيم قيمة المؤسسة أو لأغراض انتهازية"[5]، و بالتالي يمكن القول أن توفر الهدف شرط أساسي لوجود إدارة النتيجة، لكن لا يوجد اتفاق حول ما إذا كان هذا الهدف هو خدمة المؤسسة و مالكيها أو خدمة المصالح الخاصة بالمسير، وهو ما أدى لوجود فرضيتين لطبيعة إدارة النتيجة: إدارة النتيجة لأغراض إعلامية وإدارة النتيجة لأغراض انتهازية.[6] إن إدارة النتيجة لأغراض إعلامية تهدف لتعظيم قيمة المؤسسة، حيث أن سلطة

---

[1] SEC: (Security Excange Comission) أو لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية، و هي الهيئة المسؤولة على مراقبة السوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] BENEISH Messod D. **, *Earnings management : A perspective***, Managerial finance, Vol. 27, Issue 12, 2001, p. 4.

[3] ARTHUR LEVITT: رئيس لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بين 1993-2001.

[4] LEVITT Arthur, ***The numbers game***, https://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt consulted on 27/11/2017 .

[5] HABBASH Murya, ***The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in The UK.*** Doctoral thesis, Business School, Durham University, Durham, 2010, p. 13.

[6] BABALYAN Levon, Op., Cit., p. 12.

المسير التقديرية تستخدم من أجل الإفصاح للمستثمرين عن توقعات المؤسسة بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية، و بالتالي فإن هذه الممارسات تعتبر كوسيلة لبعث إشارة (signaling device)[1] لإعلام المستثمرين بنظرة المؤسسة لأدائها المستقبلي ونيتها في الإفصاح عن معلومات تعكس أفضل الممارسات المحاسبية و هذا يصب في مصلحة المستثمر من خلال الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات و تخفيض تكاليف الوكالة.

لقد أظهرت بعض الدراسات هذا الجانب الإيجابي لإدارة النتيجة، فمثلا توصل Subramanyam, (1996) إلى أن المستحقات الاختيارية ذات علاقة موجبة و معنوية مع الأرباح المستقبلية، هذه العلاقة الإيجابية تؤكد قدرة المستحقات الاختيارية على إيصال معلومات حول الربحية المستقبلية للمؤسسة لمستعملي القوائم المالية، و هذا ما يؤكد وجود إدارة النتيجة لأغراض إعلامية.كما توصل العديد من الباحثين لنتائج تصب في هذا الإطار[2]، حيث أكدوا أن إدارة النتيجة يمكن أن تكون مفيدة لأنها ترفع القيمة الإعلامية للنتيجة، و قد أطلق Scott على هذا النوع من إدارة النتيجة "الجانب الجيد من إدارة النتيجة"[3]. و حسب Bréton & Stolowy فإنه حالة وجود شكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية، فلا يوجد ما يبرر الإفصاح عن هذه الشكوك حالا، وبالتالي فإن إدارة النتيجة تستعمل لضمان استقرار المؤسسة في السنة الحالية، على أمل أن تتحسن الأمور مستقبلا[4].

في هذا الصدد أيضا يقول Arya *et al*.:

> "إن القول بأن إدارة النتيجة تضر بشفافية المعلومات هي فكرة سطحية. إن الخاصية الأساسية للمنظمات غير الممركزة هي انتشار المعلومات بين الناس، فكل شخص يعلم أشياء مختلفة عن الآخر و لا أحد يعلم كل شيء. و في مناخ كهذا، فإن إدارة النتيجة يمكن أن توصل معلومات أكثر من النتيجة غير المدارة. إن الركوب في عربة ممهدة ليس مريحا فحسب، بل يؤدي أيضا إلى ثقة الركاب في خبرة السائق"[5].

---

[1] ALGHARABALLI Eiman, ***Earnings management practices and subsequent firm performance of companies listing on the Kuwait Stock Exchange (KSE),*** Doctoral thesis, University of Southern Queensland , Queesland, 2013, p. 37.

[2] أنظر على سبيل المثال:

Krishnan (2003), Watts & Zimmerman (1990), Holthausen (1990), Healy & Palepu (1993), Guay et al. (1996), Lara et al. (2009).

[3] SCOTT William R. , Op., Cit., p. 415.

[4] BRETON Gaetan, STOLOWY Hervé, ***A framework for the classification of accounts manipulations,*** HEC Accounting & Management Control Working Paper No. 708/2000, June 28, Paris, 2000, p. 5-6.

[5] MCKEE Thomas, Op., Cit., p. 5.

كما أن المستثمرين قد يشجعون المسيرين على إدارة النتيجة و ذلك لأنها تؤدي إلى الرفع من قيمة المؤسسة على المدى القصير و بالتالي إمكانية انتقال الثروة من الملاك الجدد إلى الملاك القدامى.

إن محاسبة التعهد (Accrual accounting)[1] تختلف عن محاسبة التدفقات النقدية في التوقيت فقط، ففي المدى الطويل لا يوجد هناك فرق بين الطريقتين، حيث تكون المستحقات متطابقة، بشكل كبير، مع التدفقات النقدية، أما في الأجل القصير فإن مبدأ المقابلة بين الإيرادات و النفقات، سيخلق فروقا بين المستحقات والتدفقات النقدية، و هنا تأتي إدارة النتيجة كوسيلة لمعالجة هذه الفروقات و ذلك بتقديم الاعتراف بالإيرادات وتأخير الاعتراف بالنفقات، على أمل أن تكون النتيجة أفضل في السنوات المقبلة لتغطية تلك المنفقات.[2] من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن تعريف Thomas يتفق مع هدا الإتجاه.

في المقابل، هناك إدارة النتيجة لأغراض انتهازية، و قد بدأ الاهتمام بالطابع الانتهازي للتقارير المالية، و الذي لا يعكس واقع المؤسسة، في دراسات محاسبية مبكرة، حيث يرى Canning (1929) " إن ما يعتبر كقياس للربح الصافي لا يمكن أن يعتبر كحقيقة بأي حال، فهو فقط المبلغ الذي ينتج عندما ينهي المحاسب تطبيق الإجراءات التي تبناها"[3] ، في نفس السياق يرى Ball & Brown (1968) أن " النتيجة ليست سوى محصلة لتطبيق مجموعة من الإجراءات على مجموعة من الأحداث دون أي معنى جوهري نهائي"[4].

إن استعمال عبارات ك "تضليل" في تعريف Healy & Wahlen و " بهدف الحصول على منافع خاصة" في تعريف Shipper و "خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للمؤسسة" في تعريف Mulford & Comiskey يجعل من المستبعد وجود دور إعلامي لإدارة النتيجة و يقصرها فقط على الهدف الانتهازي وهو ما أطلق علية Scott "الجانب السيئ لإدارة النتيجة".

تعني إدارة النتيجة لأغراض انتهازية أن المسير يسعى من خلال هذه الممارسة إلى تعظيم منفعته الخاصة على حساب منفعة المستثمرين أو الأطراف الأخرى، و قد كان Healy (1985) أول من أشار إلى أن المسيرين يستخدمون المستحقات لتعظيم مكافآتهم السنوية، كما توصل Burgstahler & Dichev (1997) إلى أن

[1] تعتبر محاسبة التعهد من الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية حسب معظم المراجع المحاسبية في العالم، و تعني أن العمليات المحاسبية تسجل عند حدوثها و ليس عند دخول أو خروج التدفقات النقدية المرتبطة بها، وهو ما يؤدي لظهور المستحقات التي تعتبر من أبرز الوسائل لإدارة النتيجة.

[2] BRETON Gaetan, STOLOWY Hervé, Op., Cit., p. 5.

[3] WANG Xuejun, ***New evidence on real earnings management: An international investigation***, PhD thesis, Department of accounting , School of business , Auckland university of technology, Auckland, 2014, p. 11.

[4] Ibidem.

المسيرين يقومون بإدارة النتيجة من أجل تجنب التقرير عن خسائر أو انخفاض في الأرباح، و أظهر Balsam *et al.* (2002) أن هناك علاقة عكسية بين المستحقات التقديرية و عوائد الأسهم خلال فترة الإعلان عن النتائج، هذا يعني أن السوق ينظر إلى هذه المستحقات على أنها انتهازية.

رغم القبول الكبير للتعريفات الأكاديمية السابقة، إلا أن الاعتماد عليها يجعل من اكتشاف إدارة النتيجة عملية صعبة، نظرا لكون هذه التعريفات تركز على نية الإدارة، و التي تصعب ملاحظتها، مما يخلق مشاكل في قياس و دراسة هذه الممارسات، و ربما أن هذا الغموض هو ما جعل تعريفات المهنيين (مثل تعريف SEC) تعتبر، في بادئ الأمر، أن إدارة النتيجة شكل من أشكال الغش المالي بسبب السهولة النسبية في اكتشاف الغش المالي، نتيجة وجود أدلة مادية [1] تدعم فرضية وجود نية سيئة من جانب الإدارة.

لكن بالرجوع إلى التصريحات و الكتابات الحديثة للمهنيين، فإن الملاحظ هو أنهم أصبحوا ينظرون لإدارة النتيجة بنظرة أكثر شمولا حيث لم يعد يُقصد بها فقط الغش المالي، فإذا كانت الخيارات و التقديرات المحاسبية التي لا تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) تشكل، بوضوح، غشا ماليا و إدارة للنتيجة في نفس الوقت، فإن الخيارات و التقديرات المحاسبية التي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يمكن أن تستعمل أيضا لإدارة النتيجة [2]، هدا التطور في نظرة المهنيين لإدارة النتيجة، و التي جعل تعريفات المهنيين تقترب من تعريفات الأكاديميين، يظهر من خلال التعريف السابق لـ Levitt[3].

و قد قدم Skinner & Dechow جدولا يوضح وجهة نظرهما فيما يخص تصنيف مختلف الخيارات المحاسبية، حيث فصلا بين الخيارات المحاسبية التي تعتبر غشا ماليا، وتلك التي تعتبر سياسات متطرفة، لكنها تقع في نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة. أي أنهما اعتبرا أن هناك فرقا بين الغش المالي و بين التقديرات والخيارات التي

---

[1] حسب الرأي الشخصي للباحث، فإن الفرق بين إدارة النتيجة و الغش المالي ليس في كون الأولى تتم في حدود المبادئ المحاسبية و الثانية تخرقها، فلا يوجد أي مبدأ محاسبي يسمح بممارسات إدارة النتيجة أو يتوافق معها، لكن الفرق هو في كون الغش يمكن إثباته بدليل مادي (يخالف القانون شكلا وجوهرا) أما إدارة النتيجة فلا يمكن إثباتها بدليل مادي لأنها تتعلق بنية معد القوائم المالية.

[2] DECHOW Patricia M. , SKINNER Douglas J. , **Earnings *management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators,*** Accounting Horizons, Vol. 14, No. 2, June 2000, p. 238.

[3] يرجع سبب الاختلاف في تعريف إدارة النتيجة بين المهنيين و الأكاديميين لكون الأكاديميين يرغبون عادة في وضع استنتاجات عامة حول إدارة النتيجة، لذلك يختارون عادة دراسة عينات كبيرة الحجم من المؤسسات و يميلون لاستعمال اختبارات إحصائية قد لا تكون قوية كفاية لاكتشاف إدارة النتيجة، في المقابل فإن المهنيين يدرسون حالات فردية حقيقية لإدارة النتيجة، و بالتالي فإن أهداف دراساتهم و منهجها يختلف عن أهداف ومنهج دراسات الأكاديميين.

تقع في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP و التي قد تتضمن إدارة النتيجة بحسب دوافع المسير (إعلامية أو انتهازية).

جدول رقم (1-1): تصنيف الممارسات المحاسبية

	الخيارات المحاسبية	الخيارات الحقيقية المتعلقة بالتدفقات النقدية
	في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	
المحاسبة المتحفظة	الاعتراف المبالغ فيه بالمؤونات أو الاحتياطات.	تأجيل المبيعات
	التقييم المبالغ فيه لمصاريف إعادة الهيكلة و تدني قيمة الأصول.	المبالغة في مصاريف البحث و التطوير و الإشهار
النتيجة المحايدة	النتيجة المتأتية من العمليات الحيادية للمؤسسة.	
المحاسبة المتطرفة	عدم الاعتراف بشكل كافي بمؤونة العملاء المشكوك في تحصيلهم.	تأجيل مصاريف البحث و التطوير و الإشهار
	استرجاع المؤونات بشكل مبالغ فيه.	تسريع عمليات البيع
	خرق المبادئ المحاسبية	
الغش المالي	تسجيل المبيعات قبل تحققها.	
	تسجيل مبيعات وهمية.	
	تسجيل فواتير المبيعات بتواريخ سابقة.	
	المبالغة في تقييم المخزون من خلال تسجيل مخزون وهمي.	

المصدر: DECHOW Patricia M. , SKINNER Douglas J. , Op., Cit., p. 239.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن الممارسات المحاسبية تتدرّج من "المحاسبة المتحفظة" إلى "الغش المالي"، ويمكن في بعض الأحيان أن تكون داخل نطاق المعايير المحاسبية و قد تخرقها في أحيان أخرى، و لما كان الغش المالي حالة خاصة من هذه الممارسات المحاسبية، حيث يكون له عواقب جد ضارة على الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، كان يجب معالجة هذا الأمر من خلال قوانين صارمة.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف إدارة النتيجة على أنها أفعال متعمدة، تضم كل التلاعبات التي تؤثر على القوائم المالية سواء كانت محاسبية أو حقيقية، و سواء تعلق الأمر بالبنود المرتبطة بالنتيجة أو أي بنود أخرى في القوائم المالية، و التي قد تكون مشروعة (في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة) أو غير مشروعة (غش مالي). هذه التلاعبات قد تكون من أجل تحقيق أهداف إدارية (إدارة النتيجة الإنتهازية) أو تحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (إدارة النتيجة الإعلامية). إلا أن إطار دراسة إدارة النتيجة في هذه الرسالة سيقتصر على الممارسات المشروعة التي تكون في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة و تستثني الغش المالي. كما ستعتبر الرسالة أن غرض إدارة النتيجة انتهازي دائما و ليس لها أي غرض إعلامي[1].

المطلب الثالث: قياس إدارة النتيجة

تقوم معظم الدراسات الخاصة بإدارة النتيجة على فرضية أساسية، و هي إمكانية تقدير إدارة النتيجة كميا من خلال نماذج رياضية. في هدا الإطار برزت المستحقات كأهم وسيلة لهدا التقدير. و وجود المستحقات ناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية، حيث تترك هده المعايير مساحة للتقدير الشخصي للمسيرين ودلك في شكل خيارات محاسبية (خيارات تقييم المخزون، اختيار طريقة الإهتلاك...) أو أحكام ذاتية (تقدير مؤونة تدني المخزون، تقدير معدل الإهتلاك...). إن تقدير إدارة النتيجة بشكل جيد مرتبط بقدرة النماذج الرياضية على ملاحظة استغلال هده المساحة من التقدير الشخصي لأغراض انتهازية.

1.تقدير المستحقات الكلية:

لقد كان Healy (1985) أول من استعمل المستحقات كمؤشر على إدارة النتيجة، و عرف المستحقات الكلية على أنها " مجموع التعديلات المحاسبية على التدفقات النقدية للمؤسسة و التي تتيحها المعايير المحاسبية"،[2] أي أن النتيجة المحاسبية تتكون من تدفقات نقدية و مستحقات كلية:

$$R_t = Cash_t + TAC_t \quad .....(1\text{-}1)$$

حيث أن:

[1] الأبحاث السابقة لم توضح متى تستعمل إدارة النتيجة لأغراض انتهازية، و متى تستعمل لأغراض إعلامية. لكن أغلب الدراسات ركزت على الجانب الإنتهازي. أنظر على سبيل المثال: Chan et al. (2008), DuCharme et al. (2004), Qintao (2007)

[2] JEANJEAN Thomas, ***Gestion du résultat : Mesure et démesure***, Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France, Mai 2002, p. 3.

- R_t: نتيجة السنة t؛
- $Cash_t$: التدفقات النقدية للسنة t؛
- TAC_t: مستحقات السنة t.

يمكن كتابة العبارة (1-1) على النحو التالي:

$$R_t = (PEE_t - CDD_t) + (PC_t - CC_t) \ldots\ldots (2\text{-}1)$$

حيث أن :

- PEE_t : الإيرادات المحصلة أو القابلة للتحصيل خلال السنة t؛
- CDD_t : المصاريف المحصلة أو القابلة للتحصيل خلال السنة t؛
- PC_t : الإيرادات المحسوبة خلال السنة t؛
- CC_t : المصاريف المحسوبة[1] خلال السنة t

من خلال إضافة و طرح التغير في رأس المال العامل (ΔBFR) في نفس الوقت من المعادلة (1-2) (بالتالي عدم التأثير عليها) نحصل على المعادلة:

$$R_t = [(PEE_t - CDD_t) - \Delta BFR_t] + \Delta BFR_t + PC_t - CC_t \ldots\ldots (3\text{-}1)$$

و التي تكافئ المعادلة التالية:

$$R_t = Cash_t + \Delta BFR_t + PC_t - CC_t \ldots\ldots\ldots (4\text{-}1)$$

من خلال المعادلتين (1-1) و (1-4) يمكن استنتاج أن:

$$TAC_t = \Delta BFR_t + PC_t - CC_t \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}1)$$

من خلال ما سبق يمكن استنتاج طريقتين لحساب المستحقات الكلية:

1- طريقة الطرح، حيث يتم حساب المستحقات الكلية من خلال الفرق بين النتيجة و التدفقات النقدية انطلاقا من المعادلة (1-1)، و تدعى هده الطريقة بمنهج التدفقات النقدية؛

[1] المصاريف و الإيرادات المحسوبة هي المصاريف و الإيرادات غير القابلة للدفع أو القبض، كالإهتلاك، استرجاع المؤونات ....

2- طريقة الجمع، حيث يتم حساب المستحقات الكلية من خلال المعادلة (1-5) و تدعى هده الطريقة بمنهج الميزانية.

2. تقدير المستحقات العادية و الاختيارية:

عادة ما تقسم المستحقات الكلية إلى مستحقات عادية و مستحقات اختيارية:

$$TAC_t = DAC_t + NDAC_t \quad .....(6-1)$$

حيث أن:

- TAC_t: المستحقات الكلية خلال السنة t؛
- DAC_t: المستحقات العادية خلال السنة t؛
- $NDAC_t$: المستحقات الإختيارية خلال السنة t.

يعني تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات عادية (أو غير اختيارية) و مستحقات اختيارية (أو تقديرية) أنه ليس كل المستحقات تمثل إدارة للنتيجة[1]، فالمستحقات العادية ناتجة عن التطبيق العادي للمعايير المحاسبية، أما المستحقات الاختيارية فهي تمثل التطبيق الانتهازي للمعايير المحاسبية و دلك من أجل توجيه النتيجة لخدمة أغراض فئة معينة، و هي تمثل مقياسا لإدارة النتيجة. من أجل تقدير المستحقات الاختيارية، ينبغي أولا تقدير المستحقات العادية من خلال نماذج رياضية[2]، من أبرز هده النماذج:

1.2. نموذج Jones:

اقترحت Jones (1991) نموذجا يأخذ بعين الاعتبار التغير في الظروف الاقتصادية للمؤسسة، حيث قامت بنمدجة المستحقات العادية كدالة خطية للتغير في الإيرادات و الأصول الثابتة، مفترضة أن التغير العادي في رأس المال العامل متناسب مع التغير في الإيرادات، أما الإهتلاكات فهي متناسبة مع الأصول الثابتة. يمكن تمثيل نموذج Jones كالتالي:

[1] WHELAN Catherine, ***The impact of earnings management on the value-relevance of earnings and book value: A comparison of short-term and long-term discretionary accruals***, Doctoral thesis, Faculty of Business, Bond University, Queensland, May 2004, p. 19.

[2] PAE jihan, ***Earnings management and its impact on the information content of earnings and the properties of analysts forecasts,*** Doctoral thesis, The faculty of commerce and business administration, the university of British Colombia, Vancouver, April 1999, p. 43.

$$TAC_{it} = \alpha_0 (1 / TA_{it-1}) + \alpha_1 (\Delta REV_{it} / TA_{it-1}) + \alpha_2 (GPPE_{it} / TA_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad .....(7-1)$$

حيث أن:

- TAC_{it}: هي المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- TA_{it-1}: هي القيمة المحاسبية لإجمالي أصول المؤسسة i خلال السنة t−1؛
- ΔREV_{it}: هو التغير في مبيعات المؤسسة i بين السنتين t و t−1؛
- $GPPE_{it}$: هو مجموع التثبيتات المادية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- ε_{it} الخطأ العشوائي للتقدير؛
- α_0، α_1، α_2 هي المعلمات المراد تقديرها.

تقدر المستحقات العادية من خلال القيمة المقدرة للمتغير التابع من النموذج السابق و دلك كالتالي:

$$NDAC_{it} = \hat{a}_0 (1 / TA_{it-1}) + \hat{a}_1 (\Delta REV_{it} / TA_{it-1}) + \hat{a}_2 (GPPE_{it} / TA_{it-1}) \quad .....(8-1)$$

حيث أن $\hat{a}_0$، $\hat{a}_1$، $\hat{a}_2$ هي المعلمات المقدرة من النموذج (1−7)

أما المستحقات الاختيارية فتمثل الخطأ العشوائي للتقدير المتأتي من النموذج (1−7) و يحسب كالتالي:

$$DAC_{it} / A_{it-1} = TAC_{it} / A_{it-1} - NDAC_{it} / A_{it-1} \quad .....(9-1)$$

حيث أن:

- DAC_{it}: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- TAC_{it}: قيمة المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- $NDAC_{it}$: قيمة المستحقات العادية للمؤسسة i خلال السنة t.

يفترض نموذج Jones أن المسيرين لا يقومون بإدارة النتيجة من خلال الإيرادات، أي أن كل المستحقات الناتجة عن التغير في الإيرادات هي مستحقات عادية، وهو الإفتراض الذي لاقي انتقادات شديدة.

2.2. نموذج **Dechow *et al***.

قام Dechow *et al.* (1995) بتعديل نموذج Jones من أجل معالجة بعض نقائصه، حيث يظهر نمودج Dechow *et al* كما يلي:

$$TAC_{it}/TA_{it-1} = a_0 (1/TA_{it-1}) + a_1 ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/TA_{it-1}) + a_2 (GPPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad ...(10\text{-}1)$$

حيث أن:

- ΔREC_{it}: تمثل التغير في حسابات المدينين للمؤسسة i خلال السنة t؛
- a_0، a_1، a_2 هي المعلمات المراد تقديرها.
- باقي المتغيرات كما في النموذج (1-7)،
- تحسب المستحقات العادية و الاختيارية بنفس طريقة نموذج jones .

يتمثل الفرق بين هدا النموذج و نموذج jones في إدراج التغير في العملاء من أجل الأخذ بعين الاعتبار التغير في الإيرادات الناتج عن إدارة النتيجة.[1]

3.2. نموذج Kothari *et al*.

اقترح Kothari *et al.* (2005) نموذج يأخذ بعين الاعتبار أداء المؤسسة كتحسين في نموذج Jones ونموذج Dechow *et al.*، و يظهر بالشكل التالي:

$$TAC_{it}/TA_{it-1} = \acute{\alpha} (1/TA_{it-1}) + \beta_1(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/TA_{it-1} + \beta_2 (GPPE_{it}/TA_{it-1}) + \beta_3 ROA_{it-1} + \varepsilon_{it} \quad .....(11\text{-}1)$$

حيث أن:

- ROA_{it-1}: يمثل معدل العائد على أصول المؤسسة i خلال السنة t – 1؛
- $\acute{\alpha}$، β_1، β_2، β_3 هي المعلمات المراد تقديرها؛
- باقي المتغيرات كما في النماذج السابقة؛
- المستحقات العادية و الاختيارية تحسب بنفس طريقة نموذج jones .

إن الإضافة الرئيسية لنموذج Kothari *et al* . هي إدراج أداء المؤسسة في تقدير المستحقات العادية، حيث يرى Kothari *et al*. أنه إدا توقعت المؤسسة نمو مبيعاتها، فإن المستحقات المرتبطة برأس المال العامل سترتفع هي الأخرى نتيجة استثمار المؤسسة للحفاظ و دعم هدا النمو، لدلك يعتقد Kothari *et al*. أن

[1] HAWAZANI Kashimiri, ***Testing accruals based earnings management models in an international context***, Phd thesis, Massey University, Wellington, 2014, p. 57-58.

المستحقات العادية للمؤسسات التي شهدت ارتفاعا كبيرا في الأداء ستشهد ارتفاعا هي الأخرى[1]، هده العلاقة بين الارتفاع في الأداء و المستحقات العادية أهملها نموذج jones و نموذج Dechow *et al*.

4.2.النموذج التركيبي

قام Ye (2007) باقتراح نموذج تركيبي يأخذ بعين الاعتبار أثر عدد أكبر من خصائص المؤسسة على المستحقات، مما يسمح للباحثين بتقييم مكونات المستحقات بشكل أفضل، و يتيح لهم تحديد الممارسات غير العادية داخل المؤسسة. و قد قام Ye بتوسيع نموذج Kothari *et al* من خلال إضافة ثلاث متغيرات مستقلة لا تختلف فقط بين المؤسسات، بل تتغير أيضا بالنسبة لنفس المؤسسة عبر الزمن، هده المتغيرات تعبر عن عتبة المستوى غير العادي لمستحقات رأس المال العامل، حدة رأس المال العامل، مدة المنفعة للأصول الثابتة[2]. يظهر نموذج Ye على النحو التالي:

$$TAC_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta REV_{it} + \beta_2 GPPE_{it} + \beta_3 ROA_{it-1} + \beta_4 WC_{it-1} + \beta_5 WC_{it-t} * \Delta REV_{it} + \beta_6 dep_{it-1} + \beta_7 dep_{it-1} * GPPE_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (12\text{-}1)$$

حيث أن:

- WC_{it-1}: هو رأس المال العامل للمؤسسة i خلال السنة t−1؛
- dep_{it-1}: هو معدل الإهتلاك للمؤسسة i خلال السنة t−1 و الدي يحسب بقسمة قسط الإهتلاك السنوي على مجموع التثبيتات المادية؛
- β_0، β_1، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_7، هي المعلمات المراد تقييمها؛
- باقي المتغيرات كما في النماذج السابقة؛
- المستحقات العادية و الاختيارية تحسب بنفس طريقة نموذج jones .

[1] Ibid, p. 59.
[2] KHALIL Mohamed Mohamed Mahmoud, ***Earnings management, agency costs and corporate governance: Evidence from Egypt***, Doctoral thesis, University of Hull, Hull, November 2010, p. 28.

5.2.النموذج الهامشي:

على غرار النماذج السابقة، طور Peasnell *et al.* (2000b) نموذجا يضم مجموعة من المتغيرات المستقلة لتحديد المستحقات العادية، و قد اعتبر أن التغير في المخزون، صافي المدينين و الدائنين كمكونات أساسية لرأس المال العامل، حيث يتم حساب المستحقات المرتبطة برأس المال العامل كالتالي:

$$WCA = (\Delta STOCK + \Delta DEBT) - \Delta CREDIT + OTHER$$

$$= (REVC - COGS - BDE) + (CPS - CRC) + OTHER$$

$$= sm.REVC - cm.CRC + OTHER \ldots\ldots\ldots (12\text{-}1)$$

حيث أن

- *WCA*: المستحقات المرتبطة برأس المال العامل؛
- Δ STOCK: الفرق بين مشتريات المخزون و تكلفة البضاعة أو المنتجات المباعة؛
- Δ DEBT: الفرق بين الإيرادات من البيع الآجل و النقدية المقبوضة من العملاء؛
- Δ CREDIT الفرق بين المشتريات و النقدية المدفوعة للموردين؛
- OTHER الأصول المتداولة الأخرى غير النقدية (باستثناء المخزون و المدينين) و الالتزامات المتداولة الأخرى غير النقدية (باستثناء الموردين)؛
- REVC الإيرادات من المبيعات الآجلة؛
- COGS تكلفة البضاعة أو المنتجات المباعة؛
- BDE مؤونة تدني العملاء؛
- CPS النقدية المدفوعة للموردين؛
- CRC النقدية المقبوضة من العملاء؛
- sm الهامش الإجمالي على المبيعات؛
- cm نسبة النقدية المقبوضة من العملاء بالنسبة للنقدية المقبوضة الإجمالية.

بالتالي تصنف أي مستحقات أخرى مرتبطة برأس المال العامل بخلاف المبيعات و النقدية المقبوضة خلال فترة معينة على أنها مستحقات اختيارية و تعتبر كمؤشر على إدارة النتيجة. من أجل تقدير المستحقات العادية استعمل Peasnell *et al*. معادلة الإنحدار التالية:

$$WCA_{it}=\alpha+\beta_1 REV_{it}+\beta_2 CR_{it}+\varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots(13\text{-}1)$$

حيث أن:

- WCA_{it}: المستحقات الناتجة عن رأس المال العامل للمؤسسة i خلال السنة t؛
- REV_{it}: مبيعات المؤسسة i خلال السنة t؛
- CR_{it}: إجمالي المبيعات مطروحا منه التغير في المدينين للمؤسسة i خلال السنة t؛
- α، β_1، β_2 المعلمات المراد تقديرها؛
- ε_{it} الخطأ العشوائي للتقدير؛
- المستحقات العادية و الاختيارية تحسب بنفس طريقة نموذج jones .

المبحث الثاني: دوافع إدارة النتيجة

رغم اتفاق الباحثين على وجود إدارة النتيجة، فقد كان من الصعب عليهم توثيق هذه الممارسات بأدلة مقنعة. إن السبب الرئيسي لهذا الإشكال هو أنه، لتحديد ما إذا كانت النتيجة قد تمت إدارتها أو لا، فإن على الباحثين أولا تقدير النتيجة قبل أن تتم إدارتها، وهو ليس بالأمر الهيِّن. هناك مقاربة شائعة لتوثيق ممارسات إدارة النتيجة، و هي تحديد دوافع المسيرين لإدارة النتيجة ثم تقدير أي من نماذج المستحقات التقديرية أو الخيارات المحاسبية متوافقة مع هذه الدوافع. بالتالي هناك نقطتان رئيسيتان في تصميم هذا النوع من الدراسات: الأولى هي تحديد دوافع المسير المتعلقة بالتقارير المالية، و الثانية هي قياس المستحقات غير المتوقعة أو الخيارات المحاسبية. هناك العديد من الدوافع، و يمكن تقسيمها إلى دوافع ناتجة عن العقود التي تعد بناء على المعلومات المحاسبية (الدوافع التعاقدية)، ودوافع ناتجة عن توقع و تقييم الأسواق المالية (الدوافع السوقية) و دوافع ناتجة عن التشريعات الحكومية (الدوافع التنظيمية).

المطلب الأول: الدوافع التعاقدية

تُستعمل المعلومات المحاسبية للمساعدة على تصميم و الرقابة على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والأطراف المتعاملة معها، خصوصا المساهمين و الدائنين. تُستخدم عقود تعويضات المسيرين لتقريب مصالح الإدارة و المساهمين، أما عقود الدين فتصمم لضمان عدم قيام المسير بأعمال تعظم منفعة المساهمين على حساب مصلحة الدائنين. وحسب النظرية الإيجابية للمحاسبة فإن هذه العقود تؤدي إلى ظهور دوافع لإدارة النتيجة؛

بسبب علم المسير بصعوبة اكتشاف إدارة النتيجة من طرف المساهمين و الدائنين نتيجة عدم التماثل في المعلومات بينهم.

1. الدوافع المتعلقة بعقود الأجور و الحوافز

إذا كان للنتيجة المحاسبية دور مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية و تحديد دخل المساهمين، من خلال تحديد أسعار الأسهم و مقدار الأرباح الموزعة، فإن لها نفس درجة الأهمية في تقييم أداء المسير و تحديد دخله. لذلك يولي المسير أهمية خاصة في التقرير عنها، مما قد ينشئ دوافع لديه لإدارة النتيجة.

1.1. الإطار النظري للدوافع المتعلقة بعقود الأجور و الحوافز

يمكن تفسير دوافع إدارة النتيجة المتعلقة بعقود الأجور و الحوافز من خلال نظرية الوكالة. تعتبر نظرية الوكالة بأن علاقة الوكالة هي عقد يقوم بموجبه شخص أو مجموعة أشخاص (الموكل) بتكليف شخص آخر أو أكثر (الوكيل) بإنجاز أعمال معينة لصالحه.[1].

إذا كان المساهم (الموكل) يملك كل المعلومات حول الأعمال التي يقوم بها المسير و فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة، فإنه يستطيع تصميم عقود للأجور و الحوافز تحدد الأعمال التي يجب أن يقوم بها المسير (الوكيل) في كل حالة. لكن على أرض الواقع، فإن أعمال المسير و الفرص الاستثمارية غير قابلة، في معظم الأحيان، للملاحظة بشكل جيد من طرف المساهمين، حيث لا يعلم المساهم ما هي القرارات التي يمكن أن يتخذها المسير و أي منها يعظم ثروته، مما يستوجب تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.

إن العائد الذي يتحصل عليه المساهم نتيجة نشاط المؤسسة هو الفرق بين العائد الذي يحققه ذلك النشاط و الأجر الذي يتحصل عليه المسير، و بافتراض الرشاد عند المساهم فإنه يبحث عن تعظيم عائده في هذا الهيكل التعاقدي. و الذي يتحقق كما يلي[2]:

(Max) عائد المساهم = (Max) نتيجة النشاط – (Min) أجر المسير

لكن في المقابل فإن المسير، و بافتراض رشاده هو الآخر، يقوم بمقارنة الإيرادات و التكاليف الخاصة به فقط عند اتخاذ أي من القرارات التسييرية و ذلك لتعظيم منفعته الخاصة[3]. في هدا الإطار فإن سياسة الأجور والحوافز التي تربط أجر المسير بعائد المساهم تساعد على التوفيق بين أهداف الجهتين، وبالتالي فهي توفر دافعا

[1] JENSEN Michael C. , MECKLING William H. , ***Theory of the firm : Managerial behavior, agency costs and ownership structure***, Journal of financial economics, Vol. 3, Issue 4, October 1976, p. 308.

[2] CHOKRI Boutaina, ***La relation entre la rémunération des dirigeants et les manipulations comptables compte tenu de la qualité de gouvernance***, thèse de doctorat, HEC Montréal, Montréal, 2008, p. 8.

[3] JENSEN Michael C. , MURPHY Kevin J. , ***Performance pay and top-management incentives***, Journal of political economy, Vol. 98, No. 2, April 1990, p. 226.

للمسير لاتخاذ قرارات ملائمة للمساهم. بالإضافة إلى هذه المقاربة التي يتم من خلالها دراسة عقود الأجور والحوافز كحل (جزئي) لمشكلة الوكالة، من خلال تصميم عقود تزود المسير بحوافز فعالة لتعظيم قيمة المؤسسة، هناك مقاربة أخرى لدراسة هذه التعويضات تفترض علاقة أخرى بين مشكلة الوكالة و تعويضات المسيرين، حيث لا تعتبر هذه التعويضات كوسيلة لحل مشكلة الوكالة بل كجزء من هذه مشكلة[1] و ذلك نظرا لخصائص هذه العقود. فالمعلومة المحاسبية تُستعمل عادة كقاعدة لصياغة عقود الأجور و الحوافز، ففي العديد من المؤسسات يحصل المديرون على تعويضاتهم مباشرة (عن طريق الأجر و المكافآت السنوية) و بشكل غير مباشر (من خلال الشهرة المكتسبة، الأمن الوظيفي، الترقيات المستقبلية...) بالاعتماد على الأداء الذي يعبر عنه عن طريق النتيجة المحاسبية التي تقارن مع معايير محددة سابقا.

إن قدرة المسير على التأثير في النتيجة من خلال السلطة الممنوحة له و التقدير المحاسبي المرتبط بإعداد القوائم المالية من جهة، و تأثير هذه النتيجة على التعويضات التي يحصل عليها من جهة أخرى هو مؤشر على احتمال وجود مشكلة وكالة تتمثل في إمكانية قيام المسير بإدارة النتيجة من اجل زيادة تعويضاته.

2.1.الدوافع المرتبطة بعناصر التعويضات

رغم عدم التجانس في ممارسات دفع التعويضات الخاصة بالمسيرين باختلاف المؤسسات و قطاعات النشاط، إلاّ أن حزمة التعويضات تتضمن في معظمها المكونات التالية: الأجر القاعدي، المكافأة السنوية المرتبطة بالأداء، خيارات الأسهم (stock options)، الخطط التحفيزية طويلة الأجل.[2] يمكن أن يؤدي كل مكون من هذه المكونات إلى نشوء دوافع لدى المسير لإدارة النتيجة.

1.2.1.الأجر القاعدي

يحدَّد الأجر القاعدي بالاستناد إلى أسعار مرجعية و التي تتحدد بدورها من خلال استطلاعات وتحريات للأجور السائدة في قطاع النشاط المعني، مع إدخال تعديلات بما يتلاءم مع خصائص المؤسسة كالحجم الذي يقدر عادة من خلال إيرادات المؤسسة أو رسملتها السوقية.

[1] FRIED Jess M. , BEBCHUK Lucian A. , ***Executive compensation as an agency problem,*** Journal of economic perspectives, Vol. 17, No. 03, Summer 2003, p .72.

[2] على عكس المسيرين في المستويات المتوسطة و الدنيا، فإن المسيرين في المستويات العليا يقومون بالتفاوض حول عقود العمل التي تحدد الأجر القاعدي، شروط دفع المكافأة، إجراءات الفسخ...

يولي المسيرون أهمية كبيرة لكيفية تحديد الأجر القاعدي، لأنه، أولا، يشكل المكون الرئيسي في عقود الأجور و الحوافز (التي تتضمن حدا أدنى للزيادة في الأجر القاعدي خلال السنوات اللاحقة). ثانيا، و باعتبار الأجر القاعدي يشكل عنصرا ثابتا في حزمة الأجور، فإن ميل المسير لتجنب المخاطرة (risk aversion) يجعله يفضل الزيادة في الأجر القاعدي أو أجر قاعدي مرتفع على الزيادة في المكافأة أو التعويضات الأخرى المتغيرة[1]. أخيرا، فإن مختلف مكونات الأجر الأخرى تحدد انطلاقا من الأجر القاعدي، فالمكافأة السنوية المستهدفة تحدد كنسبة من الأجر القاعدي و بالتالي فالزيادة في الأجر القاعدي يؤثر بالإيجاب على المكونات الأخرى.

على المدى القصير أو إذا كان الأجر القاعدي ثابتا مع مرور الزمن، فإن تأثره بالأرباح المقررة أو تغيرات أسعار الأسهم معدوم، و بالتالي فمن غير المحتمل أن تكون هناك دوافع لإدارة النتيجة مرتبطة بالأجر القاعدي[2]. بل قد ينتج عنه دوافع للتقليل من إدارة النتيجة بسبب التكاليف المرتفعة لها إذا كان دخل المسير يتكون من أجر ثابت فقط.

2.2.1.المكافأة السنوية

تقوم معظم المؤسسات بتقديم مكافأة سنوية لمسيريها من أصحاب الرتب العالية، بناء على أدائهم خلال السنة. رغم عدم التجانس فيما يخص طريقة منح المكافأة بين المؤسسات و قطاعات النشاط، فإن المكافأة السنوية تحدد من خلال ثلاث عناصر: مقاييس الأداء، معايير الأداء و هيكل العلاقة بين المكافأة والأداء.[3] ويمكن توضيح هذه المحددات و العلاقة بينها من خلال الشكل التالي:

[1] MURPHY Kevin J. , ***Executive Compensation***, Working paper, University of Southern California, Los Angeles, 1999, p. 10.

[2] GAO Pengjie, SHRIEVES Ronald E. , ***Earnings management and executive compensation: A case of overdose of option and underdose of salary?,*** EFA Berlin meetings presented paper. July 29, 2002, p. 7.

[3] CHOKRI Boutaina, Op. , Cit. , p. 11.

شكل رقم (1-1): محددات المكافأة السنوية للمسيرين

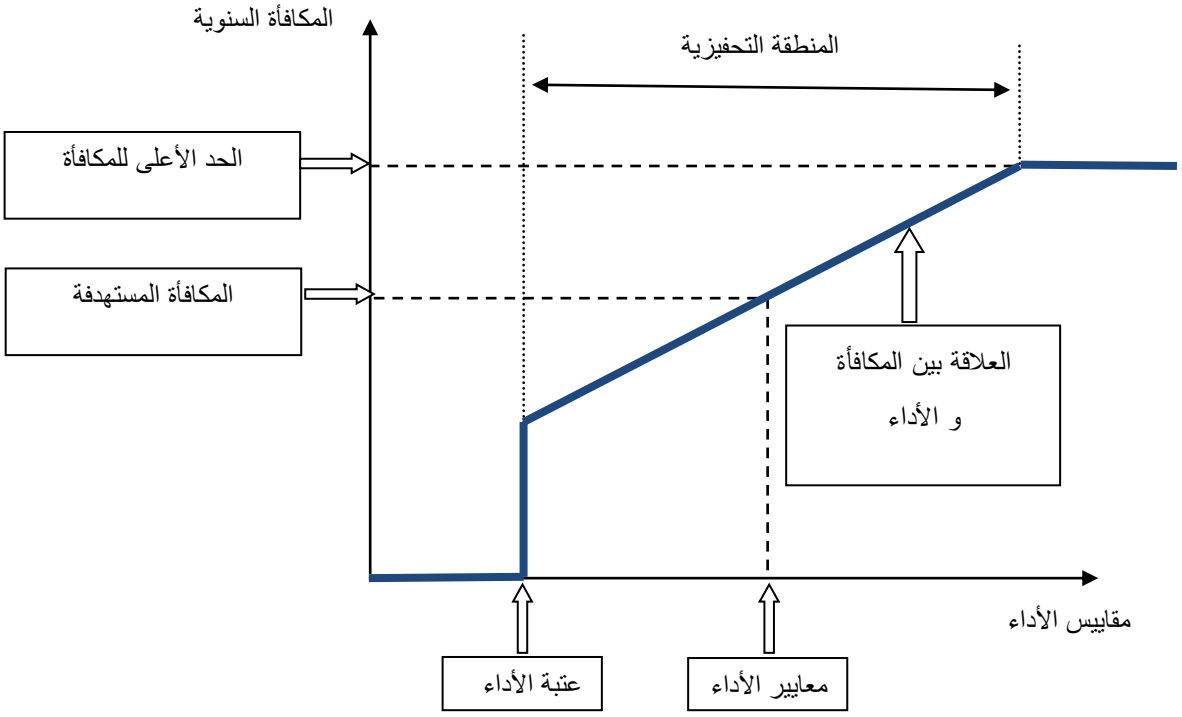

المصدر: MURPHY Kevin J. , Op. , Cit. , p. 80.

من الشكل نلاحظ أن المكافأة السنوية ليست دالة خطية بسيطة للأداء[1]، فلا يتم دفع المكافأة إلا عند بلوغ الأداء لعتبة معينة (عتبة الأداء). في حالة بلوغ عتبة الأداء يتم دفع مكافأة دنيا، يعبر عنها عادة بنسبة مئوية من المكافأة المستهدفة. يتم دفع المكافأة المستهدفة عند تحقيق معيار الأداء، و هناك حد أعلى للمكافأة المدفوعة (يعبر عنها أيضا كنسبة أو مضاعف للمكافأة المستهدفة). إن المدى بين عتبة الأداء و الحد الأعلى للمكافأة يسمى بالمنطقة التحفيزية، و هي المنطقة التي يؤدي فيها تحسن الأداء إلى زيادة المكافأة. يمكن تحديد الدوافع المرتبطة بكل محدد من محددات المكافأة السنوية كما يلي:

أ. مقاييس الأداء المستعملة

رغم أن المؤسسات تستعمل مجموعة من مقاييس الأداء المالية و غير المالية، إلا أن معظمها تعتمد على مقاييس للربح المحاسبي سواء بصورته النقدية (المداخيل، الدخل الصافي، الدخل قبل الضريبة، الأرباح التشغيلية، القيمة المضافة...)، أو من خلال ربحية السهم (ربحية السهم = الأرباح الموزعة/ عدد الأسهم ...) أو كهامش

[1] SUN Lan, ***Executive compensation and contract-driven earnings management***, Journal of accounting and finance, Vol. 08, No. 02, 2012, p. 115.

أو عائد (الربح / المبيعات، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة...). ويمكن التعبير أيضا عن مقاييس الأداء كنسب للنمو (نسبة نمو المبيعات، نسبة نمو ربحية السهم...)[1].

هناك إشكالين رئيسيين لاستعمال مقاييس الربح المحاسبي في إعداد خطط المكافآت السنوية، الأول أن الأرباح المحاسبية تقدم معلومات عن الفترات السابقة و تركز على الأجل القصير، و بالتالي إذا ركز المسير على زيادة الأرباح فقط فإنه قد يمتنع عن الأفعال التي تخفض من النتيجة الحالية، لكنها ترفع قيمة المؤسسة على المدى الطويل (مثلا يمتنع عن زيادة مصاريف البحث و التطوير)[2]. أما الإشكال الثاني فهو أن المسير يستطيع معرفة وفهم كيفية تأثير الأنشطة اليومية التي يقوم بها على ربحية المؤسسة و بالتالي على مكافأته، مما يجعله يقوم بإدارة النتيجة من خلال التلاعب في المستحقات أو تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات و المصاريف، للرفع من الأرباح وتحقيق أكبر قدر من المكافأة (الوصول إلى أقصى حد في المنطقة التحفيزية)[3]. يمكن التعبير عن مكافأة المسير السنوية التي تحدد من خلال مقاييس الربح المحاسبي بالعلاقة التالية[4]:

$$B_t=p\{\min\{U',\max\{(E_t- L),0\}\}$$

حيث أن B_t هي المكافأة السنوية للسنة t، L هي عتبة الأداء، U' هو الحد الأعلى للمكافأة و E_t هي نتيجة السنة t ، أما p فهي نسبة المكافأة السنوية. يتحصل المسير على مكافأة قدرها $p(E_t -L)$ إذا اجتاز عتبة الأداء و لم يصل إلى الحد الأعلى للمكافأة، و يحصل على مكافأة ثابتة قدرها $p\ U'$ إذا وصل إلى الحد الأعلى للمكافأة.

ب. معايير الأداء و الدوافع المرتبطة بها

لا تحدد المكافآت من خلال مقاييس الأداء فقط، بل بناء على مقارنة هذه المقاييس مع معايير الأداء، حيث تحدِّد هذه الأخيرة الأهداف الذي ستقارن معها النتائج من أجل تقييم أداء المسير. في كل مقياس للأداء مستعمل في خطط المكافآت، هناك مجموعة من المعايير يمكن استعمالها كمعايير للأداء. فمثلا معيار "الموازنة" يعتمد على مقارنة الأداء الفعلي مع خطة عمل المؤسسة (مثل هدف تحقيق النتيجة الصافية المخطط لها في الموازنة

[1] MURPHY Kevin J. , Op. , Cit. , p. 12.
[2] DECHOW Patricia M. , SLOAN Richard G. , ***Executive incentives and the horizon problem***, Journal of accounting and economics, Vol. 14, Issue 1, 1991, p. 52.
[3] BEN HASSEN Rim, ***Executive compensation and earnings management***, International journal of accounting and financial reporting, Vol. 04, No. 01, 2014, p. 87.
[4] HEALY Paul M. ,***The effect of bonus schemes on accounting descisions,*** Journal of Accounting and Economics, Vol. 07, Issue 3, April 1985, p. 89.

التقديرية)، أما معيار "السنة الماضية" فيقوم على تحقيق نمو سنوي، في المبيعات أو الربح التشغيلي مثلا، أي يتم من خلاله مقارنة أداء السنة الحالية مع السنة السابقة. بالنسبة للمعيار "التقديري" فيتم فيه مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف المحدد من قبل مجلس الإدارة، أما المعيار "المقارن" فهو يتضمن مقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة مع أداء مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، و هناك المعايير "اللازمانية" التي تقارن الأداء الفعلي بمقياس ثابت، مثلا تحقيق عائد بـ 10% على الأصول، حيث تكون هذه النسبة ثابتة مع مرور الزمن أو تتغير بصفة مستقلة عن الأداء الحقيقي للمؤسسة)[1].

قد تشكل معايير الأداء دافعا لإدارة النتيجة، خاصة بالنسبة لمعيار الموازنة و معيار السنة الماضية، لأن عمليات القياس المتعلقة بالمعيار يتم إعدادها من طرف المسيرين أنفسهم. فمثلا معيار الموازنة يؤدي إلى وجود دوافع لدى المسير للتأثير على عملية وضع الموازنات من أجل إخفاء أو التقليل من النتائج التي يمكن تحقيقها ومن ثم يسهل عليه تحقيق أو تجاوز الأهداف المخطط لها وتجنب وضع أهداف أكثر صعوبة في موازنة السنة المقبلة. كما أن معيار السنة الماضية يؤدي إلى إلزامية وجود تصاعد مستمر في النتيجة ويمنع العودة للوراء مما يخلق دوافع للمسير للتقليل من النتيجة لأنه يعلم أن الرفع منها خلال السنة الحالية سيؤدي إلى رفع معيار الأداء في السنة المقبلة[2]. في المقابل يتم التأثير على المعايير الأخرى كالمعيار المقارن و اللازماني، بشكل أقل من طرف المسير المعني بخطط المكافآت، وذلك عند تحديد هذه المعايير للمرة الأولى.

لقد أشار Murphy إلى أن المكافآت المعدة على أساس معايير أداء تقاس من طرف المسيرين تتغير بشكل أقل من المكافآت المحددة على أساس معايير أداء خارجية، وهو دليل على استغلال هذه المعايير في إدارة النتيجة من أجل تجنب تذبذب قيمة المكافأة[3].

ج. هيكل العلاقة بين المكافأة

هناك عدة طرق لتحديد العلاقة بين المكافأة و الأداء، من أبرزها طريقة 120/80 حيث لا يتم دفع أي مكافأة حتى يتم تحقيق أداء يفوق 80% من معيار الأداء، كما أن المكافأة تسقَّف عندما يتجاوز الأداء 120 % من معيار الأداء، و رغم أن 80% و 120% خيار شائع للتعبير عن عتبة الأداء و الحد الأعلى للأداء المرغوب

[1] MURPHY Kevin J. , ***Performance Standards in incentive contracts***, Journal of accounting and economics, Vol. 30, Issue 3, 2000, p. 245
[2] MURPHY Kevin J. , ***Executive Compensation,*** Op., Cit., p. 15.
[3] MURPHY Kevin J. , ***Performance Standards in incentive contracts***, Op., Cit., p. 253.

هناك توليفات أخرى مثل 80/140, 90/120, 80/110, 50/150, 95/100, 90/110 تستعمل أيضا في خطط المكافآت السنوية.

هناك نوع آخر من العلاقة بين المكافأة و الأداء يدعى " المجموع المتغير للأهداف". بموجب هذه العلاقة، يحدد لكل شخص معني بخطط المكافآت مكافأة مستهدفة، ثم يحسب مجموع المكافآت المستهدفة. في نهاية السنة يتم تحديد مجموع المكافآت الحقيقي من خلال تعديل مجموع المكافآت المستهدفة بالزيادة (في حالة تجاوز معيار الأداء) أو النقصان (في حالة عدم الوصول لمعيار الأداء) حسب أداء المسيرين، ويصبح مجموع المكافآت الحقيقي مساويا للصفر إذ لم يتم الوصول لعتبة الأداء المجمَّعة، و يتم تسقيف المكافآت عند الوصول إلى حد معين (عادة مضاعف لمجموع المكافآت المستهدفة). ثم يقسم المجموع الحقيقي للمكافآت على الأفراد المعنيين بناء على مكافأتهم المستهدفة الفردية، ويمكن أن يمول قسم من مجموع المكافآت الحقيقي مكافآت يحددها مجلس الإدارة بناء على أداء المسيرين الفردي.

باعتبار أن المكافأة تكون على أساس الأداء التراكمي السنوي، و باعتبار أن المسير بإمكانه مراجعة جهده وقراراته اليومية بالنظر لتقييمه لأدائه التراكمي في نقطة معينة من السنة، فقد تظهر بناء على ذلك دوافع لإدارة النتيجة. فإذا كان تقييم الأداء التراكمي في نقطة معينة من السنة يشير إلى أن الأداء السنوي المتوقع سيتجاوز الأداء المطلوب للحصول على أقصى حد من المكافأة فإن المسير سيقلل من جهوده و يحاول تخزين الأرباح الممكن تحقيقها تلك السنة لاستعمالها في السنوات اللاحقة. وفي حالة حدوث العكس، أي إذا كان تقييم الأداء المتراكم يشير إلى أن الأداء السنوي المتوقع أقل بكثير من عتبة الأداء، فإن المسير سيقوم بتخفيض الأرباح وذلك بنقل تكاليف سنوات لاحقة لتكاليف الدورة الحالية[1]، خصوصا عند قرب نهاية الدورة، أين يتضح أن الوصول لعتبة الأداء مستحيل. وعندما يكون الأداء المتوقع أقل بقليل من عتبة الأداء فإن المدير يعمل جاهدا على بلوغ هذا الحد سواء من خلال مضاعفة جهوده أو من خلال إدارة النتيجة.

لقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية أن المكافآت السنوية تشكل دافعا لإدارة النتيجة. حيث كان Healy (1985) أول من أشار إلى وجود علاقة بين المستحقات التقديرية و المكافآت السنوية[2]، و أكد Guidry *et al.* (1998) أن مسيري الفروع في الشركات متعددة الجنسيات يقومون بتأجيل الاعتراف بالدخل عندما يتأكدون أنهم لم يصلوا لعتبة الأداء و عندما يصلون لمستوى الأداء الذي يعطيهم أكبر مكافأة، كما أوضح

[1] HEALY Paul M. , Op., Cit., p. 86.
[2] BEN HASSEN Rim, Op., Cit., p. 87.

Holthausen *et al.* (1995) أن المسيرين الذين لهم حد أعلى للمكافأة يقومون بتأخير الاعتراف بالدخل عندما يصلون لتحقيق هذا الحد بشكل أكبر من المسيرين الذين لديهم أداء مشابه لكن ليس لهم حد أعلى للمكافأة[1].

3.2.1.خيارات الأسهم

خيارات الأسهم هي عبارة عن عقود يكون بموجبها لشخص ما (المسير) حق لشراء أسهم مؤسسة بمبلغ محدد سلفا خلال فترة محددة، و تكتسب هذه الخيارات تدريجيا.[2] تكون خيارات الأسهم الممنوحة للمسيرين غير قابلة للبيع و تفقد قيمتها في حال ترك المسير الشركة قبل اكتساب الخيارات[3]. يرتبط اكتساب الخيارات عادة بعدة شروط، حيث يكون ذلك ممكنا مثلا عند بلوغ عتبة الأداء، و يمكن تحديد سعر ممارسة الخيارات بمؤشرات مالية أو خاصة بقطاع نشاط معين.

إن خيارات الأسهم تؤدي لوجود علاقة طردية بين تعويضات المسير و أسعار الأسهم، و ذلك راجع لكون العائد من وراء ممارسة خيارات الأسهم يرتفع بارتفاع أسعار الأسهم. لذلك فإن خيارات الأسهم تؤدي لوجود دوافع لدى المسير للرفع من أسعار الأسهم خصوصا في الأجل القصير أو خلال السنوات التي تكون فيها نسبة اكتساب الخيارات مرتفعة[4]، من أجل ذلك قد يقوم بالرفع من النتيجة من خلال إدارة النتيجة.

لا يجب خلط الدوافع التي تنتج من خيارات الأسهم مع الدوافع الناتجة عن الملكية، لأن عقود الخيارات تكافئ فقط الزيادة في أسعار الأسهم و ليس الزيادة في عوائد الملكية، و لذلك فإن المسير الذي يملك خيارات للأسهم سيعمل على إدارة النتيجة من أجل الرفع من الأرباح و التخفيض من الأرباح الموزعة و تشجيع تداول الأسهم[5].

لقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية هذه النتائج، فقد أوضح Yermack (1997) أن المسيرين يقومون بإدارة النتيجة لغرض انتهازي عند حلول تواريخ اكتساب الخيارات من أجل تعظيم تعويضاتهم، و بالتالي فإن الإعلان عن نتائج جيدة (أو سيئة) ينبغي أن يكون بعد (أو قبل) اكتساب الخيارات من أجل تدنية تكلفة

[1] HEALY Paul M. , WAHLEN James M. , Op., Cit., p. 376.

[2] تكتسب هذه الخيارات خلال الفترة الممتدة بين تاريخ المنح و تاريخ الاكتساب و التي تسمى فترة الاكتساب.

[3] عند اتخاذ المسير قرار ترك المؤسسة، قد يقوم بالتفاوض على جدول زمني جديد لاكتساب الخيارات من أجل أن يستفيد منها كلها.

[4] GAO Pengjie, SHRIEVES Ronald E. , Op., Cit., p. 9.

[5] عادة ما تلجأ المؤسسة، من أجل حماية مصالح المساهمين، إلى التخفيض في سعر ممارسة الخيار إذا تم دفع أرباح خلال فترة زمنية معينة.

ممارسة الخيار في تاريخ الاكتساب و تخفيض أسعار الأسهم مؤقتا قبل هذا التاريخ مقابل رفعها بعد تاريخ الاكتساب. كما أوضح Kadan & Yang (2004) أنه بهدف زيادة الدفع النقدي عند ممارسة الخيارات وبيع الحصص المكتسبة، فإن المسيرين يقومون بتضخيم النتيجة من خلال إدارة المستحقات، كما بين أن المستحقات التقديرية يتم عكسها بعد الفترة التي يتم فيها ممارسة الخيار مما يعزز فكرة وجود إدارة للنتيجة. وتوصل Cheng & Warfield (2005) إلى أن التعويضات المرتكزة على خيارات الأسهم مرتبطة باستعمال مفرط للمستحقات التقديرية من أجل تحقيق أو تجاوز توقعات المحللين مما يؤدي حسب الباحثين إلى نتيجة أقل إعلاما وارتباط ضعيف مع مردودية الأسهم.

4.2.1.الخطط التحفيزية طويلة الأجل

بالإضافة للمكافآت السنوية، يمكن إدراج خطط تحفيزية طويلة الأجل في عقود الأجر و الحوافز. تقوم الخطط التحفيزية طويلة الأجل على المتوسط المتحرك لأداء المؤسسة لمدة ثلاث إلى خمس سنوات[1]، و بالتالي فهي تحدّ من دوافع إدارة النتيجة من خلال عكس المستحقات و نقل الإيرادات و المصاريف من سنة لأخرى، أي أن إدارة النتيجة تنخفض كلما ازدادت أهمية هذه الخطط في تعويضات المسير. إن هيكل الخطط التحفيزية طويلة الأجل يشبه هيكل الخطط التحفيزية السنوية التي تم توضيحه في الشكل 2.

3.1.الدوافع المرتبطة بالملكية

إن امتلاك أسهم من طرف المسير هو طريقة لجعل ثروة المسير تتغير مع تغير قيمة المؤسسة[2]. لقد أكد بعض الباحثين مثل Jensen & Meckling (1976) و Morck *et al.* (1988) أن مصالح المسيرين والمساهمين تتلاقى عندما يمتلك المسيرون أجزاء كبيرة من رأس مال المؤسسة، هذه الفكرة أثبتها تجريبيا Warfield *et al.* (1995), حيث وجدوا علاقة موجبة بين ملكية المسير و المحتوى الإعلامي للأرباح و علاقة سالبة بين ملكية المسير و المستحقات التقديرية. في نفس السياق أكد كل من Jensen (1986) و Stein (1989) أن ضغوط أسواق رأس المال تدفع المؤسسات التي يمتلك مسيروها حصصا ضئيلة من رأس المال إلى اعتماد خيارات محاسبية ترفع من النتيجة بشكل لا يعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة.

[1] GAO Pengjie, SHRIEVES Ronald E. , Op., Cit., p. 8.
[2] JENSEN Michael C. , MURPHY Kevin J. , Op., Cit., p. 226.

في المقابل وجد باحثون آخرون نتائج مخالفة حيث توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين الحصص التي يملكها المسيرون و إدارة النتيجة. في هذا الإطار أشار Gabrielsen *et al*. (2002) إلى وجود علاقة موجبة وغير معنوية بين ملكية المسير و المستحقات التقديرية، وعلاقة موجبة و معنوية مع المحتوى الإعلامي للنتيجة. يمكن تفسير هذه النتيجة بكون المسيرين يغيرون بشكل مستمر من تركيبة محافظهم الاستثمارية، و بالتالي، و من أجل تعظيم أرباحهم من خلال بيع الأسهم التي يملكونها، فإنهم يلجؤون لإدارة النتيجة من اجل الرفع منها وبالتالي الرفع من أسعار الأسهم. نفس السبب يجعل المسيرين يلجؤون لإدارة النتيجة حتى و لو لم يكونوا ينوون بيع أسهمهم وذلك لتعظيم العوائد التي يحصلون عليها (أرباح الأسهم)[1].

4.1.الدوافع المتعلقة بالأمن الوظيفي

قد يقوم المسيرون بإدارة النتيجة من أجل ضمان استمرارهم في مناصب عملهم، حيث أن المسيرين الذين يعلنون عن نتائج متواضعة يعرضون أنفسهم لخطر التسريح[2]. لقد أكدت العديد من الدراسات ذلك حيث أوضح Deangelo (1988) أنه خلال الفترة التي تكون هناك نزاعات بين المسيرين و المساهمين، فإن المسيرين يلجؤون إلى إدارة النتيجة للرفع منها، كما أوضح Dechow & Sloan (1991) أن المسيرين خلال السنوات الأخيرة من عملهم في المؤسسة يميلون للتقليل من مصاريف البحث و التطوير من أجل الرفع من الأرباح.

2. الدوافع المتعلقة بعقود الدين

الوجه الآخر لعلاقة الوكيل بالموكل، و التي تهتم بها نظرية الوكالة، هي تلك التي تربط بين المؤسسة (الملاك ممثلين بالمسيرين) و المقرضين، حيث ينشأ التعارض بين هدين الطرفين عندما يحاول المسيرون نقل الثروة من المقرضين إلى الملاك عن طريق اتخاذ قرارات استثمارية أو مالية (توزيعات، إصدار ديون جديدة...) تؤدي إلى تخفيض قيمة الديون و زيادة قيمة حقوق الملكية.

في ظل عقود الدين، تكون المؤسسة المدينة مجبرة على الامتثال لبعض الشروط التي تتضمنها هده العقود والتي يتم الاتفاق عليها مع المقرض. وتقسم هده الشروط لقسمين: شروط موجبة تتطلب الإبقاء على حد أدنى من مبالغ أو نسب معينة كالإبقاء على حد أدنى من رأس المال أو نسبة معينة من الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية، وشروط سالبة تنص على تقييد تصرفات المؤسسة، كفرض شروط على توزيعات الأرباح أو الاستثمار.

[1] EL MIR Ali, SEBOUI Souad, ***La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats,*** La revue des sciences de gestion, N° 224-225, Fevrier 2007, p. 95.
[2] HEALY Paul M. , WAHLEN James M. , Op., Cit., p. 21.

إن الهدف من هده الشروط هو منح المقرض قدرا من التحكم في أنشطة المدين، و بالتالي الرفع من احتمال استرجاع الدين. وعادة ما يستعمل المقرضون شروط الدين كأداة للتنبيه المبكر و البقاء على إطلاع مستمر على أداء المؤسسة؛ فمثلا يمكن وضع شروط للدين ملائمة لقيمة حالية أقل بشكل ضئيل من القيمة الحالية للمؤسسة، فإذا كان أداء المؤسسة مستقبلا مشابه للأداء الحالي أو أحسن منه فلن يتم خرق الشروط، أما إدا انخفض أداء المؤسسة، فسيتم خرق شروط الدين بسرعة، مما يمنح المقرض إمكانية إعادة تقييم الدين قبل فوات الأوان. في هده الحالة، يطلب المقرض معلومات محينة حول المؤسسة بما فيها توقعات المسيرين حول الأداء المستقبلي، و يتخذ قراراه بخصوص القرض معتمدا على حكمه الشخصي و البدائل المتاحة له. فإدا اعتقد الدائن أن المؤسسة في حالة خطر فإنه يقوم بوضع شروط دين جديدة[1]، مرة أخرى، تحت الأداء الحالي للمؤسسة بقليل و دلك للإبقاء على قدرته على التدخل في وقت قصير قبل أن تسوء الأمور أكثر. من بين هده الشروط نجد:

- شروط على التوزيعات و شراء الأسهم؛
- شروط من أجل الحفاظ على مستوى معين من رأس المال؛
- شروط على أنشطة الاندماج؛
- شروط على الديون الإضافية؛
- شروط على التنازل على الأصول.

تواجه المؤسسات التي تخرق شروط الدين عدة عقوبات مالية، كتسريع استرجاع القرض، رفع سعر الفائدة، ومن أجل تجنب هده التكلفة ، قد يكون لمسيري المؤسسات المقترضة دافع لممارسة الخيارات والتقديرات المحاسبية بطريقة انتهازية من أجل الإفصاح عن معلومات تحترم هده الشروط.

تعتبر فرضية شروط الدين من بين أهم الفرضيات التي تم اختبارها في إطار أثر القروض على إدارة النتيجة، و تنص فرضية شروط الدين أنه كلما زادت نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، كلما استعمل المسيرون طرقا لزيادة النتيجة، أي أنه، في ظل هده الفرضية، فإن للمسيرين دوافع لإعداد قوائم مالية تخفض من احتمال خرق شروط الدين. إن قوة هده الدوافع تتوقف على تكلفة خرق شروط الدين.

[1] MIKHAILOVA Ekaterina, ***Debt covenants violation and earnings management***, Phd thesis, Faculty of business studies, University of Vaasa, Vaasa, 2010, p. 15.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن بعض المسيرين، على الأقل، يقومون بإدارة النتيجة من أجل الرفع من تعويضاتهم أو زيادة أمنهم الوظيفي و تجنب خرق شروط الدين، لكن لا يوجد ما يدل على مدى انتشار هذه الممارسات أو أنها تؤثر على تخصيص الموارد و أسعار الأسهم و لا على أي المستحقات يتم استعمالها في ذلك. يمكن تفسير هذا الغموض بكون أفعال المسيرين تخضع للمراقبة والتقييم من طرف عدة جهات (مجلس الإدارة، مراجع الحسابات، جهات حكومية...)، بالإضافة لوجود دوافع أخرى لإدارة النتيجة أكثر أهمية ووضوحا من الدوافع التعاقدية و لا يمكن تمييز أثرها عن أثر هذه الدوافع وهي الدوافع السوقية.

المطلب الثاني: الدوافع السوقية

من بين الخطوات المهمة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري هو القيام بالتحليل الأساسي[1]. إن المصدر الرئيسي للمعلومات المستخدمة في هذا التحليل هي القوائم المالية، تعتبر المعلومات المتعلقة بالنتيجة من بين أهم هذه المعلومات.

يمكن أن يُنشئ استعمال المعلومات المالية من طرف المستثمرين و المحللين الماليين من اجل تقييم المؤسسة دوافع للمسير للتلاعب بالنتيجة في محاولة للتأثير على أسعار الأسهم في المدى القصير. و بالتالي فإن الدوافع السوقية تنشأ من محاولة المسير التأثير على أسعار الأسهم و تحقيق مكاسب من خلال ذلك.

1.الإطار النظري للدوافع السوقية

يمكن تفسير الدوافع السوقية لإدارة النتيجة من خلال نظرية الإشارة Stephen Ross (1977). تقوم هذه النظرية على فكرة عدم وجود تماثل في المعلومات بين الأطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة، لذلك فأن المسيرين الذين يمتلكون معلومات أفضل من غيرهم سيحاولون إصدار إشارات للمستثمرين ومختلف المتدخلين في الأسواق المالية تتعلق بالخصائص الحقيقية للمؤسسة التي يديرونها[2]. إن الإشارات التي ترسلها المؤسسة مكلفة لأن

[1] التحليل الأساسي هو عملية تحليل المعلومات الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف التنبؤ بأرباح المؤسسة و حجم المخاطر المستقبلية لتحديد سعر السهم الخاص بها. وتتعلق المعلومات الاقتصادية و المالية بالظروف المحيطة بالمؤسسة سواء تمثلت في الظروف الاقتصادية العامة أو ظروف الصناعة التي تنتمي إليها أو ظروف المؤسسة ذاتها. و يقابله التحليل الفني الذي يقوم على دراسة اتجاه سعر السهم و كمية تداوله في الماضي للتنبؤ باتجاهه المستقبلي.

[2] CHABCHOUB Mohammed, MRABET Mansour, ***Gestion du résultat et introduction en bourse : Cas des entreprises Tunisiennes***, Comptabilité et environnement, Mai 2007, France, p. 3. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544954 consulté le 16/03/2018

المؤسسات التي تلجأ لإرسال إشارات مضللة للأسواق المالية حول أدائها المستقبلي ستتحمل تكاليف كبيرة (تكاليف المنازعات، تضرر سمعة المؤسسة و المسيرين، الحد من المرونة المحاسبية في المستقبل ...).

تعتبر القوائم المالية من أهم وسائل إرسال الإشارات للأسواق المالية، فبالإضافة إلى تقديمها معلومات حول وضعية المؤسسة و أدائها خلال الفترة الماضية، فإنها تعكس أيضا تقديرات و توقعات الإدارة بشأن الأداء المستقبلي. فالمؤسسة التي تتوقع أداءً جيدا خلال السنوات القادمة تحاول إرسال إشارات حول ثقتها مستقبلا في تحقيق أرباح للمستثمرين و الأطراف الأخرى المستعملة للقوائم المالية من خلال عدة وسائل من بينها إدارة النتيجة. و بالتالي فإن إدارة النتيجة في هذه الحالة هي أداة لتخفيض عدم التماثل في المعلومات بين إدارة المؤسسة و الأطراف الخارجية[1]. يستدل الباحثون الذين يدعمون هذه الفكرة ببعض الدراسات التي أكدت عدم وجود انخفاض في الأداء خلال السنوات اللاحقة لإدارة النتيجة[2]._رغم هذه المبررات فإن القليل من الدراسات نظرت للدوافع السوقية لإدارة النتيجة كدوافع إعلامية وافترض أغلبها الطبيعة الانتهازية لها، حيث تقوم المؤسسة بإدارة النتيجة من أجل إرسال إشارات غير حقيقية عن وضعيتها للتأثير على أسعار أسهمها،[3] وهي النظرة التي سنركز عليه في هذا المبحث.

1. أنواع الدوافع السوقية

يمكن تقسيم الدراسات التي تطرقت لاستعمالات إدارة النتيجة من أجل التأثير على قيمة المؤسسة السوقية إلى ثلاث أقسام: القسم الأول يتضمن الدراسات التي تربط بين إدارة النتيجة و الصفقات المالية المهمة للمؤسسة كالإصدار الأولي للأسهم و الإصدار الفصلي للأسهم، أما القسم الثاني فيحاول البحث في إمكانية استعمال المسير لإدارة النتيجة للتأثير على مداخليه المرتبطة بأسعار الأسهم، أما القسم الثالث فيحاول تقديم أدلة على حدوث إدارة النتيجة بصفة مستمرة في الأسواق المالية من أجل تحقيق أو تخطي النتيجة المستهدفة أو من

[1] TIRKONNAN Miia, ***Earnings management as a scope of art – Empirical analysis of accrual-based and real earnings management in Finnish listed companies during 2001-2010***, Doctoral thesis, School of business, Department of accounting, Aalto university, Helsinki, 2013, p. 9.

[2] أنظر على سبيل المثال:

Brav & Gompers (1997), Chen & Pan (1999), Eckbo & Norli (2000), Degeorge & Derrien (2001), Sentis (2001).

[3] BOUDABBOUS GASSARA Aida, ABAOUB Ezzeddine, ***La gestion des résultats lors des introductions en bourse est elle informative***, 28ème congrés de l' AFC, Poitiers, Mai 2007, p. 2.

أجل التقرير عن أرباح مستقرة...[1] بما أننا تطرقنا في المطلب السابق للقسم الثاني فسنتطرق في هذا المطلب للقسم الأول و الثالث.

1.2.الدوافع المتعلقة بإصدار الأسهم

يكتسي سعر السهم أهمية كبيرة في العديد من الصفقات التي تقوم بها المؤسسة في السوق المالي، وبالتالي فإن هذه الصفقات قد تشكل ضغطا على المسير من أجل إظهار نتيجة جيدة للرفع من أسعار الأسهم. هذه الملاحظة دفعت الباحثين إلى افتراض أن هذه الصفقات تكون عادة مسبوقة بإدارة للنتيجة[2]. من بين هذه الصفقات يكتسي الإصدار الأولي للأسهم والإصدار الفصلي للأسهم أهمية كبيرة.

1.1.2.الدوافع المتعلقة بالإصدار الأولي للأسهم

يكون الهدف من الإصدار الأولي للأسهم هو اكتساب أموال إضافية من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب، لذلك فإن المؤسسة تسعى للحصول على أعلى سعر بيع لهذه الأسهم وهو عكس ما يريده المستثمرون المحتملون.

يزود الإصدار الأولي للأسهم المسيرين بالدافع و الإمكانية لإدارة النتيجة، حيث يمكنهم تعديل النتيجة دون اكتشافهم و ذلك من أجل تحقيق أرباح مباشرة لحسابهم الشخصي أو لحساب المؤسسة التي يعملون فيها[3]. فلا تكون المؤسسة ملزمة بالإفصاح عن قوائمها المالية للجمهور قبل دخولها السوق المالي، و بالتالي هناك كمية ضئيلة أو منعدمة من المعلومات حولها كما أنه ليس لأسهمها سعر سوقي، مما ينشئ حالة من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين المحتملين. إن قرار الاستثمار وتقدير سعر سهم المؤسسة بمناسبة الإصدار الأولي للأسهم يتم اعتمادا على المعلومات التي يلزم القانون بتقديمها عند رغبة المؤسسة في الدخول للسوق المالي، حيث تشكل القوائم المالية للسنوات السابقة أساس هذه المعلومات. انطلاقا مما سبق، قد يتشكل لدى المسير دافع لاستعمال طرق محاسبية ترفع من النتيجة في هذه القوائم و بالتالي الوصول لأعلى سعر ممكن لأسهمها[4].

قد يكون فهم، ملاحظة و تعديل الطرق و التقديرات المحاسبية التي تبناها معدّو القوائم المالية صعبا

---

[1] SPOHR Jonas, ***Essays on earnings management***, Publications of the Swedish school of economics and business administration, Helsinki, 2005, p. 22.

[2] TEOH Siew Hong, ***Earnings management and the long-run market performance of initial public offerings***, The journal of finance, Vol. 53, No. 06, December 1998, p. 1937.

[3] CHABCHOUB Mohamed, MRABET Mansour, Op., Cit., p. 4.

[4] GUMANTI Tatang A. , ***Earnings management and accounting choices in initial public offerings : Evidence from Indonesia,*** PhD thesis, Faculty of business, Edith Cowan University, Perth, Western Australia, May 1996, p. 22.

ومكلفا بالنسبة للمستثمرين المحتملين في ظل قلة المعلومات عن المؤسسة. في ظل هذه الظروف فإن النتائج المضخمة المعلنة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم المصدرة.

كما يكون للمؤسسة دوافع لإدارة النتيجة حتى بعد الإصدار الأولي للأسهم[1]، حيث تحتفظ الأطراف الداخلية (مساهمون، مسيرون ...) عادة بحصص من الأسهم بعد أن تصبح المؤسسة مسعّرة في السوق المالي لمدة زمنية معينة (lock-up period)[2]، هذا يؤدي لوجود رغبة للإبقاء على سعر السهم في أعلى مستوى ممكن من خلال إدارة النتيجة، و بالتالي الحصول على سعر مرتفع إذا أراد المسيرون أو المساهمون بيع حصصهم بعد انقضاء هذه الفترة. كما أن تنازل المساهمين (أو المسيرين) عن حصص مهمة بعد الدخول للسوق المالي مباشرة يبعث بإشارات سيئة عن وضعية المؤسسة و يؤدي لانخفاض أسعار أسهمها.

و أثناء دخول المؤسسة للسوق المالي فإن المحللين الماليين يبدون اهتماما بها و بإصدار تحليلات وتنبؤات تخصها تتعلق بالنتائج المستقبلية، لذلك يكون المسيرون تحت ضغط من أجل تحقيق النتائج التي تم التنبؤ بها من قبل المحللين أو التي أصدرتها المؤسسة بنفسها، وذلك من أجل تجنب انخفاض أسعار أسهمها تحت سعر الاكتتاب الأولي بعد الدخول للسوق المالي و الحفاظ على سمعتها و أموال المستثمرين و تجنب المتابعات القانونية من قبل المستثمرين إذا اتضح عدم واقعية التنبؤات[3].

لقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية أن المؤسسات التي تقوم بعملية الإصدار الأولي للأسهم تلجأ إلى إدارة النتيجة، حيث توصل Teoh & Wong (2002) إلى أن المؤسسات تستعمل عادة المستحقات لتحسين قوائمها المالية خلال فترة إصدار الأسهم، و قد قام Teoh *et al.* (1998) بفحص العلاقة بين إدارة النتيجة في المؤسسات التي قامت بالإصدار الأولي للأسهم و أداءها على المدى الطويل و توصلوا إلى أن المؤسسات التي لها قدر كبير من المستحقات في سنة الإصدار الأولي للأسهم يكون لأسهمها أداء ضعيف على المدى الطويل، كما توصلوا إلى أن هذه المؤسسات تستعمل أسلوبين لإدارة النتيجة في هذه الحالة وهما عكس المخصصات و تخفيض مبلغ مؤونة العملاء المشكوك في تحصيلهم. و توصل Aggarwal *et al.* (1993) إلى وجود أداء سالب للأسهم من ثلاث إلى خمس سنوات بعد دخول المؤسسة للسوق المالي. وقد بينت هذه الدراسات تجريبيا أنه كلما كانت إدارة النتيجة عند الدخول للسوق المالي كبيرة، كلما كان الانخفاض في الأداء على المدى البعيد كبيرا، مما يدعم

---

[1] HOTARANU Andrea, ***Earnings management and initial public offerings: Evidence from Singapore***, PhD thesis, University of Amsterdam, Amsterdam, August 2011, p. 8.

[2] إن الهدف من هذا الإجراء هو منع إغراق السوق بعمليات بيع الأسهم في السوق الثانوي و التي قد تؤدي إلى انخفاض سعر السهم. في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح هذه الفترة بين 90 و 180 يوما.

[3] TEOH Siew Hong, Op., Cit., p. 1938.

فرضية الطبيعة الانتهازية لإدارة النتيجة[1]، حيث أن المؤسسات التي تدخل حديثا للسوق المالي تعطي الانطباع أن أداءها المالي إيجابي من خلال إدارة النتيجة، لكن لا يمكنها أن تحتفظ بهذا الأداء على المدى الطويل، بسبب طبيعة المستحقات، مما يؤدي لانخفاض أدائها و بالتالي أسعار أسهمها.

2.1.2.الدوافع المتعلقة بالإصدار الفصلي للأسهم

يزود الإصدار الفصلي للأسهم المسيرين بنفس دوافع الإصدار الأولي للأسهم. و هناك فرضيتان تحكمان دوافع الإدارة فيما يخص الإصدار الفصلي للأسهم:

الفرضية الأولى هي أن يعتقد المسير أنه ليس في مقدور المستثمرين أن يكتشفوا وجود إدارة للنتيجة في حال قيامه بها، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة المصدرة لإدارة النتيجة للرفع منها وذلك للرفع من أسعار الأسهم مؤقتا مستغلة فشل السوق في اكتشاف هذا الأمر وقت وقوعه. لكن وبسبب الطبيعة المؤقتة للمستحقات فسوف تنخفض النتيجة في الفترات اللاحقة مما يؤدي لانخفاض أسعار الأسهم.

لقد أكدت عدة دراسات تجريبية الفرضية السابقة[2]، فمثلا لاحظ Loughran & Ritter (1995) أن متوسط عوائد أسهم المؤسسات التي قامت بإصدار فصلي للأسهم يبلغ 7% سنويا على المدى الطويل، في حين أن المؤسسات الغير مصدرة يبلغ متوسط عوائدها حوالي 15 %. هذه النتائج تدل على أن المستثمرين يقومون بإسقاط النتيجة قبل إصدار الأسهم على الفترة اللاحقة دون الأخذ بعين الاعتبار التلاعبات المحتملة، أي أن السوق المالي يبالغ في تقييم المؤسسات التي تصدر الأسهم بسبب إدارة النتيجة.

الفرضية الثانية هي أن يعتقد المسير أن المستثمرين بإمكانهم اكتشاف إدارة النتيجة (باعتبارهم يملكون معلومات سابقة عنها عكس حالة الإصدار الأولي للأسهم) إذا قامت بها المؤسسة عند إصدار الأسهم. في هذا الوضع فإن المؤسسة تكون أمام حالتين: إدارة النتيجة أو عدم إدارتها كما يوضحه الجدول التالي:

[1] BOUDABBOUS GASSARA Aida, ABAOUB Ezzeddine, Op., Cit., p. 5.

[2] أنظر على سبيل المثال:

Friedlan (1994), Teoh et al. (1998), Rangan (1998), DuCharme et al. (2004), Jo & Kim (2007).

جدول رقم (1–2): العائد المحتمل من إدارة النتيجة عند الإصدار الفصلي للأسهم [1]

	قبل الإعلان عن إصدار الأسهم	
	المؤسسة لم تقم بإدارة النتيجة قبل إصدار الأسهم (**1**)	المؤسسة قامت بإدارة النتيجة قبل إصدار الأسهم (**2**)
عند الإعلان عن إصدار الأسهم		
المستثمرون يعتقدون أن النتيجة قبل الإعلان عن إصدار الأسهم لم تتم إدارتها (**1**)	(0,0)	(-P, P)
المستثمرون يعتقدون أن النتيجة قبل الإعلان عن إصدار الأسهم قد تمت إدارتها (**2**)	(P, -P)	(-C, -C)

المصدر: SHIVAKUMAR Lakshmanan, ***Do Firms Mislead Investors by Overstating Earnings Before Seasoned Equity Offerings?***, Journal of accounting and economics, Vol. 29, Issue 3, June 2000, p. 370.

في الحالة (1،1) سيكون هناك توازن، فبما أن المستثمرين بإمكانهم اكتشاف إدارة النتيجة، فإن المؤسسة لن تقوم بها نظرا لتكاليفها المرتفعة، و المستثمرون سيدركون هذه الحقيقة. في هذه الحالة يتم تسعير الأسهم بسعرها الحقيقي و لن يكون هناك انخفاض في هذه الأسعار عند إعلان إصدار أسهم جديدة.

لكن، في الواقع، لن يكون بمقدور المستثمرين الجزم بعدم وجود إدارة للنتيجة و لا تحديد مبلغها بدقة، لذلك سيقومون بتخفيض تقييمهم للمؤسسة. في هذه الحالة، سيكون للمؤسسة الدافع لإدارة النتيجة بالرفع منها و الانحراف عن التوازن، لأنها إذا لم تقم بذلك فسوف تعاني من انخفاض في سعر أسهمها تحت مستواه الحقيقي، لذلك يقوم المسير بالرفع من النتيجة قبل إصدار الأسهم للرفع من سعر الأسهم الجديدة على الأقل إلى الحد الذي يتوقعه المستثمرون، أي أن المسير يكون مجبرا على إدارة النتيجة لأن المستثمر يتوقع منه ذلك، و هو ما يولد حالة التوازن الموجود في الخانة (2،2). رغم أن هذا التوازن غير فعال نتيجة وجود تكلفة لإدارة النتيجة، لكنه هو الحالة الأقرب للواقع.[2]

[1] يشير البيان الأول في كل خانة إلى العائد من عملية إصدار الأسهم بالنسبة للمؤسسة، أما البيان الثاني فهو العائد من إصدار الأسهم بالنسبة للمستثمر، P يشير إلى عائد إيجابي و C يشير إلى تكلفة إدارة النتيجة.

[2] يؤكد ذلك Myers-Majluf (1984) حيث يري أن المسيرين يفضلون إصدار أسهم جديدة عندما يكون تقييمهم للمؤسسة أقل من تقييم المستثمرين لها، لكن المستثمرين باعتبارهم راشدين يكتشفون سبب هذا الإصدار و يخفضون من أسعار الأسهم الجديدة.

أما في الحالة (1،2) و (2،1) فلن يكون هناك توازن بين المؤسسة و المستثمر ففي الحالة (1،2) سيكون سعر السهم أقل من سعره الحقيقي مما يشكل خسارة للمؤسسة أما في الحالة (2،1) فسيكون سعر السهم أعلى من سعره الحقيقي مما يشكل خسارة للمستثمرين.

2.2.تحقيق أو تخطي أهداف معينة

يعتبر تحقيق أو تجاوز المؤسسة لأهداف معينة متعلقة بالنتيجة من بين معايير تقييم الأداء في السوق المالي[1]، لذلك قد تتم إدارة النتيجة من أجل تحقيق أو تجاوز هذه الأهداف، حيث يخفض المسيرون نتيجة سنة معينة من أجل استعمالها في سنوات لاحقة لزيادة احتمال بلوغ أو تجاوز الأهداف[2].

1.2.2.أهمية تحقيق أو تخطي الأهداف

هناك العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسة لتخطي، أو على الأقل لبلوغ، الأهداف المتعلقة بالنتيجة، فهناك علاوة سوقية لتخطي الأهداف، وهو ما توصل إليه Bartov *et al.* (2002)، حيث وجد أن المؤسسات التي تتخطى الأهداف لديها علاوة عائد إضافية تقدر بـ 3.4 % مقارنة بالمؤسسات التي لا تحقق الأهداف، وتكون العلاوة أقل في حالة المؤسسات التي تحقق الأهداف دون تجاوزها. هذا الأمر يزود المؤسسات بدوافع لإدارة النتيجة ليس فقط من أجل تحقيق التوقعات بل من أجل تخطيها.

كما تنال المؤسسات علاوة سوقية إضافية في حالة تحقيق أو تخطي الأهداف لعدة فترات متتالية[3]، فحسب Bartov *et al.* (2002) فإن المؤسسات التي تحقق باستمرار أهدافها يكون لأسهمها علاوة أكبر من المؤسسات التي لا تحقق أهدافها دائما، كما وجد Barth *et al.* (1999) دلائل على أن أسعار الأسهم ترتفع بشكل أكبر كلما زادت الفترة التي ترتفع خلالها الأرباح و أن المؤسسات التي تكسر هذا المنحى التصاعدي تشهد انخفاضا في أسعار أسهمها.

كما أن للمسيرين دافع كبير لتجنب نتيجة سلبية غير متوقعة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم و تضرر صورة المؤسسة، خاصة و أن رد فعل السوق اتجاه النتيجة غير المتوقعة غير متماثل، فمدى تغير أسعار الأسهم عندما تكون المفاجآت سلبية أكبر من مدى تغير الأسعار في حالة المفاجآت الإيجابية[4].

---

[1] LIU Xiaohui**,** ***Analysts' response to earnings management***, March 1, 2005. p. 4. https://ssrn.com/abstract=622404 consulted on 27/01/2018.

[2] ABARBANE Jeffery L. , LEHVY Reuven, ***Can stock recommendations predict earnings management and analysts' earnings forecast errors?,*** Journal of accounting research, Vol. 41, No. 01, March 2003, p. 4.

[3] LEE Jimmy, ***Earnings Management to just meet analyst's forecast***, Working paper, Kellogg graduate school of management, Northwestern university, Chicago, May 2007, p. 4.

[4] MATSUMOTO Dawn A**. ,** ***Management's incentives to avoid negative earnings surprises,*** The accounting review, Vol. 77, No. 03, July 2002, p. 486.

2.2.2.أنواع أهداف المؤسسة

هناك العديد من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها. يمكن التعبير عن هذه الأهداف كمقاييس تعتمد عليها الأطراف الخارجية للحكم على أداء المؤسسة. من بين أهم هذه المقاييس أرباح السنة السابقة، أرباح نفس الربع للسنة السابقة، تحقيق نتيجة تساوي الصفر(تجنب الخسارة)، توقعات المحللين...[1]. و قد أكدت نتائج الإستبيان الذي قام به Graham *et al.* (2005) استعمال هذه المقاييس، حيث رأى 85.1 % من العينة المستجوبة أن الأرباح الربعية للسنة السابقة تعتبر مقياسا مهما، أما 73.5 % فاعتبروا توقعات المحللين مقياسا مهما، ورأى 65.2 % أن تجنب الخسائر و تحقيق نتيجة إيجابية هو مقياس مهم، أما 54.2 % فاعتبروا أن الأرباح الربعية للسهم الواحد مقياس مهم.

3.2.2. أنواع دوافع المؤسسة لتحقيق أو تخطي أهداف معينة

مما سبق يمكن تصنيف دوافع الإدارة المتعلقة بتحقيق أو تخطي أهداف معينة كالتالي[2]:

أ . **دافع تجنب الخسائر:** بالنسبة للمؤسسات التي تقترب نتيجتها من الصفر، فإن لها دافع كبير لإدارة النتيجة من أجل إظهار نتيجة صغيرة موجبة عوض نتيجة صغيرة سالبة.

ب . **دافع تجنب انخفاض الأرباح:** حيث أن المؤسسات التي تشهد انكسارا في المنحى التصاعدي لأرباحها تشهد انخفاضا في أسعار أسهمها، و بالتالي فإن الرغبة في الحصول على متتالية متزايدة للأرباح قد تدفع المسيرين لإدارة النتيجة.

ج . **دافع تحقيق التوقعات:** وفق لهذا الدافع فالهدف من إدارة النتيجة يكون تحقيق التوقعات التي يصدرها المحللون أو المسيرون أنفسهم، و حسب Payne & Robb (2000) فإن إدارة النتيجة تكون أكبر كلما كان تشتت توقعات المحللين أقل أي كلما كان هناك اتفاق نسبي حول التوقعات بين المحللين الماليين. إلا أنه بالرغم من تشجيع مثل هذه التنبؤات لإدارة النتيجة فإن هذه الإدارة ستكون أقل مما لو لم يكن هناك تنبؤات، لأن قيام الإدارة بإجراء تنبؤات يفرض عليها كشف بعض المعلومات الداخلية للمساهمين.

د . **دافع تحقيق نتيجة مستقرة:** وفقا لهذا الدافع فالهدف من إدارة النتيجة هو الحصول على نتائج مستقرة من سنة لأخرى، حيث يقوم المسير بالرفع من النتيجة في الفترات التي تكون فيها منخفضة و التخفيض

[1] COHEN Daniel A. , ZAROWIN Paul, ***Earnings Management over the Business Cycle***, Working paper, Stern school of business, New York University, New York, August 2007, p. 10.

[2] MARD Yves, ***Performance comptable et gestion des résultats***, Congrès international intitulé : Identification et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Louvain, May 2003, p. p. 4-7.

منها في الفترات التي تكون فيها النتيجة مرتفعة[1]، هذه الممارسة تعرف بتمهيد الدخل (Income Smoothing). إن النتائج المستقرة تؤدي لانخفاض المخاطر المتعلقة برأس المال و بالتالي انخفاض تكلفته و الرفع من قيمة المؤسسة، كما تجعل من السهل التنبؤ بالنتيجة من طرف المستثمرين و المحللين وهو ما يجنب الانخفاض أو التذبذب في أسعار الأسهم الناتج عن صعوبة التنبؤ بالنتيجة[2].

هـ . **دافع تحقيق نتيجة نفسية:** تنبع هذه الفرضية من الملاحظة المسجلة في ميدان التسويق، حيث يفضل البائع أن يكون سعر سلعة ما هو 199 عوض أن يكون 201، و بالعكس فإن المؤسسة من مصلحتها عرض نتيجة تقدر ب 201 عوض نتيجة تقدر ب 199 لأن قدرة التخزين المحدودة للأفراد تجعلهم يتذكرون الرقم الأول فقط للنتيجة، و بالتالي فمن الأفضل للمؤسسة أن يتذكر مستعملو القوائم المالية الرقم 2 عوض الرقم 1.

4.2.2.حالات إدارة النتيجة من أجل تحقيق أو تخطي الأهداف

إن للمسيرين طريقتين من أجل تخطي أو على الأقل تحقيق الأهداف المعلن عنها سابقا، الأولى هي إدارة النتيجة بالرفع منها إذا كانت هذه الأخيرة قريبة من الهدف و التخفيض منها إذا كانت بعيدة عن الهدف، والثانية هي تجنب تحديد أهداف صعبة التحقيق[3]. إن لكل طريقة تكاليفها، فالطريقة الأولى صعبة بسبب تعدد أطراف الرقابة من مدققين و مجلس إدارة و هيئات مراقبة السوق ...بالإضافة إلى الطبيعة المؤقتة لإدارة النتيجة، حيث أن زيادة النتيجة في فترة زمنية معينة سيؤدي إلى انخفاضها في فترة لاحقة نتيجة عكس المستحقات، لذلك فإن المسيرين لا يستطيعون استعمال إدارة النتيجة للرفع من الأرباح و تحقيق أو تخطي الأهداف بشكل مستمر. أما الطريقة الثانية فتتم إما بمراجعة الأهداف في تاريخ معين إذا كانت هذه الأهداف صعبة التحقيق مما قد يؤدي إلى رد فعل سلبي للأسواق المالية و انخفاض أسعار الأسهم في تاريخ مراجعة الأهداف، و إما بالمحافظة على هذه الأهداف في مستوى منخفض دائما يسهل تجاوزه مما يؤدي لسعر سهم منخفض دائما. من أجل أن تكون الطريقتين مجديتين يجب أن تكون تكلفة عدم تحقيق الأهداف (رد الفعل السلبي لأسعار الأسهم عند الإعلان عن النتيجة) أعلى من تكلفة إدارة النتيجة أو تكلفة تخفيض الأهداف. فيما يخص الطريقة الأولى فهناك أربع حالات ممكنة لإدارة النتيجة يوضحها الشكل التالي:

[1] SPOHR Jonas, Op., Cit., p. 32.
[2] ABDELMOULA Salah, ***Earnings management in the years following the integrated corporate income tax within Dutch housing associations***, PhD thesis, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, 2013, p. 29.
[3] MATSUMOTO Dawn A. , Op., Cit., p. 486-487.

شكل رقم (1–2): سلوك المؤسسة في إدارة النتيجة لتحقيق أو تخطي هدف معين

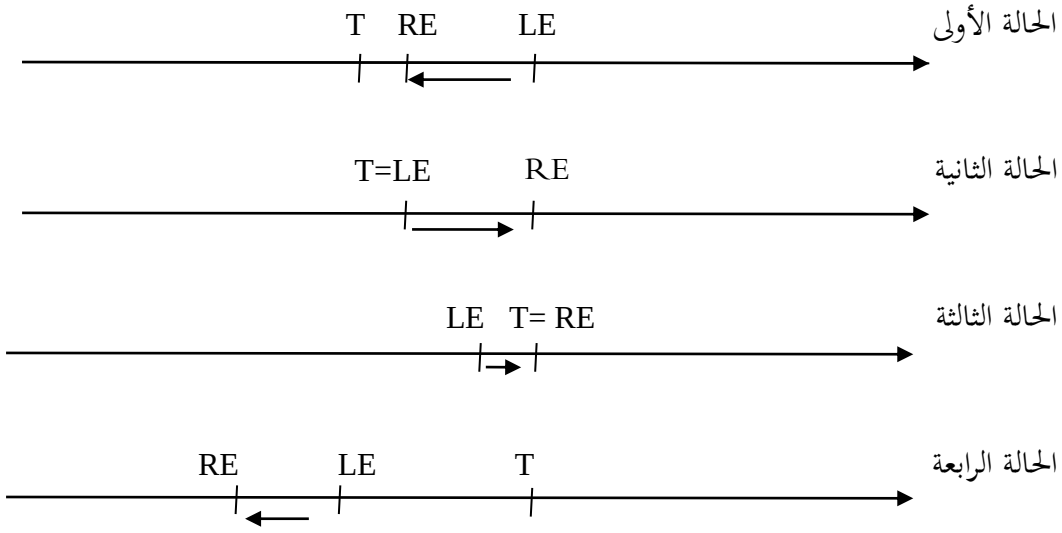

المصدر: LEE Jimmy, Op., Cit., p. 5.

LE: النتيجة الحقيقية (قبل إدارة النتيجة)؛

RE: النتيجة الظاهرة في القوائم المالية (بعد إدارة النتيجة)؛

T: الهدف المراد تحقيقه.

الحالة الأولى في الشكل السابق هي أن تتخطى المؤسسة الهدف دون إدارة النتيجة، في هذه الحالة تقوم المؤسسة بإدارة النتيجة بهدف التخفيض منها إلى مستوى يساوي أو أعلى بقليل من الهدف، أي التقرير عن نتيجة إيجابية صغيرة بدلا من نتيجة إيجابية كبيرة[1]، و ذلك من أجل تحويل هذا الأداء الجيد لاستعماله في المستقبل عندما تكون النتيجة أقل من الهدف. كما تلجأ المؤسسة لإدارة النتيجة بهدا الشكل لأن تحقيق نتيجة أعلى بكثير من الهدف سيجعل توقعات الدورات المقبلة ترتفع، مما يجعل من الصعب على المؤسسة بلوغ التوقعات.

الحالة الثانية في الشكل السابق هي أن تحقق المؤسسة نتيجة تساوي هدف معين دون إدارة للنتيجة، في هذه الحالة تقوم المؤسسة بإدارة النتيجة للرفع منها لأن المؤسسة تواجه مستويات متصاعدة من الأهداف التي ترغب في تخطيها (أرباح موجبة، أرباح تساوي أو أعلى من الفترة السابقة، أرباح تتوافق أو تتخطى توقعات المحللين

[1] LIU Xiaohui, Op., Cit., p. 5.

...)، وبالتالي فإن المؤسسة التي تحقق أحد هذه الأهداف سوف تدير النتيجة من أجل بلوغ الهدف الموالي أو على الأقل تخطي الهدف المحقق.

الحالة الثالثة في الشكل هي أن تكون النتيجة، قبل إدارتها، أقل من العتبات المستهدفة، لكن بمقدار يمكن استدراكه من خلال إدارة النتيجة، في هذه الحالة فإن المؤسسة تدير النتيجة للوصول للهدف أو تخطيه قليلا [1].

الحالة الرابعة في الشكل هي أن تفشل المؤسسة في تحقيق أي من الأهداف و لا يمكنها بلوغها حتى لو قامت بإدارة النتيجة، في هذه الحالة يلجأ المسيرون إلى خيار إدارة النتيجة بالتخفيض منها و ذلك بتضخيم المستحقات للاستفادة منها في رفع النتيجة في المستقبل. هذه العملية تعرف بـ تنظيف الحسابات (earnings bath)[2].

إن وجود مثل هذه الدوافع و الممارسات لإدارة النتيجة يفرض تدخل الجهات الحكومية لوضع ضوابط للحد منها، خصوصا و أن المستثمرين ليسوا الطرف الوحيد المتضرر من هذه الممارسات، بل يتعدى الأمر إلى الجهات الحكومية نفسها باعتبارها طرفا من الأطراف المستعملة للقوائم المالية.

المطلب الثالث: الدوافع السياسية و التنظيمية

ينظر الاقتصاديون للممارسة السياسية كمنافسة من أجل تحويل الثروة، هذا التحويل يمكن أن يكون سالبا للمؤسسة، مثل دفع الضرائب، أو موجبا بالنسبة لها، مثل تلقي إعانات أو مدفوعات أخرى من الدولة، وخلال هذه العملية تكون المؤسسة عرضة لمراقبة الجهات الحكومية من أجل التحقق من مدى احترامها للتنظيمات والشروط المرتبطة بهذه التحويلات. إن هذه التنظيمات تكون عادة مرتبطة بأرقام و نسب محاسبية وهو ما يخلق ضغطا على المسيرين لإدارة النتيجة من أجل إظهار احترامهم لهذه التنظيمات.

1.الإطار النظري للدوافع السياسية و التنظيمية

يقصد بالتكلفة السياسية تحويل الثروة التي تحصل عليها المؤسسة لأطراف أخرى من قبل السلطات العمومية أو عدم حصول المؤسسة على تحويلات من قبل هذه السلطات. إن فرضية التكلفة السياسية هي واحدة من الفرضيات الثلاثة التي وضعتها النظرية الإيجابية للمحاسبة، وتنصّ على أن المسيرين يقومون بتخفيض نتيجة المؤسسة عندما تواجه هذه الأخيرة تكاليف سياسية مرتفعة. فعندما تفصح المؤسسات المعروفة عن أرباح أعلى من

[1] ABARBANE Jeffry L. , LEHVY Reuven, Op., Cit., p. 4-5.
[2] LEE Jimmy, Op., Cit., p. 6.

أرباح منافسيها، و نتيجة اهتمام المستثمرين ووسائل الإعلام بهذا الحدث، فإن السياسيين قد يرون هذه الأرباح كدليل على وجود احتكار فيقومون بإصدار قوانين وتنظيمات لتحويل جزء من هذه الأرباح[1].

على الرغم من أن الدوافع التنظيمية شبيهة بالدوافع التعاقدية، إلا أن هذه الأخيرة تتضمن قواعد موضوعة باتفاق كل الأطراف، في المقابل، فإن القيود التنظيمية لا تنتج عن مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف، بل هي مفروضة من السلطات العمومية، هذه القيود يمكن أن تؤثر على قطاعات معينة أو على الاقتصاد ككل.

2.العوامل المؤثرة على التكاليف السياسية

هناك العديد من العوامل المؤثرة على التكلفة السياسية، من أهمها حجم أصول المؤسسة، حيث يرتبط بشكل موجب مع التكاليف السياسية[2]، فكلما زاد حجم المؤسسة زادت قدرتها على المساهمة في الاقتصاد الوطني و بالتالي زادت قيمة الثروة المحولة. وقد توصل Watts & Zimmerman (1986) إلى أن المؤسسات ذات الحجم الكبير لها دوافع أكبر لإخفاء أرباحها الحقيقية، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها Zmijewski & Hagerman (1981) حيث توصلا إلى أنه، و بسبب زيادة التكاليف السياسية بزيادة حجم المؤسسة، فإن مسيري المؤسسات الكبيرة يختارون طرق محاسبية تخفض من النتيجة. لكن هذه الفرضية لا يمكن الجزم بتحققها دائما، فالمؤسسات كبيرة الحجم يكون لها عادة نظام معلومات أكثر تطورا وتكون خاضعة لرقابة أكبر من طرف السلطات العمومية، مما قد يحد من قدرتها على التأثير على النتيجة، في هذا السياق توصل Wu *et al.* (2004) و Liu & Jing (2005) إلى أن حجم المؤسسة مرتبط بشكل سلبي مع شكل من أشكال إدارة النتيجة و هو تنظيف الحسابات، لذلك يمكن القول أن العلاقة بين هذين المتغيرين غير واضحة تماما[3].

من بين العوامل الأخرى المفسرة للتكلفة السياسية نجد حجم المبيعات و التي استعملها McKee *et al.* (1984)، وقد توصل إلى وجود علاقة موجبة بينها و بين التكلفة السياسية، كما توصل Daley & Vigeland (1983) إلى أن المؤسسات التي لديها إيرادات كبيرة تميل إلى اعتبار مصاريف البحث و التطوير كمصاريف إيرادية عوض رسملتها. و استعمل Mills *et al.* (2011) متغير آخر هو قيمة الصفقات العمومية التي تبرمها المؤسسة

[1] QIANG Xiaomin, ***Earnings management in small profit firms during financial crisis of 2008-2009***, PhD thesis, Oulou business school, University of Oulou, Oulou, March 2013, p. 30.

[2] CHEN Donghua et al. , ***Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies***, China journal of accounting research, Vol. 04, Issue 03, September 2011, p. 92.

[3] HSIAO Daniel F. et al. , ***The earnings management opportunity for US oil and gas firms during the 2011 arab spring event,*** Pacific accounting review, Vol. 28, Issue 01, February 2016, p. 76.

كعامل مفسر للتكلفة السياسية، و اعتبروا أنه أفضل من حجم المؤسسة لأنه يسمح أيضا بقياس حجم الثروة المحولة من الدولة للمؤسسة، كما أن الدولة تراقب بشكل أكبر المؤسسات التي تتعامل معها بصفة مباشرة [1]، واعتبروا أنه كلما زادت قيمة هذه الصفقات كلما زادت التكاليف السياسية.

3.أنواع الدوافع السياسية و التنظيمية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الدوافع السياسية و التنظيمية: الدوافع المرتبطة بقطاع نشاط معين، الدوافع المتعلقة بحدث معين، و الدوافع الضريبية.

1.3.الدوافع المرتبطة بقطاع نشاط معين

تواجه المؤسسات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط نفس القواعد التنظيمية و الظروف السوقية وفرص النمو. و قد أكدت عدة الدراسات أن هذه القواعد تؤثر على قرارات المؤسسة[2]، فمثلا لاحظ Harford (2005) أن موجات اندماج المؤسسات في قطاع معين تكون كاستجابة لصدمة يتعرض لها هذا القطاع و الذي يحتاج إلى إعادة تخصيص أصوله، كما اعتبر Mackay & Phillips (2005) أن العوامل المرتبطة بقطاع النشاط مهمة لاتخاذ قرارات المؤسسة المتعلقة بهيكل رأس مالها.

من بين هذه القرارات إدارة النتيجة، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى وجود فروق في إدارة النتيجة بين قطاعات النشاط المختلفة. في هذا الإطار أكد Watts & Zimmerman (1978) أن استعمال إدارة النتيجة يختلف نتيجة اختلاف الممارسات بين قطاعات النشاط، و توصل Sun & Rath (2009) إلى نفس هذا الاستنتاج في السوق الأسترالي حيث أن المؤسسات العاملة في قطاع المواد الأولية[3]، القطاع الصناعي، قطاع التكنولوجيات الحديثة تستعمل المستحقات من أجل التخفيض من النتيجة بينما المؤسسات العاملة في قطاع الصحة و الاتصالات تستعمل المستحقات من أجل الرفع منها. كما وجد Beasley *et al.* (2000) فروقا في إدارة النتيجة بين قطاع التكنولوجيات الحديثة، الرعاية الصحية، و القطاع المالي. و توصل Barton (2001) إلى

---

[1] MILLS Lillian et al. , ***The effect of political sensitivity and bargaining power on taxes: Evidence from federal contractors***, The Accounting Review, Vol. 88, Issue 03, October 2011, p. 983-984.

[2] JIAO Tao et al. , ***Industry valuation driven earnings management,*** ERIM Report series research in management, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, October 2007, p. 3.

[3] هو القطاع الذي يعنى باكتشاف، استخراج و معالجة المواد الأولية، يضم عددا كبيرا من الصناعات كالصناعات الإستخراجية، التعدينية، البيتروكيماوية....

أن المؤسسات التي لها إمكانية عالية للنمو، مثل المؤسسات التي يتضمن هيكلها التنظيمي أقساما كبيرة للبحث والتطوير، تدير نتيجتها بشكل أكبر من أجل تجنب مشكلة ضعف الاستثمار (Underinvestment)[1]. وأوضح Healy & Wahlen (1999) أن المؤسسات التي تنتمي للصناعات التي تحتاج لأصول ثابتة كبيرة، يكون بمقدورها إدارة النتيجة بشكل أكبر من المؤسسات ذات الأصول الثابتة القليلة. وذلك من خلال استعمال الإهتلاك و تدني القيمة. و تتأثر أيضا دوافع إدارة النتيجة في مؤسسة ما بالحالة التي يعيشها قطاع النشاط الذي تنتمي إليه خلال فترة زمنية معينة، فالدوافع في حالة النمو الذي يعيشه قطاع النشاط تختلف عن الدوافع في حالة الكساد.

كما تعتمد القوانين و التنظيمات التي تحكم قطاع معين، في كثير من الأحيان، على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية[2]. فمثلا تنصّ التنظيمات التي تحكم نشاط البنوك على أن تستجيب هده الأخيرة لبعض المتطلبات المتعلقة برأس المال و التي يعبر عنها عادة بأرقام محاسبية، كأن يكون لها حد أدنى من رأس المال أو الأصول لمواجهة التزاماتها، و تفرض القوانين على مؤسسات التأمين أن تستجيب لبعض الشروط المتعلقة بصحتها المالية، كما أن هناك مؤسسات تكون أسعارها مقننة كمؤسسات الخدمات الأساسية (الكهرباء، الغاز، النقل...) و بالتالي لا يسمح لها سوى بعائد ثابت على استثماراتها، و هناك قوانين خاصة بقطاع الأشغال العمومية تفرض قواعد معينة للاعتراف بالإيرادات والنفقات...، كل هذه القوانين و التنظيمات تؤدي لظهور دوافع للتلاعب في المعلومات الظاهرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسات العاملة في قطاع معين.

لقد أكدت عدة دراسات تجريبية وجود هذه الدوافع فحسب Healy & Wahlen (1999) فإن المؤسسات التي تخضع لتنظيمات خاصة يكون لها الدوافع لإدارة النتيجة للبقاء ضمن القيود التنظيمية المفروضة التي يعبر عنها من خلال أرقام محاسبية. و توصل Galai *et al.* (2003) إلى أن البنوك تقوم بإنشاء احتياطات سرية تستعملها في الرفع من الدخل من أجل مواجهة المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالحد الأدنى من رأس المال. كما أوضح Beatty *et al.* (1995) كيفية إدارة البنوك للنتيجة عن طريق تغيير توقيت ومدى الصفقات والمستحقات المتعلقة بالديون المعدومة أو مؤونات القروض و قرارات إصدار أسهم لملاقاة التنظيمات المتعلقة برأس المال. و توصل Collins *et al.* (1995) إلى أن البنوك التي تحقق أرباحا تستعمل مؤونات الخسائر على القروض

[1] تعتبر مشكلة ضعف الاستثمار من مشاكل الوكالة، و يعني أن تحجم المؤسسة عن الاستثمار في الأصول و المشاريع قليلة الخطورة من أجل تعظيم ثروة المساهمين على حساب الدائنين.

[2] FONG Alexandra, ***Earnings management in corporate accounting: An Overview***, Cross-Sections, Vol. 02, 2006, p. 90.

لإدارة النتيجة، أما Petroni (1992) فوجد أدلة على أن مؤسسات التأمين تقوم بتخفيض احتياطيات المطالبات بالخسائر لتجنب لفت انتباه الجهات التنظيمية.

رغم أن هذه الدراسات قدمت أدلة على أن المؤسسات تدير النتيجة من أجل تجاوز القيود التنظيمية ، إلا أنها لم تقدم معلومات حول ما إذا كانت الجهات التنظيمية على دراية ووعي بوجود مثل هذه الممارسات[1].

2.3.الدوافع المتعلقة بحدث معين

إن بعض الأحداث قد تجذب انتباه السلطات العمومية، لذلك تلجؤ المؤسسة لإدارة النتيجة محاوِلةً تخفيض تكلفة الإجراءات التي من الممكن أن تتخذها هذه السلطات و التي تكون في شكل قرارات لتحويل الثروة من المؤسسة[2].

من بين أهم هذه الأحداث نجد عمليات الرقابة التي تقوم بها السلطات العمومية. لقد قام عدد من الدراسات التجريبية بفحص ما إذا كانت هذه العمليات تزيد من احتمال إدارة النتيجة، هذه الدراسات أظهرت أن المؤسسات تستجيب للفترات التي تكون فيها الرقابة كبيرة من خلال تسجيل مستحقات تخفض من النتيجة[3]. فمثلا قام Cahan (1992) بدراسة المؤسسات التي كانت تحت رقابة الجهات التنظيمية نتيجة شكوك حول خرقها للتنظيمات المتعلقة بالاحتكار، وقد توصل إلى أن هذه المؤسسات تعمل على التخفيض من نتيجتها، مقارنة بعينة أخرى لم تخضع للرقابة، استجابة للتغير المحتمل في التكلفة السياسية خلال فترة التحقيقات.

كما قام Key (1997) بدراسة حول المؤسسات العاملة في قطاع الإنتاج السمعي البصري في الفترة التي كانت تخضع فيها لتحقيقات من طرف البرلمان الأمريكي (الكونغرس) خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1991 وقد توصل إلى أن هذه المؤسسات قد قامت بإدارة النتيجة بغية التخفيض من أرباحها في هذه الفترة لتجنب العقوبات أو إصدار قوانين و تنظيمات جديدة.

كما قامت Jones (1991) بدراسة ما إذا كانت المؤسسات الأمريكية الخاضعة لفحص من طرف لجنة التجارة الدولية، بغية حمايتها من المنافسة الخارجية، تقوم بإدارة النتيجة بغية التأثير على قرارات هذه اللجنة، حيث تقوم هذه الأخيرة باتخاذ تدابير لصالح المؤسسات المحلية (زيادة الرسوم الجمركية، تخفيض الحصص المستوردة...) إذا

[1] HEALY Paul M. , WAHLEN James M. , Op., Cit., p. 25.
[2] MAKAR Stephen D. , ALAM Pervaiz, ***The valuation of discretionary accruals and antitrust merger investigations***, The journal of applied business research, Vol. 19, No. 01, January 2011, p. 58.
[3] HSIAO Daniel F. et al. , Op., Cit., p. 75.

ظهر على المؤسسات المعرضة لمنافسة خارجية صعوبات مالية، و باستخدام عينة من 23 مؤسسة تنتمي لخمس قطاعات نشاط، توصلت Jones إلى أن هذه المؤسسات تخفض النتيجة خلال فترة التحقيقات التي تقوم بها لجنة التجارة الدولية من أجل زيادة فرصة استفادتها من إجراءات حمائية. نفس النتيجة توصل إليها vein *et al.* (1999) في دراسة على المؤسسات الكندية.

كما قام Wang & Han (1998) بدراسة إدارة النتيجة خلال فترة الارتفاع غير العادي لأسعار السلع، حيث ركزا في دراستهما على الارتفاع الكبير لأسعار البترول خلال حرب الخليج الأولى، و قد افترضا أن المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ستقوم بتخفيض النتيجة خلال هذه الفترة لتجنب التكلفة السياسية التي تفرض على المؤسسات التي تسجل أرباح مرتفعة، و من خلال فحص عينة مكونة من 76 مؤسسة بترولية خلال سنة 1990، وجد HAN & Wang أدلة على أن هذه المؤسسات استعملت مستحقات تقديرية تخفض من الدخل خلال الربع الثالث و الرابع لتلك السنة وهو ما أكد فرضيتهما السابقة. و أوضح Stammerjohan & Hall (2003) أن المؤسسات البترولية التي تواجه خطرا لتسديد تعويضات كبيرة ناتجة عن دعاوى قضائية ضدها تقوم بتخفيض النتيجة خلال فترة النزاع مقارنة بالفترات الأخرى و مقارنة بالمؤسسات البترولية الأخرى التي لا تواجه أي نزاعات كبيرة.

وقد أشار Caha *et al.* (1997) إلى أن المؤسسات العاملة في القطاع البيتروكيماوي، والتي تكون خاضعة لقوانين صارمة تخص الحفاظ على البيئة، تقوم بالتخفيض من النتيجة خلال الفترة التي تكون فيها متابعة قانونيا نتيجة عدم احترامها لهذه القوانين. نفس النتيجة توصل لها Patten &Trompter (2003) حيث لاحظا أن مؤسسات قطاع الصناعات البيتروكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية قد استعملت المستحقات التقديرية من أجل تخفيض النتيجة بعد حادثة تسرب المواد الكيماوية في ديسمبر 1984 في الهند، و ذلك من أجل تقليص احتمال اتخاذ إجراءات تنظيمية ضدها. و أظهر Cahan *et al.* (1997) نفس النتيجة بعد دراسة أجراها على مؤسسات هذا القطاع في نهاية سنة 1979 حين كان الكونغرس الأمريكي يناقش قانونا لإنشاء صندوق خاص بمكافحة التلوث يموَّل من قبل المؤسسات الملوِّثة، حيث أظهرت هذه الأخيرة نتائج أقل من العادة.

وتوصل Navissi (1999) إلى أن المؤسسات الصناعية في نيوزيلندا قامت بالتخفيض من النتيجة من أجل إظهار دلائل على الصعوبات المالية التي تمر بها بسبب قوانين ظهرت سنة 1970 و التي جمدت أسعار بعض

السلع. و قد ازدادت إدارة النتيجة بعد تغير هذه القوانين في سنة 1971 و 1972، حيث سمحت القوانين الجديدة للمؤسسات بزيادة أسعار السلع إذا استطاعت إثبات أنها تعاني من صعوبات مالية.

كخلاصة، يمكن القول أن الدراسات التي اختبرت فرضية إدارة النتيجة بسبب حدث معين أشارت في أغلبها أن هذه الفرضية محققة بالنسبة للمؤسسات التي تمر بأحداث يكون فيها ضغط اقتصادي، سياسي أو تجاري عليها (تحقيقات من طرف السلطات العمومية حول الاحتكار، ارتفاع الأسعار، دعاوى قضائية...) وبالأخص القطاعات المرتبطة بالطاقة (البترول، الغاز، الكهرباء، الصناعات البيتروكيماوية...).

3.3. الدوافع الضريبية

يمكن حدوث إدارة النتيجة لاعتبارات ضريبية، فالمؤسسات التي تسجل أرباحا كبيرة يمكن ملاحظتها بسهولة من قبل السلطات العمومية و يكون لها معدلات ضريبية مرتفعة، وبالتالي فإن المؤسسة يكون لها دوافع لإدارة النتيجة من أجل التخفيض من أرباحها و ذلك للتخفيض من مقدار الضريبة المدفوعة[1].

إن وجود دوافع ضريبية يتوقف على مدى ارتباط الممارسات المحاسبية بالممارسات الضريبية، فإذا كان هذا الارتباط قويا فإن الخيارات و التقديرات المحاسبية تؤثر بشكل مباشر على الأرباح الخاضعة للضريبة. لذلك فإن الفصل بين الضريبة والقوائم المالية يقلل من إدارة النتيجة، و يحمي القوائم المالية من "التلوث الضريبي" الناتج عن محاولة المؤسسة تخفيض الضرائب المدفوعة[2].

على الرغم من أن الربح الخاضع للضريبة ليس هو الربح الظاهر في القوائم المالية في الكثير من البلدان، إلا أن هناك بعض الخيارات المحاسبية التي تؤثر على الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، فإن اختيار طرق تقييم المخزون في المرجع المحاسبي الأمريكي (US-GAAP) يؤثر على الربح المحاسبي و الربح الضريبي معا، فإذا زاد ثمن الشراء فإن تكلفة البضاعة المباعة ترتفع بشكل أكبر عند تطبيق طريقة (LIFO) مقارنة بطريقة (FIFO)، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح و تحقيق وفر ضريبي أعلى[3].

[1] BEN OMONUK Joseph, ***Rate regulation and earnings management : Evidence from the U.S. electric utility industry***, PhD thesis, Department of accounting, Louisiana State University, Louisiana, August 2007, p. 24.

[2] KRISTIANSEN Kai André, ***Earnings management by Norwegian private firms***, PhD thesis, BI Norwegian business school, Oslo, September 2011, p. 12.

[3] QIANG Xiaomin, Op., Cit., p. 25.

في حالة وجود ارتباط بين النتيجة المحاسبية و مبلغ الضريبة، و خاصة في المؤسسات غير المسعرة أين تغيب الدوافع السوقية و تقل مشاكل الوكالة، فإن المسيرين يسعون إلى تدنية القيمة الحالية للالتزامات الضريبية من خلال اختيار الطرق المحاسبية التي تؤجل دفع الضرائب إلى أقصى حد ممكن، و يستعملون تقنيات إدارة النتيجة من أجل تدنية الأرباح. أما المؤسسات التي تحقق نتائج سالبة، فلن يكون لها أي دافع لإدارة النتيجة.

لكن إدارة الضرائب تتوقع إدارة النتيجة لأغراض ضريبية و تقوم بتقييم و التحقق من الالتزامات الضريبية للمؤسسة. في هذه الحالة، فإن هدف المؤسسة لا يقتصر فقط على تدنية القيمة الحالية للالتزامات الضريبية، بل تعمل أيضا على تدنية احتمال قيام مصالح الضرائب بتدقيق القوائم المالية، لأن من شأن هذا التدقيق أن يرفع من الالتزامات الضريبية الحالية و المستقبلية للمؤسسة، و يؤدي لتحملها غرامات وتكاليف أخرى مباشرة و غير مباشرة قد تكون أكبر من التكاليف سياسية التي تتحملها في حالة عدم إدارة النتيجة. لذلك فإن المؤسسة التي تحقق أرباحا ستقوم بتخفيض النتيجة إلى الحد الذي تعتبر فيه أن احتمال وتكلفة التدقيق الضريبي يتساوى مع الأرباح الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الضرائب.

إن التدقيق الضريبي يحدث، بشكل أكبر، للمؤسسات التي لا تدفع ضرائب على الأرباح، وبالخصوص تلك التي تسجل خسائر قليلة، لأن ذلك يعطي الانطباع بأن المؤسسة قامت بإدارة النتيجة لتصل لهذا المستوى من النتيجة[1]، لذلك فحتى لو حققت المؤسسة نتيجة حقيقية (غير مدارة) سالبة بمبلغ ضئيل، فإن المسير سيقوم بإدارة النتيجة للتقرير عن أرباح موجبة إذا كان يعتقد الفوائد الناتجة عن تجنب التدقيق الضريبي أكبر من الخسائر الناتجة عن دفع الضرائب، أي أن على المؤسسة أن تتخذ قرارا غير أمثل من الناحية الضريبية لمواجهة ارتفاع التكاليف السياسية. أما إذا كانت النتيجة أقل بكثير من الصفر فإن هناك إمكانية ضئيلة للرفع منها لتصير موجبة و بالتالي لا توجد دوافع ضريبية لإدارة النتيجة في هذه الحالة.

لقد تناولت العديد من الدراسات التجريبية إدارة النتيجة لأغراض ضريبية، فقد حاول Guenther (1994) معرفة ما إذا كانت هناك إدارة للنتيجة كرد فعل على تخفيض معدل الضريبة الذي جاء به الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1986، و قد وجد أن المؤسسات الكبرى قامت بتخفيض النتيجة خلال السنة السابقة للإصلاح محاولة بذلك تأجيل الأرباح إلى السنة التي يبدؤ فيها العمل بالمعدل المخفض، وهو نفس ما توصل إليه Lin *et al.* (2012) نتيجة الإصلاحات الضريبية في الصين سنة 2008. كما توصل

[1] GARROD Neil et al. , ***Political cost (dis)incentives for earnings management in private firms,*** SSRN Electronic journal, March 2007, p. 9. https://ssrn.com/abstract=969678 Consulted on 18/03/2018.

Chan & Mo (2000) إلى أن المؤسسات التي تتمتع بإعفاءات ضريبية لفترة معينة في الصين تقوم بإدارة النتيجة و الرفع منها خلال هذه الفترة. و في دراسة هدفت إلى تحديد أثر التشريع الضريبي في روسيا على إدارة النتيجة باستعمال عينة من 197 مؤسسة مسعرة و غير مسعرة، توصل Gonchanalyze & Zimmermann (2006) إلى أن المؤسسات تقوم بإدارة النتيجة بغية التقرير عن أرباح موجبة صغيرة و بالتالي التخفيض من الضرائب، كما توصل El-Gazzar *et al.* (1986) إلى أن المؤسسات التي تخضع لمعدلات عالية للضرائب تميل إلى تسجيل الإيجار التمويلي ضمن مصاريف الاستغلال عوض رسملتها و ذلك للتخفيض من الأرباح.

رغم تأكيد الدراسات أن الاعتبارات التنظيمية تؤدي لإدارة النتيجة، إلا أنه لا يوجد دليل على كيفية تعامل السلطات العمومية معها. من أجل التعامل مع إدارة النتيجة بشكل فعال، فإن أول خطوة هي معرفة مختلف التقنيات المستعملة في ذلك.

المبحث الثالث: ممارسات إدارة النتيجة

هناك أساسان للمحاسبة: محاسبة التدفقات النقدية و محاسبة التعهد. تسجل محاسبة التدفقات النقدية الإيرادات أو المصاريف فقط عندما يتم قبضها أو دفعها، و بالتالي لا يوجد فيها حسابات مدينة أو دائنة أو اهتلاكات، لدلك لا تعمل أغلب المراجع المحاسبية في العالم، بما فيها المرجع الأمريكي و الدولي، بهذه القاعدة. أما محاسبة التعهد فتسجل الأحداث و المعاملات فور حدوثها، أي يتم الاعتراف بالدخل عند اكتسابه و بالمصاريف عند تحملها. وتعد أغلب المؤسسات قوائمها المالية باستعمال محاسبة التعهد لأنها تعطي فهما أفضل لأداء المؤسسة وتساعد على تقدير أرباحها المستقبلية و التزاماتها خلال الفترة بشكل أحسن مقارنة بمحاسبة التدفقات النقدية. لكن، و باعتبار أن محاسبة التعهد تتعامل مع تدفقات نقدية مستقبلية، فإنها تتميز ببعض الذاتية وتتضمن عددا من الفرضيات، حيث على معدي القوائم المالية القيام بخيارات و تقديرات تخص عدة بنود كتحديد مخصصات الإهتلاك، مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها و تدني قيمة المخزون....

نظريا، على معدي القوائم المالية استعمال مهارتهم و معرفتهم للمؤسسة للقيام بهذه التقديرات والخيارات بكل موضوعية، لكن، على أرض الواقع، يمكن استغلال هذه التقديرات و الخيارات لتضليل مستعملي القوائم المالية باستعمال عدة أساليب.

المطلب الأول: أساليب إدارة النتيجة

في ظل محاسبة التعهد، تتكون النتيجة المحاسبية من قسمين: مستحقات و تدفقات نقدية. تتضمن المستحقات الإيرادات والمصاريف المحسوبة (مخصصات الإهتلاكات و المؤونات، تسوية الإيرادات والمصاريف...)

والإيرادات و المصاريف المؤجلة (العناصر التي تؤدي إلى تغير احتياجات رأس المال العامل). بالتالي، فإن إدارة النتيجة تكون إما بالتأثير على المستحقات، وهو ما يعرف بالإدارة المحاسبية للنتيجة، و إما بالتأثير على التدفقات النقدية، وهو ما يعرف بالإدارة الحقيقية للنتيجة.

1. الإدارة المحاسبية للنتيجة

تعرف الإدارة المحاسبية للنتيجة على أنها "كل إدارة للنتيجة تتم من خلال اختيار طرق محاسبية معينة أو من خلال تطبيق هذه الطرق"[1]. من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أن إدارة النتيجة محاسبيا تتم باستعمال أحد الطريقتين: إما باختيار طريقة محاسبية معينة، و هي طريقة مكلفة وسهلة الاكتشاف، نسبيا، من قبل الأطراف الخارجية، أو باستغلال التقديرات المحاسبية عند تطبيق هذه الطرق، وهي طريقة أسهل و أقل تكلفة وأصعب اكتشافا من سابقتها[2]. يمكن استعمال الطريقتين لزيادة أو تخفيض النتيجة، لكن معظم الدراسات ركزت على زيادة النتيجة[3].

لقد حاولت الدراسات الأولى حول إدارة النتيجة اكتشاف هذه الممارسات من خلال ملاحظة الطرق المحاسبية فقط[4]، فمثلا لما تختار المؤسسة طريقة (FIFO) أو (LIFO) لتقييم مخزوناتها، فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف في نتيجة المؤسسة نتيجة اختلاف تكلفة البضاعة المباعة في الحالتين، و الاختلاف في تدفقاتها النقدية نتيجة اختلاف مبلغ الضرائب المدفوع[5]. لذلك فالمؤسسة التي تريد زيادة نتيجتها تختار طريقة (FIFO) خاصة في الفترات ذات معدلات التضخم الكبيرة، و تختار طريقة (LIFO) إذا كانت تريد تخفيض نتيجتها. لم يكن مفاجئا

[1] MARD Hyves, ***Vers une information comptable plus transparente : L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables***, Comptabilité et connaissance, Mai 2005, France, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229 Consulted On 11/02/2019, p. 11-12.

[2] ALGHAMDI Salim Ali L. **,** ***Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies,*** Doctoral thesis, Durham University. Durham, 2012, p. 39.

[3] Ibid, p. 40.

[4] SPOHR Jonas, Op., Cit., p. 14.

[5] في ظل المرجع المحاسبي الأمريكي (US-GAAP) فإن الخيارات المحاسبية الوحيدة التي يكون لها أثر جبائي هي خيارات تقييم المخزون، لذلك فإن معظم الدراسات التي تطرقت لإدارة النتيجة، من زاوية اختيار و تغيير السياسات المحاسبية، في الولايات المتحدة الأمريكية تطرقت لهذه الحالة.

أن هذه الدراسات وجدت أن إدارة النتيجة لا تؤثر على أسعار الأسهم، لأن مثل هذه الممارسات تكون ظاهرة للأطراف الخارجية.[1]

في المقابل، ركزت الدراسات الحديثة على لجوء المسير للتقدير الشخصي عند اختيار و تطبيق طريقة محاسبية معينة بما يخدم مصلحته الخاصة، كتقدير عمر الأصول الثابتة وقيمتها المتبقية عند اختيار طريقة الإهتلاك الثابت، وتقدير مؤونة تدني المخزون عند تطبيق طريقة (FIFO) ...، و توصلت هذه الدراسات إلى أن ممارسات إدارة النتيجة لا يتم اكتشافها من الأطراف الخارجية في العديد من المرات.

1.1.مزايا مرونة المعايير المحاسبية

رغم أن تعدد الطرق المحاسبية ووجود مساحة للتقدير المحاسبي للمسير يؤثر على اتساق المعلومات وقابليتها للمقارنة، إلا أنه يعتبر أمرا مفيدا لأنه يساعد المسير، في حالة تمتعه بالموضوعية اللازمة، على تقديم معلومات ملائمة للأطراف الخارجية، فبما أن هذه الطرق غير متماثلة من ناحية فعاليتها التعاقدية[2] فالمسير يختار الطريقة التي تؤدي لتوفير معلومات تعكس واقع المؤسسة بشكل أفضل، و بالتالي ضمان فعالية التعاقدات التي تربط المؤسسة بالأطراف الخارجية.

من جهة أخرى لا يمكن تصور مرجع محاسبي بدون تقدير شخصي للمستحقات أو خيارات محاسبية، لأن الأمر يستلزم، في هذه الحالة، إعطاء قواعد دقيقة و مفصلة لكل الأحداث و الظروف التي تواجه المؤسسة، وهو أمر غير ممكن عمليا نتيجة تعقد الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة، كما أن التغيرات في هذه البيئة تستلزم إصدار قواعد جديدة بوتيرة سريعة تواكب سرعة هذه التغيرات.

كما أن المرونة المحاسبية من شأنها التخفيف من محاولات المسير للوصول إلى النتيجة المستهدفة من خلال قرارات تشغيلية قد تكون أكثر تكلفة، لذلك فإن مثل هذه المرونة قد تكون جزء من الحل لمشكلة الوكالة حتى ولو لم توفر أي مزايا إعلامية.

[1] SPOHR Jonas, Op., Cit., p. 14.
[2] FIELDS Thomas D. et al. , ***Empirical research on accounting choice***, Journal of accounting and economics, Vol. 31, Issue 1-3, p. 259.

2.1. سلبيات مرونة المعايير المحاسبية

إن المعايير المحاسبية في حاجة إلى أن تكون مرنة، لكن قد يكون لهذه المرونة آثار عكسية لما أريد لها[1]، فمثلا قد يختار المسيرون طرقا محاسبية تعظم أسعار الأسهم عند قرب استحقاق خيارات الأسهم التي يمتلكونها أو لتعظيم مكافأتهم السنوية، أو قد يقدّرون عمر إنتاجي كبير للأصول الثابتة من أجل تخفيض قسط الإهتلاك السنوي و زيادة النتيجة، و هنا تظهر تقنيات الإدارة المحاسبية للنتيجة التي تؤدي لتحمل مستعملي القوائم المالية تكاليف إضافية متمثلة في عدم التخصيص الأمثل للموارد.

رغم أنه ليست كل الخيارات و التقديرات المحاسبية تهدف لإدارة النتيجة، و رغم أن مصطلح إدارة النتيجة يمتد ليشمل مجال أوسع من استغلال الخيارات و التقديرات المحاسبية، إلا أن استغلال هذه المرونة المحاسبية لتحقيق مستوى معين من النتيجة هو الفكرة الأكثر استعمالا للتعبير عن إدارة النتيجة، حيث تطرقت معظم الدراسات في موضوع إدارة النتيجة إلى استعمال المستحقات من أجل الرفع أو التخفيض من النتيجة بشكل مؤقت[2] وتحقيق بعض الأهداف السوقية، التعاقدية أو التنظيمية.

من أهم المستحقات المحاسبية التي تمت دراستها كأداة لإدارة النتيجة، المستحقات الناتجة عن تقييم المخزون، طرق الإهتلاك و رسملة المصاريف المرتبطة بالأصول المعنوية و الفوائد، حيث أشارت هذه الدراسات، على سبيل المثال، إلى أن المؤسسات تقوم برسملة مصاريف البحث و التطوير عندما تكون نسب مديونيتها مرتفعة و عندما تكون صغيرة الحجم، قليلة الأرباح أو قريبة من خرق شروط توزيع الأرباح[3]، وهذا يعني أن المؤسسة تختار رسملة مصاريفها من أجل أن تبدو أقوى ماليا و تزيد من قدرتها على دفع الأرباح. وقد قام Teoh *et al.* (1998) بمقارنة طرق الإهتلاك للمؤسسات التي تلجأ للإصدار الأولي للأسهم مع مؤسسات لم تقم بالإصدار الأولي للأسهم، و أظهر تحليلهم أن أغلبية المؤسسات التي لجأت إلى الإصدار الأولي للأسهم استعملت طرق اهتلاك ترفع من النتيجة مقارنة بالعينة الأخرى، كما توصل Hang & Wang (1998) إلى أن المؤسسات البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإدارة نتيجتها من خلال طرق تقييم المخزون و البنود الاستثنائية. وباستعمال عينة من 50 مؤسسة كبيرة الحجم في بريطانيا توصل Breton & Taffler (1995) إلى أن إدارة النتيجة تمارس من

[1] ARKAN Thomas, ***The effects of earning management techniques, net income and cash flow on stock price***, Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia, Nr 74, t. 02 ,2015, p. 247.
[2] WANG Xuejun, **New evidence on real earnings management: An international investigation**, PhD thesis, School of business, Department of accounting, Auckland university of technology, Auckland, 2014, p. 13.
[3] SPOHR Jonas, Op., Cit., p. 15.

خلال الضرائب، اشتراكات التقاعد، الإعفاءات ، البنود الإستثنائية، التنازل عن الأصول الثابتة، المحاسبة على عمليات الإندماج ، عدم رسملة الأصول المستأجرة، إخفاء مصاريف الفوائد، عدم دمج بعض الفروع في القوائم المالية المجمعة. وقد قام Amat *et al*. (2003) بفحص تقارير مراجعي الحسابات في 35 مؤسسة مسعرة في السوق المالي الإسباني، وتوصل إلى أن هذه المؤسسات تستعمل عدة طرق لإدارة النتيجة محاسبيا من أهمها تحميل المصاريف على الاحتياطات بدلا من الاعتراف بها في جدول حسابات النتائج، رسملة المصاريف، طرق تقييم المخزون، طرق الإهتلاك، المصاريف غير العادية المرتبطة بخطط التقاعد، مؤونات الخسائر المستقبلية. وبالاعتماد على بيانات جمعت من 464 استبيان و 16 مقابلة في مصر، توصل كمال و البنّا (2010) إلى أن أهم الطرق لإدارة النتيجة هي إنشاء مؤونات غير ملائمة، رسملة المصاريف عوض الاعتراف بها في جدول حسابات النتائج، تقييم المخزون. و توصل Bergstresser & Philippon (2006) إلى أن النتيجة تدار من خلال تقدير معدل مرتفع أو منخفض لاهتلاك الأصول بالإضافة إلى اعتبار المصاريف التي لا يتوقع منها إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية كمصاريف استثمارية.

2. الإدارة الحقيقية للنتيجة

لقد ركزت الدراسات الأولى في مجال إدارة النتيجة على الإدارة المحاسبية للنتيجة و قدمت أدلة على انتشار ممارسات التلاعب بالمستحقات[1]، لكن الدراسات الحديثة توصلت إلى أن الإدارة الحقيقية للنتيجة تستعمل أيضا للتلاعب في النتيجة المقررة،[2] فعوض استعمال المرونة المحاسبية لتغيير القوائم المالية، تتوجه المؤسسات إلى العمليات الحقيقية للرفع من النتيجة أو التخفيض منها، كما تستطيع هيكلة عملياتها بكيفية تسمح لها بتطبيق أو عدم تطبيق معايير معينة و الوصول لشكل القوائم المالية الذي تصبو إليه[3].

عرف Roychowdhury الإدارة الحقيقية للنتيجة على أنها" الممارسات الإدارية التي تنحرف على الممارسات التشغيلية العادية، مدفوعة برغبة المسيرين في تضليل بعض فئات مستعملي القوائم المالية بإيهامهم أن بعض الأهداف قد تم تحقيقها في إطار النشاط العادي للمؤسسة. هذا الانحراف لا يساهم حتما في زيادة قيمة

[1] أنظر على سبيل المثال إلى:

Jones (1991), Dechow & Sloan (1991), Dechow et al. (1995), Becker et al. (1998), Rangan (1998), Richardson (2000), Klein (2002), Balsam et al. (2003).

[2] أنظر على سبيل المثال إلى:

Roychowdhury (2006) , Cohen et al. (2008), Zang (2012).

[3] XU Zhaohui Randall et al. **,** ***Review of real earnings management literature,*** Journal of accounting literature, Vol. 26, December 2007, p. 205.

المؤسسة رغم أنه يتيح للمسيرين تحقيق بعض الأهداف المخططة"[1]، كما أشارت لها (1989) shipper عند تعريفها لإدارة النتيجة بقولها " ...في حال توسيع هذا التعريف سيتضمن الإدارة الحقيقية للنتيجة التي تمارس من خلال تغيير توقيت قرارات التمويل و الاستثمار من أجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض عناصرها"[2].

من خلال هذين التعريفين يتبين أن الإدارة الحقيقية للنتيجة تكون من خلال التلاعب في القرارات الإدارية، و ذلك بتغيير توقيت اتخاذ هذه القرارات. إن ما جاء في تعريف Roychowdhury على أن هذا التلاعب" لا يساهم حتما في زيادة قيمة المؤسسة رغم أنه يتيح للمسيرين تحقيق بعض الأهداف المخططة " يدل على أن آثار الإدارة الحقيقية للنتيجة على الأداء المستقبلي للمؤسسة غير مفهومة بشكل كامل حتى الآن، و قد أكدت دلك النتائج المتضاربة التي توصلت إليها الدراسات في هدا المجال.

1.2.الآثار الإيجابية للإدارة الحقيقية للنتيجة

توصلت بعض الدراسات إلى أن التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمؤسسة لتحسين أدائها الحالي و تجنب الخسائر قد يكون له آثار إيجابية على قيمة المؤسسة على المدى البعيد[3]، بل قد ينجم عنه تحسن في الأداء التشغيلي المستقبلي، وذلك راجع لسببين، الأول أن الوصول للأرباح المستهدفة يسمح للمؤسسة بالحفاظ أو الرفع من مصداقيتها وسمعتها لدى الأطراف الأخرى كالمساهمين و الدائنين، والثاني أن المسيرين يلجؤون للإدارة الحقيقية للنتيجة من أجل إرسال إشارات حول الأداء المتوقع الجيد للمؤسسة في المستقبل، وبالتالي فإدارة النتيجة تستعمل في هذه الحالة لإيصال المعلومات و ليس لإخفائها[4]. من بين الدراسات التي توصلت لهذه النتيجة نجد دراسة Gunny (2010) التي وجدت أن الإدارة الحقيقية للنتيجة مرتبطة بتحسن الأداء التشغيلي المستقبلي، و دراسة Cheng (2004) الذي أشار إلى أن التلاعب المحدود في الأنشطة الحقيقية لن يؤثر على الأداء التشغيلي على المدى البعيد، ذلك يحدث عندما تكون إدارة النتيجة الحقيقية بشكل متباعد، وتعود المؤسسة إلى إستراتيجيتها العادية خلال السنة الموالية. لكن الدراسات التي توصلت لنفس النتيجة تبقى محدودة من حيث العدد مقارنة

[1]ROYCHOWDHURY Sugata, ***Earnings management through real activities manipulation***, Journal of accounting and economics, Vol. 42, Issue 03, December 2006, p. 337.

[2] SCHIPPER Katherine, Op., Cit., p. 92.
[3] WANG Xuejun, Op., Cit., p. 24.
[4] BILL Francis et al. , Op., Cit., p. 5.

بالدراسات التي توصلت لوجود نتائج سلبية على قيمة المؤسسة و أسعار أسهمها و بشكل اكبر من الإدارة المحاسبية للنتيجة[1].

2.2.الآثار السلبية للإدارة الحقيقية للنتيجة

هناك دراسات كثيرة ترى أن المسير إذا انحرف عن المستوى الأمثل للنشاط و مارس الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإن ذلك سيكون له آثار اقتصادية سلبية في المدى البعيد على أداء المؤسسة بسبب الطبيعة المؤقتة للإدارة الحقيقية للنتيجة، حيث أن المسير سيضحي بالتدفقات النقدية المستقبلية من أجل الرفع من أرباح السنة الجارية[2]. إن ظهور هذه الآثار السلبية مستقبلا سيجبر المسير على كشف المعلومات السلبية التي كان يخفيها، وعندما تلاحظ الأطراف الخارجية فجأة، و في نفس الوقت، المعلومات السلبية و الآثار الاقتصادية السلبية، فإن أسعار أسهم المؤسسة تنخفض بشكل أكبر مقارنة بحالة وجود معلومات سلبية فقط[3].

لقد قدمت الدراسات أدلة على الآثار السلبية للإدارة الحقيقية للنتيجة على الأداء المستقبلي للمؤسسة، فعلى سبيل المثال توصل Cohen & Zarowin (2010) إلى أن المؤسسات تلجأ للإدارة الحقيقية للنتيجة خلال عملية الإصدار الفصلي للأسهم، و أن هذه الممارسات لها آثار سيئة على الأداء التشغيلي في السنوات اللاحقة، وتوصل Kothari *et al.* (2012) إلى نتائج مماثلة حيث أن المؤسسات تقوم بالرفع من أرباحها من خلال الإدارة الحقيقية للنتيجة بمناسبة الإصدار الفصلي للأسهم، و أن لهده العملية آثار سلبية على مردودية الأسهم على المدى البعيد، وفي نفس السياق توصل Bhojraj *et al.* (2009) إلى أن المؤسسات التي تستعمل الإدارة الحقيقية للنتيجة لتخطي توقعات المحللين تسجل أداء مستقبلي أدنى من المؤسسات لا تستعمل الإدارة الحقيقية و لا تصل إلى التوقعات، أما Ge & Kim (2014) و Kim & Sohn (2013) فتوصلوا إلى أن تكاليف الاقتراض ورأس المال ترتفع بالنسبة للمؤسسات التي تستعمل الإدارة الحقيقية للنتيجة لأن هذه الممارسات تؤدي لزيادة حالة عدم

---

[1] SALEM ALHADAB Mohammad Muflih, ***Real and accrual earnings management, regulatory environments, audit quality and IPO failure risk*,** PhD thesis**,** Accounting and finance division, Leeds university business school, University of Leeds, Leeds, September, 2012, p. 28.

[2] GUNNY Katherine, ***What are the consequences of real earnings management?***, Working paper, Haas school of business, University of California, Berkeley, January 2005, p. 8.

[3] BILL Francis et al. , ***Abnormal real operations, real earnings management, and subsequent crashes in stock prices***, Review of quantitative finance and accounting, Volume 46, Issue 02, February 2016, p. 224.

التأكد و الخطر. و أشار Kedia & Philippon (2009) و Benmelech *et al.* (2010) إلى أن المؤسسة قد تشتري أو تؤجر تثبيتات بكثافة فقط من أجل إعطاء انطباع جيد حول فرص نموها في المستقبل، و أن إخفاء فرص نموها الحقيقية يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها في المستقبل عندما يدرك المستثمرون هذه الحقيقة. و أشار Graham *et al.* (2004)، بالاعتماد على نتائج استبيان، إلى أن المسيرين رغم علمهم بهذه الآثار السلبية على الأداء المستقبلي، فإنهم يلجؤون للإدارة الحقيقية للنتيجة على أمل أن يكون هناك نمو في الأرباح المستقبلية يغطي الآثار السلبية.

وقد وجدت العديد من الدراسات أدلة على أن الإدارة الحقيقية للنتيجة لها آثار سلبية، على الأداء التشغيلي المستقبلي و مردودية الأسهم، أكبر من الإدارة المحاسبية[1] و هو ما يجعل من الضروري دراسة هذه الممارسات بشكل أكثر عمقا.

في المقابل، هناك دراسات أخرى نفت وجود علاقة بين الإدارة الحقيقية للنتيجة و الأرباح المستقبلية وهو ما توصل إليه Taylor & Xu (2010)، أما Christensen *et al.* (2016) فتوصل لنتائج متباينة حيث وجد أن الأداء التشغيلي المستقبلي يتحسن أو يسوء حسب المقاييس المستعملة في قياس الإدارة الحقيقية للنتيجة.

3. المفاضلة بين الإدارة الحقيقية و الإدارة المحاسبية للنتيجة

رغم الآثار السلبية الكبيرة للإدارة الحقيقية للنتيجة، ورغم أن دوافع إدارة النتيجة من خلال العمليات الحقيقية مماثلة لدوافع الإدارة المحاسبية، فإن المسيرين عادة يفضلون الإدارة الحقيقية للنتيجة على الإدارة المحاسبية[2]، و ذلك لعدة أسباب، حيث أن المسيرين يعتبرون أن إدارة النتيجة من خلال القرارات التشغيلية أكثر أخلاقية وأكثر قبولا من إدارة النتيجة من خلال المستحقات المحاسبية[3]، كما أن إدارة النتيجة الحقيقية تلفت بدرجة أقل انتباه المدققين و الجهات التنظيمية من الإدارة المحاسبية لأن هذه الأخيرة أسهل اكتشافا، لذلك فإن المؤسسات تلجأ إلى الإدارة الحقيقية للنتيجة عندما تكون إدارة المستحقات مقيدة بمستوى عالي من الرقابة.

---

[1] SALEM ALhadab Mohammad Muflih, ***Real and accrual earnings management, regulatory environments, audit quality and IPO failure risk,*** PhD thesis, Accounting and finance division, Leeds university business school, University of Leeds, Leeds, September, 2012, p. 27.

[2] WANG Xuejun, Op., Cit., p. 22.

[3] CHAPMAN Craig J. , ***The Effects of Real Earnings Management on the Firm, its Competitors and Subsequent Reporting Periods***, SSRN Electronic Journal, January 2011, p. 4. https://ssrn.com/abstract=1747151 consulted on 20/03/2018.

من جهة أخرى، فإن الاعتماد فقط على التلاعب بالمستحقات قد يشكل خطرا على تحقيق أهداف المسير، لأن الفرق بين النتيجة الحقيقية (غير المدارة) و المستوى المرجو من النتيجة قد يفوق مقدار الزيادة الممكنة من خلال التلاعب بالمستحقات في نهاية السنة، فإذا كان مستوى النتيجة أقل من المخطط له و كانت المؤسسة قد استنفذت كل طرق الإدارة المحاسبية الممكنة للوصول إلى النتيجة المستهدفة، فلن يكون للمؤسسة خيارات أخرى للرفع من النتيجة لأن العمليات الحقيقية لا يمكن تعديلها عند أو بعد نهاية السنة[1].

وقد يكون اللجوء لإدارة النتيجة من خلال العمليات الحقيقية عوض المحاسبية بسبب تغير البيئة القانونية. فعلى سبيل المثال و بسبب الفضائح المالية التي لحقت بأكبر المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية (WorldCom, Enron, Xerox....) زادت الشكوك حول مصداقية المعلومات المالية، مما دفع الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act (SOX)) الذي أعطى أهمية كبيرة لجودة المعلومة المالية و الرقابة عليها. لكن هذا الإجراء قد يكون له آثار إيجابية بالنسبة للإدارة المحاسبية فقط، في المقابل قد يزداد لجوء المسيرين للإدارة الحقيقية رغم تكلفتها العالية بسبب القيود التي وضعها هذا القانون على الإدارة المحاسبية.

من المهم البحث في اتجاهات الإدارة المحاسبية و الحقيقية للنتيجة بعد صدور قانون (SOX)، حيث أن انخفاض نوع واحد من هذين النوعين بعد صدور هذا القانون قد يؤدي إلى خلاصة مفادها أن إدارة النتيجة قد انخفضت بسبب تغير البيئة القانونية، لكن الحقيقة قد تكون أن نوعا ما قد عوض نوعا آخر و بالتالي فإن مستوى إدارة النتيجة الكلي لم يتغير[2]. في هذا الإطار توصل Cohen *et al.* (2008) إلى أن إدارة المستحقات قد شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 1987 إلى سنة 2002، تاريخ صدور SOX، و قد شهدت انخفاضا محسوسا بعد ذلك التاريخ. و على العكس، فإن مستوى الإدارة الحقيقية قد كان منخفضا قبل صدور هذا القانون و شهد ارتفاعا محسوسا منذ ذلك الحين. وقد قامت Zhang (2006) بتحليل مفاضلة المسيرين بين التلاعب بالمستحقات و الإدارة الحقيقية للنتيجة، و توصلت إلى أن قرار إدارة النتيجة باستعمال القرارات التشغيلية يسبق قرار إدارة النتيجة باستعمال المستحقات. كما أوضحت أن الإدارة الحقيقية مرتبطة بشكل موجب مع تكاليف إدارة

[1] LI Xi, ***Real earnings management and subsequent stock returns***, SSRN Electronic Journal , February, 2010. p. 8. https://ssrn.com/abstract=1679832 consulted on 20/03/2018

[2] COHEN Daniel A. et al. , ***Real and accrual-based earnings management in the pre- and post-Sarbanes Oxley periods,*** Accounting review, Vol. 83, No. 03, May 2008, p. 765-766.

المستحقات وأن الإدارة الحقيقية و المحاسبية مرتبطان بشكل سالب. هذه النتائج جعلتها تستنتج أن المسير يتعامل مع هذين النوعين كبديلين. و وجد Ge & Kim (2013) أدلة على أن إحلال الإدارة الحقيقية للنتيجة مكان الإدارة المحاسبية يكون أكبر بالنسبة للمؤسسات التي تكون فيها إجراءات أفضل للحوكمة.

بالتالي فإن التركيز على نوع واحد فقط من إدارة النتيجة غير كافي لتفسير سلوك المؤسسة في إدارة النتائج و آثار هذا السلوك. في المقابل فإن دراسة كل من الإدارة الحقيقية و التلاعب بالمستحقات يتيح فهم أكبر لإدارة النتيجة، و يعطي فكرة عن الكيفية التي تتصرف بها المؤسسة في مختلف الظروف من خلال الانتقال بين مختلف أنواع إدارة النتيجة. و من خلال الشكل التالي يمكن استنتاج أثر القرارات الإدارية و القرارات المحاسبية على النتيجة:

شكل رقم (1–3): أثر القرارات الإدارية و المحاسبية على نتيجة المؤسسة

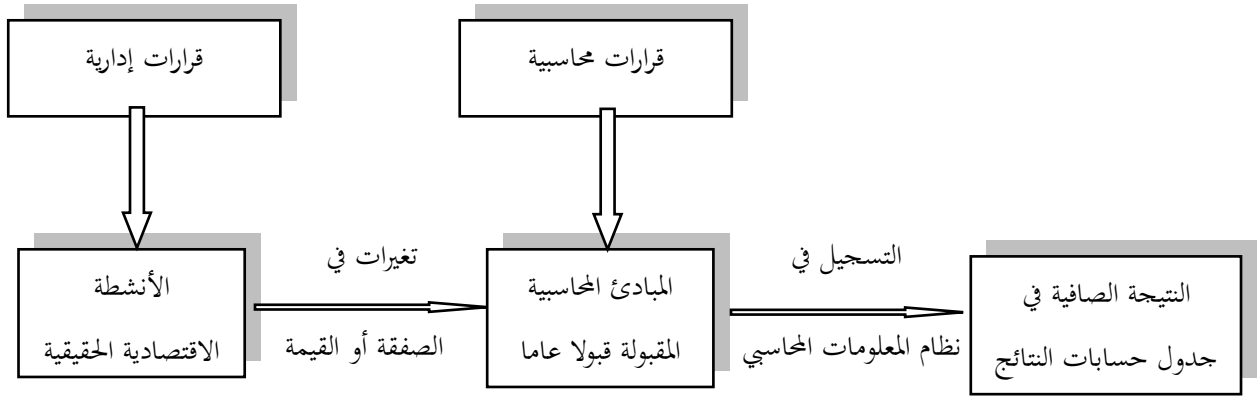

المصدر: THI Lua Luong, ***Earnings management through accrual-based analysis, Case study: Stockmann Oy Abp from 2005-2014*** , PhD Thesis, Arcada university, Helsinki, 2015, p. 24**.**

يظهر الشكل السابق أن النتيجة الظاهرة في القوائم المالية تتأثر بعاملين: القرارات الإدارية و القرارات المحاسبية. يمكن إدارة النتيجة من خلال التأثير على هذه القرارات، حيث تؤدي القرارات الإدارية إلى التأثير على هيكل و قيمة الصفقات و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، أما القرارات المحاسبية فتؤثر على كيفية تسجيل هذه الصفقات و الأنشطة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

تندرج تحت القرارات المحاسبية، التي تحدث من خلالها الإدارة المحاسبية للنتيجة، و القرارات الإدارية، التي تحدث من خلالها الإدارة الحقيقية، عدة تقنيات.

المطلب الثاني: تقنيات الإدارة المحاسبية للنتيجة

تتمثل تقنيات الإدارة المحاسبية للنتيجة في مختلف الطرق التي يلجؤ إليها المسير للتلاعب في المستحقات المحاسبية من أجل الرفع أو التخفيض من النتيجة. عادة ما يطبق المسير عدة تقنيات في نفس الوقت حتى يجعل من اكتشاف إدارة النتيجة صعبا من جهة، و ليتفادى تأثر النتيجة بشكل كبير عندما يتم عكس المستحقات الناتجة عن تطبيق تقنية معينة من جهة أخرى. تتمثل تقنيات الإدارة المحاسبية للنتيجة فيما يلي:

1. إنشاء احتياطات سرية

من بين خصائص محاسبة التعهد أن على المسير أن يقدِّر و يسجل الالتزامات التي ستدفع في المستقبل كنتيجة للأحداث أو الصفقات التي حدثت خلال السنة الجارية. وبما أنه من المستحيل معرفة الأحداث المستقبلية بدقة عند إجراء هذه التقديرات، فإن هناك قدرا من عدم التأكد خلال هذه العملية، حيث توجد عدد من الاحتمالات الممكنة على المسير أن يختار منها احتمالا واحدا. إن عملية الاختيار تمنح فرصة لإدارة النتيجة.

إذا اختار المسير تقديرا من بين أعلى الاحتمالات الممكنة قيمةً فيما يخص المصاريف، فإن ذلك يؤدي إلى تسجيل مصاريف أكبر في السنة الحالية مقارنة بما كان سيتم تسجيله إذا اختار تقديرا من بين أدنى الاحتمالات قيمة، هذا السلوك يؤدي إلى إنشاء احتياطات سرية من خلال المبالغة في تقدير المصاريف المستقبلية على أمل أن المصاريف الحقيقية في المستقبل ستكون أقل من توقعاته[1]، فإذا حدث ذلك فسيكون من الممكن استعمال هذه الاحتياطات للرفع من أرباح السنوات المستقبلية من خلال استرجاع المصاريف الغير مبررة[2]. ويمكن استعمال هذه التقنية عندما تقوم المؤسسة بتقدير[3]:

- مردودات المبيعات و التعويضات؛
- مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- مؤونة المخزون؛
- مؤونة الضمان؛
- مؤونات التقاعد؛

[1] NORMAH Omar et al. , ***Management Disclosure and Earnings Management Practices in Reducing the Implication Risk***, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, August 2014, p. 90.

[2] ARKAN Thomas, Op., Cit. , p. 247.
[3] MCKEE Thomas E. , Op. Cit. , p. 14.

- نسبة الأشغال المنجزة في العقود طويلة الأجل.

2.تنظيف الحسابات

تستخدم هذه التقنية في السنوات السيئة من أجل رفع الأرباح في السنوات الجيدة، حيث يقوم المسيرون بالرفع من التكاليف خلال سنة واحدة لأنهم يعتبرون أن سنة واحدة من الأداء السيئ غير مضرة بقدر الضرر الناتج عن عدة سنوات من الأداء السيئ، لذلك إذا أرادت المؤسسة التقرير عن خسائر فمن الأفضل لها أن تجمع خسائر عدة سنوات و تقرر عنها مرة واحدة[1]. تستعمل هذه التقنية عادة خلال فترات إعادة الهيكلة وخصوصا إذا اقترنت هذه العملية بتغيير الطاقم الإداري[2]، حيث يتم تسجيل أكبر قدر من المصاريف الناتجة عن هذه العملية ويتم خصمها من نتيجة سنة معينة. الشكل الموالي يوضح أثر هذه التقنية على نتيجة المؤسسة:

شكل رقم (1-4) : سلستين زمنيتين لنتيجتي مؤسستين X و Y

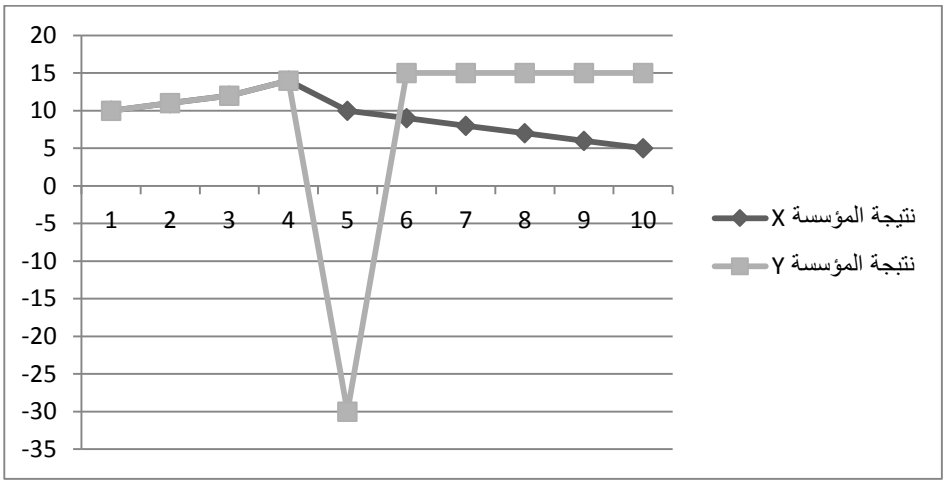

المصدر: THI Lua luong, Op. , Cit. , p. 21.

في هذا الشكل يلاحظ انخفاض كبير في نتيجة المؤسسة Y في السنة الخامسة و هي السنة التي طبقت فيها تقنية تنظيف الحسابات، لكن بعد هذه السنة فإن المؤسسة تسجل أرباحا موجبة مستقرة خلال الأربعة سنوات الموالية. في المقابل، فإن المؤسسة X ، التي يكون أدائها الحقيقي مشابها لأداء المؤسسة Y، تسجل تراجعا في أرباحها خلال خمس سنوات متتالية نتيجة عدم تطبيق تقنية تنظيف الحسابات. من الممكن أن تضلل هذه التقنية المستثمرين فيفضلون المؤسسة Y على المؤسسة X.

[1] NORMAH Omar et al. , Op., Cit., p. 90.
[2] NULLMEIER F. M. E. , ***Earnings Management during the Financial Crisis***, PhD Thesis, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, Julay 2013, p. 12.

إن تحميل مصاريف كبيرة على نتيجة سنة واحدة يؤثر عادة بشكل سلبي على أسعار الأسهم لأنه يرتبط بمعلومات سيئة حول تنافسية المؤسسة، لكن ما يشجع على تطبيق هذه التقنية هو أن مصاريف إعادة الهيكلة قد ينظر إليها على أنها أمر إيجابي قد يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية، و بالتالي قد لا تؤثر هذه التقنية على أسعار الأسهم بشكل سلبي أو قد تعاود الأسعار الارتفاع بعد وقت قصير[1].

3. التخلص من مشاكل الفروع

عدما تنخفض نتيجة المؤسسة بسبب أداء ضعيف لفرع من فروعها، و يُتوقع استمرار ضعف الأداء في المستقبل، يمكن للمؤسسة الأم التخلص من هذه المشكلة من خلال أحد هذه التقنيات[2]:

1.3.بيع الفرع: عندما يتم بيع فرع، يتم تقرير الربح أو الخسارة الناتجة في السنة التي تمت فيها العملية، فإذا كانت المؤسسة لا ترغب في تقرير خسائر كبيرة نتيجة عملية البيع، يمكنها اللجوء لتقنية الفصل (spin-off)[3].

2.3.إنشاء كيان ذو غرض خاص للأصول المالية: من خلال ذلك تُحوّل الأصول المالية لهذا الكيان، حيث يُعتبر أن هذه الأصول قد تم بيعها و يتم إلغائها من الميزانية، مع تسجيل نتيجة البيع من ربح أو خسارة، و لا يتم إدماج القوائم المالية لهذه الكيانات مع المؤسسة التي باعتها الأصول.

3.3.تقسيم المؤسسة: وفق هذه التقنية توزع أسهم الفرع على المساهمين الحاليين، مما يجعلهم يتحملون، وليس المؤسسة الأم، خسائر هذا الفرع. لا ينجم عن هذا التقسيم تسجيل أي ربح أو خسارة، و يتم استبعاد كل الآثار السلبية المترتبة عن هذا الفرع من القوائم المالية للمؤسسة الأم.

4.تغيير المعايير المحاسبية المستعملة

نادرا ما تقوم المؤسسة بتغيير الطرق المحاسبية التي تتبناها. وعلى المؤسسات التي تقوم بتغيير هذه الطرق أن تحرص على أن لا ينظر السوق المالي إلى هذا التغيير كتخفيض لنوعية المعلومات المقدمة، لأن ذلك قد يؤدي لانخفاض أسعار الأسهم. من بين الظروف التي تؤدي لتغيير الطرق المحاسبية دون تأثر أسعار الأسهم نجد إصدار معايير جديدة.

[1] ARKAN Thomas, Op., Cit., p. 247.
[2] MCKEE Thomas E. , Op., Cit., p. 16-17.
[3] هي تقنية تتمثل في إنشاء مؤسسة جديدة مستقلة تماما انطلاقا من فرع للنشاط موجود على مستوى المؤسسة الأم. و الهدف من هذه التقنية هو إظهار الصحة المالية لبعض المؤسسات التي كان من الممكن أن يحجبها الأداء الضعيف لبعض فروعها.

يتم من حين لآخر إصدار معايير جديدة أو تعديل معايير سابقة استجابة للتغيرات في محيط الأعمال. عند تبني معيار جديد، تُمنح للمؤسسة عادة فترة زمنية (من سنتين إلى ثلاث سنوات) من أجل تبني المعيار، مع إمكانية تطبيق المعيار بشكل اختياري مبكر خلال هذه الفترة. إن هذه الإمكانية تمنح فرصة لإدارة النتيجة، فتطبيق معيار جديد يسمح، مثلا، بالاعتراف بالإيرادات بشكل مبكر يمنح فرصة للمؤسسة للرفع من أرباحها خلال هذه الفترة الانتقالية، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حين قام (FASB) بإصدار المعيار (FAS[1]No.87) المتعلق بمعاشات التقاعد وحدد تاريخ بداية تطبيقه في سنة 1987 مع إمكانية تطبيقه بشكل اختياري منذ سنة 1985. و قد سمح هذا المعيار للمؤسسات التي أصول معاشاتها أكبر من التزامات هذه المعاشات بتسجيل الفارق كإيراد، و بالتالي فقد اتجهت العديد من المؤسسات لتطبيق هذا المعيار بشكل اختياري قبل سنة 1987 بغية الرفع من أرباحها.

5.إستعمال الإهتلاكات

تستعمل الإهتلاكات من أجل تخفيض قيمة الأصول التي تقدم منافع على المدى الطويل، و يتم تقريرها لكي تعكس استهلاك المنافع المترتبة عن استعمال الأصل لمدة معينة. من أجل تقرير هذه المصاريف يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي باعتبار أن العديد من العوامل المرتبطة بالإهتلاكات يتم تقديرها، مما يمنح الفرصة لإدارة النتيجة. من بين الأنشطة التي تعطي فرصة لإدارة النتيجة[2]:

1.5. اختيار طريقة الإهتلاك: تختلف مصاريف الإهتلاك الواجب تسجيلها خلال الدورة الحالية و الدورات المقبلة باختلاف طريقة الإهتلاك المتبعة، فالإهتلاك المتناقص، مثلا، يؤدي إلى تسجيل مصاريف مرتفعة في الدورات الأولى و يخفض من المصاريف في السنوات الأخيرة مقارنة بالإهتلاك الخطي، أي أن طريقة الإهتلاك المتناقص تؤدي إلى تخفيض النتيجة في السنوات الأولى لمدة منفعة التثبيت و رفع النتيجة في السنوات الأخيرة له.

2.5.تقدير قيمة التصفية: عندما يتم التنازل عن تثبيت ما عند نهاية مدة منفعته يتم تحصيل ما يسمى بقيمة التصفية، ويتم تقدير هذه القيمة عند شراء الأصل، و بما أن قيمة التصفية سيتم تحصيلها بعد فترة طويلة من تقديرها أول مرة، فإن قيمتها الحقيقية قد تختلف عن القيمة المقدرة اختلافا كبيرا. و تؤثر قيمة التصفية المقدرة على المخصصات السنوية للإهتلاك و بالتالي على النتيجة، فإذا كانت قيمة التصفية المقدرة كبيرة، فهذا يؤدي إلى أقساط اهتلاك صغيرة، مما يرفع النتيجة و العكس صحيح.

[2] NULLMEIER F. M. E. , Op., Cit., p. 13.

3.5.تقدير مدة منفعة الأصل: حيث يمكن تقدير مدة منفعة طويلة، و هذا من شأنه تخفيض مصاريف الإهتلاك في السنوات الأولى لمدة منفعة الأصل، لكنه يزيد من المصاريف في السنوات اللاحقة.

4.5.تغيير الغرض من استعمال الأصل الثابت إلى غرض غير تشغيلي: يتم التقرير عن الأصول الثابتة كأصول تستعمل لأغراض تشغيلية أو أصول تستعمل لأغراض غير تشغيلية. وعندما يتم الانتقال من الفئة الأولى إلى الثانية فليس من الواجب تسجيل أعباء الإهتلاك أو تدني القيمة.

6.تصنيف الأرباح

تقسم الأرباح إلى تشغيلية و غير تشغيلية، فالأرباح التشغيلية هي تلك التي يتوقع استمرارها في المستقبل، أما الأرباح غير التشغيلية فلا يتوقع منها التأثير على الأرباح المستقبلية، لذلك يركز المستثمرون و المحللون الماليون عادة على الأرباح التشغيلية في توقع نمو المؤسسة و التدفقات النقدية المنتظرة منها[1].

تسهل المعايير المحاسبية هذا التوقع من خلال إظهار البنود التشغيلية و غير التشغيلية بشكل منفصل في جدول حسابات النتائج. لكن بسبب وجود منطقة رمادية مرتبطة بتصنيف بعض البنود إلى تشغيلية و غير تشغيلية[2]، من الممكن إدارة النتيجة عند التقرير عن البنود الواقعة في هذه المنطقة، فمثلا عند التنازل عن معدات مصنع ما يمكن تصنيفه كإيرادات غير اعتيادية (التي تعتبر بندا تشغيليا) أو كعمليات غير المتكررة (التي تعتبر بندا غير تشغيلي)، ويعتمد التصنيف هنا على التقدير المحاسبي لمعد القوائم المالية.

7.تمهيد النتيجة

من المنظور التعاقدي، فإن المسير يفضل مكافأة ثابتة مع الزمن، كما أن خوفه من التسريح في حالة ضعف النتائج و خوفه من خرق شروط المديونية و ازدياد تكلفة الإقتراض نتيجة تذبذب النتائج يؤدي به إلى إدارة النتيجة لجعلها ثابتة نسبيا من فترة لأخرى، و ذلك من خلال اقتطاع الأرباح من السنوات الجيدة واستعمالها في السنوات السيئة، وهو ما يسمى بتمهيد النتيجة[3]. وقد تعمل المؤسسة أيضا على تمهيد النتيجة لأغراض إعلامية حيث تقوم بنقل معلومات داخلية للسوق تظهر توقعاتها حول قدرتها على تحقيق أرباح مستمرة و مقبولة.

[1] NORMAH Omar et al. , Op., Cit., p. 91.
[2] MCKEE Thomas E. , Op., Cit., p. 20.
[3] SCOTT William R. , Op., Cit., p. 405.

8. الرهان على المستقبل

عندما تقوم مؤسسة بشراء مؤسسة أخرى باستعمال طريقة الشراء، فإن المؤسسة المشترية قد قامت برهان على المستقبل. هذه العملية تفتح بابين لإدارة النتيجة: أولا، يمكن للمؤسسة خصم مصاريف البحث والتطوير الجارية للمؤسسة المشتراة من النتيجة خلال سنة الحيازة، حيث تعتبرها كمصاريف إيرادية، هذا يعني أن هذه المصاريف لما تحدث فعلا في المستقبل فلن يتم تقريرها وبالتالي يتم حماية الأرباح المستقبلية منها[1]. ثانيا، تقوم المؤسسة الأم بدمج أرباح المؤسسة المشتراة في قوائمها المالية، وبالتالي الرفع من أرباحها في سنة الشراء.

هناك من يصنف هذه التقنية كتقنية للإدارة الحقيقية للنتيجة، لأن المؤسسة تختار عادة توقيت شراء مؤسسة أخرى من أجل الزيادة في النتيجة و التدفقات النقدية معا[2].

9.تغيير تركيبة المحفظة الاستثمارية

تشتري المؤسسة عادة أسهم مؤسسة أخرى من أجل استثمار فائض أموالها أو لعقد تحالفات إستراتيجية، و عادة يعتبر شراء أقل من 20 % من أسهم مؤسسة أخرى استثمارا خاملا (passif investment) ، وبالتالي فإن المؤسسة المستثمِرة لا تدرج قسم من أرباح المؤسسة المستثمَر فيها في قوائمها المالية كما تفعل بالنسبة للمؤسسات التي تكون نسب ملكيتها فيها عالية.

هناك قواعد لكيفية تسجيل هذه الاستثمارات الخاملة، حيث تقسم إلى نوعين كل نوع يخضع لمعالجة محاسبية مختلفة:

أ. **الأسهم المشتراة للمضاربة:** حيث أن أي تغير في القيمة السوقية لهذه الأسهم خلال السنة أو أية أرباح أو خسائر نتيجة للتنازل عنها تدرج في الدخل التشغيلي.

ب. **الأسهم المتاحة للبيع:** حيث يسجل أي تغير في القيمة السوقية لهده الأسهم في البنود غير العادية في أسفل جدول حسابات النتائج، و لا يدرج ضمن الدخل التشغيلي، لكن عندما يتم التنازل عن هذه الأسهم، يسجل أي ربح أو خسارة ناتجة عن التنازل في الدخل التشغيلي.

[1] MONIRUZZAMAN Mohammad et al. , ***Techniques, motives and controls of earnings management***, International journal of advanced social research, Vol. 03, No. 02, February 2013, p. 68.
[2] NULLMEIER F. M. E, Op., Cit., p. 12.

إن المتطلبات السابقة تعطي فرصة للمسير لإدارة النتيجة من خلال[1]:

1.9.تغيير الغاية من الأسهم التي تم شراؤها: يمكن للمسير إدارة النتيجة من خلال تغيير الغاية من شراء الأسهم، أي إعادة تصنيفها من فئة " أسهم للمضاربة " إلى فئة "أسهم متاحة للبيع" أو العكس، هذا يؤدي إلى نقل فائض أو خسارة القيمة غير المحققة للأسهم من أو إلى الدخل التشغيلي.

2.9. تكوين مؤونة لتدني قيمة الأسهم: يتم تشكيل مؤونة للأسهم التي انخفضت قيمتها السوقية بقيمة ذلك الإنخفاض، بغض النظر عن فئة هذه الأسهم.

3.9.اختيار توقيت بيع الأسهم التي لها فائض قيمة: عندما تحتاج المؤسسة للرفع من نتيجتها، يمكنها بيع الأسهم التي لها فائض قيمة في السوق، حيث أن هذا الفائض يسجل في الأرباح التشغيلية.

4.9.اختيار توقيت بيع الأسهم التي لها خسارة قيمة: إذا كان المسير يرغب في تخفيض النتيجة، يمكنه التنازل عن الأسهم التي لها خسارة قيمة، حيث يتم تسجيل الخسائر في الدخل التشغيلي.

هذه التقنية تعتبر مزيجا بين الإدارة المحاسبية و الإدارة الحقيقية للنتيجة، فتغيير الغاية من السندات التي تم شراؤها و تكوين مؤونة لتدني قيمة السندات يعتبران أسلوبين من أساليب الإدارة المحاسبية لأنهما يؤثران على المستحقات الموجودة في القوائم المالية، أما التنازل عن الأسهم التي لها فائض أو خسارة قيمة، فسيؤدي لتحول هذا الفائض أو الخسارة إلى تدفقات نقدية حقيقية، و بالتالي فهذا الأسلوب يعتبر من أساليب الإدارة الحقيقية.

المطلب الثالث: تقنيات الإدارة الحقيقية للنتيجة

تتمثل تقنيات الإدارة الحقيقية للنتيجة في مختلف الطرق التي يلجأ إليها المسير للتأثير على التدفقات النقدية من أجل الرفع أو التخفيض من النتيجة، إن ما يميز هذه التقنيات صعوبة تمييزها عن الممارسات التشغيلية العادية و أثرها الكبير على أداء المؤسسة المستقبلي. يمكن تحديد ستة تقنيات رئيسية للإدارة الحقيقية للنتيجة وهي كالتالي:

[1] MONIRUZZAMAN Mohammad et al, Op., Cit., p. 68.

1.التقليل من المصاريف التقديرية

هناك عدة أدلة على أن المؤسسة تدير نتيجتها من خلال التحكم في مستوى المصاريف التقديرية، فانطلاقا من استبيان قام به Graham *et al.* (2005)، تم التوصل إلى أن 80 % من المستجوَبين يلجؤون لهذه التقنية كأول خيار، وأن أهم هذه المصاريف هي مصاريف البحث و التطوير، و مصاريف البيع و المصاريف العامة و الإدارية.

بما أن المنافع المستقبلية المرتبطة بمصاريف البحث و التطوير غير أكيدة، فعادة ما تعتبر هذه المصاريف كمصاريف إيرادية تسجل في جدول حسابات النتائج خلال السنة التي حدثت فيها. و بالتالي فإن لدى المسير فرصة للتلاعب في النتيجة خلال السنة الجارية من خلال تقليل الاستثمار في مجال البحث و التطوير، لا سيم انه لا ينتج عن هذه المصاريف ارتفاع مباشر في الأرباح خلال السنة التي دفعت فيها[1]، لكن يكون لها آثار كبيرة على المدى المتوسط و البعيد باعتبار أن نتائجها لا تظهر إلا بعد عدة سنوات.

نفس الشيء بالنسبة لمصاريف البيع، المصاريف العامة و الإدارية، حيث أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (المرجع الدولي و الأمريكي مثلا) لا تعترف بصورة دائمة و آلية بالأصول غير الملموسة كالعلامات، وفاء المستهلكين، رأس المال البشري و التزام العمال في الميزانية، بل يتم تسجيلها كمصاريف بيع و مصاريف عامة وإدارية (SG & A expenses). قد يكون لإدارة النتيجة من خلال هذه المصاريف نتائج سلبية في المستقبل، فإذا قرر المسير مثلا تقليص مصاريف التكوين التي تؤدي لزيادة رأس مال البشري والتزام العاملين، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأرباح في المدى القصير، إلا أنه سينعكس سلبا على المردودية في الأجل الطويل[2].

لقد اتبعت الدراسات في هذا المجال مقاربتين لتقدير التلاعب في المصاريف التقديرية، المقاربة الأولى تركز على تقدير المستوى غير العادي لنوع معين من المصاريف التقديرية، مثلا مستوى غير عادي من التخفيض في

[1] تختلف متطلبات تقرير مصاريف البحث و التطوير باختلاف المعايير المحاسبية، يمكن أن يكون لرسملة مصاريف البحث و التطوير أو اعتبارها كمصاريف إيرادية عند حدوثها أثر مهم على قرار المسير بإدارة النتيجة من خلال هذه المصاريف.

[2] GUNNY Katherine, Op., Cit., p. 6.

مصاريف البحث و التطوير[1]، أما المقاربة الثانية فتقدر المستوى غير العادي لمجموع المصاريف التقديرية، أي دراسة مصاريف البحث و التطوير، مصاريف البيع والمصاريف العامة والإدارية كوحدة واحدة.[2]

وقدمت هذه الدراسات عدة أدلة على تقليص المصاريف التقديرية، وخصوصا مصاريف البحث والتطوير، للوصول إلى النتيجة المستهدفة، فقد قدم Baber *et al.* (1991) دليلا على أن مصاريف البحث والتطوير تكون أقل إذا كانت هذه المصاريف تحدُّ من إمكانية تحقيق نتيجة موجبة أو نتيجة أعلى من الفترة السابقة. أما Dechow & Sloan (1991) فأظهرا أن المدراء التنفيذيين ينفقون بشكل أقل على البحث و التطوير في سنتهم الأخيرة في المنصب باعتبار أن نتائج هذا التخفيض ستظهر بعدما يغادرون منصبهم، وأظهر Zarowin & Oswald (2005) و Osma (2008) أن المؤسسات البريطانية المسعّرة، تتلاعب بالأرباح المقررة من خلال التخفيض في مصاريف البحث والتطوير للوصول إلى تحقيق أهدافها، كما وجد Cheng (2004) علاقة موجبة ومعنوية بين التغير في الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير، و التغير في التعويضات السنوية التي يحصل عليها المديرون التنفيذيون في المؤسسات التي اقترب موعد انتهاء مدة خدمة المديرين فيها و تلك التي تحقق خسائر قليلة أو انخفاض قليل في الأرباح. وقد لاحظ Mande *et al.* (2000) انخفاض كبير في مصاريف البحث والتطوير في المؤسسات اليابانية خلال الانكماش الاقتصادي الذي حدث في سنوات التسعينات من القرن الماضي، رغم أن هذه المؤسسات تعرف بنظرتها المستقبلية واهتمامها بنشاطات البحث و التطوير لتحسين منتجاتها، مما يدفع لاستنتاج أن هذا التخفيض كان من أجل إدارة النتيجة و ليس قرارا إداريا عاديا.

2. التلاعب في مبيعات البضاعة

يؤدي التخفيض المؤقت للأسعار (أو تيسير شروط الدفع) إلى رفع الأرباح إلى غاية انتهاء فترة التخفيضات إذا كانت الأرباح المتأتية من الارتفاع في حجم المبيعات خلال فترة التخفيضات كافية لتعويض الانخفاض في المبيعات الناتج عن عزوف المستهلكين عن الشراء في انتظار التخفيضات أو بعدها و الإيرادات

[1] أنظر على سبيل المثال:
Berger (1993), Bushee (1998), Osma (2008), Osma & Young (2009), Gunny (2010).

[2] أنظر على سبيل المثال:
Roychowdhury (2006), Cohen et al. , (2008), Cohen & Zarowin (2010), Chi et al. , (2011), Zang (2012).

الضائعة الناتجة عن بيع المنتج بسعر أقل من السعر العادي[1]. إن المؤسسات التي تكون تكلفتها الحدية منخفضة تستفيد من هذه العملية بشكل أكبر من المؤسسات التي تكون تكلفتها الحدية مرتفعة.

إذا كان هناك انخفاض كبير في المبيعات يعقب فترة التخفيضات نتيجة شراء العملاء لكميات كبيرة من المنتجات خلال فترة التخفيضات، فإن التخفيض المؤقت في سعر البيع قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح خلال الدورة المحاسبية الجارية، لذلك يلجأ المسيرون لهذه الممارسة في نهاية الدورة المحاسبية بغية عدم التأثير سلبا على أرباح الدورة الجارية، وهو بذلك يقوم بتحويل مبيعات السنة المقبلة إلى السنة الجارية، أي أنه يضحي بأرباح السنة المقبلة مقابل تسجيل أرباح إضافية خلال السنة الجارية[2]. إن التكاليف المحتملة من هذه العملية تتمثل في انخفاض في الأرباح المستقبلية عندما تعود المؤسسة لأسعارها القديمة.

هناك العديد من الدراسات التي أكدت لجوء المسيرين لهذه التقنية لإدارة النتيجة، فقد توصل Jackson & Wilcox (2000) إلى أن المسيرين يمنحون تخفيضات في الأسعار على المبيعات في الربع الرابع من الدورة المحاسبية من أجل تفادي تقرير خسائر و انخفاض في المبيعات و الأرباح، كما توصل Roychowdhury (2006) إلى أن المؤسسات تدير نتيجتها من خلال تخفيضات الأسعار من أجل عدم التقرير عن خسائر و ملاقاة توقعات المحللين، و وجد Cohen *et al*. (2008) أدلة على أن المؤسسة تؤثر على النتيجة من خلال منح تخفيضات على المبيعات.

3.الزيادة في الإنتاج

يمكن للمؤسسة التأثير على نتيجة الدورة من خلال الزيادة في الإنتاج بشكل غير طبيعي. لكن اللجوء لهذه التقنية، و إن كان يؤدي إلى الزيادة في أرباح الدورة الجارية، فإنه يخفض من الأرباح والتدفقات النقدية في الدورات المستقبلية[3].

إن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات، مما يؤدي لتخفيض تكلفة الإنتاج الوحدوية في حالة ما إذا كان الانخفاض في تكلفة الإنتاج الثابتة الوحدوية أكبر من الزيادة في التكلفة الهامشية للوحدة. وبافتراض ثبات سعر بيع الوحدة، فإن انخفاض تكلفة الإنتاج المباع الوحدوي يؤدي إلى

[1] CHAPMAN Craig J. , Op., Cit., p. 6.
[2] GUNNY Katherine, Op., Cit., p. 7.
[3] LI Xi, Op., Cit., p. 5.

ارتفاع الربح التشغيلي للدورة الجارية إذا كانت التكاليف الناتجة عن زيادة المخزون خلال الدورة أقل من الانخفاض في تكاليف المنتجات المباعة.

بما أن ارتفاع الأرباح بسبب زيادة الإنتاج و تراكم المخزون في السنة الجارية لا يمكن استمراره في السنوات المقبلة، و بما أن الأرباح و التدفقات النقدية للدورات المقبلة قد تكون أقل إذا كان الطلب على منتجات المؤسسة ثابتا نسبيا، فإن تكاليف الإنتاج غير الطبيعية خلال الدورة الحالية سيكون لها علاقة سلبية مع الأرباح والتدفقات النقدية للسنوات المقبلة.

وقد قدم Thomas & Zhang (2002) أدلة على أن المؤسسة تقوم بزيادة الإنتاج من أجل التخفيض من تكلفة البضاعة المباعة لكنهما لم يستطيعا استبعاد امكانية أن يكون ذلك نتيجة لظروف اقتصادية قاهرة، وقام Roychowdhury (2003) بتطوير مقاييس تجريبية للإدارة الحقيقية للنتيجة خاصة بالمصاريف التقديرية والزيادة في الإنتاج وتوصل إلى أن المسيرين يقومون بإدارة النتيجة من أجل تجنب تقرير خسائر، و أن المؤسسات التي يحتمل بأنها أدارت النتيجة عادة ما تظهر تدفقات نقدية تشغيلية منخفضة، مصاريف تقديرية منخفضة وتكاليف إنتاج مرتفعة. و قد فسر ذلك بكون المسيرين يقومون بمنح تخفيضات لزيادة المبيعات، ويتخذون قرارات استثمارية غير مثلى، و يقومون بزيادة الإنتاج من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج المباع.

4.التنازل عن الأصول طويلة الأجل

يخضع اختيار توقيت التنازل عن الأصول الثابتة لتقدير المسير، و بما أن أرباحا قد تسجل من هذه العملية خلال الفترة التي حدث فيها البيع (الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية و القيمة السوقية)، فإن اختيار توقيت التنازل عن الأصول الثابتة قد يستعمل كطريقة لإدارة النتيجة[1].

لقد قدم Bartov (1993) أدلة على تنازل المسيرين عن الأصول الثابتة من أجل تجنب تسجيل نمو سالب للأرباح و خرق شروط المديونية، و أشار إلى أن هذا الأمر يحدث عادة في الربع الأخير من السنة. كما توصل Herrmann *et al.* (2003) إن أن المسيرين في عينة من المؤسسات اليابانية يستعملون الدخل من مبيعات الأصول الثابتة لإدارة النتيجة، حيث توصلوا إلى أن المؤسسة ترفع الأرباح من خلال بيع الأصول الثابتة أو الأسهم المخصصة للمضاربة عندما يكون الدخل التشغيلي للدورة أقل من توقعاتهم. و قد اختبر Black *et al.* (1998) العلاقة بين الدخل الناتج عن التنازل عن الأصول الثابتة و التغير في الأرباح قبل إدخال أثر التنازل عن الأصول

[1] GUNNY Katherine, Op., Cit., p. 6.

الثابتة، و قد وجد أدلة على أن المؤسسة تستعمل مبيعات الأصول الثابتة من أجل تمهيد الأرباح في كل من أستراليا، نيوزيلندا و المملكة المتحدة، وهي بلدان تسمح القواعد المحاسبية فيها بإعادة تقييم الأصول الثابتة.

5. البيع و إعادة الاستئجار

من الشائع أن تبيع المؤسسة أصلا لمؤسسة أخرى ثم تقوم باستئجار ما قامت ببيعه. هذا الاستئجار يمكن تصنيفه على أنه استئجار تمويلي أو استئجار تشغيلي. إن الخسائر الناتجة عن عملية البيع وإعادة الاستئجار تسجل مباشرة في دفاتر البائع، أما الأرباح فهي تسجل في النتيجة تدريجيا طول مدة حياة الأصل إذا كان الاستئجار تمويليا أو بشكل متناسب مع دفعات الإيجار إذا كان الاستئجار تشغيليا.

توفر عملية البيع و إعادة الاستئجار فرصة لإدارة النتيجة من خلال تسجيل الأرباح أو الخسائر المرتبطة بها، كما توفر فرصة لإدارة النتيجة أيضا من خلال تعويض مصاريف الإهتلاك بالنسبة للأصول غير القابلة للإهتلاك، كالأراضي، بمصاريف إيجاريه تطرح كل سنة من النتيجة.

6.خصم الذمم

تسجل الذمم طويلة الأجل عادة بتكلفتها المطفأة، لكن يمكن لهذه القيمة أن تختلف بشكل كبير عن القيمة التي تتحصل عليها المؤسسة إذا أرادت تحصيل هذه الذمم قبل ميعاد استحقاقها. إن أي ربح أو خسارة ناتج عن عملية خصم الذمم سوف يؤثر على نتيجة الدورة و بالتالي يمكن للمؤسسة إدارة النتيجة من خلال اختيار توقيت خصم الذمم.

إن تقنيات إدارة النتيجة المستعملة من طرف المؤسسة غير ثابتة، فبمرور الوقت يمكن أن تتغير نظرا للتغير في بنود العقود، التغير في مستوى الربحية، و التغير في وضوح المؤسسة من الناحية السياسية، وحتى في لحظة معينة من الزمن فإن المؤسسة قد تواجه احتياجات مختلفة تفرض عليها المفاضلة بين تقنيات مختلفة من حيث الأثر المالي، فمثلا قد تكون بحاجة لتخفيض النتيجة لدوافع سياسية (تخفيض الضرائب مثلا) و في نفس الوقت في حاجة إلى الرفع منها لدوافع مالية (تحقيق توقعات المستثمرين والمحللين مثلا) و في حاجة لثباتها لدواع تعاقدية (ثبات المكافأة السنوية مثلا).

خلاصة

لقد تم في هدا الفصل التطرق لمختلف المسائل المتعلقة بإدارة النتيجة، و من خلال دلك تم التوصل للنتائج التالية:

رغم اختلاف التعريفات المقدمة لإدارة النتيجة، إلا أنه يوجد اتجاهين رئيسيين لهذه التعريفات، إدارة النتيجة الإعلامية، حيث أن سلطة المسير التقديرية تستخدم من أجل الإفصاح للمستثمرين عن نظرة المؤسسة لأدائها المستقبلي و تدفقاتها النقدية المتوقعة، و إدارة النتيجة الإنتهازية، حيث أن المسير يسعى من خلال هذه الممارسة إلى تعظيم منفعته الخاصة على حساب منفعة المستثمرين أو الأطراف الأخرى، وقد توصلت معظم الدراسات إلى أن إدارة النتيجة ذات طبيعة انتهازية و نفت أغلبها الطابع الإعلامي لها.

تنتج دوافع إدارة النتيجة من المحيط الاقتصادي و المالي التنافسي الذي تنشط فيه المؤسسات، والذي يخلق ضغطا على المؤسسة و مسيريها من أجل الإفصاح عن أداء جيد، و رغم تصنيف دوافع إدارة النتيجة إلى دوافع تعاقدية، سوقية و سياسية، فمن الصعب تحديد أثر كل نوع من الدوافع على القوائم المالية بشكل منفرد، كما أن التطور الحالي للمحيط الاقتصادي و المالي في ظل العولمة و اشتداد المنافسة على الصعيد الدولي، يؤدي إلى تغير هده الدوافع باستمرار بل و تضاربها في أحيان كثيرة.

رغم تعدد تقنيات إدارة النتيجة يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين: الإدارة المحاسبية للنتيجة التي تؤثر على النتيجة من خلال التأثير على المستحقات المحاسبية، و الإدارة الحقيقية للنتيجة التي تؤثر على النتيجة من خلال التأثير على التدفقات النقدية. تستعمل المؤسسة تقنيات إدارة النتيجة التي توافق دوافعها في فترة زمنية معينة، وبما أن هذه الدوافع تتغير بمرور الوقت، فإن التقنيات المستعملة تتغير أيضا بمرور الوقت.

الفصل الثاني

نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر

مقدمة

يعتبر التوحيد المحاسبي وظيفة ضرورية في أي نظام اقتصادي، حيث يضفي صبغة نظامية على المحاسبة والمعلومات المالية التي يحتاجها هذا النظام، و بالتالي فعلى التوحيد المحاسبي أن يلاءم خصائص النظام الاقتصادي. في هذا الإطار نميز بين نظامين اقتصاديين يرتبطان بنموذجين للتوحيد المحاسبي، النظام الرأسمالي السوقي الذي يسود فيه نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني و النظام الرأسمالي البنكي الذي يسود فيه نموذج التوحيد الأوروبي، في ظل هذين النموذجين على التوحيد أداء الأدوار المنوطة به و التي من أهمها الحد من إدارة النتيجة.

إن الانتقال لنظام محاسبي يستجيب لاحتياجات العولمة و الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، مند تسعينيات القرن الماضي، يطرح العديد من الإشكاليات، لأن هذا التغيير يتطلب إجراءات تشريعية معقدة تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات البيئية، و إنشاء هيئة للتوحيد و هيئات لمهن المحاسبة، و كذا التموقع في ظل نماذج التوحيد الموجودة وتغيير الثقافة المحاسبية السائدة.

سيتم، في هدا الفصل، معالجة مختلف المسائل المتعلقة بالتوحيد المحاسبي بصفة عامة و التوحيد المحاسبي في الجزائر بصفة خاصة من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: التوحيد المحاسبي و علاقته بإدارة النتيجة؛
- **المبحث الثاني**: جهود التوحيد المحاسبي في الجزائر؛
- **المبحث الثالث**: صعوبات و مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: التوحيد المحاسبي و علاقته بإدارة النتيجة

إن المحاسبة غير متماثلة بين بلدان العالم، فالمعلومات التي تقدمها النظم المحاسبية تجد مبرراتها في إطار محدد بتاريخ بلد معين و هيئات التوحيد فيه و طبيعة الاقتصاد و مهنة المحاسبة، و حتى مع وجود برنامج لعولمة المحاسبة منذ سنة 1973 (تاريخ نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB))، فإن الاختلافات بين البلدان لم تزُل تماما بعد.

إن معرفة الفروق بين النظم المحاسبية الأساسية، النظام الأنجلوسكسوني و الأوروبي، مفيد للبلدان الاشتراكية (سابقا)؛ ففي إطار سعي هذه البلدان لتطبيق نظام اقتصاد السوق، لا بد لها من اختيار مرجع محاسبي يلائم بيئتها و يلبي طموحاتها. إن المفاضلة بين النموذج الأوروبي و النموذج الأنجلوسكسوني يتم من خلال عدة معايير لعل أبرزها مدى قدرة المسير على إدارة النتيجة في ظل هذين النموذجين.

المطلب الأول: التوحيد المحاسبي

يمكن النظر للمحاسبة من عدة زوايا، فهي علم و فن،كما تعتبر لغة، منتج تاريخي و اجتماعي، لكنها أيضا رهان من رهانات السلطة، حيث تخضع لتأثير المصالح المتضاربة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. لذلك فإن لكل بلد نظامه المحاسبي الخاص الذي يتأثر بالمحيط السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي. هذا الأمر يجعل من عملية التوحيد المحاسبي عملية مقعدة باعتبارها تأخذ كل هذه المتغيرات بعين الاعتبار.

1.تعريف التوحيد المحاسبي

يتمثل التوحيد المحاسبي في"تبني مصطلحات و قواعد مشتركة و إنتاج قوائم مالية متشابهة لدى كل المؤسسات، إن التوحيد المحاسبي يسمح بمقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر الزمن وكذلك مقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات"[1]، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه "إعداد قواعد محاسبية من أجل عقلنة عملية تقديم المعلومات المالية"[2] ويعرف أيضا على أنه "عملية إنتاج و تنفيذ و مراقبة تطبيق المعايير المحاسبية في حيز جغرافي معين"[3].

[1] OULD AMER Smail, ***La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier***, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, n° 10, 2010, p. 28.
[2] HOARAU Christian, ***Place et rôle de la normalisation comptable en France,*** Revue française de gestion, n° 147, 06/2003, p. 33.
[3] DAMAK-AYADI Salma, ***De l'efficacité des mesures de convergence pour préparer le passage aux IAS/IFRS en France***, Revue des sciences de gestion, n° 236, 2/2009, p. 74.

تناول التعريف الأول و الثاني التوحيد من خلال أهدافه و هي تبني قواعد محاسبية مشتركة و عقلنة عملية تقديم المعلومات. أما بالنسبة للتعريف الثالث فقد تناول التوحيد المحاسبي من جانبه الإجرائي وهو إنتاج والرقابة على المعايير المحاسبية، و تجنب الخوض في أهداف التوحيد المحاسبي. في هذا الإطار يمكن إنتاج ثلاث أنواع من المعايير: أولا معايير "وصفية" تعرف مفاهيم معينة، مثلا إذا أوضح معيار ما أن الإهتلاك هو تقسيم تكلفة الحيازة على عدد سنوات الاستعمال، وثانيا معايير "مرغوبة"، توضح الطريقة المفضلة للمعالجة المحاسبية لحدث معين، فمثلا يمكن أن ينص معيار على تفضيل اهتلاك معدات النقل حسب عدد الكيلومترات المقطوعة، وثالثا معايير "إجبارية" توضح ما يجب أن يكون، فمثلا يمكن أن يوضح معيار ما أن الإهتلاك يجب أن يعكس استهلاك المنافع الاقتصادية.

إن التوحيد المحاسبي يتجاوز النواحي التقنية التي تم توضيحها في التعريفات السابقة، لذلك ينبغي إكمال هذه التعريفات، ذات الطابع التقني، بإبراز البعد السياسي لعملية التوحيد.

فالتوحيد المحاسبي عملية سياسية بدرجة كبيرة، حيث يكون عادة خاضعا لرهانات اقتصادية واجتماعية وثمرة لتوازنات القوى بين مختلف جماعات الضغط، ينتج عنه في النهاية توافق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بعملية التوحيد. إن لكل طرف من الأطراف المهتمة بعملية التوحيد افتراضات و معايير للتقييم و قيم ومصالح تختلف عن بقية الأطراف، لذلك فالتوحيد عملية تستجيب لكل هذه المتغيرات و لا تكون النتائج التي تتمخض عنها أحسن النتائج من الناحية التقنية بالضرورة. بالتالي فإن العقلانية المذكورة في التعريف الثاني قد لا تكون أقصى درجات العقلانية المكنة.

يظهر البعد السياسي لعملية التوحيد بشكل أكثر وضوحا في البلدان الإشتراكية السابقة، أين ينبغي أن يخضع النظام المحاسبي فيها لإعادة بناء كلية. هذه العملية، التي تكون عادة من صلاحيات الدولة، ينتج عنها صراعات يتطلب حلها تسويات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، في هذا الإطار يمكن التمييز بين مؤيدي النظام المحاسبي القديم (المحافظين) و مؤيدي الإصلاح (الإصلاحيين).

إن المحافظين يقبلون بالإصلاح، لكنهم يخضعونه لرؤيتهم الثقافية و الاقتصادية، مع التذكير بأهمية المحافظة على الخصوصية الوطنية في كل عملية تغيير، فهم يرفضون، ربما بسبب معرفتهم التقنية المحدودة، كل بديل غير معروف بالنسبة لهم ويتبنون بدائل تكون آثارها معروفة، باعتبارها مستمدة من واقع البيئة المحلية. إن النموذج المحاسبي حسبهم، بالإضافة إلى منفعته التقنية، هو طريقة لتأكيد النموذج الاجتماعي والاقتصادي السائد.

أما الإصلاحيون، فيرون أن النظام المحاسبي، بشكله الحالي، غير قابل للإصلاح، و أن الانتقال لاقتصاد السوق يجب أن يمر باستيراد نموذج محاسبي غربي من أجل الانفتاح على العالم الخارجي. هذه المقاربة تحمل مخاطر باعتبارها تتجاهل العلاقة بين التوحيد المحاسبي و المحيط الاقتصادي، القانوني و الاجتماعي المحلي، لكنها تستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة التي تطمح الدول الاشتراكية السابقة للوصول إليها.

إن مسؤولية هيئات التوحيد المحلية كبيرة، حيث عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف هذه الأطراف. وفي سبيل ذلك عليها أن تتمتع بالحيادية و الاستقلالية، كما يجب أن تمتلك الكفاءة اللازمة التي تمكنها من معالجة المسائل التقنية المعقدة، كل هذه الخصائص تساهم في إكساب الموحد الشرعية الضرورية لأداء عمله.

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الشرعية: الشرعية السياسية، الشرعية الإجرائية و الشرعية الجوهرية[1]. يكون مصدر الشرعية السياسية للهيئة المسؤولة عن التوحيد هو الانتخاب بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أما الشرعية الإجرائية فيكون مصدرها اللجوء إلى اجراءات تضمن استقلالية و عدالة هذه الهيئة، بما يضمن أن تكون في خدمة المصلحة العامة و أن تعبر عن رأي الأغلبية[2]، أما الشرعية الجوهرية فيكون مصدرها امتلاك الجهة المسؤولة عن التوحيد المعرفة والخبرة التقنية والعلمية الضرورية.

في حالة البلدان المنتقلة حديثا لاقتصاد السوق، فإن الهيئات المسؤولة عن التوحيد تكون بداية تكوين شرعيتها، خاصة الشرعية الإجرائية و الجوهرية، أما الشرعية السياسية فتكون مكتسبة بقوة القانون، باعتبار الهيئات المسؤولة عن التوحيد في هذه البلدان تابعة عادة للدولة التي تستخدم سلطتها في فرض تطبيق ما يصدر عن هذه الهيئات.

مما سبق، يمكن تعريف التوحيد المحاسبي على أنه عملية تشاورية تهدف لإحداث توافق بين مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية من خلال إنتاج معايير محاسبية تلبي احتياجات هذه الأطراف و توحد طريقة إنتاج و عرض المعلومات المالية. تتولى هذه العملية جهة تتمتع بالشرعية اللازمة.

---

[1] BURLAUD Alain, COLASSE Bernard, ***Normalisation comptable internationale: le retour du politique ?,*** Comptabilité – Contrôle – Audit**,** Tome 16 , Volume 3, Décembre 2010, p. 155.

[2] CAUSSE Geneviève, EUSTACHE Ebondo Wa Mandzila, ***Les normes comptables internationales : facteur de développement économique, effet de mode, ou « cheval de Troie » ? Application aux pays de l'Ohada***, 1 ère Journée d'Etude Africaine en Comptabilité et Contrôle, , Ecole supérieure polytechnique, Université Cheikh Anta Diop, Dakar, 15 décembre 2016, p. 8.

2.الفرق بين التوحيد المحاسبي و التوافق المحاسبي

عند التطرق لموضوع التوحيد المحاسبي، تظهر العديد من المصطلحات و المفاهيم الشبيهة له، لعل أهمها التوافق المحاسبي، لذلك ينبغي توضيح الفرق بين هذين المصطلحين.

يعرف التوافق المحاسبي على أنه "عملية تهدف إلى تقريب المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية المعدة في مؤسسات من بلدان مختلفة"[1]. من خلال هدا التعريف يمكن توضيح الفرق بين التوحيد المحاسبي و التوافق المحاسبي من خلال النقاط التالية:

- على عكس التوحيد المحاسبي الذي لا يتعدى مداه حدود بلد معين، فإن التوافق لا يعترف بالحدود الجغرافية، حيث يهدف إلى تبني قواعد محاسبية يكون تطبيقها عالميا، لذلك عادة ما تستخدم عبارة "التوافق المحاسبي الدولي"؛
- يختلف التوحيد عن التوافق أيضا من خلال درجة التماثل، حيث يسمح التوافق بوجود قدر من الاختلاف بين الممارسات المحاسبية عكس التوحيد المحاسبي الذي يهدف إلى توحيد المعايير و الممارسات المحاسبية في حيز جغرافي معين، لذلك يمكن اعتبار التوافق شكلا مخففا من التوحيد؛
- يختلف التوحيد و التوافق أيضا من حيث الأهداف. إن أهداف التوافق المحاسبي مالية بالدرجة الأولى[2] فمع عولمة الأسواق المالية، أصبح من الممكن للمؤسسات البحث عن مصادر للتمويل في عدة بلدان، وبالتالي فإن المستثمرين المحتملين في هذه البلدان يحتاجون للمعلومات المالية الصادرة عن هذه المؤسسات، وهنا يعلب التوافق دورا مهما في جعل هذه المعلومات متماثلة بين البلدان المختلفة مما يسهّل دراستها. أما الأهداف المتعلقة بالتوحيد فهي ذات طبيعة متنوعة، بالأخص سياسية و اقتصادية واجتماعية.

من أجل توضيح أكبر للفرق بين هذه المصطلحين، يمكن وضعهما في سياق يعكس مراحل السعي لتحقيق التجانس في الأنظمة المحاسبية، حيث تعبر المرحلة الأولى عن إمكانية إجراء مقارنة بين القوائم المالية، أما المرحلة الثانية فهي تهدف لإجراء توافق بين الأنظمة المحاسبية للبلدان المختلفة، أما في المرحلة الثالثة فيتم توحيد هذه الممارسات. الشكل التالي يوضح هذه المراحل:

---

[1] KHOUATRA Djamel, ***La normalisation comptable entre modèle anglo-saxon et modèle continental: Le cas de la Roumanie, Pays en transition vers l'économie de marché***, Normes et mondialisation, France, Mai 2004, p.15. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593994/ consulté le 25/03/2018.

[2] NGANTCHOU Alexis, ***Le Système Comptable OHADA : Une réconciliation des modèles « européen continental » et « anglo-saxon » ?,*** Comptabilité - Contrôle – Audit , Tome 17, Mars 2011, p. 33.

شكل رقم (2–1): مستويات تجانس الأنظمة المحاسبية

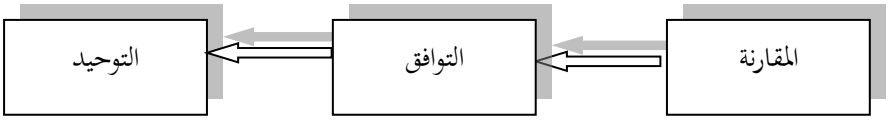

المصدر: أمين محمد السيد لطفي، ***نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 365.

على المستوى الدولي، فإن التوافق أكثر واقعية وقابلية للتطبيق من التوحيد، حيث أن خصوصية البيئة المحاسبية لكل بلد تؤدي إلى اختلاف النظم المحاسبية بين البلدان، فالتوافق المحاسبي يعترف بهذه الاختلافات ثم يعمل على تصحيح أو حذف بعض منها بغية تقريب هذه النظم من بعضها و جعلها قابلة للفهم و المقارنة، أما التوحيد فهو يتطلب الالتزام بتطبيق معيار واحد للجميع لذلك فإنه يكون على المستوى المحلي فقط.

3.متطلبات التوحيد المحاسبي

إن أول خطوة في التوحيد المحاسبي هي تحديد أهداف هذه العملية. من خلال تعريف التوحيد المحاسبي الذي تم تبنيه، يظهر أن هدفه الأساسي يتمثل في وضع قواعد مشتركة بهدف تقديم المعلومات المالية التي تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة. و هو بذلك يساهم في تحسين الممارسات المحاسبية، و يسمح بإجراء مقارنات زمانية ومكانية بين القوائم المالية. لكن بالنسبة للبلدان المنتقلة حديثا لاقتصاد السوق، ينبغي تحديد أهداف إضافية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية.

إن الهيئات المسؤولة عن التوحيد في هذه البلدان، و بسبب نقص شرعيتها الإجرائية و الجوهرية، وبغرض تجنب النزاعات، عليها أن تكون دقيقة في تحديد الأهداف المتوخاة من النظام المحاسبي الجديد و التي يجب أن تتوافق مع هدف الانتقال لاقتصاد السوق، تتمثل هذه الأهداف أساسا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوجه نحو مقاربة اقتصادية للقوائم المالية و ترقية الأسواق المالية و تلبية احتياجات المستثمرين وتطلعاتهم....

حسب Sochaka & Malo (1996)، يمكن تحديد ثلاثة مستويات لأهداف التوحيد المحاسبي تختلف حسب درجة العمق والمستعملين المستهدفين. في المستوى الأول ينحصر الهدف في تخزين وتصنيف وعرض المعلومات، أما في المستوى الثاني فإن هدف النظام المحاسبي هو تلبية احتياجات متخذي القرار سواء كانوا

داخليين أو خارجيين، أما المستوى الثالث، الذي يندرج في إطار نظرية الوكالة، فيتمثل في حيادية و موثوقية، واستقلالية النظام المحاسبي وذلك من أجل مراقبة أداء مختلف العقود. إن هذه المستويات غير متنافية، حيث يمكن للتوحيد المحاسبي أن يسعى لتحقيق هذه المستويات من الأهداف في آن واحد.

بعد تحديد أهداف التوحيد، ينبغي على الجهات المسؤولة عن هذه العملية اختيار مقاربة للتوحيد تترجم هذه الأهداف[1]، و دلك إما بتبني مقاربة تقوم على الشفافية و العرض العادل أين ينبغي على الجهات المسؤولة عن التوحيد التحلي بالحياد و العمل على تطوير معايير محاسبية تقدم معلومات مالية تعكس واقع المؤسسة، و إما بتبني مقاربة تهتم بالآثار الاقتصادية المترتبة عن المعايير. هذه المقاربة، التي تؤثر بشكل كبير على حيادية عملية التوحيد المحاسبي، تستبعد المعايير التي يكون لها آثار غير مرغوبة على المستوى الاقتصادي أو السياسي لبلد ما أو على فئة من مستعملي القوائم المالية. إن الهدف المرجو في هذه المقاربة ليس تحقيق الشفافية و العرض العادل بقدر ما هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تقدم عادة هاتان المقاربتان على أنهما متضادتان، لكن البعض يرى غير ذلك[2]، حيث يرون أن الشفافية شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ فالأزمة المالية الأخيرة كانت بالدرجة الأولى بسبب غياب الشفافية في الأسواق المالية، حيث تراكمت مخاطر كبيرة في ميزانيات المؤسسات بدون اكتشافها، فبدون شفافية حول المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فإن الاستقرار الاقتصادي معرض للانهيار في أي لحظة؛ لذلك على الهيئات المسؤولة عن التوحيد أن تساهم، من خلال المعايير المحاسبية، في الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم الشفافية والعرض العادل، أي أن الاستقرار الاقتصادي يجب أن يكون نتيجة لشفافية المعايير المحاسبية وليس هدفا مباشرا للهيئات المسؤولة عن التوحيد.

إن كل مقاربة للتوحيد المحاسبي يجب أن ترتكز على مصدر للتوحيد، داخلي أو خارجي[3]. في المصدر الداخلي يكون التوحيد من خلال إبداع معايير محاسبية تستجيب للقضايا المحاسبية الجديدة التي فرضتها التحولات الاقتصادية، دون الرجوع لنماذج محاسبية أجنبية، و دون التأثير على جوهر النظام الموجود. أما في المصدر الخارجي فإن الهيئات المسؤولة على التوحيد تقوم باستيراد معايير أجنبية، الأمر الذي يؤدي لتغير جذري في النظام المحاسبي.

---

[1] SADI Nacer Eddine, ***Epistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l économie de marché , l expérience d' un PED du Sud à ex-orientation socialiste : l Algérie***, Communication au 33ème congrès de L' AFC, Grenoble 2012, p. 6.

[2] GERALD Gilbert, ***Les objectifs du reporting financier***, Revue Française de comptabilité, N°442, Avril 2011, p. 25.

[3] SADI Nacer Eddine, Op., Cit., p. 7.

في سعيها لإصدار معايير محاسبية، قد تتبنى الجهات المسؤولة عن التوحيد منهجا استقرائيا أو استنباطيا[1]، في ظل المنهج الاستقرائي، يتم إعداد المعايير المحاسبية من خلال ملاحظة الممارسة المحاسبية، ومن خلال التجربة و الخطأ، يمكن اختيار الممارسة الأفضل و الأكثر ملاءمة لمعالجة قضية محاسبية معينة. أما المنهج الاستنباطي، فيتم إصدار المعايير المحاسبية من خلاله انطلاقا من مجموعة من الأهداف و المبادئ والفرضيات المترابطة تُستنبج على أساسها ممارسات محاسبية مثالية، أي أن هذه المعايير لا تستمد مبرراتها من واقع الممارسة بل من الإطار النظري الذي تم وضعه سابقا.

إن تعدد البدائل التي تواجه الجهات المسؤولة عن التوحيد عند تحديد أهداف و مقاربات و مصادر التوحيد و المنهجية المستعملة فيه أدت لوجود عدة نماذج للتوحيد. هذه النماذج نتجت عن استعمال مختلف التوفيقات الممكنة بين هذه البدائل. إن المفاضلة بين هذه البدائل هي من صلاحيات الدولة في أغلب الأحيان، لذلك تلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في تحديد نموذج التوحيد المطبق.

المطلب الثاني: نماذج التوحيد المحاسبي في العالم

هناك الكثير من نماذج التوحيد المحاسبي في العالم، هذه الكثرة يمكن تفسيرها بأن نشاط التوحيد كان، حتى بداية سنوات الثمانينات من القرن الماضي، يتم في إطار وطني محض، فقد كان التأثير الخارجي محدودا، حيث انحصر في نقل الدول الإستعمارية نظامها المحاسبي إلى مستعمراتها السابقة. بالتالي فإن تفسير الاختلاف بين النظم المحاسبية يرجع إلى اختلاف النظم الاقتصادية و القانونية والسياسية بين هذه البلدان.

1. دور الدولة في نماذج التوحيد المحاسبي

إن الدور الذي تلعبه الدولة في إنتاج و تطبيق المعايير المحاسبية هو أهم عامل يميز أنظمة التوحيد عن بعضها.[2] انطلاقا من هذا المعيار، يمكن التمييز بين ثلاثة نظم للتوحيد: توحيد الممارسات المهنية من طرف المهنيين أنفسهم أو ما يعرف بالتوحيد الذاتي، حيث لا تتدخل الدولة لا في إعداد المعايير و لا في تطبيقها (مثل بريطانيا)، أما في النوع الثاني فتلعب الدولة الدور الأساسي في إعداد و تطبيق المعايير المحاسبية (مثل فرنسا)، أما

[1] SY Issiaga Thiam, ***Etude des liens entre l'appropriation des normes IAS/IFRS et les dimensions organisationnelles et managériales des services comptables***, Thèse de doctorat, Conservatoire national des arts et metiers, Paris, 2011, p. 67.
[2] OULD AMER Smail, Op., Cit., p. 28.

في النوع الثالث فلا تتدخل الدولة في إعداد المعايير لكنها تساهم في دعم تطبيقها (مثل الولايات المتحدة الأمريكية).

بالنسبة للنوع الأول فإن من مزاياه توفير الشرعية الجوهرية للمعايير المحاسبية المنبثقة عن عملية التوحيد، باعتبار أن المهنيين يتمتعون بالكفاءة التقنية و الخبرة اللازمة من اجل إصدار معايير تتلائم و احتياجات المؤسسة و الأطراف المتعاملة معها. لكن في المقابل فإن المعايير التي يتم إصدارها في ظل هذه المقاربة تفتقر للشرعية السياسية و الإجرائية، حيث أن الأطراف المسؤولة عن عملية التوحيد تتأثر بالمعايير التي تصدرها، وبالتالي قد تستبعد معايير مفيدة للأطراف الأخرى من حيث المعلومات المالية التي توفرها[1] أو قد تصدر معايير تخدم مصالح مؤسسات بعينها، أو قد تصدر معايير معقدة تدفع المؤسسات إلى طلب خدمات هذه الأطراف بشكل أكبر. كما أن تركيبة هيئة التوحيد قد تكون غير متجانسة ومصالح أطرافها غير متوافقة مما يؤدي إلى حدوث نزاعات بينهم. بالإضافة إلى ما سبق، فإن البلدان النامية أو المنتقلة حديثا لاقتصاد السوق تفتقر لقطاع مهني كفء قادر على الاضطلاع بهذه المسؤولية.

بالنسبة للنوع الثاني من التوحيد الذي تحتكر فيه الدولة هذه العملية، فإن من مزاياه توفر الشرعية السياسية و الإجرائية للمعايير المصدرة، حيث تتولى هذه العملية جهة تتمتع، نظريا، بالحياد و تعمل على تحقيق الصالح العام، بالإضافة لقدرتها على فرض ما يصدر عنها من معايير. لكن في المقابل يُطرح، في هذه الحالة، التساؤل حول قدرة الدولة على الاضطلاع بهذه المهمة، أي مدى امتلاكها للشرعية الجوهرية في مواجهة موضوع تقني سريع التطور كالتوحيد المحاسبي، ففي الكثير من البلدان لا تمتلك الدولة موظفين لهم الكفاءة التقنية و الخبرة التي تمكنهم من إصدار معايير تلبي احتياجات المؤسسة و الأطراف ذات المصالح. يضاف إلى ذلك بطء و تعقيد إجراءات إصدار المعايير التي لا يمكنها مواكبة التغيرات السريعة التي يعرفها المحيط الاقتصادي، خصوصا مع تطور الأسواق المالية و ظهور منتجات مالية معقدة (كالمشتقات المالية و الأدوات المالية المركبة) لذلك فاحتكار الدولة لعملية التوحيد قد يكون عائقا في ظل واقع اقتصادي تحكمه أسواق المال.

كما أن ما تقدم ذكره من أن الدولة تتمتع بالحياد و تعمل على إصدار معايير تخدم مصالح كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة قد لا يتحقق على أرض الواقع، فقد توجه المعايير المحاسبية أساسا لتلبية احتياجات الدولة لأغراض التخطيط أو لأغراض ضريبية.

[1] LANDE Evelyne, ***La réforme des cadres comptables conceptuels de l'IASB et du FASB : Quelles évolution ? quels enjeux ?***, Revue Française de comptabilité ,n° 380, Septembre 2005, p. 36.

إن عيوب النموذجين السابقين دفع ببعض الدول إلى تبني النموذج الثالث، أي إيكال عملية التوحيد إلى هيئة مستقلة تقوم الدولة بدعمها. هذه الهيئة تتكون بطريقتين: إما من ممثلين عن مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية، وفي هذه الحالة يتمخض عن هذه الهيئة معايير تحظى بالإجماع إلى حد كبير من طرف كل فئات مستخدمي القوائم المالية، لكن البحث عن هذا الإجماع قد يؤدي إلى بطء عمل الهيئة من جهة و احتمال وجود تناقضات في المعايير، بسبب أخذ احتياجات مختلف الفئات، المتضاربة في أحيان كثيرة، بعين الاعتبار من جهة أخرى. أما الطريقة الثانية، فهي أن تتكون الهيئة من خبراء مستقلين، هذه الطريقة تعالج عيوب سابقتها، كما لا يطرح، في هذه الحالة، مشكل الشرعية السياسية لأن السلطات العمومية تدعم هذه الهيئة، و ينبغي على هذه الأخيرة تبني طريقة عمل شفافة تتيح متابعة عملها و تقديم ملاحظات و اقتراحات خلال مختلف مستويات إصدار المعايير من طرف الأطراف المهتمة مما يكسب هذه الهيئة الشرعية الإجرائية. و تعتبر هذه الطريقة أفضل طريقة للتوحيد باعتبار أنها تتضمن إيجابيات كل الطرق السابقة و تتجنب عيوبها[1].

2. أنواع نماذج التوحيد المحاسبي في العالم

رغم اختلاف نظم التوحيد بين البلدان، إلا أنه يمكن ربط هذه النظم، إلى حد ما، بنموذجين أساسيين: النموذج الأنجلوسكسوني (الطريقة الأولى و الثالثة للتوحيد)، و النموذج الأوروبي (الطريقة الثانية للتوحيد).[2] يعتبر دور الدولة في ظل هذين النموذجين المعيار الفاصل، ففي حين تلعب الدولة دورا أساسيا في إصدار و تطبيق المعايير المحاسبية في النموذج الأوروبي نجده في ظل النموذج الأنجلوسكسوني محدودا[3].

1.2.الخلفية التاريخية لنماذج التوحيد المحاسبي الحالية

قبل انهيار الإتحاد السوفياتي كان هناك أربعة نماذج محاسبية:

[1] ينتهج هذه الطريقة كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

[2] KHOUATRA Djamel, Op., Cit., p. 2.

[3] إن التعايش بين هذين النظامين في طريقه إلى التلاشي مع وجود جهود للتوافق المحاسبي الدولي، فاعتبارا من سنة 2005، أصبحت كل المؤسسات الأوروبية المسعرة في السوق المالي ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المستمدة من النموذج الأنجلوسكسوني.

1.1.2.النموذج التوحيد المحاسبي الديناميكي[1] للرأسمالية القائمة على الأسواق المالية

تمثل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية هذا النموذج المحاسبي، حيث يسود في نظام اقتصاد سوق يكون فيه المصدر الأساسي للتمويل هو السوق المالي، و بالتالي فالهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو تعظيم المردودية المالية للمستثمرين، مما يستوجب مستوى عال من الحرية الاقتصادية و الحد من تدخل الدولة التي يقتصر دورها على إصدار إطار تنظيمي يضمن فعالية السوق المالي.

إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي في هذه الحالة هو إعلام المستثمرين حول التغيرات في المردودية المالية[2]. و بالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدولة. وهو يقوم على قياس الأصول بتكلفتها و تحويل هذه التكلفة تدريجيا إلى مصاريف إيرادية حسب الإيرادات المتأتية من هذه المصاريف (مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف). بالتالي فالتركيز يكون على احترام قواعد التقييم و العرض وذلك من خلال إصدار إطار مفاهيمي. كما يقوم على عدم الفصل بين المحاسبة التحليلية و المحاسبة العامة.

2.1.2.النموذج التوحيد المحاسبي الساكن للرأسمالية البنكية– التشاورية

لقد ساد هذا النموذج في ألمانيا (بعد الحرب العالمية الثانية)، وهو يسود في اقتصاد السوق، لكن في نظام اقتصاد "اجتماعي" للسوق ذو توجه بنكي تشاوري. حيث يعتبر التوجه بنكيا لأن مصدر التمويل الأساسي للاقتصاد هو البنوك، و تشاوريا لأن مشاورات إجبارية تنظم، تحت رعاية الدولة و على مستوى المؤسسة، بين أرباب العمل و ممثلي العمال.

في ظل هذا النموذج الاقتصادي يلعب السوق المالي دورا ثانويا، و لا تمثل المردودية المالية هدفا في حد ذاتها، بل ينبغي ربطها، من جهة، مع إلزامية تسديد حقوق الدائنين، و من جهة أخرى، مع ضمان مستوى جيد من الحماية الاجتماعية و مستوى موحد لنمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية الإجمالية للبلد. في ظل هذا الاقتصاد، تكون المحاسبة ذات طبيعة ساكنة هدفها حماية الدائنين و استمرار المؤسسة، و ذلك من خلال قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها و تكوين احتياطيات، و لهذا السبب، مثلا، لا يتم رسملة معظم التثبيتات

[1] تهدف المحاسبة الديناميكية (أو الاقتصادية) إلى خدمة المستثمرين من خلال قياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة، أما المحاسبة الساكنة، فتهدف إلى حماية الدائنين من خلال قياس القيمة السوقية لأصول المؤسسة.

[2] RICHARD Jacques, ***Vingt ans de normalisation comptable française en Europe: Grandeur ou décadence ?***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 5, 3/1999, p. 224.

المعنوية والمستأجرة ويتم تقييم التثبيتات المادية و المالية بسعر البيع. تتولى الدولة في هذا النموذج مسؤولية التوحيد المحاسبي من خلال قوانين مفصلة، مع عدم الفصل بين المحاسبة العامة و التحليلية.

3.1.2.النموذج التوحيد المحاسبي الديناميكي للدولة الاشتراكية

رغم انهيار الإتحاد السوفياتي في نهاية القرن الماضي، إلاّ أنّ النموذج المحاسبي المطبق فيه واصل التأثير على بلدان شرق أوروبا لفترة طويلة بعد ذلك. هذا النموذج مبني على مبدأ الجرد الدائم الذي يسمح بوضع محاسبة التكاليف، باعتبارها أداة أساسية لمراقبة المخططات، في قلب النظام المحاسبي. كما يعرف هذا الأخير الأصول والخصوم ، التكاليف والإيرادات و الأرباح بشكل يلائم الاقتصاد المخطط. إن هذه المحاسبة ذات طبيعة ديناميكية، حيث تهدف إلى قياس، من خلال محاسبة للتكاليف و الإيرادات، كفاءة و مردودية الدولة.

4.1.2.النموذج التوحيد المحاسبي الماكرو اقتصادي للرأسمالية المختلطة

وهو النموذج المتبع في فرنسا، حيث لا يعتبر الاقتصاد في هذه الحالة اقتصاد رأسمالي سوقي (حيث لا يلعب السوق المالي سوى دور محدود) و لا اقتصاد رأس مالي بنكي تشاوري (تلعب البنوك دورا أساسيا لكن لا تملك السيطرة المطلقة على الاقتصاد، كما أن النقابات ترفض المشاركة في التسيير مع أرباب العمل)، و لا اقتصاد اشتراكي، فهو اقتصاد مختلط يوجد فيه مؤسسات خاصة تستفيد عادة من حرية الأسعار و مؤسسات عمومية خاضعة للرقابة على الأسعار، هذه الأخيرة، بالإضافة للنقابات، تلعب دورا مهما في كبح الرأسمالية المتحررة والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، و مراقبة تقسيم رؤوس الأموال بين القطاع العام و الخاص.

تهدف المحاسبة في هذه البيئة إلى توفير معلومات من أجل مراقبة إنتاج و توزيع الثروة على المستوى الوطني،[1] تتمثل هذه المعلومات أساسا في القيمة المضافة، النتيجة الخاضعة للضريبة. يمكن الحصول على هذه المعلومات مرة في السنة من خلال استعمال طريقة الجرد المتناوب. وفي هذا النموذج، يتم فصل نظام المحاسبة

[1] إن هذا التصور الماكرو اقتصادي للمحاسبة هو ما يميز النموذج الفرنسي عن الألماني، بالإضافة إلى أن التأثير الساكن في ألمانيا أكبر منه في فرنسا.

العامة (ذات التوجه الماكرو اقتصادي) التي تكون في خدمة الدولة، عن نظام المحاسبة التحليلية التي تكون في خدمة المؤسسة وبالتي يكون لها الحرية في تصميمها[1].

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي انتقل الحال من التعايش السلمي إلى الصراع بين الأنظمة المحاسبية التي تمثل النظام الرأسمالي، حيث كان النموذج المحاسبي الديناميكي للرأسمالية السوقية هو المهاجم، خاصة مع ظهور منظمات التوحيد الدولية (لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC) التي سعت إلى ترسيخ أسس هذا النموذج في كل دول العالم، و نتج عن ذلك تبني الدول الأوروبية لهذا النموذج بالنسبة لمؤسساتها المسعرة، والحفاظ على نموذجها المحاسبي القديم بالنسبة لمؤسساتها غير المسعرة، مع محاولة التقريب بين نماذجها المحلية (النموذج الألماني و الفرنسي) للوقوف في وجه النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

2.2.نماذج التوحيد المحاسبي الحالية

انطلاقا مما سبق فإن بيئة التوحيد في العالم يسيطر عليها حاليا نموذجان: النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي. يسعى الأول لتقديم معلومات حول الجوهر الاقتصادي لتعاملات المؤسسة على حساب الشكل القانوني (مبدأ الجوهر فوق الشكل) من أجل مساعدة المستثمر في الأسواق المالية على اتخاذ القرار، أما الثاني فيتبنى محاسبة ملكية تركز على الجانب القانوني و تهدف إلى حماية مصالح الدائنين و تعطي أهمية كبيرة لمبدأ الحيطة والحذر[2].

إن المقارنة بين النموذج الأنجلوسكسوني و الأوروبي هي مقارنة بين مقاربتين لتسجيل الأحداث: مقاربة محاسبية و مقاربة مالية[3]. تعطي المقاربة المحاسبية الأولوية للوثائق التي تسجل الصفقات (الفاتورة مثلا) مما يسمح بتتبع سير الصفقة والإحاطة بخصائصها، و التركيز على خصائص كل صفقة يؤدي إلى اعتبار أن الصفقات المنجزة ليست في حاجة إلى تعديل لاحق. أما المقاربة المالية فتعتبر أن على المحاسبة أن تسمح، باستمرار، بتقييم

[1] يرجع سبب الفصل بين المحاسبة العامة و التحليلية في فرنسا، إلى أنه في ظل تذمر المؤسسات الخاصة من تدخل السلطات العمومية في توحيد نظام المحاسبة العامة لأغراض تخدم الدولة، واعتبار ذلك تدخلا في شؤون المؤسسات الخاصة، رأت الدولة وجوب قيامها ببعض التنازلات لصالح هذه المؤسسات، وبالتالي فالمحاسبة العامة تكون في خدمة الدولة و المحاسبة التحليلية في خدمة المؤسسات.

[2] CAPRON Michel et al. , ***Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*** , Science de la société, N° 68, Mai 2006, p. 116-117.

[3] PIGE Benoit, ***Normes comptables II - Du choix des principes***, Revue Française de comptabilité, N°459, Novembre 2012, p. 29.

أصول المؤسسة، و تعتبر أن السوق هو المصدر الذي يسمح بتقييم أكثر ملاءمة. بالتالي فإن قيمة الأصول تصبح مستقلة عن ظروف الصفقة و الأطراف المشاركة فيها، كما أن هذه القيمة تصبح متغيرة.

1.2.2.نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني

إن نموذج الحوكمة السائد في البلدان ذات التقاليد المحاسبية الأنجلوسكونية قائم على السوق المالي، هذا الأخير يعتبر أهم مصدر لتمويل المؤسسة. و هدف جمع المعلومات، في ظل هذا النموذج، هو توفير قاعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛ فالمحاسبة في هذه الحالة هي محاسبة مالية هدفها إعلام المستثمرين حول التغيرات في المردودية المالية. بالتالي لا تعتبر الدولة المستعمل المفضل للمعلومات المالية، مما يؤدي لوجود انفصال بين القواعد الجبائية ومجاميع الاقتصاد الكلي من جهة، و التنظيم المحاسبي من جهة أخرى[1] .

كما يتميز النموذج الأنجلوسكسوني بوجود إطار مفاهيمي يعرف على أنه "نظام مترابط من المبادئ العامة و الإتفاقيات التي تؤدي إلى إنشاء معايير"[2]. تتعلق المبادئ العامة بفرضيات أساسية يعتمد عليها إعداد القوائم المالية، و بأهداف محددة للمعلومة المالية تتعلق بمنفعتها للمستعملين، وبتعريف للعناصر المكونة للقوائم المالية. أما الإتفاقيات فهي موجهة لإرشاد معدي القوائم المالية في تقييم و عرض البنود الواجب ظهورها في القوائم المالية.

انطلاقا التعريف السابق لا يتم إصدار معايير حول كيفية تسجيل حدث معين دون تحديد الاتفاقيات والمبادئ الأساسية التي تحكم هذه المعايير. أي أن الإطار المفاهيمي يجب أن يسبق إصدار المعايير. لكن على أرض الواقع فإن المنهج الاستقرائي يبقى سائدا، حيث يسبق إصدارُ المعايير المحاسبية، أو على الأقل عدد كبير منها، إصدارَ الإطار المفاهيمي، خاصة في البلدان التي يتولى عملية التوحيد فيها مهنيون أو هيئات مستقلة. إن تفكير هذه البلدان في إعداد المعايير المحاسبية قبل تطوير إطار مفاهيمي خاص بها، يفسر خصوصا بأن الوقت الضروري لإعداد إطار مفاهيمي يزيد من مخاطر تدخل الدولة في عملية التوحيد، مما يضع شرعية المنظمات الخاصة المسؤولة عن هذه العملية محل شك[3].

[1] NGANTCHOU Alexis, Op., Cit., p. 38.

[2] Conceptual Framework for Financial Reporting, https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/ consulted on 11/01/2020.

[3] يمكن ملاحظة ذلك من خلال عمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم إصدار أول معيار IAS 1 "عرض القوائم المالية" في سنة 1975 ، أما الإطار المفاهيمي فتأخر إصداره إلى سنة 1989. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رفضت لجنة الإجراءات المحاسبية (CAP) ، التي تولت

بالتالي يشكل الإطار المفاهيمي مصدرا لشرعية الهيئات المسؤولة عن التوحيد، حيث يشكل وسيلة في يد هذه الهيئات لمقاومة الضغوطات الخارجية للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية عند إصدار المعايير المحاسبية، خاصة لما تتولى عملية التوحيد هيئات مستقلة أو مهنيون أو عندما يتعرض عمل هذه الهيئات للإنتقاد، فهو بذلك مصدر للشرعية الإجرائية. و يشكل أيضا مصدرا للشرعية الجوهرية من خلال إنشاء إطار عام للمبادئ التي ينبغي أن تحترمها أي معالجة تقنية تتضمنها المعايير، حيث يضمن ترابط و تناسق فكري أكبر بينها، و بالتالي ضمان مصداقيتها و مصداقية عملية التوحيد بشكل عام.[1] كما أن تطوير إطار مفاهيمي محلي يمثل مصدرا للسلطة لدولة ما في مواجهة الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ، و لم لا التأثير عليه.

و يساعد الإطار المفاهيمي أيضا معدي القوائم المالية على تطبيق المعايير المحاسبية الموجودة و معالجة المواضيع التي لم تكن موضوع توحيد محاسبي، كما يساعد المدققين على إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية ويساعد مستعملي القوائم المالية على تفسير المعلومات الوارد فيها.[2]

يعكس النموذج الأنجلوسكسوني تصورا معينا للمؤسسة، حيث ينظر إليها كمجموعة من الأصول قابلة للبيع بشكل منفرد، و بالتالي فإن السوق يصبح معيارا لتقييمها، ويكون هذا التقييم أكثر مرونة من النموذج الأوروبي. كما يَنظر إلى المؤسسة على أنها أداة للإنتاج، و بالتالي فعلى المحاسبة توفير المعلومات الضرورية لتقييم فعالية هذه الأداة، أي أن المحاسبة في هذه الحالة تؤخذ من منظور ديناميكي أو من خلال مقارنة القيمة المنتجة بالتكلفة. هذه النظرة للمؤسسة، كمجموعة من الأصول و كأداة إنتاج، تجعل الشرط الأساسي للاعتراف بالأصول هو إمكانية مساهمتها في التدفقات النقدية (الإيرادات) بغض النظر عن ملكية المؤسسة لها (تفضيل الجوهر على الشكل)، أي أن المحاسبة تقدم معلومات حول أهمية وسائل الإنتاج الموضوعة تحت تصرف المؤسسة مقارنة بمستوى الأرباح المحقق.

عملية إصدار المعايير المحاسبية بتفويض من لجنة السوق المالي (SEC)، إصدار إطار مفاهيمي، لأن هذا المشروع من شأنه أن يستغرق ما لا يقل عن 5 سنوات، مما قد يؤدي بلجنة السوق المالي لفقدان صبرها و التدخل في عملية التوحيد المحاسبي.

[1] قد يستخدم الإطار المفاهيمي، في المقابل، لتبرير المعايير التي صدرت قبله أو تبرير الاقتراحات و المواقف و المعايير التي تصدر عن الهيئات المسؤولة عن التوحيد أكثر من استخدامه كوسيلة تستمد منها هذه الاقتراحات و المواقف و المعايير.

[2] LANDE Evelyne, Op., Cit., p. 37.

ويقدم النموذج الأنجلوسكسوني معلومات عالية الجودة بسبب ارتكازه على قاعدة نظرية صلبة وإتاحته درجة عالية من المرونة في اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة التي تعكس الأنشطة الإقتصادية للمؤسسة بأفضل شكل ممكن،[1] و التعامل مع الوضعيات الجديدة التي تمر بها المؤسسة.[2]

2.2.2.نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي

في هذا النموذج فإن تمويل المؤسسات يكون، بشكل رئيسي، من خلال البنوك، لذلك على المعلومات المحاسبية، تلبية احتياجات المقرضين بالدرجة الأولى، لكن التدخل الكبير للدولة في الشؤون الإقتصادية، أوجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الضريبي، الإحصائي، واحتياجات المحاسبة الوطنية، مما جعل هذا النموذج يقترب من النموذج المكرواقتصادي والنموذج الساكن[3].

يكون تدخل الدولة من أجل التحكم في عملية إنتاج الثروة، و ضمان تقسيمها على المستوى الوطني بشكل عادل، و بالتالي على المعلومات التي تستعملها أن تكون كاملة و موثوق فيها. لأجل ذلك يعوض مخطط محاسبي الإطار المفاهيمي الموجود في النموذج الأنجلوسكسوني. على عكس الإطار المفاهيمي، يتميز المخطط المحاسبي بعدم المرونة في نظرته للمحاسبة، حيث أن الانتظام، أي امتثال التسجيلات المحاسبية لقواعد سير الحسابات، هو الشرط الأساسي لإعداد القوائم المالية.

يتضمن المخطط المحاسبي قائمة من التعليمات يجب أن يتبعها معدو القوائم المالية،[4]. تركز هذه التعليمات على إعطاء إرشادات تفصيلية حول كيفية التطبيق، إعطاء أمثلة، توصيات... [5]. إن المعايير المرتبطة بالنموذج الأوروبي لا تعني أن الهيئات المسؤولة عن التوحيد لم تستعمل مبادئ في إعدادها، لكن القواعد تلعب دورا مهما في تطبيق هذه المعايير.

---

[1] LI Zinning et al. , ***Principles-based versus rules-based accounting standards and earnings quality: Evidence from China's mandatory adoption of IFRS*** **,** p. 7.
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.472.9263&rep=rep1&type=pdf, consulted on 30/03/2018.

[2] VAN BEEST Ferdy, ***Rules-based and principles-based accounting standards and earnings management,*** Working paper 09-114**,** Nijmegen center for economics, Institute for management research, Radboud university, Nijmegen , December 2009, p. 6.

[3] SY Issiaga Thiam, Op., Cit., p. 69.

[4] TORT Luz Parrondo, ***Earnings management under IFRS and PGC,*** *Revista de Comptabilitat i Direcció,* Vol. 16, any 2013, p. 172.

[5] HOARAU Christian, ***La gestion des résultats comptables : IFRS vs US GAAP***, Revue Française de Comptabilité, Ed. comptables-Malesherbes, 2008, p. 20.

من أبرز مكونات المخطط المحاسبي مدونة الحسابات التي يمكن من خلالها تحديد العملية التي ينبغي تسجيلها. تتضمن هذه المدونة على الأقل 5 مجموعات: أصول، التزامات، مصاريف، إيرادات، أموال خاصة. وتسجل العمليات في دفاتر المؤسسة خلال السنة التي أثرت فيها على الوضعية المالية للمؤسسة، وقبل التسجيل، يجب أن يكون هناك تحليل قانوني دقيق لتحديد هذا الأثر.

يرتبط التحليل القانوني للعملية بتحديد طبيعة الحركات التي تؤثر على الوضعية المالية و لا يسمح بتقييم هذه الحركات، لكن طرق التقييم البسيطة المعتمدة في هذا النموذج (التكلفة التاريخية) ساعد على إخفاء هذا القصور[1]. بذلك تكون المحاسبة بمثابة التعبير الرقمي عن القانون، حيث تقدم معلومات حول قيمة الأصول التي تملكها المؤسسة قانونيا و أهمية الإلتزمات التي تتحملها. بالتالي ينظر النموذج الأوروبي للمؤسسة كشخص معنوي أكثر منه وسيلة إنتاج.[2]

تضع المعايير المبنية على قواعد خطا واضحا بين الممارسات المحاسبية الممنوعة و المسموحة، من خلال إعطاء إرشادات واضحة، لذلك فإنها تقلل من تكاليف التطبيق و خطر النزاعات و تطبيق المعايير بشكل غير ملائم، كما تسهل الرقابة.[3]

من خلال ما سبق، يتبين أن الفرق بين نموذج التوحيد الأوروبي و نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني هو مقدار إرشادات التطبيق المقدمة من طرف الهيئات المسؤولة عن التوحيد، ففي حين تكون هذه الإرشادات في حدها الأدنى في ظل المعايير المبنية على المبادئ؛ حيث تتيح لمعد القوائم المالية اللجوء لتقديره الشخصي من أجل تطبيق المعايير المحاسبية والتقرير عن واقع المؤسسة بأفضل طريقة ممكنة، تكون مفصلة في ظل المعايير المبنية على قواعد، حيث تفرض على معد القوائم المالية الالتزام بها وعدم الخروج عنها، و بالتالي فإن استعمال التقدير الشخصي ليس له مساحة كبيرة في ظل هذه المعايير.

بالنظر إلى الفروق بين النموذجين الأنجلوسكسوني و الأوروبي، فقد يكون هناك اختلاف في دوافع وأساليب و امكانية اكتشاف ممارسات إدارة النتيجة بينهما. يمكن القول أن هذه الفروقات هي التي تقرر، إلى حد بعيد، أفضلية نموذج على آخر.

---

[1] SALUSTRO Edouard, MILOT Jean-paul, ***Droit, comptabilité d'entreprise et cadre conceptuel,*** **Publication avec le soutien de l'Association FIDES** A la suite du Colloque « **Normalisation Comptable et transformation du droit »**, Paris, 22 Novembre 2012, p. 70.

[2] NGANTCHOU Alexis, Op., Cit., p. 40.

[3] DONELSON Dain C. et al. , ***Explaining rules-based characteristics in U.S. GAAP: Theories and evidence,*** Journal of accounting research, Vol. 54, Issue 03, June 2016, p. 833-834.

المطلب الثالث: علاقة نماذج التوحيد المحاسبي بإدارة النتيجة

لقد أظهر المبحث السابق وجود نموذجين أساسيين للتوحيد: النموذج الأوروبي، الذي يقوم على وضع مخطط محاسبي يحدد قواعد مفصلة لسير الحسابات، وهو ما يعرف بالمعايير المبنية على قواعد. و النموذج الأنجلوسكسوني الذي يقوم بإصدار معايير تتميز بالمرونة انطلاقا من إطار مفاهيمي، وهو ما يعرف بالمعايير المبنية على مبادئ. سنركز من خلال هذا المبحث على أثر هذين النموذجين على إدارة النتيجة.

لم تنل دراسة تأثير نماذج التوحيد و تنوع الممارسات المحاسبية بين البلدان على إدارة النتيجة القدر الكافي من البحث، حيث توصلت الدراسات في هذا المجال إلى أدلة محدودة حول تأثير طبيعة المعايير المحاسبية على إدارة النتيجة.

1.إدارة النتيجة في ظل نماذج التوحيد المختلفة

تهتم الأبحاث في القانون و الاقتصاد بمدى تأثير خصائص القواعد على السلوك. حيث تركز على مدى تأثير دقة هذه القواعد على الدرجة التي يعتبر الأفراد أنهم معرضون عندها لتكاليف الخطأ التي تحدث نتيجة اكتشاف خرقهم للقواعد[1]. عندما تكون القواعد غير دقيقة، فإن الأفراد يقدرون أنهم أكثر عرضة لتكاليف الخطأ لأن أحكام القضاء تكون صعبة التنبؤ، لذلك فإن ردة فعلهم اتجاه هذه الحالة من عدم التأكد قد تكون زيادة الحرص على الإلتزام بجوهر القاعدة.

في المقابل، فإن الأفراد يفتقدون للخبرة الضرورية لتفسير التعقيد المرتبط عادة بالقواعد الدقيقة و المفصلة، و بالتالي فإنهم قد يتصرفون كما لو أنهم يطبقون قواعد غير دقيقة، أو أنهم قد يتحملون مصاريف لتقليل التعرض لتكاليف الخطأ من خلال، مثلا، استئجار خبراء لتفسير القواعد، أو من خلال تحمل تكاليف لإعادة هيكلة العمليات للتهرب من القواعد المعقدة. إن هذا الإستثمار في الخبراء أو هيكلة العمليات لا يكون عادة في القواعد غير الدقيقة، لأن الإجراءات في هذه الحالة لا تقلل من التعرض لتكاليف الخطأ.

يمكن إسقاط ما سبق على القواعد المرتبطة بإعداد القوائم المالية، أين يقوم المسيرون بمحاولات لإدارة النتيجة، أما المدققون فيقررون ما إذا كان من الواجب تعديل هذه الممارسات أم لا. على غرار المجالات القانونية

[1] NELSON Mark W. et al. , ***Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions***, The accounting review, Vol. 77, Supplement: Quality of earnings conference, 2002, p. 179.

الأخرى، على واضعي القواعد و السياسات المحاسبية أن يعرفوا كيف يؤثر تغير مستوى الدقة على سلوك إدارة النتيجة من أجل تحديد القدر المناسب من الدقة و التعقيد اللازم تواجده في المعايير المحاسبية التي يصدرونها.

سيقوم المسيرون بإدارة النتيجة إلى الحد الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية لإدارة النتيجة مع تكاليفها الحدية[1]، حيث تكون التكلفة كبيرة عندما يكون هناك احتمال كبير لاكتشاف إدارة النتيجة، احتمال كبير للعقوبة في حالة الإكتشاف، و العقوبة تكون كبيرة. بالتالي فإن تحديد كيفية تأثير دقة المعايير على مدى و كيفية إدارة النتيجة مرتبط بتحديد التكاليف المرتبطة بإدارة النتيجة في حالة كون المعايير دقيقة (مبينة على قواعد) أو غير دقيقة (مبنية على مبادئ).

1.1.إدارة النتيجة في ظل المعايير المبنية على قواعد

تزيد درجة دقة المعيار المحاسبي من خلال تغيير مستوى أو زيادة دقة العتبات التي يقوم المسير عندها باختيار طريقة الإفصاح أو القياس، لذلك يعتبر وجود عتبات واضحة من أهم الخصائص المميزة للمعايير المبنية على قواعد. هذه تجعل العتبات خرق المعايير سهل الاكتشاف، فمثلا ينص معيار المحاسبية الأمريكي (FAS 13) أنه إذا قامت مؤسسة بتأجير أصل لفترة تزيد عن 75% من عمره الإنتاجي (عتبة كمية) فإن تسجيله يتم كإيجار تمويلي، فإذا قامت المؤسسة بتسجيله كإيجار تشغيلي فإن اكتشاف الخطأ سيكون سهلا و ذلك من خلال الرجوع لهذه العتبة التي يتضمنها المعيار. أي أن سهولة اكتشاف الأخطاء في ظل المعايير المبينة على القواعد راجع لوجود أدلة موضوعية يمكن استعمالها لإثبات عدم احترام متطلبات المعيار.

يجعل توفر مثل هذه العتبات من المعايير سهلة التطبيق لأنها تميز بوضوح بين الممارسات الصحيحة والخاطئة[2]، و تقلل من استعمال التقدير الشخصي. كما أن الإرشادات الواضحة الموجودة في القواعد تشجع على الامتثال و تقلل من الجهود التي تبدلها الهيئات المسؤولة عن التوحيد من أجل تطبيق المعايير المحاسبية.

كما أن العقوبات التي تتعرض لها المؤسسة التي تقوم بإدارة النتيجة ستكون أكبر في حالة كون المعايير مبنية على قواعد[3]. لكن، إذا كانت كثرة القواعد وتعقيدها تجعل من الصعب التفريق بين الخطأ العفوي والمقصود في تطبيق المعايير، فإن الجهة المسؤولة عن الرقابة تميل إلى عدم معاقبة خرق المعايير المبنية على قواعد

[1] MERGENTHALER Richard Jr. , ***Principles-based versus rules-based standards and earnings management***, SSRN electronic journal, December 2009, p. 4. https://ssrn.com/abstract=1528524 consulted on 31/03/2018.

[2] DONELSON Dain C. et al. , Op., Cit., p. 833.

[3] MERGENTHALER Richard Jr. , Op., Cit., p. 5.

لتجنب معاقبة المؤسسة التي أخطأت خطأ غير مقصود. في هذه الحالة، إذا قل احتمال تسليط عقوبات على المؤسسة المخطئة، فإن العقوبات، إن حدثت، ستكون كبيرة.

و تجعل المعايير المبنية على قواعد الموقع التفاوضي للمدقق قويا[1] عندما يشير للقواعد الدقيقة التي تمنع معالجة محاسبية معينة يريد العميل القيام بها، و هي النتيجة التي توصل لها Gibbins et al. (2001) ـمن خلال دراسة استقصائية شملت 93 مدققا، حيث أشار المدققون إلى أن وجود معايير واضحة و الخبرة التقنية هما أهم عاملين في نجاح مفاوضاتهم مع عملائهم.

في المقابل، فإن كثرة إرشادات التطبيق و المستوى العالي من التفاصيل في المعايير المبنية على قواعد يجعل من الصعب اكتشاف الخروق؛ لأنه من الصعب الإحاطة بكل هذه التفاصيل و فهمها من طرف المدقق مما قد يؤثر على دقة حكمه حول القوائم المالية.

كما أن القواعد المفصلة الموجودة في المعايير، و المعبر عنها بعتبات كمية تترجم حدودا لا ينبغي تجاوزها، تنشئ أهدافا يستعملها المسيرون لتحقيق غاياتهم المتعلقة بالقوائم المالية[2]. إن المعايير المبنية على قواعد تؤدي، في كثير من الأحيان، إلى الامتثال الظاهري فقط بالمعايير دون الاهتمام بجوهرها و الغاية المرجوة منها، من خلال هيكلة العمليات لتشكيل الصورة المحاسبية المرجوة للمؤسسة، أي اللجوء للإدارة الحقيقية للنتيجة. وقد صرح (Scott Taub) [3] في ديسمبر 2004 أن هناك أشكالا جديدة من العمليات يمكن أن تظهر نتيجة لمعايير محاسبية جديدة بقوله:

" ...اسمحوا لي الآن بالتعريج على موضوع مهم آخر يخفض من جودة القوائم المالية. إن من أهم العقبات التي يواجهها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي أن إصدار المعايير المحاسبية هو في حد ذاته سبب في تطوير أشكال جديدة من العمليات، ففي حالات كثيرة، فإن إصدار معيار محاسبي جديد، أو حتى توقع إصداره، يؤدي حالا إلى البحث عن تقنيات لهيكلة و / أو إعادة هيكلة العمليات من أجل تجنب إنتاج المعلومات التي يسعى إليها المعيار الجديد. إن الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير يستجيبون لجهود الهيكلة من خلال زيادة دقة المعايير و توسيعها، لكن هذا الأمر يؤدي للدخول في حلقة مفرغة أي أن إعادة هيكلة العمليات

[1] NELSON Mark W. , ***Behavioral Evidence on the Effects of Principles- and Rules-Based Standards***, Accounting horizons, Vol. 17, Issue 01, March 2003, p. 96.

[2] HOARAU Christian, ***La gestion des résultats comptables : IFRS vs US GAAP***, Op., Cit., p. 22.

[3] Scott Taub : عضو سابق في لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، و قد لعب دورا مهما في إصلاح النظام المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون المعروف بـ Sarbanes-Oxley Act.

تؤدي إلى مراجعة المعايير المحاسبية و التي يتبعها إنشاء هياكل جديدة إضافية و هكذا. في هذه الحالة، فإن القواعد المفصلة في حد ذاتها تقدم خارطة طريق لتجنب مقاصد المعيار. هذا المشكل تمت الإشارة إليه في التقرير الذي أعدته مجموعة العمل التابعة للجنة السوق المالي (SEC) حول المعايير المبنية على مبادئ السنة الفارطة، ومن طرف (Andy Bailey) قبل قليل، عندما أكد على أهمية الامتثال لجوهر المعيار و ليس فقط الامتثال لنصه. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو الإيجار التمويلي، فبمجرد إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار المحاسبي 13 فإن العديد من المستأجرين بدؤوا في إعادة هيكلة إيجارتهم من أجل تجنب رسملتها، حيث أن صناعة كاملة نمت حول إعادة هيكلة الإيجارات من أجل الحصول على النتائج المرغوبة..."[1].

في نفس السياق، أشار Nelson (2003)، Nobes (2005)، Schipper (2003)، إلى أن المعايير المبنية على قواعد تستبدل الجوهر الإقتصادي للعمليات بشكلها و تضمن اتساق و قابلية المقارنة للمعلومات المالية، لكنها تشجع المسيرين على هيكلة العمليات التشغيلية أو التمويلية أو الاستثمارية تحت مبرر الامتثال للقواعد، بالتالي إدارة النتيجة من خلال هذه القرارات التشغيلية أو التمويلية أو الاستثمارية. كما توصل Nelson *et al.* (2002)، من خلال دراسة استقصائية شملت عينة من المدققين حول تجربتهم بخصوص محاولات إدارة النتيجة من طرف عملائهم، أن المسيرين يلجؤون لإدارة النتيجة من خلال هيكلة العمليات في حالة ما إذا كانت هناك قواعد دقيقة تحكم هذه العمليات، و أن المدققين ، في أغلب الأحيان، سيسمحون بهذه الممارسات لأن نصوص المعايير المحاسبية تشكل تبريرا لشرعية هذه الممارسات.

إن هيكلة العمليات تتطلب عادة تكاليف تدفع للخبراء، بالإضافة لتكلفة الفرصة الناتجة عن تغيير عمليات كان من المفترض أن تكون مثلى، لذلك لا يقوم المسيرون بإعادة هيكلة العمليات إلا إذا كانت مزاياها المتوقعة تتجاوز تكلفتها المتوقعة[2].

إجمالا، فإن المعايير المبنية على قواعد تحسن من الموقع التفاوضي إما للمدقق أو المؤسسة، و تحديد ذلك مرتبط بوجود إعادة هيكلة للعمليات. و بالتالي لما تقرر الهيئات المسؤولة عن التوحيد الزيادة في درجة دقة معيار معين ينبغي عليها الموازنة بين مزايا هذا الأمر، الناتجة عن زيادة رفض المدقق لإدارة النتيجة في العمليات غير المهيكلة، و تكاليف زيادة الدقة الناتجة عن زيادة إدارة النتيجة من خلال هيكلة العمليات و التي لا يجد المدقق بُدّا من قبولها.

[1] ARTHUR Alex et al. , ***Principles-based or rules-based accounting standards? A question of judgement***, Publication of the institute of chartered accountants of Scotland, April 2006, p. 27.
[2] NELSON Mark W. et al. , Op., Cit., p. 180.

2.1.إدارة النتيجة في ظل المعايير المبنية على مبادئ

يعطي التوحيد من خلال المبادئ الأولوية للمبادئ المحاسبية العامة و ليس للقواعد المفصلة. حيث تقوم المعايير المبنية على المبادئ على احترام جوهر المعيار، الذي يسعى لتقديم قوائم مالية تعكس الوضعية المالية والأداء الحقيقي للمؤسسة[1]، وذلك من خلال منح المسير مساحة لاستعمال التقدير الشخصي و اختيار الطرق المحاسبية التي تعكس نشاط المؤسسة بأفضل شكل ممكن. كما أن عدم وجود عتبات كمية يجبر المؤسسات على الامتثال لجوهر المعيار[2].

لكن المرونة التي تتيحها المعايير المبنية على مبادئ هي سلاح ذو حدين، حيث أن منح هامش حرية عند تطبيق المبادئ، و تعدد الطرق المحاسبية، و التقديرات الذاتية يمكن أن يؤدي لتصرفات انتهازية من طرف المسير[3]. في حالة المعايير المبنية على مبادئ، لا يقوم المسيرون عادة بهيكلة العمليات بسبب ارتفاع تكلفتها في هذه الحالة مقارنة بمزاياها، بل يلجؤون للإدارة المحاسبية للنتيجة التي تلائم المرونة التي تميز المعايير.

إن قدرة المعايير المحاسبية على الحد من إدارة النتيجة تنخفض عند استعمال عبارات فضفاضة مثل "إمكانية معقولة" أو " محتمل" في تحديد العتبات التي يتم عندها المفاضلة بين البدائل[4]، ففي حالة وجود دوافع لدى المسير لإدارة النتيجة، فإنه يتبنى تفسيرًا لهذه العتبات يخدم مصالحه، كما يستغل مبدأ "الجوهر فوق الشكل" الذي تقوم عليه المعايير المبنية على مبادئ من أجل تبرير خياراته المحاسبية و إقناع الأطراف الأخرى بصحتها[5].

كما أن المعايير المبنية على مبادئ أكثر صعوبة و تكلفة من حيث التطبيق، لذلك فإن الهيئات الحكومية المسؤولة عن الرقابة، في ظل محدودية مواردها، ستقوم بتحريات أقل، مما يقلل من احتمال اكتشاف الخروق الموجودة للمعايير المحاسبية. كما أن الخروق صعبة الإثبات، لذلك يقل احتمال إصدار عقوبات حول هذه

[1] ARTHUR Alex et al. , Op., Cit., p. 26.
[2] [2] LI Zinning et al. , Op., Cit., p. 2.
[3] HRICHI Yosr, ***Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable : une analyse de 100 entreprises françaises***, Revue des Sciences de Gestion, N° 263-264, 5/2013, p. 164.
[4] CUCCIA Andrew D. et al. , ***The ability of professional standards to mitigate aggressive reporting***, The accounting review, Vol. 70, No. 2 , April 1995, p. 230.
[5] VAN BEEST Ferdy, Op., Cit., p. 8.

الخروق إذا تم اكتشافها[1]. لكن في حالة إثباتها فإن العقوبات المسلّطة على المؤسسة ستكون أكبر من حالة المعايير المبنية على قواعد.

يجد المدققون، في ظل هذه المعايير، صعوبة في الصمود أمام ضغط العميل الذي يحاول استغلال المبادئ العامة التي تتيحها هذه المعايير و إقناع المدقق بصحة تفسيره لهذه المبادئ، مما يؤدي لقبول المدقق، في كثير من الاحيان، لخيارات وتقديرات المسير بسبب صعوبة إثبات خطأ المعالجة المحاسبية و ارتفاع التكاليف الناتجة عن النزاع والمفاوضات بينه و بين العميل. و يزداد موقف المدقق صعوبة لأن لجنة التدقيق داخل المؤسسة تقف، عادة، مع المسير عند وقوع نزاع بينه وبين المدقق في حالة كون المعايير مبنية على مبادئ[2].

لكن ينبغي، في هذا الإطار، أخذ دوافع المدقق بعين الإعتبار، حيث أن المرونة المقترنة بالمعايير المبنية على مبادئ تسمح للمدقق بتبني وجهة نظر العميل، بالنظر لاحتمال وجود دوافع للمدقق لتلبية طلبات العميل (من أجل الحفاظ على علاقة العمل مثلا). أي أن المدقق في ظل هذه المعايير يمكن أن يسلك سلوكا يؤدي إلى الحد من إدارة النتيجة في حالة تمسكه بالحياد، أو أن يستغل هو الآخر المرونة التي تتمتع بها هذه المعايير من أجل تبرير سلوك المسير إذا وجدت لديه دوافع لذلك.

مما سبق يمكن استخلاص أن استعمال معايير مبنية على مبادئ يؤدي إلى قدر كبير من إدارة النتيجة من طرف المسير و إلى قبول، في أغلب الأحيان، هذه الممارسات من طرف المدقق، هذا الأمر قد يؤدي لكثرة النزاع بين المسير و أصحاب المصالح في المؤسسة.

ينعكس هذا الأمر سلبا على تقييم المستثمرين لمصداقية القوائم المالية. لكنهم لا يملكون خيارا، ، في ظل عدم القدرة على تقييم الأداء الحقيقي للمؤسسة، سوى الإستثمار في المؤسسات التي تكون أرباحها مرتفعة، و هو ما يشكل دافعًا آخر لإدارة النتيجة و يؤدي للدخول في حلقة مفرغة من الصعب الخروج منها.

2.المفاضلة بين طبيعة المعايير و إدارة النتيجة

مما سبق يمكن استخلاص وجود علاقة بين إدارة النتيجة و طبيعة المعايير، لكن من الصعب القول أن المسيرين يقومون بإدارة النتيجة بدرجة أكبر في ظل المعايير المبنية على مبادئ مقارنة بتلك المبنية على قواعد أو

[1] OZLANSKI Michael Edward, ***Effects of principales vs. rules based accounting standards and expanded auditor reporting on investors preceptions of management 's reporting credibility***, Doctoral thesis, Virginia polytechnic institute, Virginia, March 20, 2013, p. 13-14.
[2] NELSON Mark W. , Op., Cit., p. 98.

العكس. إن الدارسات التي اهتمت بالعلاقة بين إدارة النتيجة و طبيعة المعايير المحاسبية هي في مجملها دراسات تجريبية[1]، و قد توصلت لنتائج متضاربة. فعلى سبيل المثال، توصل Psaros & Trotman (2004) و Arnold & Segovia (2006) إلى أن المعايير المبنية على مبادئ أفضل في الحد من إدارة النتيجة. بالمقابل توصل Ewert & Wagenhofer (2005) إلى أن زيادة الدقة في المعايير مرتبطة بانخفاض إدارة النتيجة، و هناك دراسات أخرى توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الزيادة في دقة المعايير أو في درجة المرونة و إدارة النتيجة، وهو ما_توصل له، على سبيل المثال، Finnerty (1988) و Kane (1981) .

يعدل المسيرون قراراتهم بناء على طبيعة المعايير المحاسبية، فإذا كانت المعايير دقيقة، فإن المسيرين يقومون بإعادة هيكلة العمليات (الإدارة الحقيقية للنتيجة) حتى يستطيعوا تحقيق أهدافهم، أما إذا كانت المعايير غير دقيقة فإن المسيرين يستعملون القرارات المحاسبية (الإدارة المحاسبية للنتيجة) من أجل تعديل النتيجة بما يخدم مصالحهم. في هذا الإطار، لاحظت Schipper (2003)، في خضم توجه الكثير من البلدان التي كانت تطبق معايير مبينة على قواعد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المبنية على مبادئ، أن هذا الإنتقال صاحبه إحلال الإدارة الحقيقة للنتيجة بالإدارة المحاسبية للنتيجة. لذلك فإن تغيير المعايير من شأنه فقط التشجيع على إبتكار طرق جديدة لتحقيق أهداف معدي القوائم المالية.

إن عدم تأثير طبيعة المعايير المحاسبية على إدارة النتيجة راجع لثلاثة أسباب: السبب الأول هو إمكانية ممارسة إدارة النتيجة بأية حال، عن طريق قرارات محاسبية في المعايير المبنية على مبادئ أو عن طريق إعادة هيكلة العمليات في المعايير المبنية على قواعد. السبب الثاني هو أن دوافع إدارة النتيجة إذا توفرت بشكل كاف، فلن تستطيع المعايير المبنية على مبادئ و لا تلك المبنية على قواعد منع حدوثها. أما السبب الثالث فتبينه الدراسات السابقة، التي أظهرت نتائج متضاربة فيما يخص أثر طبيعة المعايير على إدارة النتيجة، و بالتالي عدم وجود فرق معنوي في إدارة النتيجة عند مقارنة المعايير المبنية على مبادئ و تلك المبنية على قواعد.

إذن فممارسات إدارة النتيجة ممكنة في كل نماذج التوحيد بغض النظر عن طبيعتها، لكن الشيء الذي يختلف بين هذه النماذج هو نوع إدارة النتيجة المستعمل. و بالتالي من أجل معرفة طبيعة إدارة النتيجة في ظل نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر من الضروري أولا معرفة طبيعة المعايير المحاسبية الموجودة فيها.

[1] LI Zinning et al. , Op., Cit., p. 2.

المبحث الثاني: جهود التوحيد المحاسبي في الجزائر

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر سنة 1988، أطلقت السلطات العمومية في سنة 1998 عملية مراجعة المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يخدم التوجه الاشتراكي السابق للدولة، و توجت هذه العملية بإصدار المجلس الوطني للمحاسبة لمرجع محاسبي جديد، مستمد بشكل كبير من المعايير المحاسبية الدولية، دخل حيز الخدمة في بداية سنة 2010. و سمي بالنظام المحاسبي المالي.

يقدم النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للمحاسبة، مبنية على مقاربة اقتصادية أكثر منها قانونية، تهدف لجعل المعلومة المالية أكثر ملاءمة و موثوقية لمستعملي القوائم المالية، و على رأسهم المستثمرون.

المطلب الأول: أسباب ظهور نموذج التوحيد المحاسبي الحالي

لقد حظي الإصلاح المحاسبي في الدول الاشتراكية السابقة باهتمام كبير من قبل الأكاديميين و المهنيين على المستوى الدولي، و تركزت معظم الأبحاث على بلد معين أو منطقة جغرافية معينة من خلال وصف مفصل للتغيرات في التنظيم المحاسبي في ذلك البلد أو تلك المنطقة بالنظر للتغيرات البيئية فيها[1]. لكن عددا قليلا فقط من الأبحاث حاولت اقتراح إطار نظري لشرح العلاقة بين التغيرات في المحيط الاقتصادي و السياسي للدول الاشتراكية السابقة و التغير في النظام المحاسبي فيها. وتوفر نظرية الاتفاقيات (Théorie des conventions) [2] إطارا ملائما لشرح هذه العلاقة و بالتالي الإحاطة بدوافع تغيير المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر. حسب هذه النظرية، من أجل أن يكون هناك تغيير في قاعدة ما، لا بد أن يظهر بديل كفيل بزرع الشك في صلاحية هذه القاعدة،[3] حيث أن هذا البديل يقدم خطابا مختلفا عن ذلك الذي تقدمه القاعدة الموجودة و يطعن في شرعية هذه الأخيرة، مما يجعل فئة من الأطراف المهتمة بالقاعدة الموجودة تشكك في جدوى تبنيها، حيث يضعف اقتناعهم بترابطها و ملاءمتها، هذه الفئة ترسل للبقية رسائل تخبرهم فيها بشكوكها بخصوص القاعدة الموجودة، مما يؤدي لانتشار الشك الذي يمهد لتبني البديل.

---

[1] THANH Chu, ***Accounting changes in a transition economy : The case of Vietnam***, Doctor of philosophy thesis, School of accounting and finance, University of Wollongong, Australia, 2004, p. 88.

[2] مؤسس هذه النظرية هو (Amblard Marc) أستاذ جامعي و محامي، تمحورت أبحاثه حول الأبعاد السوسيولوجية للأرقام.

[3] AMBLARD Marc, ***La théorie des conventions : Une approche renouvelée du modèle comptable ?,*** 21ème congrés de l'AFC, Mai 2000, p. 3.

لا يتأثر المجتمع بكل الأفكار الجديدة، فالبديل يجب أن يحظى بالقبول (و ليس الإقتناع) في المجتمع المعني به حتى يتم تبنيه. و ظهور البديل، حسب نظرية الاتفاقيات، هو نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الخارجية والداخلية.

1.العوامل الخارجية

تعبر العوامل الخارجية عن مساهمة أطراف خارجة، عن الاتفاقية القديمة، في إنتاج بديل محاسبي، أي أن أسباب ظهور البديل المحاسبي تكون خارجية بالنسبة لمحددات الاتفاقية القديمة. يندرج ضمن هذه العوامل ما يلي:

1.1.الإتصال

يساهم الاتصال عادة في ظهور البديل، فعندما تؤدي ظروف معينة لحدوث تقارب بين جماعتين، يمكن أن يحدث اتصال بين الإتفاقيات أو القواعد الخاصة بكل جماعة، حيث تصبح اتفاقية كل جماعة بديل محتمل لاتفاقية الجماعة الأخرى[1].

لقد كان الاتصال عاملا مهما في بروز البديل المحاسبي في الجزائر، حيث نتج أساسا من علاقات التعاون التي أنشأها المجلس الوطني للمحاسبة، باعتباره الهيئة المسؤولة عن التوحيد في الجزائر، مع نظرائه الأجانب و التي أدت إلى إدراكه وجود بدائل محاسبية أكثر ملاءمة و قبول على المستوى الإقليمي والدولي[2].

ففي البداية، رفض المجلس الوطني للمحاسبة، المكلف بالإصلاح المحاسبي، تغيير المخطط المحاسبي الوطني[3]، بسبب عدم مقدرة أعضاءه على تجاوز نظرة المخطط المحاسبي الوطني و عدم استطاعتهم تصور بديل آخر له، و ذلك نتيجة سنوات العزلة التي عاشتها مهنة المحاسبة في الجزائر. لكن نتيجة الاتصال أدرك المجلس الوطني للمحاسبة وجود بدائل محاسبية مطبقة في بلدان أخرى، وهو ما أدى لطلب العون من هيئات التوحيد

[1] Ibid, p. 5.
[2] SADI Nacer Eddine, Op., Cit., p. 16.
[3] *BENYEKHLEF Amel,* ***Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable international,*** Revue du chercheur, N° 08/2010, p. 30.

الفرنسية[1]. لذلك فقد تأثر مسار الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى حد كبير بالمرجع الفرنسي متمثلا في المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG).

رغم أنه لا يمكن إنكار الفوائد المترتبة عن الاتصال و الاستفادة من خبرات بلدان أخرى في إصلاح النظام المحاسبي، إلا أن هناك بعض الإشكاليات المتعلقة أساسا بالكمية الكبيرة من المعارف المحولة والسرعة الكبيرة التي يتم بها التغيير،[2] و التي قد لا يستوعبها اقتصاد نامي كالاقتصاد الجزائري، مما قد يؤثر على فعالية الإصلاحات المحاسبية. كما أنه من الخطر أن تقتصر المساعدة الأجنبية على تصدير الأنظمة المحاسبية بغض النظر عن ملاءمتها لخصائص البلد المستقبِل، وهو ما حدث في الجزائر، حيث لم تتدخل هيئات التوحيد المحلية في عملية الإصلاح المحاسبي و تركتها للجانب الفرنسي.

2.1.التنظيم العمومي

يعتبر التنظيم العمومي ثاني عامل خارجي يؤدي إلى ظهور بدائل محاسبية، فمن شأن القوانين التي تصدرها السلطات العمومية إعادة توجيه السلوكيات و تغيير حدودها، مما يؤدي لظهور بدائل جديدة و زرع الشك في الاتفاقيات الموجودة. لكن رغم أن التنظيم العمومي يساهم ظهور البديل، إلا أنه لا ينشئ الاتفاق حوله أو قبوله[3]، فتغيير القوانين لا يؤدي بالضرورة لتغيير السلوكات، لأن الفرد لا يتصرف عادة بموجب الأوامر التي يتلقاها من سلطة ما، بل يتصرف على أساس توقعِه لسلوك الأفراد الآخرين و السلوك الذي يتوقعه هؤلاء الأفراد منه.

إن الخصائص الجديدة للاقتصاد الجزائري كتحرير الأسعار، الخصخصة و حرية التجارة، فرضت عليها نظما قانونية جديدة. لقد تمحور إصلاح النظم القانونية حول تقريب القوانين المحلية من قوانين الدول الغربية أين يسود نظام اقتصاد السوق منذ فترة طويلة، وقد رافق إصلاح هذه النظم إصدار تشريعات محاسبية جديدة من اجل التماشي مع التغيرات التي طرأت على البيئة القانونية.

رغم أن التغير في البيئة القانونية يفرض تغيير التشريع المحاسبي أيضا، إلا أن هذا التغيير يطرح عدة تساؤلات متعلقة بتوقيت هذه التغييرات، فهل يكون التغيير في التشريع المحاسبي متزامن مع التغير في القوانين

[1] تمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي(CNC)، المجلس الأعلى لمصف الخبراء المحاسبيين (CSOEC) ، الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC).

[2] THANH Chu, Op., Cit., p. 115.
[3] AMBLARD Marc, Op., Cit., p. 7.

الأخرى؟ أو بشكل متدرج لاحق لها؟ أو عليه أن يسبق التغير في القوانين الأخرى. لقد تبنت الجزائر الخيار الأخير، فرغم تغيير التشريع المحاسبي، إلا أن القوانين ذات العلاقة به، خصوصا القوانين الجبائية و القانون التجاري، لم تحدّث بعد. هذا الأمر أعاق إلى حد كبير تطبيق التشريع المحاسبي الجديد.

2.العوامل الداخلية

خلافا للعوامل الخارجية، تتعلق العوامل الداخلية بالأطراف التي كانت معنية، من قريب أو بعيد، بإعداد الاتفاقية القديمة. هذه العوامل تتمثل في:

1.2.النية الإستراتيجية

تتمثل في سلوك واعي و مرغوب من طرف جماعة تتمتع بتأثير على الإقليم الذي تسود فيه الإتفاقية المراد تغييرها، حيث تتبنى هذه الجماعة استراتيجية غرضها خلق الشك في نفوس أفراد المجتمع من أجل تهيئتهم تدريجيا لتطبيق البديل.

لا يكون لهذه الجماعة أي سلطة قانونية، لكن لها تأثير تستغله من أجل محاولة زعزعة الثقة في الإتفاقية الموجودة. في مجال الإصلاح المحاسبي، يظهر هذا التأثير من خلال الضغط الذي يمارسه مختلف المتعاملين على الهيئات المسؤولة عن عملية التوحيد، حيث تمثل المعايير المحاسبية تسوية بين هؤلاء المتعاملين أو أنها تحقق مصالح الفئة الأكثر تأثيرا.

لقد لعبت النية الإستراتيجية دورا مهما في ظهور البديل المحاسبي في الجزائر، فقد تعرضت الجهات المسؤولة عن التوحيد و الحكومة بصفة عامة لعدة ضغوطات سواء من شركائها الخارجيين (في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، أو من طرف المستثمرين الأجانب...) أو من المنظمات الدولية (محاولات التوافق المحاسبي على المستوى الدولي وسعي البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول النامية)[1] لتبني البديل المحاسبي، مستغلين في ذلك حاجة الجزائر إلى رؤوس الأموال الأجنبية في ظل شحها على المستوى المحلي[2]، حيث تبنت هذه الأطراف إستراتيجية هدفها خلق

[1] بدأت أشغال إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر في سنة 2001 بتمويل من البنك العالمي.

[2] LE Tuyen N. , BARBU Elena M. , ***Accounting as catalyst of economic transition: An overview of the twenty-year progression from a communist to a capitalist accounting system***, Cahier de recherche : 2010-02 E2, Centre d'études et de recherches appliquées a la gestion, Université Pièrre Mendès, Grenoble, 2010, p. 4.

الشك في الاتفاقيات الموجودة و إظهار المعايير المحاسبية الدولية كبديل أكثر ملائمة. لذلك فقد تأثر الإصلاح المحاسبي أيضا، بالإضافة للمرجع الفرنسي، بالمرجع الدولي المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية.

2.2.عدم الانسجام

يعبر عدم الانسجام عن عدم ملاءمة الخطاب الذي تقدمه الاتفاقية الموجودة للتحولات البيئية، فالظروف البيئية التي كانت سائدة عند نشأة الاتفاقية قد تتغير مع مرور الوقت لدرجة إفقاد الاتفاقية منفعتها، مما يؤدي لإثارة الشكوك حول الجدوى من تطبيقها، نفس هذه الظروف يتمخض عنها بديل أو عدة بدائل أكثر ملاءمة[1].

لقد اندرج الاهتمام بعملية التوحيد المحاسبي على المستوى الوطني في سياق عملية التأميم التي باشرتها الجزائر لبسط سيطرتها على مواردها الطبيعية، و كذلك في إطار التوجه الاشتراكي الذي انتهجته منذ الاستقلال، وقد ظهر ذلك من خلال احتكار الدولة لعملية التوحيد المحاسبي و إقصاء المؤسسات الاقتصادية منها رغم أنها الطرف الأول المعني بها. لكن الجزائر لم تستطع التخلص نهائيا من التأثير الفرنسي في ظل الثقافة المحاسبية الفرنكوفونية للإطارات الجزائرية التي قامت بهذا العمل، وهو ما تجلى من خلال الاعتماد، على غرار نموذج التوحيد المحاسبي الفرنسي، على مسار توحيد محاسبي يستند إلى مخطط محاسبي[2]، واقتصار التوحيد المحاسبي على المحاسبة العامة دون التحليلية، حيث تنظم هذه الأخيرة حسب احتياجات التسيير الداخلي لكل مؤسسة.

في ظل التوجه الاشتراكي، عمل المخطط المحاسبي الوطني على تلبية احتياجات الدولة من المعلومات، حيث اعتبرت المحاسبة كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي و توفير مدخلات للمحاسبة الوطنية و عملية التخطيط، وأهمل دورها في مجال التسيير و اتخاذ القرار بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

لكن مع مطلع تسعينات القرن الماضي شهدت الجزائر، على غرار معظم الدول الاشتراكية السابقة، إصلاحات اقتصادية، اجتماعية و سياسية من أجل الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وقد كان لهذه الإصلاحات أثر كبير على المؤسسات الإقتصادية الوطنية، حيث تم خصخصة وإعادة هيكلة الكثير منها،

---

[1] قد لا يكون عدم الملاءمة كافيا لتغيير الاتفاقية القديمة، فالعديد من الاتفاقيات التي تحكم سلوكات الأفراد ليس لها أي مبررات سوى أنها متبناة من طرف المجتمع، فالفرد يتصرف بطريقة معينة لأن الأفراد من حوله يتصرفون بنفس الطريقة، و ينتظرون منه التصرف بتلك الطريقة، دون أن يكون هناك سبب منطقي لهذه التصرفات.

[2] مدني بن بلغيث، ***أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر–***، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سبتمبر 2004، ص. 146.

كما تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، تحرير الأسعار...، كل هذا أدى إلى ظهور معاملات جديد لم تكون موجودة من قبل، لذلك صار لزاما توحيد العمليات المحاسبية المنبثقة عن هذا التحول.[1]

في ظل هذه الظروف، لم يعد المخطط المحاسبي الوطني، الموجه لتلبية احتياجات المؤسسات الحكومية من المعلومات، ملائما لهذا الواقع الاقتصادي الجديد، فرغم أن الدولة لا زالت تتمتع بوضع مسيطر على الاقتصاد، لم يعد بإمكانها إغفال احتياجات المتعاملين الاقتصاديين الآخرين الذين يعتمدون على المحاسبة كمصدر رئيسي للمعلومات لاتخاذ القرار، كالمؤسسات الخاصة، البنوك ... و بالتالي بدأ يظهر عدم ملائمة الاتفاقية القديمة مع متطلبات التوجه الاقتصادي الجديد. يمكن توضيح عدم ملاءمة المخطط المحاسبي الوطني من خلال النقائص التالية التي تميزه:

أ.النقائص المفاهيمية

تتمثل في إصدار المخطط المحاسبي الوطني دون الاستناد إلى أي أساس نظري (إطار مفاهيمي)، مما يؤدي لعدم مرونة المرجع المحاسبي و عدم قدرته على معالجة المستجدات المحاسبية. إن الإطار المفاهيمي يسمح بتحديد الأهداف و المبادئ التي يتم على أساسها بناء المعايير المحاسبية، و بالتالي يعطي مرونة لمعد القوائم المالية لاستخدام التقدير الشخصي في التعامل مع الوضعيات غير المتوقعة.

ب .النقائص التقنية:

تنطوي التقنيات التي يتيحها المخطط المحاسبي الوطني على الكثير من النقائص تتعلق أساسا بـ:

- **أساس القياس:** يعتمد المخطط المحاسبي الوطني على التكلفة التاريخية كأساس للقياس. يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على تقييم أصول و خصوم المؤسسة على أساس تكلفة الشراء أو الإنتاج، انطلاقا من أدلة موضوعية كالفواتير والعقود، متجاهلا تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية. إن إتباع مبدأ التكلفة التاريخية

[1] لقد ظهر أول إشكال محاسبي نتيجة الاستقلالية في التسيير التي منحت للمؤسسات العمومية من خلال تحويلها إلى مؤسسات ذات أسهم (SPA) و مؤسسات ذات مسؤولية محدودة (SARL) ... ، وبما أن المخطط المحاسبي الوطني تم إصداره قبل القانون التجاري، فإنه لم يتضمن قواعد تحكم هذه الأشكال الجديدة من المؤسسات، لذلك صار لزاما توحيد العمليات المحاسبية المنبثقة عن هذا التحول كعمليات تكوين المؤسسات، توزيع النتائج، رفع رأس المال، ، حل و تصفية المؤسسات...

في تقييم عناصر الأصول والالتزامات يؤدي إلى التقليل من قيمتها، مما ينعكس على حسابات جدول النتائج من خلال انخفاض الإهتلاكات المسجلة؛

- **أساس عرض القوائم المالية:** عند إعداد جدول حسابات النتائج، يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، هذه الطريقة تؤدي لإظهار مؤشرات تخدم أغراض التخطيط و إعداد الحسابات القومية، لكنها لا تخدم أغراض التسيير الداخلي، على عكس تصنيف الأعباء حسب الوظيفة، الذي يجري العمل به على الصعيد الدولي، و الذي يسمح، مباشرة وبدون إعادة معالجة للمعلومات، بالوقوف على مدى نجاعة تسيير المؤسسة.[1]

ويعتمد إعداد الميزانية على مدخل الذمة الذي يسمح بتقدير الذمة القانونية للمؤسسة في لحظة معينة من خلال عرض حقوقها و التزاماتها في تلك اللحظة، لذلك فإن الاعتراف بالأصول يكون على أساس الملكية القانونية و ليس على أساس تحصيل المنافع الاقتصادية.

كما لم يعر المخطط المحاسبي الوطني اهتماما لعرض التدفقات النقدية و كيفية تكوينها و تحليل التغيرات الحاصلة فيها خلال السنة، لأن اهتمامه لم ينصب على تلبية احتياجات المستثمرين الذين يحتاجون لهذا النوع من المعلومات لتقدير الأرباح المستقبلية.

- **التوجه الجبائي للمحاسبة:** لقد استند المخطط المحاسبي الوطني إلى خلفية جبائية، حيث وجه لتحديد الوعاء الضريبي و مراقبة التحصيل الجبائي. رغم أنه لا يمكن إنكار هذا الدور للمحاسبة، إلا أنه لا يعتبر، في ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة، أساسيا لها.
- **عدم الإهتمام بالمحاسبة التحليلية:** لم تدرج المحاسبة التحليلية ضمن نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر، رغم الأهمية الكبيرة لها في التسيير الداخلي للمؤسسات، حيث ترك المخطط المحاسبي الوطني الحرية للمؤسسات في تبنيها و تكييفها حسب احتياجاتها.

من أجل معالجة مشكل عدم الانسجام، حاول المجلس الوطني للمحاسبة، في البداية، تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع التغيرات الهيكلية التي حدثت في الإقتصاد، و بالتالي التخفيف من الشك و إعادة الثقة للإتفاقية الموجودة. تمثلت هذه الجهود في إعداد مخططات محاسبية لـ:

[1] مدني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص. 149-150.

- الشركات القابضة و المجموعات وتوضيح كيفية تجميع الحسابات؛
- أنشطة وسطاء عمليات البورصة؛
- هيئات توظيف القيم المنقولة؛

إلا أنه في النهاية قرر التخلي عن الإتفاقية القديمة، فمن بين الخيارات الثلاثة التي كانت متاحة له:

1- الحفاظ على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني و اقتصار التعديلات على تحيينات تتماشى مع التغير في المحيط الاقتصادي و القانوني؛

2- الحفاظ على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية؛

3- إعداد مرجع محاسبي جديد يعتمد على مبادئ و قواعد المعايير المحاسبية الدولية.

تم اعتماد الاختيار الثالث، حيث تبين أن المخطط المحاسبي الوطني، غير قادر على استيعاب الأدوات الاقتصادية و المالية الجديدة، و لا على تقديم قوائم مالية تستجيب للمعايير الدولية من أجل السماح لمختلف المتعاملين، وخصوصا المستثمرين و المسيرين، بالحصول على معلومات ذات جودة عالية. و بالتالي تم إحلال بديل (النظام المحاسبي المالي) عوض الإتفاقية القديمة (المخطط المحاسبي الوطني).

لايقتصر هذا البديل المحاسبي على تغيير مدونة الحسابات أو تعديل القواعد العامة لمسك المحاسبة فقط، بل يتضمن نظرة جديدة تماما للمحاسبة، و طرقا في الاعتراف و القياس لم تكن مطبقة، بل لم تكن معروفة في الجزائر.

المطلب الثاني: مقومات نموذج التوحيد المحاسبي الحالي

أدى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إلى ضرورة تغيير قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للتدفقات النقدية و الحقيقية و كذلك طريقة عرض المعلومات المالية. لقد اختارت الجزائر تبني مرجع جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية و المرجعية الفرنسية؛ سمي بالنظام المحاسبي المالي. [1]

[1] يرجع تأثر النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية إلى عامل النية الإستراتيجية، أما تأثره بالمرجع الفرنسي فيرجع إلى عامل الاتصال (أنظر المطلب السابق).

كما سبقت الإشارة إليه، فإن طبيعة الأطراف المتدخلة في عملية التوحيد المحاسبي، سواء من خلال إعداد المعايير المحاسبية أو من خلال فرض تطبيقها، هي أهم عامل يميز الأنظمة المحاسبية عن بعضها. في هذا الإطار، تظهر الدولة كأهم طرف مرتبط بعملية التوحيد خاصة في الدول النامية كالجزائر.

1. إستراتيجية التوحيد المتبعة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة

لقد اضطلع المجلس الوطني للمحاسبة، التابع لوزارة المالية، بعملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر في بادئ الأمر، حيث تمثلت مهمته في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني أخذا بعين الاعتبار التغيرات الإيديولوجية، السياسية و الاقتصادية التي حدثت منذ سنة 1988، و مواصلة جهود التوحيد المحاسبي من خلال إعداد مخططات محاسبية قطاعية. بدأ المجلس الوطني للمحاسبة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في أفريل 2001 على أن ينتهي من هذه العملية في مارس 2002.

اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة في أول الأمر أسلوبا تشاوريا يهدف إلى التوصل لتسوية بين مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية، حيث تم تنصيب لجنة تقنية مكونة من خبراء و متعاملين اقتصاديين، كما اعتمد على منهج استقرائي ينطلق من ملاحظة واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر، حيث طلب من هؤلاء الخبراء والمتعاملين الاقتصاديين إبداء رأيهم حول نقائص المخطط المحاسبي الوطني و الحلول التي يقترحونها. إن الحلول التي اقترحها المتعاملون استجابة للتغيرات البيئية كانت بمثابة مصدر داخلي للتوحيد بالنسبة للمجلس الوطني للمحاسبة.

لم تكن المقاربة المبنية على الاستقراء و التي تعتمد على مصدر داخلي للتوحيد ملائمة[1]، لأن الاستقراء لا يكون مناسبا إلا في بيئة مستقرة نسبيا، أين تتكيف المحاسبة بشكل متواصل مع التغير التدريجي في البيئة المحيطة، و هو ما لا ينطبق على حالة الجزائر التي عرف محيطها الاقتصادي تغيرا جذريا في وقت وجيز لم يتح أرضية ملائمة للملاحظة التي تعتبر ضرورية في المنهج الاستقرائي.

كما أن المشاورات لم تؤدي للوصول لتوافق حول نموذج توحيد يرضي كل الفئات، بسبب التعارض في الرؤى بين المحافظين، مؤيدي الحفاظ على المخطط المحاسبي الوطني مع تعديله وفق المستجدات الاقتصادية، القانونية والاجتماعية، و الإصلاحيين، دعاة التغيير الجذري لنموذج التوحيد المحاسبي.

[1] SADI Nacer Eddine, Op., Cit., p. 18.

جعلت هذه الحالة من الانسداد السلطات العمومية تلجأ إلى مجموعة من الخبراء التابعين للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، المجلس الأعلى للمصف الفرنسي للخبراء المحاسبين و الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات الفرنسية، الذين اقترحوا إحلال بديل (النظام المحاسبي المالي) منبثق من المعايير المحاسبية الدولية و المرجعية الفرنسية عوض الإتفاقية القديمة (المخطط المحاسبي الوطني).

إن اللجوء لهيئات أجنبية يفسَّر، بالإضافة لتعارض الرؤى داخل المجلس الوطني للمحاسبة، بضعف المنظمات و الجمعيات المهنية المحلية والتي لم تمر على إنشائها فترة زمنية طويلة[1]، حيث لم يكن لها لا الخبرة في المحاسبة الرأسمالية و لا مراكز بحث وطنية تدعمها، بالإضافة إلى عدم تحفز الدولة لتفويض سلطة إصدار المعايير المحاسبية لأطراف داخلية.[2] إن السلطات العمومية و باختيارها لهذه الطريقة في التوحيد، قد اختارت مقاربة استنتاجيه مبينة على تغييرات ذات طبيعة معيارية تهدف لخلق ممارسات محاسبية مثلى، مستعينة في ذلك بمصدر خارجي للتوحيد.

يمكن تفسير لجوء الجزائر إلى المرجعية الفرنسية بقرب التقاليد المحاسبية الفرنسية من الجزائرية منذ إصدار المخطط المحاسبي الوطني، حيث أن المحاسبة الفرنسية ذات توجه ماكرو اقتصادي، تحتكر فيها الدولة عملية إصدار وفرض تطبيق المعايير المحاسبية و تتضمن مخطط محاسبي، بالإضافة لوجود عوامل سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتاريخية جعلت عملية الاتصال سهلة (عامل الاتصال). أما الاعتماد على المرجع الدولي، فيرجع سببه إلى الضغوطات التي مارستها المنظمات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي...) وتوجه الكثير من البلدان نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية بما فيها الشركاء الاقتصاديين للجزائر (الإتحاد الأوروبي، الصين...)، كما يندرج في إطار سعي الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية والانضمام للهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة (عامل النية الإستراتيجية).

يمثل إصدار النظام المحاسبي المالي تغيرا جذريا في طريقة التوحيد المحاسبي في الجزائر، فقبل الإصلاح كانت عملية التوحيد تتم في إطار محلي محض، حيث كان التأثير الخارجي ضعيفا، لكن مع ظهور النظام المحاسبي المالي،

[1] أهم هذه المنظمات هو المصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الذي تم إنشاؤه في سنة 1991، و المجلس الوطني للمحاسبة الذي تم إنشاؤه في سنة 1998.

[2] LE Nhu Tuyen, ***Transition économique et transition comptable : revue de la littérature sur la réforme comptable dans les pays en transition d'une économie planifiée et centralisée vers une économie de marché,*** 27ème congrès l'AFC , Tunisie, 2006. p. 13.

تنازلت الدولة، ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة، عن دورها في إصدار المعايير المحاسبية، مكتفية بالمصادقة على معايير معدة من طرف هيئات أجنبية[1].

هذه الطريقة في التوحيد هي أقل تكلفة، كما أنها توفر معلومات ذات جودة عالية و قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، و تشجع الاستثمار الأجنبي و تسهل الدخول للأسواق المالية الدولية، إلا أنها، في المقابل، تضعف الرقابة على عملية التوحيد المحاسبي، كما أن المعايير المصدرة قد تبتعد عن واقع البلد الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة الصراعات بين الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية والجهات المسؤولة عن التوحيد، مما يضع شرعية هذه الجهات موضع شك.

2.أهم التغيرات التي جاء بها نموذج التوحيد المحاسبي الحالي

لم يقتصر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على تغيير مدونة الحسابات فقط، بل تضمن أيضا مبادئ و قواعد جديدة للاعتراف و القياس و الإفصاح، و هو بذلك يمثل قطيعة تامة مع المخطط المحاسبي الوطني.

1.2.وجود إطار مفاهيمي

إن أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي عن المخطط المحاسبي الوطني هو وجود إطار مفاهيمي حيث يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تفسيرها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تتطرق المعايير أو التفسيرات لمعاملات تقوم بها المؤسسة، كما يشكل أداة لإثراء المخطط المحاسبي، لأن عدم المرونة التي تميزه تمنع القوائم المالية من تقديم صورة عادلة عن المؤسسة. يعرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي العناصر التالية: [2]

- نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- المبادئ و الإتفاقيات المحاسبية؛
- الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و الإيرادات و الأعباء.

يمكن القول أن المعايير المحاسبية في الجزائر أصبحت، في ظل النظام المحاسبي المالي، مبينة على مبادئ، بعدما كانت مبنية على قواعد، في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

[1] DAMAK-AYADI Salma, Op., Cit., p. 75.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier,*** Art 7, Journal Officiel, N° 74, 25 Novembre 2007, p. 4.

2.2.التغير في المبادئ المحاسبية

هناك دوران أساسيان للمحاسبة: الأول يستنتج من نظرية الوكالة وهو توفير معلومات للموكل من أجل ملاحظة، و قياس و مراقبة سلوك الوكيل و الإطلاع على نتائج تسيير الموارد التي عهد له الموكل بها، و من ثم تحديد مبلغ التعويضات الملائم للوكيل بما يضمن فعالية و كفاءة سوق العمل، والمحاسبة بذلك وسيلة للإثبات والرقابة، أما الدور الثاني فهو إعلامي، يتمثل في توفير المعلومات لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من أجل اتخاذ القرار و خصوصا القرار الاستثماري، و بالتالي ضمان فعالية و كفاءة الأسواق المالية[1].

لقد اعتبر المخطط المحاسبي الوطني الدور الأول (الإثبات و الرقابة) كدور أساسي للمحاسبة، حيث جاء فيه أن المحاسبة يجب أن تكون " مفصلة بشكل كاف لتسمح بتسجيل ومراقبة العمليات التي تقوم بها المؤسسة،"[2] كما أن المؤسسات تتبني " تنظيما محاسبيا ملائما لهيكلها و احتياجاتها بشكل يسمح خصوصا بحساب التكاليف و أسعار التكلفة وإعداد و مراقبة الموازنات"[3]. ومن أجل أن تكون المعلومات مفيدة في الرقابة، فقد أشار المخطط المحاسبي الوطني إلى ضرورة توفر "خاصية الصدق في تسجيل القيود المحاسبية".[4] كما ركز على ضرورة وجود الوثائق الثبوتية وحدد الشروط الواجب توفرها في الدفاتر المحاسبية. أما بالنسبة للدور الإعلامي، فقد أشار إليه المخطط المحاسبي الوطني بشكل مختصر جدا، حيث جاء فيه أن القوائم المالية (التي كان يطلق عليها المخطط المحاسبي الوطني وثائق الملخصات (documents de synthèse))" تُقدَّم ضمن الشروط القانونية والتنظيمية إلى الهيئات المستفيدة منها" دون توضيح لهذه الهيئات أو لاحتياجاتها من المعلومات المالية أو لطبيعة القرارات التي تتخذها.

أما النظام المحاسبي المالي، فاعترف هو الآخر بدور الإثبات و الرقابة للمحاسبة، حيث جاء فيه أن المحاسبة يجب أن " تستوفي التزامات الانتظام و الصدق و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها والرقابة عليها وعرضها و تبليغها"[5] كما ألزم المؤسسة بأن " تقوم بتحديد، تحت مسؤوليتها، الإجراءات الضرورية لوضع تنظيم محاسبي يضمن رقابة داخلية و خارجية"[6]، و أكد ضرورة توفر وثائق ثبوتية تدعم التسجيلات

[1] SCOTT William R., Op., Cit., p. 14.
[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrèté du 23 Juin 1975 relatif aux modalités d'application du plan comptable national*** , Art. 4, Journal Officiel, N° 24, 23 Mars 1976, p. 270.
[3] Ibidem, Art. 6.
[4] Ibidem, Art. 13.
[5] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier,*** Art. 10, Op., Cit., p. 4.
[6] Ibidem, Art. 11.

المحاسبية و إلزامية مسك دفاتر محاسبية. أما بالنسبة للدور الإعلامي، فقد أشار إليه النظام المحاسبي المالي صراحة و بشكل أكثر تفصيلا، حيث أن الهدف من القوائم المالية هو" تقديم معلومات مفيدة حول الوضعية المالية والأداء و التغير في الوضعية المالية لمؤسسة ما من أجل الاستجابة لاحتياجات مستعملي هذه المعلومات"[1]. هذه القوائم المالية لم تعد موجهة للدولة فقط بل تجاوزتها إلى أطراف أخرى حددها النظام المحاسبي المالي كالتالي[2]:

- المسيرون، و مختلف الأقسام الداخلية للمؤسسة؛
- أصحاب رؤوس الأموال (المستثمرون الحاليون و المحتملون، البنوك...)؛
- الإدارات و الهيئات الأخرى الخارجية التي لديها صلاحية التنظيم و الرقابة (الهيئات الضريبية والمكلفة بالتشريع و الإحصاء و التخطيط...)؛
- الشركاء الآخرون للمؤسسة (زبائن، موردون، عمال...)؛
- جماعات المصالح الأخرى، بما فيها الجمهور بصفة عامة.

لقد استبدل المشرع الجزائري خاصية الصدق التي كانت تمثل أساس إعداد القوائم المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني بخاصية منفعة المعلومات لاتخاذ القرار، هذه المنفعة تتحقق بوجود أربع خصائص نوعية في المعلومة المالية هي الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم و المقارنة[3]

كما استعمل النظام المحاسبي المالي مبدأ الصورة العادلة الذي يتحقق من خلال إعطاء معلومات ملائمة حول الوضعية المالية للمؤسسة، أدائها و التغير في وضعيتها المالية[4]. من أجل أن يتحقق ذلك، ينبغي أن تعرض القوائم المالية الحقيقة المالية و الاقتصادية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و عدم الإكتفاء فقط بالشكل القانوني لهذه العمليات (مبدأ الجوهر فوق الشكل)[5]، كما تعكس الصورة العادلة المعرفة التي يملكها المسيرون حول الحقيقة و الأهمية النسبية للعمليات المسجلة (مبدأ الأهمية النسبية).[6]

[1] Chambre de commerce et d'industrie Rhumel, ***Projet de système comptable financier***, Juillet 2004, p. 4.
[2] Ibid, p. 4-5.
[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances**, *Décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier,*** Art. 8, Journal Officiel, N°27, 28 Mai, 2008 , p. 9.
[4] Ibid, Art. 19, p. 10.
[5] Ibidem, Art. 18.
[6] Ibid, Art. 11, p. 9-10.

مما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي قد عكس الدورين الموكلين للمحاسبة من حيث الأهمية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث أن هدف المحاسبة الرئيسي فيه هو إعلامي أكثر منه رقابي، على خلاف ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

3.2.التغير في معايير الإعتراف

يمكن ملاحظة وجود فروق بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي فيما يخص قواعد الاعتراف؛ حيث أن المخطط المحاسبي الوطني، و إن كان لا يحتوى صراحة على مثل هذه القواعد، يقوم على أفضلية العقد أو القاعدة القانونية على حساب الحقيقة الاقتصادية، و بالتالي لا يتم الاعتراف بالأصل سوى في حالة امتلاكه قانونيا، أما الخصوم فهي تعبر، بشكل رئيسي، عن الالتزامات القانونية، وهي بذلك تستبعد بعض الالتزامات الضمنية أو المحتملة، أما الإيرادات و النفقات فهي تعكس، أساسا، الفواتير المصدرة أو المستلمة[1]. كما يمكن ملاحظة أن بعض حسابات الإيرادات تنتج من معالجات محاسبية فقط دون أن يكون لهذه الإيرادات وجود حقيقي، كحساب تحويل تكاليف الإنتاج و حساب تحويل تكاليف الاستغلال.

أما النظام المحاسبي المالي، فقد وضع قواعد صريحة للاعتراف بعناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، ففيما يخص عناصر الميزانية، فإن المعيار الأساسي هو وجود منافع اقتصادية داخلة أو خارجة و ليس الملكية القانونية، حيث أن الأصول هي الموارد التي يتم التحكم فيها من طرف المؤسسة و الموجهة لتوفير منافع اقتصادية مستقبلا[2]، أما الخصوم فهي الالتزامات التي يتطلب الوفاء بها خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[3]. انطلاقا من هذين التعريفين، فإن المؤسسة قد تعترف بأصول لا تمتلكها قانونيا إذا كانت تجني منها منافع اقتصادية (حالة الإيجارات التمويلية مثلا)، كما أنها قد تعترف بالتزامات ضمنية لا تكون بموجب قوانين أو عقود (بل بسبب إرادة المؤسسة مثلا) إذا كانت تتسبب في خروج منافع اقتصادية.[4]

[1] KPMG, ***Guide investir en Algerie***, Edition 2010, Mars 2010, p. 151.
[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Journal Officiel, N° 19, 25 Mars 2009, p. 68.
[3] Ibid, p. 73.
[4] KPMG, Op., Cit., p. 172.

أما الإيرادات فهي عبارة عن ارتفاع في المنافع الاقتصادية نتيجة زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم[1]، والعكس بالنسبة للمصاريف، فهي انخفاض في المنافع الاقتصادية نتيجة انخفاض الأصول أو ارتفاع الخصوم[2]. استنادا إلى التعريفين السابقين ألغى النظام المحاسبي المالي حسابي تحويل تكاليف الإنتاج و الاستغلال لأنهما لا يعبران عن ارتفاع في المزايا الاقتصادية، بل هما مجرد تحويل من حساب لآخر.

أما الأموال الخاصة فهي عبارة عن الزيادة في الأصول بالنسبة للخصوم[3]، هذا التعريف يستثني المؤونات التي كانت تسجل في ظل المخطط المحاسبي الوطني في الأموال الخاصة، كما يدمج النتيجة التي كانت تعرض سابقا أسفل الميزانية.

4.2.التغير في قواعد الإفصاح

من أجل أن يؤدي النظام المحاسبي المالي الدور الإعلامي المنوط به، تم تغيير شكل و محتوى القوائم المالية. لم يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا تفصيليا و محتوى دقيقا للقوائم المالية؛ حتى يتيح للمؤسسة تكييف هذه القوائم وفق احتياجات متخذي القرار، بل قام فقط بتحديد الخطوط العريضة للقوائم المالية؛ كذكر الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها فيها، وجوب تقديم معلومات مقارنة.... لكنه، وتجنبا لوقوع لبس عند إعداد القوائم المالية، قدم نماذج لهذه القوائم في الملاحق الخاصة بالمعايير (الملحق الخاص بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).

فيما يخص الميزانية، فقد ألزم النظام المحاسبي المالي، عكس المخطط المحاسبي الوطني، بالفصل بين العناصر الجارية و غير الجارية، أما جدول حسابات النتائج، فيمكن تقديمه بطريقتين: تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (كما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني) و حسب الوظائف، كما ألزم النظام المحاسبي المالي بتقديم جدول تدفقات نقدية يتم إعداده بطريقتين: مباشرة (تقوم على حصر التدفقات التشغيلية و الاستثمارية والتمويلية) و غير مباشرة (تنطلق من النتيجة الصافية من أجل تحديد التدفقات المالية التشغيلية). وتتضمن القوائم المالية، في ظل النظام المحاسبي المالي، ملاحق تشبه، إلى حد كبير، الملاحق الموجود في المعايير المحاسبية الدولية، حيث تتضمن عرضا لأهم القواعد المحاسبية المطبقة، معلومات حول تعهدات المؤسسة، و تفصيل و شرح لأهم

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 74.
[2] Ibid, p. 69.
[3] Ibidem.

البنود الواردة في القوائم المالية. كما تتضمن القوائم المالية قائمة للتغير في الأموال الخاصة شبيهة بتلك الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية.

5.2.التغير في طرق القياس

فيما يخص طرق القياس، فقد احتفظ النظام المحاسبي المالي بالتكلفة التاريخية كقاعدة أساسية للقياس، لكنه، عكس المخطط المحاسبي الوطني، أدخل عدة استثناءات على هذه القاعدة تتمثل في:

أ.**القيمة العادلة**: هي المبلغ الذي يتم من أجله تبادل أصل أو تسديد خصم بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية[1].

ب.**قيمة المنفعة**: هي القيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصل وخروجه في نهاية مدة منفعته[2].

ج.**قيمة الإنجاز**: هي مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه حاليا من خلال بيع الأصل بشكل إرادي.[3]

هذه الاستثناءات تمس الأصول (مادية، معنوية مالية) و كذلك الخصوم.

6.2.تغير مخطط الحسابات:

رغم الحفاظ على مبدأ العمل بمخطط حسابات، إلا أن هذه المخطط قد تغير كثيرا نتيجة ظهور معاملات جديدة واختفاء معاملات أخرى. لقد أصبح هذا المخطط شديد الشبه بمخطط الحسابات للمرجع الفرنسي (المخطط المحاسبي العام).

من المتوقع أن تؤدي هذه التغيرات العميقة في المحاسبة إلى خلق بعض الصعوبات لمعدي و مستخدمي القوائم المالية، مما قد يؤدي لوجود إشكاليات في تطبيق النظام المحاسبي المالي خصوصا في السنوات الأولى له.

[1] Ibid, p. 73.
[2] Ibid, p. 76.
[3] Ibidem

المبحث الثالث: صعوبات ومشاكل تطبيق نموذج التوحيد المحاسبي الحالي

إن تجربة الانتقال من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي حول العالم تظهر أنه رغم تغيير النصوص التشريعية، إلا أن إحداث قطيعة تامة مع نظام اقتصادي و اجتماعي ترسخ في ثقافة و أذهان المجتمع عملية جد صعبة، فإذا كان من السهل استبدال التشريعات القديمة بأخرى جديدة، فمن المستحيل استبدال طرق التفكير بواسطة قانون أو تشريع جديد، لذلك ينبغي تجنب النظر لعملية الإنتقال إلى نظام اقتصاد السوق كعملية آلية و إهمال بعدها الإجتماعي.

هذه النتيجة يمكن اسقاطها على حالة الجزائر، حيث أن المحاسبة تغيرت تغيرا ملموسا من ناحية النصوص التشريعية، ووصلت لدرجة مقبولة من التماثل مع المحاسبة الرأسمالية، لكن بما أن توافق نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية قد بدأ للتو، فإن الأمر يحتاج للمزيد من الوقت والإرادة من أجل تقليص الفجوة بين الممارسة المحاسبية على المستوى الوطني و الدولي، حيث لا تزال الممارسة المحاسبية في الجزائر متأثرة بدرجة كبيرة بثقافتها وإيديولوجيتها المحاسبية القديمة.

المطلب الأول: الصعوبات و المشاكل في سنة الإنتقال

لم يقتصر تبني النظام المحاسبي المالي على تغيير أرقام أو مسميات حسابات فقط، فقد أدخل تغييرات جذرية على مستوى التعريفات، المفاهيم، قواعد التقييم و التسجيل و طبيعة و محتوى القوائم المالية التي تعدها المؤسسة. هذه التغييرات تنبثق من النظرة الجديدة للمحاسبة التي عليها أن تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات عوض طبيعتها القانونية.

نظرا لهذه الخصائص الجديدة، فالانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لم يكن عملية سهلة، فهو مشروع تعدى الأبعاد المحاسبية، ليشمل الاستعانة بكل وظائف المؤسسة بالإضافة للخبرات من خارج المؤسسة.[1]

طرح تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة عدة تساؤلات وصعوبات لدى معدي و مستعملي القوائم المالية. من أجل التخفيف من حدة هذه الصعوبات أصدر المجلس الوطني للمحاسبة تعليمة (التعليمة 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009) تشرح خطوات أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، و ذلك من أجل إعداد القوائم المالية

[1] Conseil national de la comptabilité, ***Note méthodologique portant modalités d'application de l'instruction de première application du Système Comptable Financier***, Alger, 19 Octobre 2010, p. 2.

الأولى[1] بتكلفة لا تتعدى المنفعة المنتظرة منها، بالإضافة إلى ضمان جودة وشفافية هذه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، حتى تكون نقطة بداية ملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، إلا أن هذه التعليمة لم تؤد الغرض المرجو منها بسبب الغموض الذي تخلل بعض جوانبها. يمكن تلخيص خطوات الإنتقال والصعوبات التي واجهت المؤسسات عند القيام به كالتالي:

1.مرحلة تحويل الأرصدة و الصعوبات التي تخللتها:

حسب التعليمة رقم 2، يجب أولا إعداد مدونة حسابات خاصة بالمؤسسة تعوض المدونة القديمة، يجب أن تكيف المدونة الجديدة مع الاحتياجات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بتسيير التثبيتات، حسابات الغير.... بعد ذلك يتم إعداد جدول مطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني وحسابات النظام المحاسبي المالي و التأكد من أن مجموع ميزان الإقفال (حسب متطلبات المخطط المحاسبي الوطني) يساوي مجموع الميزان الافتتاحي (حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي). إن الغرض من هذا الجدول هو تحويل الأرصدة، أي تغذية، انطلاقا من أرصدة حسابات المخطط المحاسبي الوطني في 2009/12/31، الحسابات الجديدة حسب النظام المحاسبي المالي. يشكل هذا الجدول الأساس لإعداد يومية الانتقال[2].

إن تحويل الأرصدة من حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي ليس عملية آلية تقوم على نقل مبلغ من حساب إلى آخر، بل إنها عملية تتطلب إعادة تصنيف حسابات المخطط المحاسبي الوطني و ذلك بتقسيم حساب معين في ظل المخطط المحاسبي الوطني إلى عدة حسابات في ظل النظام المحاسبي المالي، أو ضم عدة حسابات في ظل المخطط المحاسبي الوطني في حساب واحد للنظام المحاسبي المالي،[3] وذلك بعد القيام بعملية جرد شاملة و تحليل لطبيعة الحسابات وتصنيفها حسب درجة السيولة و الاستحقاق إلى جارية وغير جارية. فمثلا يقسم ح/422 "أذون و سندات مشتركة" إلى عدة حسابات حسب طبيعة الحساب و درجة سيولته إلى: ح/ 272 " سندات ممثلة لحقوق دين" إذا كانت الحساب غير جاري، أو ح/501" حصص في

[1] إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لأول مرة هي القوائم المالية الأولى التي تتبنى المؤسسة النظام المحاسبي المالي لإعدادها، و تصرح بذلك في الملحق تصريحا واضحا و بدون تحفظ.

[2] يومية الانتقال هي وثيقة توضح، انطلاقا من جدول المطابقة، كل التسجيلات المحاسبية الخاصة بتحويل أرصدة حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي الموافقة لها، هذه اليومية غير إجبارية.

[3] Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Immobilisations Corporelles***, Alger, 20/03/2011, p. 3.

شركات زميلة" أو حـ/ 503 " أسهم و سندات أخرى تمنح حق الملكية" أو حـ/506 " سندات، سندات خزينة، سندات صندوق قصيرة الأجل" أو حـ/508 " قيم أخرى منقولة للتوظيف و ذمم مماثلة" إذا كان حسابا جاريا ، ويتم تقسيم حـ/ 40 "حسابات الخصوم المدينة" حسب حسابات المدينين المعنيين و تقسيم حـ/ 50 "حسابات الأصول الدائنة" حسب حسابات الدائنين المعنيين، في المقابل، يتم ضم حـ/430 تسبيقات للموردين و حـ/435 "إيداعات مدفوعة" و حـ/438 " تخفيضات للتحصيل" وحـ/ 462 " تسبيقات على الخدمات" في حساب واحد هو حـ/409 " موردون مدينون، تسبيقات و أقساط ممنوحة، تخفيضات و تنزيلات وحسومات ستمنح".

من أجل تسهيل عملية تحويل الأرصدة و إعادة التصنيف قام المجلس الوطني للمحاسبة بإعداد جدول مطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني و حسابات النظام المحاسبي المالي، لكن هذا الجدول يتضمن العديد من الإختلالات، يمكن توضيح بعضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–1): مستخلص من جدول المطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي

المخطط المحاسبي الوطني		مخطط الحسابات الموافق حسب النظام المحاسبي المالي	
200	مصاريف متعلقة بعقد الشركة	62	خدمات
		64	ضرائب و رسوم
209	إطفاء المصاريف التمهيدية		توجه للحساب 20X المعني
457	رسوم قابلة للإسترجاع و اقتطاعات	442	الدولة، ضرائب و رسوم محصلة على الغير
543	الضريبة على الدخل الإجمالي	447	ضرائب ورسوم أخرى و مدفوعات مماثلة

المصدر: Conseil national de la comptabilité, ***Instruction n°02 du 29 Octobre 2009 portant première application du Système Comptable financier 2010,*** Op. , Cit. , p. p. 7-12**.**

يلاحظ من خلال الجدول أن حساب المصاريف المتعلقة بعقد الشركة (حـ/200) الموجود في المخطط المحاسبي الوطني يقابله في ظل النظام المحاسبي المالي حسابين للمصاريف الإيرادية (حـ/62، حـ/64)، لكن حـ/200 قد تم تسجيله سابقا (في ظل المخطط المحاسبي الوطني)، في حسابات المصاريف الإيرادية قبل تحويله لحسابات المصاريف التمهيدية، و بالتالي فإن تطبيق ما جاء في هذا الجدول يؤدي لتسجيل مصاريف إيرادية خاصة بنفس العملية مرتين. كما نلاحظ من خلال الجدول أن حـ/ 209 "إطفاء المصاريف التمهيدية" ليس له حساب مقابل في النظام المحاسبي المالي، حيث يتم تحويله إلى حساب التثبيتات الموافق له في دون توضيح لطبيعة هذا

الحساب، مع العلم أن ح/209 قد يظهر نتيجة إطفاء المصاريف التمهيدية المتعلقة بمصاريف غير استثمارية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي.

كما يوجد خلل آخر متعلق بـ ح/457 للمخطط المحاسبي الوطني، "رسوم قابلة للإسترجاع واقتطاعات" فالحساب المقابل له حسب جدول المطابقة هو ح/442 " الدولة، ضرائب و رسوم محصلة على الغير"، لكن النظام المحاسبي المالي يعرف هذا الحساب على أنه الضرائب المقتطعة من الأجور، و بالتالي فهو يمثل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) و ليس الرسم على القيمة المضافة (TVA)[1] . في المقابل، فإن الضريبة على الدخل الإجمالي (ح/ 543 في ظل المخطط المحاسبي الوطني) يقابلها في جدول المطابقة ح/ 447 " ضرائب ورسوم أخرى و مدفوعات مماثلة"، لكن من خلال تعريف النظام المحاسبي المالي لهذا الحساب يتبين أنه حساب خاص بالرسم على النشاط المهني (TAP) و الدفع الجزافي[2]. بالنظر على هذه الاختلالات فالسؤال يبقى مطروحا حول رد فعل المؤسسة اتجاهها.

2.مرحلة معالجة الأرصدة و الصعوبات التي تخللتها

بعد تحويل الأرصدة و إعادة تصنيفها، تم إعادة معالجة الحسابات المنبثقة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال:

- الاعتراف ببعض عناصر الأصول و الخصوم التي تستجيب لتعريف و شروط الاعتراف التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي و التي لم تكن مسجلة كأصول أو خصوم في المخطط المحاسبي الوطني، مثل مصاريف التطوير المسجلة كمصاريف إيرادية في ظل المخطط المحاسبي الوطني لكنها تعتبر كأصول معنوية حسب النظام المحاسبي المالي، التثبيتات المؤجرة بعقود إيجار تمويلية والخصوم المقابلة لها، الأدوات المالية غير المسجلة في الأصول و الخصوم، مؤونة التقاعد، الضرائب المؤجلة...؛

[1] KADDOUR Amar, ADMANE Mrizek, ***Problématique d'application du Système Comptable Financier Algérien sur les entreprises algériennes***, Réalité et perspectives du Système Comptable Financier dans les PMEs en Algerie, Université Hamma Lakhdar, El- Oued, 05-16 Mai 2013, p. 4.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 58.

- إلغاء الاعتراف ببعض عناصر الأصول و الخصوم التي لا تستجيب لتعريف و شروط الاعتراف التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي مثل المصاريف التمهيدية، مصاريف البحث المسجلة كاستثمارات، مؤونة الإصلاحات الكبرى...؛
- إعادة تقييم مختلف عناصر الأصول و الخصوم حسب متطلبات القياس الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، مثل تقييم الأدوات المالية للمتاجرة و الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة عوض التكلفة....

ينظر النظام المحاسبي المالي لهذه المعالجات كتغير في الطرق المحاسبية نتيجة صدور تنظيم جديد.[1] حسب النظام المحاسبي المالي فإن " تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ، الأسس، الاتفاقيات، القواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة لإعداد و عرض قوائمها المالية"[2].

ويتم تغيير الطرق المحاسبية، بما فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى، بأثر رجعي، كأن المؤسسة كانت تطبق هذه الطرق منذ نشأتها. إن أثر أي تغيير في الطرق المحاسبية على نتائج الدورات السابقة يجب تسجيله كتصحيح للرصيد الافتتاحي للنتائج غير الموزعة (يحمل على بند "ترحيل من جديد" للسنة الجارية وإذا لم يوجد هذا البند فيحمل على أي بند للاحتياطات يمثل نتائج غير موزعة)، كما تكيف معلومات السنة المالية السابقة بغرض ضمان قابلية المقارنة بين الفترتين الحالية و السابقة على مستوى القوائم المالية.

في حالة تطبيق النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى، قامت المؤسسات بإعداد ميزانياتها الافتتاحية لسنة 2010 حسب النظام المحاسبي المالي، كما لو كانت تستعمل هذا المرجع منذ نشأتها، كما تم تعديل المعلومات المقارنة لسنة 2009 من أجل ضمان، على مستوى القوائم المالية لسنة 2010 المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، القابلية للمقارنة مع المعلومات المالية المرتبطة بسنة 2009.

بمناسبة عملية الانتقال، يتيح النظام المحاسبي المالي عدة خيارات للتقييم، لذلك ينبغي توضيح، في الملحق، خيارات المعالجة و العرض التي تبنتها المؤسسة، كما ينبغي توضيح[3]:

- عمليات إعادة التصنيف التي تمت؛

---

[1] حسب المادة 39 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا تم فرضه في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية للمؤسسة.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier***, Art. 39, Op., Cit., p. 6.

[3] Conseil national de la comptabilité**, *Note méthodologique portant modalités d'application de l'instruction de première application du Système Comptable Financier***, Op., Cit., p. 7.

- شرح المعالجات الأساسية التي تمت؛
- تبرير اثر الانتقال على بند "الترحيل من جديد"؛
- توضيح أثر الانتقال على حساب رأس المال.

من أجل الحد من وجود أخطاء، يجب أن تخضع عملية الانتقال لفحص من قبل محافظ الحسابات، حيث يدلي هذا الأخير برأيه حول الميزانية الافتتاحية لسنة 2010، و ذلك بشكل مستقل عن رأيه حول القوائم المالية الختامية لسنة 2009، حيث يعبر بموجبه عن كل التحفظات التي يراها ضرورية.

لقد عرفت معظم المؤسسات الجزائرية صعوبات كبيرة في تطبيق إجراءات المعالجة السابقة، نظرا لعدم منح المؤسسات الوقت الكافي لتحضير الانتقال بشكل ملائم، إذ لم تبدأ هذه العملية فعليا إلا في سنة 2010، بعد إيداع الحسابات الاجتماعية لسنة 2009 وانعقاد الجمعيات العامة العادية للمصادقة على القوائم المالية.[1] في المقابل، إذا نظرنا مثلا لدول الإتحاد الأوروبي، نجد أن تحضيرات ضخمة قد سبقت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيه، ابتداء من سنة 2005، هذه التحضيرات دامت قرابة 30 سنة[2]و تضمنت وضع معايير دقيقة للإنتقال، رزنامة مضبوطة وواقعية، تكييف نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسات على مدى عدة سنوات....، ولم يشمل هذا التطبيق سوى المجموعات (المؤسسات التي تقدم قوائم مالية مجمعة) و المؤسسات المسعرة في السوق المالي.[3]

كما وجدت المؤسسات الجزائرية صعوبة في عملية معالجة الأرصدة بسبب غياب خطة واضحة لضمان انتقال سلس، فعملية معالجة الأرصدة تتطلب منهجية واضحة تعطي للمؤسسات العناصر والتوجيهات التي تسمح لها بتذليل مختلف الصعوبات التي تعترضها وتضمن احترام القواعد التي أتت بها مختلف النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي. هذه المنهجية لم يتم توضيحها بشكل كافي في التعليمة الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي أول مرة (التعليمة رقم 2)، لذلك أصدر المجلس الوطني للمحاسبة مذكرة منهجية تشرح هذه التعليمة، لكنها صدرت بشكل متأخر جدا، في 19 أكتوبر 2010، أي بعد 10 أشهر من بدأ سنة الإنتقال، مما يظهر الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الجهات المسؤولة عن التوحيد في الجزائر في ضبط عملية الإنتقال.

[1] KADDOUR Amar, ADMANE Mrizek, Op., Cit., p. 5.

[2] تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 و التي أوكلت لها مهمة إصدار المعايير المحاسبية الدولية. وقد كانت الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، بريطانيا، المانيا)، من بين الأعضاء المؤسسين.

[3] مثلا بالنسبة لفرنسا، فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقتصر على المؤسسات المسعرة في السوق المالي، أما المؤسسات الأخرى فتطبقها بشكل اختياري فقط.

لم تكن هذه المذكرة المنهجية كافية هي الأخرى، حيث احتاج معدوا القوائم المالية لتوجيهات حول المعالجات الخاصة بكل بند على حدة. هذا النقص لم يتم معالجته حتى بداية إصدار المذكرات التفسيرية، التي جاءت هي الأخرى متأخرة جدا، حيث ظهرت المذكرتان التفسيريتان الأوليان في نهاية شهر ديسمبر 2010 (تخصان المخزونات و التثبيتات المعنوية)، وهو ما أجبر المؤسسات، التي هي أصلا منشغلة بأعمال نهاية السنة، على إعادة النظر في ميزانياتها الافتتاحية وتنفيذ المعالجات حسب ما تتطلبه هذه المذكرات التفسيرية. ثم تلى هاتين المذكرتين التفسيريتين صدور مذكرات أخرى كالتالي:

- 20 مارس 2011 صدور مذكرة تفسيرية تخص التثبيتات المادية؛
- 26 مارس 2011 صدور مذكرة تفسيرية تخص تعويضات الإحالة على التقاعد؛
- 05 ماي 2011 صدور مذكرة تفسيرية تخص الإيرادات و التكاليف خارج الاستغلال؛
- 24 ماي 2011 صدور مذكرة تفسيرية تخص العقود طويلة الأجل؛
- 07 جوان 2011 صدور مذكرة تفسيرية تخص الأصول و الالتزامات المالية.

في ظل هذه التواريخ المتأخرة جدا، وجدت المؤسسات نفسها متشتتة بين المعالجات التي فرضتها عملية الانتقال، أعمال نهاية سنة 2010 و التسجيلات المحاسبية لسنة 2011. كما أن العديد من المؤسسات التي أودعت حساباتها الاجتماعية لسنة 2010 اضطرت إلى إعادة سحبها من أجل تطبيق محتوى المذكرات الجديدة التي ظهرت بعد الإيداع (خاصة المذكرات الثلاثة الأخيرة)، و بالتالي أعادت المؤسسات فتح حسابات سنة 2010 رغم أنها بدأت في تسجيلات سنة 2011.

كما أن معظم هذه المذكرات التفسيرية تحتاج في حد ذاتها إلى تفسير، حيث تبقى غامضة في العديد من الجوانب، مما ولد الكثير من الصعوبات التقنية التي لا تزال قائمة لحد الآن.

المطلب الثاني: الإشكاليات التقنية المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

إن الانتقال من نموذج محاسبي قائم على"الامتثال القانوني" أين يتم التركيز على الشكل القانوني للأحداث عند التسجيل المحاسبي لها، إلى نموذج قائم على "العرض العادل" يمنح أفضلية للواقع الإقتصادي للمعاملات على حساب شكلها القانوني يطرح عدة تساؤلات حول امتلاك المؤسسة الجزائرية للإمكانيات التقنية والبشرية التي تسمح لها بتطبيق هذا النظام الجديد بنجاح. من بين أهم الإشكاليات التقنية و التنظيمية التي أعاقت تطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن ذكر ما يلي:

1.التسرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي

من أجل نجاح تطبيق مرجع محاسبي جديد، يجب أن يكون التطبيق تدريجيا: على المؤسسات الكبيرة في البداية، ثم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فإذا وجدت المؤسسات الكبيرة صعوبات في تطبيق هذا المرجع المحاسبي الجديد، فإن الجهات المسؤولة عن التوحيد تمتلك متسعا من الوقت من أجل إجراء تعديلات بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية[1].

لكن لم يكن هذا هو الحال في الجزائر، حيث حدد المجلس الوطني للمحاسبة سنة 2010 كسنة بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون أن يكون هناك خطة للتطبيق التدريجي، حيث شمل التطبيق منذ البداية كل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة أو صغيرة الحجم.

إذا قارنا حالة الجزائر بتونس، نجد أن هذه الأخيرة قد أصدرت مرجعها المحاسبي الجديد المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 1996، من أجل أن يدخل حيز التنفيذ في 2014، أي أن التحضيرات لتطبيق المرجع المحاسبي الدولي قد دامت 17 سنة.

2. نقص التكوين و المرافقة

يتضمن النظام المحاسبي المالي العديد من الجوانب التقنية المعقدة كالضرائب المؤجلة، الأصول و الخصوم المالية، إعادة التقييم[2].... بالإضافة لهذه الجوانب التقنية على معدي القوائم المالية الإحاطة بمجالات ذات علاقة بالمحاسبة، كالمجال الاقتصادي و القانوني (للتعرف على شكل و جوهر العملية)، الميدان المالي (للتعرف على إجراءات التقييم و تدني القيمة وتقييم تقارير الخبراء...)، المجال اللغوي (خاصة اللغة الإنجليزية) ....[3] من أجل اكتساب هذه المعارف يجب وضع مخطط مكثف و طويل المدى للتكوين.

[1] KADOURI Rachid, ***Eléments de réflexion sur la problématique d'application du Système Comptable Financier Algérien***, Réformes économiques et intégration en économie mondiale, N° 12/2012, p. 75-76.
[2] ESSADEK Abdelouahab, ***La comptabilité : Outil de développement économique.*** http://cn-cncc.dz/_cont/uploads/2016/10/ESSADEK-La-comptabilit%C3%A9-2v-DEF.pdf Consulté le 15/08/2018
[3] DJAFRI Omar, TALEB Mohammed Amine, ***L'influence culturelle du Système Comptable Financier sur le contexte organisationnel des entreprises Algériennes après trois ans d'application***, Revue Algérienne d'économie et de management, N° 04, Octobre 2013, p. 40.

رغم أهمية جانب التكوين، لم تلزم الجهات المسؤولة عن التوحيد في الجزائر، من خلال أي نص قانوني، المؤسسات على القيام بعمليات تكوين، و لم توضح كيفية القيام به، رغم ذلك فقد أنفقت معظم المؤسسات الجزائرية مبالغ كبيرة من أجل هذه العملية.

لقد تخللت عمليةَ التكوين العديدُ من الصعوبات التي أثرت على استيعاب المتدربين للجوانب التقنية الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، هذه الصعوبات راجعة للأسباب التالية:

- أن المكوِّنين الذين أشرفوا على هذه العملية لم يتلقوا تكوينا حول النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية، باستثناء بعض المهنيين الذين تلقوا تكوينا خارج الوطن بإمكانياتهم الخاصة، لدلك فإن الكثير من الدورات التكوينية كانت في الحقيقة إعلامية و تحسيسية فقط؛
- ينحدر أغلب المكوِّنين من الوسط المهني (خبراء محاسبين أو محافظي حسابات)، و بالتالي فهم يعانون من نقص في الجانب البيداغوجي؛
- عدم وجود حالات واقعية تعكس السياق الذي تنشط فيه المؤسسة الجزائرية، حيث يعتمد أغلب المكوِّنين على أمثلة وحالات مستمدة من مراجع فرنسية؛
- إعتمد أغلب المكوِّنين في عملهم على المعايير المحاسبية الدولية و ليس على النظام المحاسبي المالي.

أما فيما يخص تدريس النظام المحاسبي المالي في الجامعة، فهو يتميز بضعف الحجم الساعي للدروس، فمثلا يقارب الحجم الساعي لمقياس المحاسبة المعمقة 40 ساعة، مقابل 190 ساعة في فرنسا[1]، كما أن منع الجمع بين مهنة التعليم و ممارسة المحاسبة كخبير محاسبي أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد من شأنه زيادة الفجوة بين الجانب الأكاديمي و المهني.

3. التوافق المحاسبي الجبائي

هناك عادة عدم توافق بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية، هذا راجع، من جهة، لاختلاف أهداف النظام المحاسبي و النظام الجبائي، فالمحاسبة تسعى لتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها

[1] فريد عوينات، ***الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي : الإحتياجات و التحديات***، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/02، ص. 168.

والتغير في وضعيتها المالية، أما النظام الجبائي فيهدف إلى تحصيل الإيرادات وتوجيه السياسات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن تطور القواعد الجبائية لا يتطابق زمنيا مع تطور القواعد المحاسبية.[1]

رغم هذه الحالة من عدم التوافق، فالنظام المحاسبي في الجزائر غير منفصل عن النظام الجبائي، حيث يظهر أثر القواعد الجبائية على الخيارات المحاسبية جليا من خلال المادة 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تنص على أنه " يجب على المؤسسات احترام التعريفات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي باستثناء حالة تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة"، هذا الأمر يؤدي إلى عدم قبول بعض الخيارات المحاسبية المنبثقة عن النظام المحاسبي المالي، لا سيما أنه يعتمد على مبدأ تفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، مما قد يفرغ النظام المحاسبي المالي من محتواه. من أهم نقاط التعارض بين القواعد المحاسبية والجبائية نجد:

1.3.أساس الإهتلاك: حسب القواعد الجبائية فإن أساس الإهتلاك هو تكلفة الحيازة أو الإنتاج، أما النظام المحاسبي المالي فينص على استبعاد صافي القيمة المتبقية من هذه التكاليف عند حساب الإهتلاك، مما يؤدي لتخفيض مخصصات الإهتلاك السنوية[2].

2.3.معدل الإهتلاك: تحدد القواعد الجبائية معدلات خاصة بكل نوع من أنواع التثبيتات، أما قواعد النظام المحاسبي المالي فتنص على أن معدل الإهتلاك ينبغي أن يعكس وتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية للتثبيت.

3.3.الإيجار التمويلي: إن التعريف الجديد للأصول في النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تعارض بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية المتعلقة بالاعتراف بالأصول، حيث تنص القواعد المحاسبية على الاعتراف بالأصول التي تتحمل المؤسسة مخاطرها و منافعها حتى ولو لم تكن مالكة لها، في حين تضع القواعد الجبائية الملكية كشرط أساسي للاعتراف. هذا التعارض يظهر بالخصوص في حالة الإيجارات التمويلية.

[1] AZOUANI Nacer, OUALIKENE abderrahmane, ***Interdépendances et implications entre les nouvelles règles comptables et les règles fiscales***, réformes économiques et intégration en économie mondiale, n°14/2013, p. 14.
[2] MEBARKI Mohamed, BOURENANE Brahim, ***La convergence entre la comptabilité selon SCF et la fiscalité (amortissement et pertes de valeur) : Cas de la direction de maintenance Laghouat,*** Revue Dirassat, n°28, Janvier 2017, p. 22.

بالتالي فإن الإهتلاكات الناتجة عن التثبيتات المستأجرة بإيجار تمويلي تسجل حسب النظام المحاسبي المالي في حسابات المستأجِر، لكنها غير قابلة للتخفيض جبائيا، لأن القواعد الجبائية لا تقبل التخفيض من النتيجة الجبائية لمصاريف الإهتلاك المرتبطة بتثبيتات لا تمتلكها المؤسسة قانونيا[1].

4.3. العقود طويلة الأجل: حسب النظام المحاسبي المالي، فإن تسجيل الإيرادات الناتجة عن العقود طويلة الأجل يتم حسب درجة تقدم الأشغال في نهاية السنة، و ذلك عندما يكون في الاستطاعة تحديد نتيجة العقد بصورة موثوق فيها. وفي حالة استحالة تطبيق هذه الطريقة، يتم تسجيل الإيرادات في حدود المصاريف التي دفعت فعلا خلال الدورة. في المقابل فإن القواعد الجبائية لا تقبل سوى الطريقة الأولى باعتبار الطريقة الثانية تؤدي للتخفيض من وعاء الضريبة[2].

5.3.الإعتراف بالإيرادات: حسب النظام المحاسبي المالي، فإن من بين شروط الاعتراف بالإيراد الناتج عن عملية البيع إمكانية قياس التكلفة المتعلقة بهذه العملية بموثوقية، في المقابل فإن القواعد الجبائية تفرض ضريبة على الإيراد الناتج عن البيع بغض النظر على تسجيل التكاليف المرتبطة به.

6.3.الإعانات: حسب النظام المحاسبي المالي، يتم تسجيل إعانات الاستغلال كإيرد (ح/74)، أما من الناحية الجبائية، فإن تحصيل الإعانة يكفي من أجل فرض الضريبة عليها حتى ولو لم يتم تسجيلها كإيراد، هذا الإختلاف المؤقت قد يؤدي إلى: إما طرح الإعانة من الوعاء الخاضع للضريبة في حالة تسجيلها محاسبيا كإيراد وعدم تحصيلها أو إضافتها للوعاء الخاضع للضريبة في حالة تحصيلها في الدورة دون تسجيلها محاسبيا كإيراد.

وبالنسبة لإعانات الاستثمار المستخدمة في اقتناء تثبيتات غير قابلة للإهتلاك، فإن النظام المحاسبي المالي ينص على تحويل هذه الإعانة إلى النتيجة على أقساط متساوية، و ذلك إما خلال الفترة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتنازل بموجب العقد الذي يمنح الإعانة، و إما على مدى 10 سنوات إذا لم يتضمن العقد مثل هذا الشرط، لكن من الناحية الجبائية فإن إعانة الإستثمار المرتبطة بتثبيت غير قابل للإهتلاك تدمج في النتيجة بأقساط متساوية على مدى 5 سنوات ابتداء من سنة تحصيلها.

[1] استمر هذا الإجراء حتى سنة 2013.

[2] AZOUANI Nacer, OUALIKENE abderrahmane**, *Divergences entre les règles comptables et les règles fiscales et solutions possibles***, La revue des sciences commerciales, Vol. 15, N° 1, p. 187.

7.3.التعامل بالعملات الأجنبية: حسب النظام المحاسبي المالي، تحول الذمم و الديون المقيمة بعملات أجنبية إلى العملة الوطنية استنادا إلى سعر الصرف في تاريخ إبرام العقد بالنسبة للعمليات التجارية، أو تاريخ الحصول على الأموال بالنسبة للعمليات المالية. تبقى هذه القيمة في الميزانية حتى تاريخ التنازل أو استهلاك أو اختفاء الأصل. أما تقلبات أسعار الصرف فتسجل بشكل منفصل كإيرادات أو مصاريف (حـ/766 أو حـ/666)، في المقابل، فإن القواعد الجبائية لا تأخذ بعين الإعتبار فروق أسعار الصرف إلا في حالة تحققها، أي نشوئها نتيجة الفرق بين السعر التاريخي و سعر الدفع أو التحصيل الفعلي للديون أو الذمم.

8.3.تدني القيمة: عادة ما يتم إعادة إدماج جزء من المؤونة المسجلة محاسبيا لتحديد النتيجة الجبائية، نظرا لاختلاف شروط الاعتراف بمؤونة تدني القيمة بين القواعد الجبائية و قواعد النظام المحاسبي المالي، حيث تكون مؤونات تدني القيمة، المسجلة محاسبيا على أساس صافي سعر البيع، قابلة للتخفيض لكن بعد استبعاد تكاليف الخروج، أما المؤونات المسجلة على أساس القيمة النفعية، فإنها تتيح حرية كبيرة لمعدي القوائم المالية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تكون عادة غير قابلة للتخفيض.

4.توافق النظام المحاسبي المالي مع القوانين الأخرى

يشكل قانون العقوبات المتعلق بالأعمال، بشكله الحالي، عائقا أمام تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أن العديد من الجنح والجرائم التي يتضمنها تتطلب إعادة تعريف على ضوء القواعد المحاسبية الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، بالأخص جريمة توزيع أرباح وهمية، جريمة تقديم ميزانية غير صحيحة[1].

كما أن القانون التجاري ما زال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع رأس مالها في حالة إفلاس، ويجب تصفيتها، في حين يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رأس المال مجرد قيمة ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم و أن هذا الفرق يتغير باستمرار، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وأن تستطيع مزاولة نشاطها بشكل عادي حتى ولو انخفض رأس مالها الإجتماعي بشكل كبير[2].

[1] SADI Nacer Eddine, Op., Cit., p. 21.

[2] فلة حمدي، ***تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الكوابل– بسكرة***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص. 40.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن العديد من النواحي الأخرى في قانون الأعمال (القانون التجاري، القانون المدني خاصة في بنوده المتعلقة بالعقود و الشركات، قانون الضمان الاجتماعي، قانون المنافسة، قانون النقد والقرض...) ينبغي تكييفها مع مبادئ النظام المحاسبي المالي.

5.إشكالية تطبيق نموذج القيمة العادلة

عرف النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة على أنها "المبلغ الذي من أجله يمكن تبادل أصل أو إطفاء خصم بين أطراف على دراية كافية وموافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة العادية"[1].

رغم أن النظام المحاسبي المالي أشار إلى بعض الحالات التي تجيز تطبيق القيمة العادلة، إلا أن جل المؤسسات الجزائرية لا تطبق هذه الطريقة في القياس،[2] نظرا لوجود عدة صعوبات تعيق استعمالها، يمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

- تضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المسائل التقنية المعقدة، جعل المؤسسات الجزائرية تركز على الإحاطة بهذه المسائل و التحكم فيها، و لا تفكر في تبني نموذج القيمة العادلة باعتباره اختياريا وليس إجباريا؛
- هناك صعوبات كبيرة في تحديد القيمة العادلة للتثبيتات، لأن ذلك يتم في ظل المنافسة العادية وسهولة الوصول للمعلومات من قبل البائع و المشتري، هذه الشروط غير متوفرة في الكثير من أسواق التثبيتات المادية في الجزائر، كسوق العقارات الذي تغيب فيه الشفافية و يخضع لمنافسة احتكارية تتحكم بموجبها بعض الأطراف في الأسعار. نفس الحال بالنسبة للتثبيتات المعنوية، التي لا يُسمح بإعادة تقييمها إلا إذا أمكن تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى سوق نشط، هذا النوع من الأسواق غير متوفر في الجزائر؛[3]
- باعتبار أن نموذج القيمة العادلة قد يقلص الإيرادات الجبائية بشكل كبير، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة تضخم مستمرة، فإن هذه الطريقة في التقييم تواجَه بتحفّظ كبير من قبل الهيئات الجبائية؛

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 73.

[2] إسماعيل سبتي، ***أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس و الإفصاح المحاسبي في المجموعة – دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول–***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص. 223.

[3] حسب المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG) فإنه من غير المسموح تطبيق نموذج إعادة التقييم على الأصول المعنوية.

- عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يُستند إليه عند تقييم الأصول المالية، فظهور المعايير المحاسبية الدولية كان استجابة لتطور الأسواق المالية وتميزها بالكفاءة، مما جعل تقييم الأسهم و السندات ومشتقاتها وفقا لنموذج القيمة العادلة ممكنا؛
- إن التقييم وفق نموذج القيمة العادلة يتطلب توفر معلومات كافية وموثوق فيها و محيَّنة عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة و المتداولة، إلا أن الواقع يبين وجود تناقض في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الوطني بين مختلف الهيئات، و عدم تمتع هذه المعلومات بالمصداقية، ناهيك عن عدم توفرها أحيانا، وذلك راجع لغياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني؛
- طول مدة إنجاز القوائم المالية في حال التوسع في تطبيق نموذج القيمة العادلة، نظرا لصعوبة تطبيقه، مما قد يعرض المؤسسة لعقوبات نتيجة التأخر في إيداع حساباتها الإجتماعية. كما أن غالبية محافظي الحسابات يرفضون هذا النموذج في التقييم بسبب عدم تمتعهم بمعارف في هذا المجال، الأمر الذي قد يدفعهم لإبداء رأي سلبي حول القوائم المالية للمؤسسة؛
- الانتقادات الموجهة لنموذج القيمة العادلة خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث اعتبرت القيمة العادلة من بين الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، مما جعل تطبيقها دائما مثارا للشك؛
- عدم وجود نصوص قانونية كافية تبين كيفية تطبيق نموذج القيمة العادلة، مما يجعل هذا التطبيق رهين التقديرات الشخصية لمعد القوائم المالية.

6.عدم تحديث نصوص النظام المحاسبي المالي

لقد استُمد النظام المحاسبي المالي، بشكل كبير، من المعايير المحاسبية الدولية التي كانت حيز التطبيق في سنة 2003[1]، و لم يخضع منذ هذا التاريخ لأي تعديل. في المقابل شهدت المعايير المحاسبية الدولية تغيرا مستمرا، فقد تم تعديل الكثير من هذه المعايير و استبدال أو إلغاء البعض منها.

إن هذه التغييرات، إذا تم الأخذ بها في النظام المحاسبي، ستمس بشكل أساسي قواعد التقييم و الإدراج الموجودة في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. يمكن تلخيص أهم هذه التغيرات حتى سنة 2017 و مواطن تأثيرها على هذا القرار في الجدول التالي:

[1] KADOURI Rachid, Op., Cit., p. 82.

جدول رقم (2–2): أهم التغيرات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية حتى سنة 2017 و أثرها المحتمل على النظام المحاسبي المالي[1]

أهم التغيرات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية منذ 2003	أثر التغيرات على النظام المحاسبي المالي (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008)
صدور المعيار **IFRS 9** " **الأدوات المالية**" الذي عوض المعيار IAS 39 " الأدوات المالية، الاعتراف القياس"، هذا المعيار طبق ابتداء من 2018/01/01 مع إمكانية تطبيقه بشكل اختياري مسبق ابتداء من 2015/02/01.	الفصل 2: القسم 2: الأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية): سندات و حسابات دائنة. الفصل 2: القسم 6: القروض و الخصوم المالية الأخرى.
صدور المعيار **IFRS 13** "**التقييم بالقيمة العادلة**"، هذا المعيار طبق ابتداء من 2013/01/01 بأثر غير رجعي.	تكرر استخدام مصطلح " القيمة العادلة" 37 مرة عند التطرق لطرق التقييم الموجودة في النظام المحاسبي المالي.
هناك حاليا مشروع لمراجعة المعيار IAS 17 "عقود الإيجار" من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB	الفصل 3: القسم 5: عقود الإيجار –التمويل.
صدور المعيار **IFRS 15**: "**إيرادات الأنشطة العادية المتأتية من عقود مبرمة مع العملاء**". لقد عوض المعيار IFRS 15 المعيار IAS 11 "عقود الإنشاءات" و المعيار IAS 18 " إيرادات الأنشطة العادية" طبق هذا المعيار ابتداء من 2018/01/01 مع إمكانية تطبيقه بشكل اختياري قبل هذا التاريخ.	الفصل1: القسم 1: إدراج الأصول و الخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات. الفصل 3: القسم 3: العقود طويلة الأجل.
معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ينبغي أن توسع إجراءات هذه المعيار لتشمل كل المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة

المصدر: ESSADEK abdelouahab, Op. , Cit. , p. 2-3.

من أجل الحفاظ على الهدف الذي أُصدر من أجله النظام المحاسبي المالي، و هو حيازة مرجع محاسبي عصري يستجيب لاحتياجات المؤسسات محلية كانت أو أجنبية[2]، ينبغي على المجلس الوطني للمحاسبة، البدء في إجراءات تحيين نصوص النظام المحاسبي المالي آخذة بعين الاعتبار تطور المحيط المحلي و الدولي.

[2] OUANDELOUS Mohamed, ***Aperçu sur la mise en œuvre du Système Comptable Financier en Algérie*** , Revue l' Auditeur, N° 3, p. 21.

7.إعادة تنظيم المؤسسة

إن تبني النظام المحاسبي المالي ليس شأنا خاصا بقسم المحاسبة فقط، بل هو عملية تعني كل المؤسسة، لذلك فإن النجاح في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتطلب إعادة هيكلة المؤسسة، و ذلك من خلال إعادة النظر في بعض الوظائف و تعديل بعض النظم. في هذا الإطار، ستزداد درجة التعاون بين المحاسب و المصالح التشغيلية[1] فعلى سبيل المثال يزداد دور مسؤولي برامج الاستثمار، مسؤولي الإنتاج و الصيانة وذلك عند تطبيق المقاربة بالأجزاء، تحديد مدة المنفعة، تحديد مؤشرات تدني القيمة ... ، كما يزداد دور مصالح البحث والتطوير التي ستتحمل مسؤولية متابعة المشاريع حسب المعايير التي تسمح بتصنيف هذه المشاريع كأصول أو مصاريف إيرادية، كما يكون لمصلحة الخزينة دور مهم في اختيار و تنفيذ و توثيق عمليات التحوط...، أما موظفو المصالح التجارية فلهم دور مهم في تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق لمختلف أنواع المخزون و التي تشكل أساس حساب المؤونة.

الملاحظ في الجزائر هو عدم تدخل الفئات السابقة في عملية إعداد القوائم المالية، نظرا لعدم معرفتهم بهذه الأدوار المنوطة بهم من جهة، [2] و من جهة أخرى، لطبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر الذي تغلب عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة لا تملك هيكل تنظيمي واضح و يد عاملة مؤهلة، بالإضافة إلى أنها تلجأ عادة لأطراف خارجية لمسك المحاسبة، و تكتفي فقط بتطبيق مدونة الحسابات و تقديم القوائم المالية التي تطلبها المصالح الجبائية. هذه النظرة السطحية للمحاسبة في الجزائر تعود بدرجة كبيرة لعوامل ثقافية ترسّخت في الذهنيات.

المطلب الثالث: الإشكاليات الثقافية و السلوكية لتطبيق النظام المحاسبي المالي

رغم أن الدراسات في الميدان المحاسبي أكدت أن تطور النماذج المحاسبية مرتبط بعوامل بيئية، إلا أن تحديد هذه العوامل لا يزال محل جدل و بحث. في هذا الإطار، حظيت العوامل الثقافية باهتمام متزايد من قبل الباحثين.

لقد قامت الجزائر، في إطار سعيها للاقتراب من الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، باستيراد نظام محاسبي تختلف الأبعاد الثقافية التي بني عليها اختلافا كبيرا عن الثقافة المحلية، دون مراعاة لهذه الاختلافات، ودون

[1] MEBARKI Mohamed, BOURENANE Brahim, Op., Cit., p. 22.
[2] DJAFRI Omar, TALEB Mohammed Amine, Op., Cit., p. 40.

محاولة لتكييفها مع متطلبات البيئة المحلية، مما قد يؤدي لظهور عدة انحرافات سلوكية تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

من أجل فهم تأثير الأبعاد الثقافية على القيم المحاسبية في الجزائر و انعكاسات ذلك على سلوك معدي القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، سيتم اللجوء إلى الإطار النظري لكل من Hofstede (1980) و Gray (1988)، وذلك من خلال استعراض الأبعاد الثقافية و القيم المحاسبية و العلاقة بينهما، ثم إسقاط هذه الأبعاد الثقافية و القيم المحاسبية على الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار هذه الأخيرة ممثلة للثقافة الأنجلوسكسونية التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي، من أجل ملاحظة الإختلاف بين الثقافة و القيم المحاسبية التي بني عليها النظام المحاسبي المالي و الثقافة و القيم المحاسبية الجزائرية، وفي الأخير محاولة معرفة رد معدي القوائم المالية في الجزائر إزاء هذا الإختلاف.

1.تأثير الثقافة على النظم الإجتماعية

تعرف الثقافة على أنها" البرمجة الجماعية للعقل التي تميز أعضاء جماعة بشرية معينة عن الجماعات الأخرى"[1] وهي عبارة عن " الحوافز، القيم، المعتقدات، الهويات، تأويلات أو معاني الأحداث المهمة التي تنتج من التجارب المشتركة لأعضاء جماعة معينة، و التي تنتقل عبر الأجيال"[2].

تنبع أهمية دراسة الثقافة و قيمها من تأثيرها عن النظم الاجتماعية (كالنظام المحاسبي)، هذه النظم الاجتماعية تتكون من ثلاث عناصر تتفاعل فيما بينها: التبعية، القيم، و محددات السلوك. تعبر التبعية عن التفاعلات بين الجماعات داخل النظام الاجتماعي و التفاعلات بين النظام في حد ذاته و النظم القريبة منه[3]، أما القيم فهي النزعة العامة لتفضيل حالات و ظروف معينة على أخرى، وتعني عبارة "النزعة العامة" أن درجة قبول القيم قد تختلف بين الأفراد و الجماعات داخل النظام، مما قد يؤدي لحدوث نزاع بينهم. كما قد يكون للنظم الاجتماعية القريبة التي يتفاعل معها النظام الاجتماعي المعني قيمها الخاصة أيضا، مما قد يؤدي أيضا لوجود

---

[1] HARRISON Graeme L. , McKINNON Jill L. , ***Culture and accounting change : A new perspective on corporate reporting regulation and accounting policy formulation***, Accounting Organizations and Society, Volume 11, No. 3, 1986, p. 236.

[2] CIESLEWICZ Joshua K. , ***Relationships between national economic culture, institutions, and accounting: Implications for IFRS***, Critical Perspectives on Accounting, Vol. 25, Issue 6, September 2014, p. 513.

[3] حسب Huse & Bowditch (1973)، كلما كان مستوى النظام الاجتماعي مرتفعا (كالنظام المحاسبي)، كلما زاد تأثيره و تأثره بالأحداث التي تقع في النظم القريبة منه.

نزاعات بين هذه النظم. أما محددات السلوك فيقصد بها العوامل المؤثرة على سلوك الأفراد و الجماعات داخل النظام الاجتماعي.[1].

تعتبر الثقافة عنصرا أساسيا في فهم النظم الإجتماعية و كيفية تغيرها باعتبارها تؤثر على القيم الموجودة في النظام و كذلك سلوك الأفراد و الجماعات في إطار تفاعلها داخل النظام و بين مختلف الأنظمة[2].

2.الأبعاد الثقافية

من أهم النماذج النظرية المستعملة في فهم أثر الثقافة على قيم الأفراد و سلوكهم نموذج Hofstede (1980) ، حيث حاولت أبحاثه اكتشاف العناصر الهيكلية للثقافة، و بالأخص تلك التي تؤثر بدرجة قوية على القيم و السلوك الوظيفي. و قد اوضحت نتائج أبحاثه وجود أربعة أبعاد للثقافة تتمثل فيما يلي:

1.2.المسافة عن السلطة: هذا البعد يمثل مدى قبول أفراد المجتمع عدم العدالة في توزيع السلطة بين و داخل الهيئات والمؤسسات. إن المجتمعات التي تتميز بضعف المسافة عن السلطة تقاوم من أجل المساواة في توزيع السلطة ويطلب أفرادها توضيحات في حالة عدم وجود هذه المساواة، في المقابل فإن المجتمعات التي تتميز بكبر المسافة عن السلطة تُقبل فيها الأوامر دون الحاجة لإعطاء تبريرات للأشخاص الذين لا يملكون السلطة.

2.2.النفور من عدم التأكد: يقيس هذا البعد مستوى قلق أعضاء مجتمع ما بسبب عدم علمهم بالمخاطر المستقبلية، أي أنه الدرجة التي يشعر عندها الأفراد بعدم الارتياح للغموض و عدم التأكد[3]. تميل المجتمعات ذات النفور الكبير من عدم التأكد، إلى الإبقاء على قوانين، معتقدات، و سلوكات ثابتة و غير مرنة، و لا تقبل عادة الأفكار الجديدة التي تنحرف عن المألوف وتواجهها بعدائية كبيرة. في المقابل تظهر المجتمعات ذات النفور الضعيف من عدم التأكد تسامحا مع الأفكار و السلوكات الجديدة و لا تشعر بالتهديد منها، هذا ما يشجع الأفراد في هذه المجتمعات على الإبداع و تحمل مخاطر شخصية أكبر.

[1] HARRISON Graeme L. , McKINNON Jill L. , Op., Cit., p. 235-236.

[2] GRAY S. J. , ***Towards a theory of cultural influence on the development of accounting systems internationally,*** Abacus, Vol. 26, No. 01, March 1988, p. 4.

[3] REMMACHE Kamel, DADI ADDOUNE Nacer , ***Le SCF en Algérie: Nécessité d'une nouvelle culture comptable : Le cas des professionnels comptables libéraux,*** Revue des études économiques et financières., Volume 02, N° 9 (2016), p. 310.

2.3.الفردية و الجماعية: يوضح هذا البعد درجة التبعية بين أفرد المجتمع، حيث تميز الفردية المجتمعات التي يميل أفرادها للاعتناء بأنفسهم و بعائلاتهم الصغيرة فقط، في المقابل تعبر الجماعية عن تفضيل المجتمع لإطار اجتماعي أكثر تماسكا، أين يتوقع الأفراد أن يتم الاعتناء بهم من قبل أقاربهم، عشيرتهم أو أفراد آخرين داخل الجماعة التي ينتمون إليها في مقابل التبعية لهم.

4.2.الذكورة و الأنوثة: هذا البعد يقيس درجة التمييز بين الجنسين في منح الأدوار داخل المجتمع، هذا الأمر يؤثر على خصائص المجتمع، فالمجتمع الذكوري يتميز بتفضيل البطولة، النجاح المادي و الإنجاز، أما التواضع، نوعية الحياة و العلاقات الشخصية فهي قيم يتميز بها المجتمع الأنثوي.

3.تأثير الثقافة على المحاسبة

باعتبار النظام المحاسبي نظاما اجتماعيا، فإن الثقافة تُؤثر على عناصره الأساسية: القيم و السلوك، في هذا الصدد، قام Gray (1988) بتحديد مجموعة من القيم المحاسبية انطلاقا من الأبعاد الثقافية التي حددها Hofstede (1980)، ثم حاول تحديد العلاقة بين الأبعاد الثقافية و القيم المحاسبية و تفسير الاختلاف في النظم المحاسبية من خلال الاختلافات الثقافية.

1.3.القيم المحاسبية

يتضمن النظام المحاسبي قيما تعكس ثقافة المجتمع ككل، بالإضافة لمجموعة من التقنيات التي لها القدرة على الربط بين هذه القيم و سلوكات الأفراد، من اجل إضفاء الشرعية على هذه السلوكات[1]. تتمثل هذه القيم في:

1.1.3.المهنية: هي تفضيل استعمال التقدير المهني الشخصي و الإبقاء على تنظيم ذاتي للممارسة المحاسبية. في المقابل هناك تفضيل الالتزام بالمتطلبات القانونية المفروضة من الدولة. يعتبر تحديد مدى خضوع مهنة المحاسبة إلى الضبط العمومي أو السماح لها بتنظيم شؤونها بنفسها من خلال المنظمات المهنية من بين أهم نقاط الاختلاف بين النماذج المحاسبية. في هذا الصدد، تعتبر المنظمات المهنية في البلدان الأنجلوسكسونية (الولايات

[1] HUSSEIN Mohamed E. , ***A comparative study of cultural influences on financial reporting in the U.S. and the Netherlands***, The international journal of accounting, Vol. 31, No. 1, 1996, p. 98.

المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الخصوص) أكثر قوة و تأثيرا من المنظمات المهنية في البلدان الأوروبية،[1] (والبلدان النامية)، مما يجعل المهنية قيمة محاسبية مرتبطة أكثر بالثقافة الأنجلوسكسونية.

2.1.3.التماثل: تعبر عن تفضيل تماثل الممارسات المحاسبية بين المؤسسات و اتساقها مع مرور الزمن، وتقابلها المرونة التي تعني تغير الممارسات المحاسبية بتغير خصائص المؤسسة و ظروفها. أي أن التماثل يتضمن خاصيتين: قابلية القوائم المالية للمؤسسات المختلفة للمقارنة، و قابلية القوائم المالية لنفس المؤسسة للمقارنة عبر الزمن.[2]

3.1.3.التحفظ : تتعلق هذه القيمة بالمحاسبة كأداة للتقييم، حيث تعبر عن تفضيل مقاربة حذرة في التقييم المحاسبي للأصول و النتيجة من مواجهة حالات عدم التأكد المرتبطة بالأحداث المستقبلية، ويقابل هذه القيمة التفاؤل الذي يعبر عن مقاربة أقل حذرا و أكثر مخاطرة.

4.1.3.السرية: تتعلق هذه القيمة بالمحاسبة كوسيلة للإفصاح، حيث تعبر عن تفضيل السرية و عدم الإفصاح عن المعلومات حول المؤسسة إلا للأشخاص الذين يرتبطون بصفة مباشرة بالتسيير و كذلك السلطات العمومية، في المقابل تقوم الشفافية على مقاربة أكثر تفتحا و مسؤولية اتجاه كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

2.3.علاقة الأبعاد الثقافية بالقيم المحاسبية

من خلال تحديد المسافة عن السلطة، النفور من عدم التأكد، الفردية، و الذكورة، كأبعاد للثقافة وتحديد المهنية، و التماثل و التحفظ و السرية كقيم محاسبية، فإنه يمكن تحديد العلاقة بين الأبعاد الثقافية والقيم المحاسبية وثمن ثم تحديد أثر الثقافة على المحاسبة.

1.2.3.علاقة المهنية بالأبعاد الثقافية

ترتبط المهنية بأبعاد الفردية و النفور من عدم التأكد و المسافة عن السلطة. إن وزن الحكم الشخصي في مجتمع ما مرتبط إيجابا بوجود نسيج اجتماعي غير قوي تغلب عليه الإستقلالية و المبادرة الفردية، و بالتالي فإن أحكام المهنيين و المنظمات المهنية المحاسبية تكون ذات معنى وتأثير أكبر في إطار ثقافي تسود فيه الفردية.

---

[1] MORISTEN Jan, ***Accounting, culture and accounting-culture***, Scandinavian journal of management Vol. 5, Issue 1, 1989, p. 31.

[2] CHOUCHANE Besma, ***Pertinence des normes comptables IAS/ IFRS au contexte culturel tunisien***, *La* Revue des Sciences de Gestion, N°245-246, 5/2010, p.134.

كما ترتبط المهنية عكسيا بالمسافة عن السلطة و النفور من عدم التأكد، حيث أن المهنية تكون أكثر وجودا في المجتمعات ذات المسافة الصغيرة عن السلطة أين تحدِّد كفاءة و قدرة الأشخاص توزيع السلطة بينهم، كما أن المجتمعات التي يكون فيها النفور من عدم التأكد قليلا تتميز بثقة أفرادها بأنفسهم و قبول الأحكام والممارسات التي تصدر عن غيرهم، و بالتالي لا توجد حاجة إلى قواعد مفصلة معدة من طرف الدولة.

2.2.3. علاقة التماثل بالأبعاد الثقافية:

ترتبط قيمة التماثل ببعد النفور من عدم التأكد و بعد الفردية و المسافة عن السلطة. ترتبط قيمة التماثل طرديا ببعد النفور من عدم التأكد، مما يؤدي للإهتمام بإصدار قوانين ثابتة تحكم سلوك جميع الأفراد دون مراعاة للإختلافات بينهم، كما يسعى الأفراد للامتثال التام لهذه القوانين التي تقدم، حسب اعتقادهم، حقيقة صحيحة مطلقة. في المقابل فإن الأفراد في المجتمعات التي تتميز بضعف نفورها من عدم التأكد تقبل الآراء المخالفة، وبالتالي لا يشكل التماثل بالنسبة لها ضرورة.

كما يرتبط التماثل عكسيا ببعد الفردية، حيث أن التماثل مرتبط بإطار اجتماعي متماسك لا يخرج أفراده عن التنظيم و القيم التي تحكم المجتمع. و توجد علاقة طردية بين التماثل و المسافة عن السلطة، ففي المجتمعات التي تكون المسافة عن السلطة فيها صغيرة، تتميز العلاقة بين الأفراد بالإحترام المتبادل، و العدالة بين الرئيس و المرؤوس، هذه العلاقة تميزها قوانين مرنة. في المقابل فإن المجتمعات التي تتميز بكبر مسافتها عن السلطة، يقبل فيها الأفراد أن تحدد العلاقات بينهم بشكل مسبق من خلال قوانين متماثلة.

3.2.3.علاقة التحفظ بالأبعاد الثقافية

يرتبط التحفظ مع النفور من عدم التأكد، حيث أن تفضيل قياس متحفظ للأرباح و الأصول مرتبط بمستوى عالي من النفور من عدم التأكد، فسعي المؤسسات للإحتياط من أخطار الأحداث المستقبلية غير المؤكدة يدفعها لتبني مقاربة حذرة في القياس المحاسبي.

4.2.3.علاقة السرية بالأبعاد الثقافية

ترتبط السرية بالنفور من عدم التأكد، البعد عن السلطة و الفردية و الذكورة. ترتبط السرية بشكل طردي مع النفور من عدم التأكد، حيث تظهر الحاجة للحد من المعلومات المفصح عنها من أجل تخفيض احتمال

حدوث منازعات وازدياد حدة المنافسة. كما توجد علاقة طردية بين السرية و المسافة عن السلطة، حيث أن المجتمعات التي تتميز بكبر المسافة عن السلطة تتميز بقلة الإفصاح عن المعلومات و ذلك من أجل الحفاظ على عدم المساواة في السلطة. و ترتبط السرية بشكل عكسي مع كل من الفردية و الذكورة، حيث أن المجتمعات التي تسود فبها هاتين القيمتين تميل إلى الإفصاح عن المعلومات للأطراف الخارجية بشكل أكبر.

4.الأبعاد الثقافية في الجزائر

من أجل تسهيل المقارنة بين الثقافات المختلفة، قام Hofstede (1980) بإعطاء، لكل بلد أو منطقة جغرافية مدروسة، علامة بالنسبة لكل بعد من الأبعاد الثقافية التي حددها. من أجل مقارنة الأبعاد الثقافية الجزائرية بالأبعاد الثقافية الأنجلوسكسونية (باعتبار النظام المحاسبي المالي مبني على هذه الأبعاد) سيتم مقارنة علامات الأبعاد الثقافية للولايات المتحدة الأمريكية (باعتبارها ممثلة للثقافة المحاسبية الأنجلوسكسونية) و العلامات الخاصة بالأبعاد الثقافية للجزائر.

لم تكن الجزائر موضوع دراسة بشكل منفرد في بحث Hofstede، لذلك سيتم الاعتماد على النتائج الخاصة بالبلدان العربية مجتمعة، باعتبار أن هذه البلدان الأقرب ثقافيا من الجزائر.

تظهر نتائج دراسة Hofstede أن الجزائر تحصلت على علامة مرتفعة فيما يخص " المسافة عن السلطة"، حيث تتركز السلطة في يد عدد قليل من الناس و لا يوجد من يعترض على ذلك، كما يوجد اختلال بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، حيث تتركز السلطة في يد السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى.

كما تحصلت الجزائر أيضا على علامة مرتفعة في "النفور من عدم التأكد". يمكن ملاحظة هذا النفور ،مثلا، بعد صدور القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث رأى أغلبية المهنيين فيه أفكارا جديدة غير مألوفة تتطلب معرفة تقنية معتبرة، لذلك فإن المعالجات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي لم تجد لها صدى إيجابي على أرض الواقع[1].

[1] REMMACHE Kamel, DADI Addoune Nacer, Op., Cit., p. 314.

في المقابل، تحوز الجزائر على علامة متدنية فيما يخص الفردية، يمكن تفسير ذلك من خلال العلاقات القوية بين أفراد المجتمع نتيجة تأثير القيم الدينية و مبادئ النظام الإشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، هذه العلاقات تعتبر ضرورية من أجل الحصول على المعلومات و إبرام العقود.

حسب نتائج دراسة Hofstede فالأبعاد الثقافية في الجزائر تختلف عن الأبعاد الثقافية الموجودة في الدول الأنجلوسكسونية (كالولايات المتحدة الأمريكية)، حيث تتميز هذه الأخيرة بضعف المسافة عن السلطة، ضعف النفور من عدم التأكد، فردية مرتفعة.[1] هذا ما سيؤدي حتما لاختلاف القيم المحاسبية بين الجزائر و الدول الأنجلوسكونية.

5.القيم المحاسبية في الجزائر

تنعكس الأبعاد الثقافية في الجزائر على قيمها المحاسبية، حيث يمكن استنتاج هذه الأثر من خلال العلاقات التي تم توضيحها سابقا.

1.5.المهنية في الجزائر

إن المهنية ضعيفة في الجزائر. يمكن تفسير ذلك من خلال:

- ضعف خبرة و كفاءة و استقلالية المحاسب في الجزائر لإجراء التقديرات المحاسبية، مما يجعله يفضل الامتثال لما تفرضه الدولة وعدم الخروج عنه؛
- الحداثة النسبية لمهنة المحاسبة في الجزائر و قلة تنظيمها؛
- التنظيم المحاسبي محتكر تماما من طرف الدولة، و لا توجد معارضة لذلك من قبل مهنة المحاسبة؛
- ضعف تأثير المنظمات المهنية على الممارسة المحاسبية و تدخل الدولة في تشكيل و عمل هذه المنظمات.

على العكس من ذلك، فإن القيم المحاسبية الأنجلوسكسونية تتميز بمستوى عال من المهنية، حيث تقوم على التقدير المهني الفردي وعدم تدخل الدولة بشكل كبير في عملية التوحيد المحاسبي و ضبط مهنة المحاسبة. ولهذا ترتبط المعايير المحاسبية في البلدان الأنجلوسكسونية بمبادئ عامة، كالصورة العادلة، أفضلية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني...، هذه المعايير تتطلب قدرة عالية على التقدير المهني و التحليل.

[1] CHOUCHANE Besma, Op., Cit., p. 133.

2.5.التماثل في الجزائر

إن مستوى التماثل في الجزائر مرتفع، حيث أن التشريعات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي تطبق على كل المؤسسات، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة[1] أو درجة انفاتحها على الأسواق المالية، وهو ما يظهر من خلال القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث جاء فيه أن النظام المحاسبي المالي يطبق على:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل متماثل بين كل المؤسسات (باستثناء المؤسسات المصغرة) سيحسن حتما من قابلية المعلومات للمقارنة، لكن هذا التماثل سيؤدي إلى إهمال خصوصية فئة مهمة من المؤسسات هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]. فتطبيق النظام المحاسبي المالي يلائم بصفة أكبر المؤسسات الكبرى المسعرة في الأسواق المالية من خلال سعيه لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، لكنه لا يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن القوائم المالية لهذه المؤسسات نادرا ما تستخدم لاتخاذ القرارات الإستثمارية. بالإضافة إلى ما سبق، فإن متطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالقياس و الإفصاح ثقيلة و معقدة بالنسبة لهذه الفئة من المؤسسات لذلك فهي تصعب التسيير المحاسبي اليومي لها.

بالتالي ففرض النظام المحاسبي المالي على كل المؤسسات دون تمييز سيؤدي بالمؤسسات التي لا تجد منفعة من تطبيقه إلى إعداد القوائم المالية من أجل إحترام القوانين فقط و ليس لاستخدام هذه القوائم في اتخاذ القرار، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك إعداد جدول التدفقات النقدية و جدول التغيرات في الأموال الخاصة و الملاحق الذي لا يحظى بالاهتمام الكافي من الكثير من المؤسسات الجزائرية.

[1] هناك استثناء على المؤسسات الصغيرة جدا التي تمسك محاسبة مبسطة.

[2] BADIS Benaicha, HAMID Fatma, ***Facteur culturel et pratiques comptables en Algerie,*** Revue du chercheur, N° 13, 2013, p. 35.

إن خصوصية المؤسسات المسعرة في السوق المالي فيما يتعلق بالتمويل و الإحتياجات من المعلومات، دفعت البلدان ذات الثقافة الأنجلوسكونية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فقط بالنسبة لهذه الفئة من المؤسسات، وهو ما يفسر درجة التماثل المنخفضة في هذه البلدان.

3.5.التحفظ في الجزائر

يعتبر مستوى التحفظ مرتفعا في الجزائر. يعكس ذلك الممارسات الحذرة للمؤسسات الجزائرية من خلال، مثلا، استعمال معدلات الإهتلاك الجبائية بدلا من الاقتصادية، الإفراط في استعمال التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات و المخزونات على حساب القيمة العادلة.... إن هذه الممارسات الحذرة راجعة لارتباط الممارسة المحاسبية في الجزائر بالأهداف الجبائية، حيث يخشى المحاسب خرق القوانين الجبائية في حالة تطبيق قواعد غير متحفظة.

في المقابل فإن التحفظ منخفض في الثقافة الأنجلوسكسونية، حيث يعتبر اللجوء إليه عائقا أمام تطبيق المعايير المحاسبية. لذلك فقد تم استبعاده من الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المالية من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) و مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) واعتباره يؤدي لتخفيض جودة المعلومة المالية[1].

4.5.السرية في الجزائر

بالإضافة للممارسات الحذرة في مجال التقييم المحاسبي، تظهر الجزائر مقاربة حذرة في مجال الإفصاح، وهي بذلك تتميز بمستوى مرتفع من السرية، حيث تفضل المؤسسات الجزائرية عدم الإفصاح عن المعلومات للأطراف ذات العلاقة و حصر هذه المعلومات على الأشخاص المرتبطين بشكل مباشر بتسيير المؤسسة و كذلك السلطات العمومية. يرجع سبب ذلك إلى أن مصدر تمويل المؤسسات في الجزائر هو العائلة أو البنك[2]، هذا الأخير يقدم أموالا بناء على العلاقات الشخصية بينه و بين المقترض، و كذا الضمانات التي يقدمها هذا الأخير، دون الإهتمام بالقوائم المالية للمؤسسة المقترضة[3]. أما اللجوء للسوق المالي فيكاد يكون منعدما في الجزائر.

[1] DEMARIA Samira, DUFOUR Dominique, ***Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : Quel role pour la prudence ?***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 13, 3/2007, p. 199.
[2] BADIS Benaicha, Op., Cit., p. 36.
[3] فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص. 167.

كما ترجع السرية أيضا لتأثير النظام الضريبي على المحاسبة، حيث تعتبر المحاسبة كقيد ضريبي بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، وهو ما أدى لوجود علاقة كبيرة من عدم الثقة بين المؤسسات و إدارة الضرائب. هذا ما جعل المؤسسة الجزائرية غير مستعدة للإفصاح عن المعلومات المالية، بل إنها لا تدرك أصلا المنفعة من ذلك، حيث تدرك فقط الجانب السلبي المتمثل في فرض ضريبة بناء على المعلومات المفصح عنها.

على عكس الجزائر، فإن البلدان الأنجلوسكسونية تتميز بمستوى منخفض من السرية، ما يمكن تفسيره بلجوء المؤسسات في هذه البلدان إلى الأسواق المالية كمصدر أساسي للتمويل. أي إن نمط تمويل هذه المؤسسات يدفعها للإفصاح على معلومات أكثر من أجل الحصول على أموال أكثر.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الفرق بين القيم المحاسبية في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية كالتالي:

جدول رقم (2–3): القيم المحاسبية في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

القيم المحاسبية	البلدان العربية (الجزائر)	الولايات المتحدة الأمريكية
المهنية	ضعيفة	مرتفعة
التماثل	مرتفع	ضعيف
التحفظ	مرتفع	ضعيف
السرية	مرتفعة	ضعيفة

المصدر: CHOUCHANE Besma, Op., Cit., p. 133.

مما سبق، يمكن ملاحظة التناقض بين القيم المحاسبية في الجزائر و القيم المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية. بما أن النظام المحاسبي المالي مستمد بشكل كبير من المعايير المحاسبية الدولية القائمة على ثقافة و قيم محاسبية أنجلوسكونية، فإن ذلك يثير التساؤل حول مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي، في ظل الظروف الراهنة، وسلوك معدي القوائم المالية حيال هذا التطبيق.

6.انعكاسات الأبعاد الثقافية على السلوك المحاسبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي

إن تغيير سلوك معين ليس عملية آلية يمكن تخطيطها و التنبؤ بنتائجها بسهولة، فمن الخطأ الاعتقاد أن الفكرة إذا كانت جيدة، سيتم قبولها و تطبيقها بسهولة،[1] لذلك لا يكفي إصدار قوانين لحدوث التغيير في السلوكات في الإتجاه المرغوب، حيث يقابل هذه القوانين ردود أفعال مختلفة.

في مواجهة التغيير يمكن أن تظهر ردود أفعال سلمية أو عدوانية.[2] من أجل أن يكون هناك رد فعل سلمي في الجزائر، يجب أن يكون هناك تغير في القيم الثقافية، من القيم الثقافية الحالية إلى القيم الثقافية الأنجلوسكسونية المتوافقة مع النظام المحاسبي المالي، بحيث تصبح:

- المسافة عن السلطة صغيرة؛
- النفور من عدم التأكد ضعيف؛
- الفردية مرتفعة؛

هذا يؤدي لتغير القيم المحاسبية، حيث ترتفع المهنية، و يقل التماثل و التحفظ و السرية. وهو ما يشكل خصائص النظام المحاسبي الأنجلوسكوني.

أما ردود الأفعال العدوانية، فهي تنقسم لنوعين: المقاومة أو الانهيار. تكون هناك مقاومة عندما لا يحظى الخطاب الذي تقدمه الاتفاقية الجديدة بقبول الأطراف المعنيين بها. أما في حالة الإنهيار، فيتم قبول الخطاب الذي تقدمه الاتفاقية الجديدة كليا، مما يؤدي إلى زوال الاتفاقية المحاسبية القديمة.

في إطار الإصلاح المحاسبي في الجزائر، فإن رد الفعل الأقرب للواقع هو المقاومة (سواء من قبل معدي أو حتى مستعملي القوائم المالية)، على الأقل على المدى القريب و المتوسط، و ذلك لعدة أسباب: فالمحاسبة منتج تاريخي و اجتماعي يعكس ثقافة وقيم راسخة في الأنفس ولا يمكن تغييرها بسهولة، لذلك من الصعب إحداث قطيعة مع نظام محاسبي مبني على سيطرة الدولة على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أين يقتصر دور المحاسبة على تقديم معلومات للتخطيط و الرقابة، إلى نظام محاسبي يهدف لتقديم معلومات حول المردودية المالية للمؤسسة، و يشجع على الانفتاح و المنافسة.

[1] FASSEKH Amel, ***Réussir le changement sans tout changer : converger vers une comptabilité financière en Algerie***, Revue d'économie et de développement humain, Vol. 6, N° 1, 2015, p. 427.

[2] هذا هو الحال اليوم بين نموذجي التوحيد الأوروبي و الأنجلوسكسوني اللذان يتواجدان جنبا إلى جنب في نفس الحيز الجغرافي (القارة الأوروبية).

كما أن المقاومة تكون شديدة بالنظر إلى القدرات المعرفية المحدودة لمعدي ومستخدمي القوائم المالية في الجزائر، و التي تجعلهم يرفضون أي بديل يتطلب كفاءات تتخطى معارفهم وتولد لديهم حالة من اللا استقرار وعدم تأكد، خصوصا و أن النظام المحاسبي المالي يعتمد بدرجة كبيرة على التحليل و التقدير.

لقد ظهرت مقاومة التغيير جليا منذ بداية عملية الإصلاح المحاسبي في سنة 2001، ما أدى لتأخر إصدار النظام المحاسبي المالي إلى سنة 2007، و حتى بعد صدوره ، تأخر تطبيقه إلى سنة 2010. كما أن التطبيق في حد ذاته اقتصر، تقريبا، على استبدال مدونة الحسابات القديمة بالجديدة[1].

مما سبق، يمكن القول أنه بالرغم من مسار التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الذي بدأته الجزائر منذ حوالي العقد، إلا أن جزءا كبيرا من النصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي ما زال غير مطبق على أرض الواقع، وذلك بسبب اختلاف القيم المحاسبية في الجزائر عن القيم المحاسبية الأنجلوسكسونية نتيجة اختلاف القيم الثقافية بينهما. بالتالي فإن الثقافة المحاسبية في الجزائر تشكل عائقا أمام تطبيق النظام المحاسبي المالي.

[1] FASSEKH Amel, Op., Cit., p. 427.

خلاصة

لقد تم في هدا الفصل التطرق لمختلف المسائل المتعلقة بالتوحيد المحاسبي بصفة عامة و التوحيد المحاسبي في الجزائر بصفة خاصة، و من خلال دلك تم التوصل للنتائج التالية:

يتجاوز التوحيد المحاسبي النواحي التقنية، فعادة ما يكون خاضعا لرهانات اقتصادية و اجتماعية وثمرة لتوازنات القوى بين مختلف جماعات الضغط ولا تكون النتائج التي تتمخض عن هذه العملية أحسن النتائج من الناحية التقنية بالضرورة. ومن ابرز نماذج التوحيد المحاسبي في العالم نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني و نموذج التوحيد الأوروبي، يسعى الأول لتقديم معلومات حول الجوهر الاقتصادي لتعاملات المؤسسة على حساب الشكل القانوني لها (مبدأ الجوهر فوق الشكل) من أجل مساعدة المستثمرين في الأسواق المالية على اتخاذ القرار، أما الثاني فيتبنى محاسبة ملكية تركز على الجانب القانوني و تهدف إلى حماية مصالح الدائنين و تعطي أهمية كبيرة لمبدأ الحيطة والحذر. ويختلف تأثير نماذج التوحيد المحاسبي على إدارة النتيجة، لكن لا يمكن المفاضلة بينها في هذا المجال، فممارسات إدارة النتيجة ممكنة في كل نماذج التوحيد المحاسبي ، الشيئ الذي يختلف بين هذه النماذج هو نوع إدارة النتيجة المستعمل.

لقد تبنت الجزائر نموذج توحيد محاسبي جديد مند سنة 2010 يعتبر مزيجا بين نموذج التوحيد الأنجلسكسوني (المعايير المحاسبية الدولية) و نموذج التوحيد الأوروبي (المخطط المحاسبي العام الفرنسي) غير أن تطبيقه على النحو الملائم يحتاج للمزيد من الوقت والجهود، حيث لا تزال الممارسة المحاسبية في الجزائر متأثرة بدرجة كبيرة بثقافتها وإيديولوجيتها المحاسبية القديمة.

الفصل الثالث

إدارة النتيجة في ظل نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر

مقدمة

لقد شكل النظام المحاسبي المالي قطيعة كلية مع الممارسات المحاسبية السابقة، و فرض على المهنيين والجهات المسؤولة عن التوحيد إيجاد حلول تساير التغيرات التي يعرفها المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني من جهة و ظروف المؤسسة من جهة أخرى.

إن الحاجة لهذه الحلول تزداد إذا علمنا أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن معايير قائمة على مبادئ، حيث يحدد أهداف عامة دون وضع قواعد مفصلة للتطبيق.كما أن النظام المحاسبي المالي يقدم في بعض العمليات المحاسبية، معالجتين بديلتين، لذلك على معد القوائم المالية أن يتموقع ضمن هذا المرجع المحاسبي من خلال تبني خيارات محاسبية معينة. و يتطلب النظام المحاسبي المالي أيضا إجراء تقديرات محاسبية، حيث تهدف إلى أخذ أثر الأحداث المستقبلية على القوائم المالية بعين الاعتبار خصوصا في حالة غياب أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات.

تجعل الخصائص سابقة الذكر للنظام المحاسبي المالي من إدارة النتيجة عملية ممكنة، لدلك سيتم التطرق في هدا الفصل، إلى مختلف هده الفرص التي يمنحها النظام المحاسبي المالي لإدارة النتيجة، و القيود التي يفرضها من أجل الحد من استغلال هده الفرص معتمدين في دلك على التقسيم التالي:

- **المبحث الأول**: أثر المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة؛
- **المبحث الثاني**: أثر الخيارات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة؛
- **المبحث الثالث**: أثر التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة.

المبحث الأول: أثر المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة الإرشادات التي تساعد على إعداد القوائم المالية في ظل مرجع محاسبي معين. هناك العديد من المبادئ المحاسبية، معظمها مشترك بين المراجع المحاسبية المختلفة بما فيها النظام المحاسبي المالي.

باعتبار أن المبادئ هي إرشادات أساسية لإعداد القوائم المالية، و باعتبار أن إدارة النتيجة هي ممارسة تتم في إطار إعداد القوائم المالية، فإن المبادئ المحاسبية يجب أن تعمل على الحد من ممارسات إدارة النتيجة، لكن هدا الأمر لا يتحقق دائما؛ باعتبار أن تطبيق المبادئ المحاسبية على أرض الواقع قد يتطلب قدرا من التقدير الشخصي لمعد القوائم المالية، هدا التقدير قد يستغل في غير ما وضع له.

المطلب الأول: أثر مبدأ الصورة الصادقة على إدارة النتيجة

إن دعوة مختلف المراجع المحاسبية معدي القوائم المالية لإنتاج معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها لا ينبغي أن يوقع مستعملي القوائم المالية في فخ الاعتقاد بأن هناك فعلا حقيقة محاسبية مطلقة تقدم في صورة أرقام مجردة من الظروف الاجتماعية و الخلفيات الفكرية لمعدي القوائم المالية. فمعرفة بسيطة بالمحاسبة تسمح باستنتاج أن آخر سطر من جدول حسابات النتائج ليس فقط عبارة عن رصيد موضوعي ناتج عن عمليات حسابية، لكنه يمثل نتيجة لخيارات يمكن أن تؤدي لأرقام مختلفة، وهذا يظهر جليا عندما تقوم مؤسسة ما بإعداد قوائمها المالية في عدة بلدان تختلف نظمها المحاسبية. ترتبط هذه الخيارات بالقواعد المحاسبية السائدة في بلد معين من جهة و موضوعية و إخلاص معد القوائم المالية من جهة أخرى، لدلك فإن مبدأ الصورة الصادقة قد يؤثر على إدارة النتيجة.

1.مفهوم الصورة الصادقة:

رغم شيوع استخدام عبارة الصورة الصادقة (Fair view) في المراجع المحاسبية، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهده العبارة. إن هده الحالة من عدم الاتفاق تفترض ثلاثة احتمالات: الأول مستمد من المشرع الإنجليزي والدي اعتبر في سنة 1948، أن العبارة مفهومة و لا تتطلب أي تعريف رسمي. أما الثاني فيفترض أن غياب تعريف متفق عليه راجع إلى من جهة، الرغبة في عدم "تجميد" هدا المفهوم و تركه قابلا للتغير بالنظر لتغير الظروف، أما الثالث فيرى أن عدم وجود اتفاق حول التعريف يشير إلى أن العبارة غير قابلة للتعريف. لدلك فما يلي من تفسيرات و شروح يمكن اعتبارها كآراء أو مؤشرات على مضمون هده العبارة.

يدل استعمال كلمة "صورة" على وجود حاجة لتجسيد شيء غير ملموس أو لا يمكن تقديره كميا. أي أن عبارة الصورة الصادقة ككل تحاول مسك شيئ ما يتأتى حتما من خلال تقديم القوائم المالية و يلبي احتياجات المستلم[1]، بالتالي من الضروري معرفة مستلمي هده الصورة الصادقة و احتياجاتهم. لكن بالأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لهؤلاء المستعملين، يمكن التساؤل عن أي صورة صادقة نتحدث؟ لتجاوز هدا العائق طرح البعض فكرة إعداد مجموعات من القوائم المالية، بحيث تلبي كل مجموعة احتياجات فئة معينة، لكن هده الفكرة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف إعداد القوائم المالية، و الإخلال بمبدأ وحدة الميزانية. يمكن أن تقدم الملاحق حلا لهدا الإشكال من خلال تقديم معلومات مكملة تلبي احتياجات فئة معينة من المستخدمين.

إن العائق الثاني في تعريف هده العبارة، هو استعمال كلمة "صادقة"، فبالإضافة لحملها معنى المطابقة، والثبات، والدقة، والصحة، و التأكد، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: صادقة بالنسبة لأي شيئ؟ يعتبر Matt & Mikol أن هدا الصدق لا يكون فقط بالنسبة لاحترام المعايير و التنظيمات المحاسبية المعمول بها، بل هو متأثر أيضا بدوافع و نوايا معد القوائم المالية.

فاحترام المعايير و التنظيمات المحاسبية، يكتسي طابعا إجباريا، حيث لا تشكل هده المعايير مرجعا بسيطا يمكن تجاهله، فماعدا حالات استثنائية، لا يمكن تجاوز هده المعايير بل إن تطبيقها يكون حرفيا. لكن هدا يبقى غير كاف لضمان صورة صادقة؛ لأنه من أجل تسجيل حدث ما، قد توفر هده المعايير عدة حلول، بالتالي لا ينبغي فقط احترام نص المعايير، لكن أيضا تطبيقها بحسن نية و اختيار الحلول التي تعكس، بأفضل شكل ممكن، الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة[2]، كما أن عدم احترام المعايير و التنظيمات المحاسبية لا يؤدي بالضرورة إلى إعطاء صورة غير صادقة، وهو ما أكد عليه الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، حيث جاء فيه " في الحالات النادرة جداً التي تتوصل فيها الإدارة إلى أن الامتثال لمتطلب ما في أحد المعايير سيكون مضللاً، يكون من الضروري، تبعاً لذلك، مخالفة ذلك المتطلب من أجل تحقيق الصورة الصادقة..."[3]. أي أن الصدق في هده الحالة لا يكون بالنسبة للمعايير المحاسبية فقط بل يراعى فيه أيضا الإفصاح عن واقع المؤسسة بأمانة.

[1] HAVERALS Jacqueline. ***"True and Fair view" ou le concept de l'image fidèle***, Working Papers CEB 06-011.RS, ULB, Universite Libre de Bruxelles, 2006, p. 9.

[2] COLMANT Bruno, ***Quelques réflexions sur la fidélité des images comptables***, Revu Accounting & Tax, 2/2006, p. 9.

[3] IAS Board, ***Norme comptable internationale 1 Présentation des états financiers***, § 17, https://www.procomptable.com/cours_reporting_financier_2011/fr-gvt-ias-01_2010_167.pdf consulté le 17/08/2019.

بالتالي يمكن القول أن الصورة الصادقة قيد نوعي خاص بتقديم معلومات كمية، و تقدر من خلال القواعد المحاسبية و دوافع و نوايا المؤسسة، و يهدف لتحقيق منفعة القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها، ويتكون من عنصرين رئيسيين:

- انتظام الحسابات: أي مطابقتها للنصوص القانونية؛
- صدق معد القوائم المالية و إخلاصه.

من خلال ما سبق يمكن تحديد ثلاث وظائف ممكنة للصورة الصادقة: فهي قيد يضاف للقواعد المحاسبية من أجل تغطية الظروف التي لم تتطرق لها هده القواعد، كما تعتبر مفهوما مستقلا يشكل الهدف الأسمى الذي ينبغي أن تحققه القوائم المالية بغض النظر عن القواعد المحاسبية الموجودة، و أخيرا هي تجسيد للممارسات المحاسبية الحالية، حيث أن معدي القوائم المالية هم من يحددون مفهوم الصورة الصادقة، لدلك يتغير هدا المفهوم بتغير المكان والظروف.

2.مفهوم الصورة الصادقة في ظل النظام المحاسبي المالي:

لم تضع المعايير المحاسبية الدولية- المصدر الأول للنظام المحاسبي المالي- تعريفا صريحا للصورة الصادقة، حيث جاء في إطارها المفاهيمي لسنة 1989 " عادة ما توصف القوائم المالية بأنها تظهر الصورة الصادقة أو تعرض بأمانة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لمؤسسة معينة. وبالرغم من أن هذا الإطار لا يتعرض مباشرة لتلك المفاهيم، إلا أن تطبيق كل من الخصائص النوعية الرئيسية عادة ما يؤدي إلى الحصول على بيانات مالية تظهر ما هو مفهوم بصفة عامة على أنه الصورة الصادقة أو الحقيقية"[1] أي أن الصورة الصادقة، حسب الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية لسنة 1989، تتحقق أساسا من خلال تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية وهي الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة و الفهم.

في المقابل، وضع النظام المحاسبي المالي تعريفا للصورة الصادقة، حيث اعتبر أنها " الهدف الذي يجب أن تستوفيه القوائم المالية للمؤسسة، من حيث طبيعتها و نوعيتها، و في ظل احترام القواعد المحاسبية، وبموجبه يكون

[1] IAS Board, ***Framework for the preparation and presentation of financial statements***, § 46, http://www.actuaries.org/CTTEES_INSACC/Documents/Rio_Item_7c_Rio_Discussion.pdf consulted on 17/08/2019.

بمقدورها تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها و التغير في وضعيتها المالية"[1] ، كما جاء فيه " يجب أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها و نوعيتها وضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات ملائمة عن الوضعية المالية و الاداء و التغير في الوضعية المالية للمؤسسة"[2]. من خلال هدين النصين يتضح أن النظام المحاسبي المالي قرن الصورة الصادقة بالملاءمة فقط دون بقية الخصائص النوعية على خلاف المعايير المحاسبية الدولية.

كما اعتبر النظام المحاسبي المالي أنه " يجب أن تعرض القوائم المالية بصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة و أداءها و كل تغيير يطرأ على حالتها المالية. ويجب أن تعكس هده القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة و آثار الأحداث المتعلقة بنشاطها"[3]. كما جاء فيه " يجب أن تعكس الصورة الصادقة للقوائم المالية المعرفة التي يملكها المسيرون عن الواقع و عن الأهمية النسبية للأحداث المسجلة"[4] أي أن الصورة الصادقة جاءت هنا بمعنى نقل واقع المؤسسة و المعاملات التي قامت بها و الأحداث التي مرت عليها.

و قد جاء في النظام المحاسبي المالي أنه " .... في الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق قاعدة محاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن المؤسسة، من الضروري الإشارة إلى أسباب دلك ضمن ملحق القوائم المالية"[5]، لكن النظام المحاسبي المالي، على خلاف المعايير المحاسبية الدولية، لم يوضح إداكان على المحاسب تطبيق تلك القاعدة.

من خلال ما سبق فإن الصورة الصادقة في ظل النظام المحاسبي المالي تقوم على عنصرين:

أ. **الملاءمة**: و التي عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها "خاصية من خصائص المعلومة المالية، حيث يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية،أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها"؛[1]

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 71.
[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 19, Op., Cit., p. 10.
[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier***, Art. 26, Op., Cit., p. 5.
[4] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 11, Op., Cit., p. 10.
[5] Ibid, Art. 19, p. 10.

ب. أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: و الذي عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه" تسجيل المعاملات و الأحداث الأخرى و عرضها في القوائم المالية طبقا لجوهرها و واقعها الاقتصادي و ليس فقط على أساس شكلها القانوني".[2]

3.علاقة مبدأ الصورة الصادقة بإدارة النتيجة:

كما سبق الإشارة إليه عند تعريف الصورة الصادقة، فإن تحقيقها يتطلب أن تعد القوائم المالية في ظل احترام مبدأي الانتظام و الإخلاص. تحترم إدارة النتيجة مبدأ الانتظام، غير أنها تخل بمبدأ الإخلاص، و قد أشار كل من Taffler & Breton إلى هده الملاحظة بقولهما "رغم أن القوائم المالية التي تمت إدارتها تحترم القواعد المحاسبية، إلا أنها لا تحترم روحها".[3] فالمحيط الاقتصادي و المالي الذي تنشط فيه المؤسسة حاليا مبني على الفعالية و الكفاءة، هدا ما يدفع مختلف الأطراف إلى البحث عن تعظيم مصالحها الشخصية، والتي قد تتعارض في أحيان كثيرة، لدلك فإن النظام المحاسبي المالي يضع الصورة الصادقة كهدف أساسي للقوائم المالية، وهو هدف أخلاقي بالدرجة الأولى و الذي بفضله يتم معالجة الاختلاف بين احتياجات مستعملي القوائم المالية. فالصورة الصادقة تفترض أن ما هو منتظر من معد القوائم المالية هو تقدير مبني على بعد أخلاقي عند وجود هامش من الحرية في إعداد القوائم المالية. أي أن الصورة الصادقة تحاول معالجة البعد الأخلاقي في إدارة النتيجة. و لعل من أهم المسائل الأخلاقية المرتبطة بالتقدير هي القيمة العدالة و أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

1.3.علاقة القيمة العادلة بإدارة النتيجة

إن الصورة الصادقة في ظل النظام المحاسبي المالي تتطلب أن تكون المعلومات ملائمة، أي أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرار، وهو ما أدى بالنظام المحاسبي المالي إلى تبني مفهوم القيمة العادلة التي عرفها على أنها "المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل الأصل أو تسوية خصم بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 74.

[2] Ibidem.

[3] LAMRANI El Mehdi, ***Éthique et gestion du résultat comptable***, Revue interdisciplinaire management, homme & entreprise, N°02, 2012/2, p. 21.

شروط المنافسة الاعتيادية"[1]. إن استخدام مقياس القيمة العادلة منسجم مع هدف تسهيل اتخاذ القرارات وخصوصا القرارات الاستثمارية، حيث أن المستثمرين يبحثون دائما عن معلومات حديثة و ذات قيمة تنبؤية عالية، لذلك فإن القيمة العادلة، و باعتبارها محصلة لأحدث توقعات مختلف الأعوان الاقتصاديين تحمل قيمة إعلامية أكبر بكثير من التكلفة التاريخية، في هذا السياق أكد (FASB) [2] في المعيار (SFAS 107) أن المعلومات حول القيمة العادلة للأدوات المالية تهدف لمساعدة مستعملي المعلومات المالية على القيام بتوقعاتهم الخاصة و تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة. كما أكد في نفس المعيار أن القيمة العدالة هي الطريقة الأكثر ملاءمة لتقييم الأدوات المالية؛ لأنها تعطي مستعملي القوائم المالية إمكانية تقدير نتائج استراتيجيات الاستثمار والتمويل التي تتبناها المؤسسة.

و ترى (JWGSS)[3] أن القيمة العادلة تستطيع توفير معلومات ملائمة حول الأدوات المالية لأنها من جهة تعكس في الوقت المناسب الأحداث و الظروف الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة، و من جهة أخرى تقدم أساس جيد لتحليل و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[4]. وقد أثبتت العديد من البحوث التجريبية التفوق"الإعلامي" للقيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية، حيث أظهرت هذه الدراسات أن استخدام القيمة العادلة في تقييم التثبيتات و الأدوات المالية خاصة تلك التي لها سوق نشط يؤدي لزيادة الارتباط بين النتيجة المحاسبية و المردودية السوقية.

عادة ما تكون هناك ثلاثة مستويات لتحديد القيمة العادلة، ففي حالة وجود أسواق نشطة فإن الأسعار المأخوذة منها تمثل أفضل شاهد على القيمة العادلة؛ و سوف تستخدم كأساس لتحديدها، وهو ما يفهم من تعريف النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة. و إذا لم توجد أسواق نشطة، فإن تقدير القيمة العادلة يكون على أساس أفضل المعلومات المتاحة و ذلك باللجوء إلى تحليل مقارن بناء على أسعار أصول أو خصوم لها

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 74.

[2] FASB: (Financial Accoutning Standard Board) هي الهيئة المسؤولة عن التوحيد المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية.

[3] JWGSS: (Joint Working Group of Standard Setters): هيئة تضم ممثلي منظمات التوحيد لـ 13 دولة التي أسست مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASC).

[4] HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, ***L'information comptable en juste valeur : Quelle utilité pour les investisseurs ?*** Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Strasbourg , 2009, p. 3.

خصائص مشابهة أو اللجوء إلى نماذج التقييم الداخلية و التي من أهمها نماذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية[1]. و باعتمادها على خصم التدفقات النقدية المستقبلية، فإن القيمة العادلة تقدم معلومات تحتوي على التوجهات الحالية و المستقبلية للسوق و بالتالي فستكون منسجمة بشكل كامل مع الطرق المستعملة من طرف المستثمرين في تحديد قيمة المؤسسة.

رغم أهمية القيمة العادلة في توفير معلومات ملائمة، فإنها تواجه الكثير من الانتقادات؛ فالعديد من أصول و خصوم المؤسسة لا تتداول في أسواق نشطة، و بالتالي فإن تحديد قيمتها العادلة يتم عن طريق اللجوء لنماذج التقييم الداخلية، و هي عملية بالغة التعقيد و تتطلب خبرة كبيرة، بالإضافة إلى عدم دقة النتائج التي تتوصل إليها نظرا لكون متغيرات هذه النماذج (معدل الخصم، القياس الإكتواري للتدفقات، الخطر الائتماني للمؤسسة المصدرة للأدوات المالية ...) تخضع للتقدير الشخصي ولا تخضع في أغلب الأحيان لقوانين قائمة على التحليل الإحصائي و العلمي، مما يجعل من الصعب التحقق من مدى صحة التقديرات، و يجعل تحقق عنصر الإخلاص، و بالتالي الصورة الصادقة، محل شك [2].

يؤدي اقتران نماذج التقييم الداخلية بهذا التعقيد و الذاتية إلى تخوف الأطراف المستعملة للقوائم المالية من إدارة النتيجة، و هو ما أكده مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve Board) بقوله " أن الذاتية المرتبطة بتقدير القيمة العادلة للأدوات ذات السيولة المنخفضة يمكن أن يضعف من موثوقية حسابات المؤسسة، مما يغذي مناخ عدم التأكد و الشك في المعلومات المالية"[3]. وبالتالي يمكن القول أن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على موثوقية وقابلية المعلومة المالية للمقارنة، ويمنح فرصا كبيرة لإدارة النتيجة.

نظرا لهده السلبيات، تبنى النظام المحاسبي المالي مبدأ التكلفة التاريخية، حيث جاء فيه: "تسجل عناصر الأصول و الخصوم و الأعباء و النواتج في المحاسبة، و تعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها، دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن

[1] Ibid, p. 7.
[2] CORNIER Denis, ***Le référentiel comptable international IFRS et la comptabilité a la juste valeur : fiabilité et pertinence pour les investisseurs***. Chaire d'information financière et organisationnelle, 2009, p. 5.
[3] HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, Op., Cit., p. 9.

بعض الأصول و الخصوم الخاصة، مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها العادلة."[1] من خلال هده الفقرة يتضح أن التكلفة التاريخية هي القاعدة الأساسية أما القيمة العادلة فتشكل الاستثناء.

2.3. علاقة مبدأ أولوية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني بإدارة النتيجة:

إن تطبيق مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني يكون من أجل أن تعبر المعلومات المالية بصدق عن الأحداث التي من المفروض أن تمثلها، لدلك فهو يستلزم توفر الإخلاص في التطبيق. فبدون توفر الإخلاص من السهل استعمال هدا المبدأ في إدارة النتيجة لأنه يقوم على استعمال التقدير الشخصي، مما يصعب على المراجع أو مستعملي القوائم المالية إثبات عدم صحة هدا التطبيق.

المطلب الثاني: أثر مبدأ الحيطة (التحفظ) على إدارة النتيجة

يحظى القياس المحاسبي وفق التحفظ (الحيطة) [2] بموقع مهم ضمن الإطار التقليدي لإعداد القوائم المالية، وينعكس أثر هذه السياسة على العديد من التطبيقات المحاسبية بصورة واضحة، لدرجة أن العديد من المحاسبين على المستوى العملي و الأكاديمي على حد سواء يسمون التحفظ بـ " مبدأ التحفظ". كغيره من المراجع المحاسبية اعتمد النظام المحاسبي المالي على هدا المبدأ في إعداد القوائم المالية، حيث أشار إليه تحت تسمية "مبدأ الحيطة ".

رغم انتشار استعمال هذا المبدأ على نطاق واسع، إلا أن تأثيره على الممارسات المحاسبية مازال محل جدل، و لعل من أبرز الآثار التي ينبغي دراستها تأثيره على إدارة النتيجة.

1.تعريف مبدأ الحيطة:

يعتبر مبدأ الحيطة من المفاهيم المثيرة للجدل في المحاسبة، حيث أن القليل من المنظرين يقبلون فكرة تخفيض أصول المؤسسة و رفع خصومها، أو الاعتراف بشكل متأخر بالإيرادات و بشكل مبكر بالمصاريف بشكل دائم و ممنهج، لكن هذا المبدأ كان و مازال من أهم المبادئ المحاسبية في المحاسبة التقليدية.

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 16, Op., Cit., p. 10.

[2] التحفظ (Conservatism) مصطلح تستعمله المراجع المحاسبية الأنجلوسكسونية، أما الحيطة (prudence) فهو مصطلح استخدمه المرجع الفرنسي (المخطط المحاسبي العام)، و نقله عنه المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

و يرتبط مبدأ الحيطة بالحاجة إلى التقرير عن الأحداث الماضية بشكل موثوق، وعدم تحمل مسؤولية تقديم معلومات قد تعبر عن وضع المؤسسة بشكل مبالغ فيه، مما قد يعرض المسير (أو المراجع) لمتابعات من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، و هو ما يؤدي به إلى تفضيل أن تكون الأخطاء المحتملة في اتجاه تخفيض صافي الأصول و الأرباح عوض الرفع منها.

وقد تطرقت العديد من الأدبيات لمبدأ الحيطة، واعتمدت في ذلك على تعريفات مختلفة؛ حيث عرفه Bliss (1924) على أنه " استباق كل أنواع الخسارة دون الأرباح"[1]، أما Basu (1997) فعرفه على أنه "ميل المحاسب لطلب درجة عالية من التأكد للاعتراف بالأخبار الجيدة متمثلة في الأرباح، مقارنة بالأخبار السيئة الممثلة للخسائر".[2]

و قد جاء في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية لسنة 1989 أن التحفظ هو " مراعاة درجة معقولة من الحذر عند ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الأصول أو الإيرادات أو تسعير الخصوم والمصاريف بأقل مما يجب"[3]، أما النظام المحاسبي المالي فقد جاء فيه " يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة إلى المستقبل، والتي من شأنها أن تثقل ممتلكات المؤسسة و نتائجها. ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والإيرادات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء"[4].

بالنظر إلى التعريفات السابقة، فإن منها من تناول مبدأ الحيطة من خلال دوره في الاعتراف بالأرباح والخسائر (تعريفي Bliss و Basu)، و منها من تناوله من خلال دوره في تقييم بنود الميزانية من أصول وخصوم (تعريفي مجلس المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي)، وقد ترجمت الأدبيات هدا الاختلاف من

[1] RUCH George W. , TAYLOR Gary, ***Accounting conservatism: A review of the literature***, Journal of accounting litterature,Vol. 34, Ferbruary 2015, p. 23.

[2] BAGAEVA Alexandra, ***The quality of published accounting information in Russia***, Phd thesis, Faculty of economics and business administration, Department of accounting, University Of Oulou, Oulou, 2010, p. 16.

[3] International Accounting Standard Committe, ***Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements***, § 37, p. http://www.actuaries.org/CTTEES_INSACC/Documents/Rio_Item_7c_Rio_Discussion.pdf consulted on 14/08/2019.

[4] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 14, Op., Cit., , p. 10.

خلال تحديد شكلين من الحيطة: الحيطة الشرطية و الحيطة غير الشرطية. حيث تطلق الأدبيات على أثر الحيطة على جدول حسابات النتائج (التخفيض من مبلغ الأرباح) تسمية الحيطة الشرطية، أما أثر الحيطة على الميزانية (التخفيض من قيمة صافي الأصول) فيسمى بالحيطة غير الشرطية،[1]. تتمثل الحيطة الشرطية في الاعتراف بالخسائر بشكل مبكر أي قبل التأكد من حدوثها (مخصصات تدني القيمة مثلا) و تأخير الاعتراف بالإيرادات إلى غاية تحققها (عدم تسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للأصول المعنوية مثلا)، مما يؤدي للحصول على أرباح تعكس الأخبار السيئة قبل الجيدة. و يرتبط هذا النوع من الحيطة بنظام للتقرير يؤدي إلى تخفيض النتيجة استجابة لظروف محددة، حيث يتأثر بتغير التقديرات المحاسبية بناء على الأخبار التي تتحصل عليها المؤسسة في نهاية السنة عادة [2]، فمثلا الأخبار التي تدل على دخول منتج أكثر تنافسية للسوق قد تؤدي لتكوين مؤونة تدني لقيمة المنتجات في مخازن المؤسسة.

أما الحيطة غير الشرطية فتعبر عن السياسات المحاسبية التي تؤدي لتخفيض القيمة المحاسبية بشكل دائم (عدم رسملة مصاريف البحث و التطوير، عدم الاعتراف بالأُصول المعنوية المنتجة داخليا) وهو ما عبر عنه Watts & Zimmerman's بقولهما أن الحيطة غير الشرطية تعني قيام المحاسب بالتقرير عن أقل قيمة لأصل معين من بين الخيارات المتاحة له و أعلى قيمة للخصوم من بين الخيارات المتاحة له. و تعتبر الحيطة غير الشرطية مستقلة عن الأحداث التي تمر بها المؤسسة، أي أنها لا تستعمل إلا المعلومات المتوفرة عند بداية استعمال أصل ما.

يلاحظ المتمعن في هدين النوعين من التعريفات أن آثار النوع الأول أكثر حدة من آثار النوع الثاني، ففي حين تعبر المجموعة الأولى من التعريفات عن إلزامية أخد الخسائر المحتملة بعين الاعتبار و إقصاء الأرباح الممكنة، فإن المجموعة الثانية تعتبر الحيطة قيدا بسيطا يتمثل في إدراج قدر معين من الاحتياط عند استخدام الحكم الشخصي لإجراء التقديرات المحاسبية لبنود الأصول و الخصوم و دلك بدون إفراط يؤدي إلى الانحراف نحو تخفيض قيم الأصول و الإيرادات و الرفع من قيم الخصوم و المصاريف بشكل غير طبيعي، وهو ما تم التعبير عنه بعبارتي "مراعاة درجة معقولة من الحذر " في تعريف لجنة المعايير المحاسبية الدولية و "تقدير معقول" في تعريف النظام المحاسبي المالي، وقد جاء في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية لسنة 1989" يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو

[1] HELLMAN Niclas, ***Accounting conservatism under IFRS***. Accounting in Europe, Vol. 05, Issue 02, 2008, p. 81.
[2] RUCH George W. , TAYLOR Gary, Op.,Cit., p. 25.

التخفيض المتعمد للأصول والإيرادات أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصاريف حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها"[1] نفس الفكرة جاءت في النظام المحاسبي المالي كالتالي " يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها"[2]. وبالتالي يمكن القول هده التعريفات تدعو لاستخدام مبدأ الحيطة بحيطة.

إن المجموعة الثانية من التعريفات (تعريفي المرجع المحاسبي الدولي و الجزائري) تعطي اهتماما أقل للحيطة نظرا لطبيعة المستعمل المستهدف من خلال القوائم المالية (المستثمر)، فاستخدام سياسة متحفظة (التكلفة التاريخية مثلا) يخدم بالدرجة الأولى المقرضين، حيث أن التخفيض في تقييم ثروة المؤسسة بسبب عدم الاعتراف بفائض القيمة المحتملة و تكوين مؤونات كبيرة يحد من توزيع الثروة التي تنتجها المؤسسة سواء على المساهمين أو الدولة (في شكل ضرائب) وحتى العاملين، حيث أن الطرف الوحيد المستفيد من هذه الوضعية هم المقرضون باعتبار أن لهم عوائد ثابتة، كما أن عدم توزيع ثروة المؤسسة يزيد من قدرتها على دفع ديونها في حالة الإفلاس مما يضمن حماية أكبر للدائنين. إن عدم تركيز هده المراجع المحاسبية (المرجع المحاسبي الدولي و الجزائري) على حماية الدائنين و لكن على حاجات المستثمر من المعلومات قد أدى للتخفيف من هدا المبدأ ، فما يهم المستثمر هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية تعكس الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، لكن تخفيض النتيجة بشكل غير حقيقي قد يؤدي لإحجام المستثمر عن استثمار قد يكون مربحا و لذلك لن يتم توزيع الموارد بشكل مثالي، وبالتالي يمكن القول أن الإفراط في الحيطة غير محبذ من الناحية الاقتصادية[3].

2.أسباب اللجوء لمبدأ الحيطة:

عند فحص الأسباب التي تؤدي لوجود الحيطة، يركز الباحثون على التكاليف و المنافع التي تنجر عنها بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وقد اعتبرت النظرية الإيجابية للمحاسبة أن الدوافع الخاصة بكل فئة من مستخدمي القوائم المالية لها تأثير مباشر على عملية إعداد و تغيير المعايير المحاسبية، وبالتالي إذا

[1] International Accounting Standard Committe, ***Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements***, § 37, Op., Cit., p. 11

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 14, Op., Cit., p. 10.

[3] RAFFOURNIER Bernard, ***Les opposoitions françaises à l'adoption des IFRS : Examen critique et tentative d'explication*** , Revue Comptabilité - Contrôle - Audit**,** N° 3**,** Tome 13, 2007, p. 28-29.

وجدت دوافع لفئة معينة لإنتاج أو الحصول على قوائم مالية متحفظة، فإن هذا الأمر قد يؤدي لإصدار معايير محاسبية متحفظة. انطلاقا مما سبق يمكن تحديد أربعة أسباب رئيسية للجوء لمبدأ الحيطة:

1.2.التعاقدات

يعمل مبدأ الحيطة على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المساهم و المسير أو المسير و الدائن، وبالتالي التخفيض من مشاكل الوكالة.

2.2. المنازعات

إن المبالغة في تقييم أصول المؤسسة أو أرباحها من شأنه خلق نزاعات بين الأطراف ذات العلاقة بشكل أكبر من حالة تخفيض تقييم هذه الأصول أو الأرباح، وبالتالي فإن الحيطة من شأنها تخفيض هذه النزاعات.

3.2.الضرائب

عادة ما ترتبط المعلومات الواردة في القوائم المالية بتحديد مقدار الضريبة على الدخل ، و بالتالي فإن المؤسسة تلجأ للحيطة انطلاقا من دوافعها لتخفيض مقدار الضرائب.

4.2.التنظيم

توجد دوافع لدى الجهات المصدرة للمعايير من أجل تبني معايير متحفظة و التخفيض من أصول و أرباح المؤسسة و ذلك لتجنب انتقادات الأطراف الأخرى الناتجة عن المبالغة في هذا التقييم، و التي قد تؤدي إلى التعرض لأضرار تؤثر على سمعة المؤسسة و الجهة المصدرة للمعايير.

3. العلاقة بين مبدأ الحيطة و إدارة النتيجة

يمكن النظر إلى إدارة النتيجة و مبدأ الحيطة كخاصيتين من خصائص النتيجة؛ ترتبطان بشكل كبير بالمستحقات، فإدارة النتيجة تتعلق باستعمال المستحقات للتأثير على القوائم المالية من أجل تضليل مستعملي القوائم المالية حول الاداء الفعلي للمؤسسة أو التأثير على نتائج العقود المبنية على أرقام محاسبية، و دلك في ظل

احترام المعايير المحاسبية و العقود المبرمة، أما مبدأ الحيطة فيستعمل المستحقات للاعتراف بالخسائر، قبل تحولها إلى تدفقات نقدية.

عند الإطلاع على الأدبيات التي تطرقت للعلاقة بين مبدأ الحيطة و إدارة النتيجة نلاحظ عدم وجود اتفاق حول طبيعة و مدى هده العلاقة.

فمن جهة، فالأسباب التعاقدية و التنظيمية لمبدأ الحيطة ترجع إلى عدم التماثل في المعلومات بين المؤسسة والأطراف الأخرى المستعملة للقوائم المالية، و الذي قد يستغله المسير من أجل التأثير على توزيع الثروة بينه و بين هده الأطراف، في هده الحالة فإن هده الأطراف تفرض على الإدارة استعمال مبدأ الحيطة من أجل الحد من استخدام تقديرها الشخصي في إعداد القوائم المالية و التخفيض من مشكل عدم التماثل في المعلومات[1]، لدلك يمكن القول أن هده الحيطة المفروضة على الإدارة من أطراف خارجية تؤدي إلى الحد من إدارة النتيجة. ففي هده الحالة، فإن المؤسسة التي تؤجل الاعتراف بالإيرادات و لا تبالغ في تقييم الأرباح و الأصول ستجد صعوبة في الرفع من النتيجة من أجل تجنب خرق شروط المديونية، أو تجنب عدم تحقيق الأهداف المعلنة أو للرفع من التعويضات التي يحصل عليها المسير[2].

و قد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الحيطة تسهل من الحصول على قروض مصرفية،[3] وتجعل شروط الاقتراض أحسن[4] ، كما توصلت إلى أن الحيطة تصعب من تحويل الثروة من المقرضين إلى الأطراف الأخرى من خلال المستحقات الاختيارية. و توصل LaFond & Watts (2008) إلى أن الحيطة تقلل من قدرة المسير على زيادة ثروته على حساب أصحاب المؤسسة من خلال الزيادة في تعويضات التي يحصل عليها، ودلك خصوصا في المؤسسات التي تعاني من عدم تماثل كبير في المعلومة بين الإدارة و المستثمرين، كما توصل Garcia *et al.* (2011) إلى أن المؤسسات التي تتميز بمستوى مرتفع من الحيطة تكافئ بتكلفة منخفضة لرأس المال، وهو ما

[1] WITTEVEEN Sven, ***Earnings management and accounting conservatism***, Phd thesis, Erasmus School of Economics, Rotterdam, 2013, p. 25.

[2] GARCIA Lara et al. , ***Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management***. 2012, p. 9. SSRN Electronic Journal https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2165694 consulted on 14/08/2019.

[3] أنظر على سبيل المثال Göx & Wagenhofer (2009), García & Lara (2012)

[4] أنظر على سبيل المثال Zhang (2008)

يعني أن المستثمرين يعتبرون الحيطة كأداة من أدوات الحوكمة التي تحد من إدارة النتيجة. تماشيا مع هده النظرة للحيطة، توصلت العديد من الدراسات[1] إلى وجود علاقة موجبة بين الحيطة و حوكمة المؤسسة.

لكن من جهة أخرى، فإن الأسباب الضريبية و تلك المرتبطة بالمنازعات تفترض أن للمؤسسة دوافع لاستعمال الحيطة من أجل التأثير على عملية توزيع الثروة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، في هده الحالة لا يتم الحد من المستحقات الإختيارية من خلال الحيطة، بل إن المسير يستعمل المستحقات الاختيارية من أجل إعداد قوائم مالية متحفظة.

لقد قامت Lara *et al.* (2005) بفحص العلاقة بين إدارة النتيجة و الحيطة في كل من ألمانيا، فرنسا (نظام محاسبي أوروبي) و المملكة المتحدة (نظام محاسبي أنجلوسكسوني) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، و توصلت إلى أن الحيطة في البلدان الأوروبية أكثر من الحيطة في البلدان الأنجلوسكسونية، و أن المستوى المرتفع من الحيطة في البلدان الأوروبية راجع لإدارة النتيجة، أي أن المسيرين في البلدان الأوروبية يستعملون تقديرهم الشخصي من أجل الرفع من مستوى الحيطة في القوائم المالية.

كما أوضح Pae (2007) أنه، و بسبب ارتفاع تكاليف المنازعات، فإن للمسيرين دوافع للتقليل من النتيجة من خلال تسريع الإعتراف بالأحداث السيئة مقارنة بالأحداث الجيدة، وأن التقدير المحاسبي للإدارة من خلال المستحقات الاختيارية سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الحيطة. أي أن الحيطة راجعة بالأساس إلى المستحقات الاختيارية.

و قد توصل Li & Zhang (2010) إلى أن المستحقات العادية تتميز بوجود درجة أقل من عدم التماثل في توقيت الاعتراف بين الإيرادات و المصاريف مقارنة بالمستحقات الاختيارية، أي أن المسير يعترف بشكل أسرع بالمصاريف في المستحقات الإختيارية مقارنة بالمستحقات العادية، كما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة موجبة بين إدارة النتيجة و مستوى الحيطة.[2]

بالتالي يمكن القول أن هناك حيطة مفروضة من جهات خارجية و أنها في هده الحالة تمثل إجراء يحد من إدارة النتيجة و توزيع الثروة بشكل انتهازي، لأنها تحد من المستحقات الاختيارية في القوائم المالية. وفي المقابل،

[1] أنظر على سبيل المثال Beekes et al. (2004), Ahmed & Duellman (2007), Garcia et al. (2009)

[2] أنظر على سبي المثال Lobo et al. (2008), Kwon et al. (2006), Bertomeu et al. (2017), Caskey & Laux (2017)

هناك حيطة يفرضها المسير على نفسه، و التي من خلالها يحاول التأثير على كيفية توزيع الثروة و دلك باستخدام المستحقات الاختيارية من أجل جعل القوائم المالية أكثر تحفظا.

في حين كانت العلاقة بين مبدأ الحيطة و الإدارة المحاسبية للنتيجة موضوع عدة دراسات، لم تنل العلاقة بين مبدأ الحيطة و الإدارة الحقيقية للنتيجة نفس القدر من الاهتمام. لقد ركزت الدراسات السابقة في هدا الإطار على العلاقة العكسية بين القيود على الإدارة المحاسبية للنتيجة والإدارة الحقيقية للنتيجة، أي الكيفية التي بموجبها تؤدي القيود المحاسبية، في شكل معايير محاسبية و رقابة أكثر صرامة، إلى التوسع في الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإذا أدت الحيطة إلى الرفع من تكلفة الإدارة المحاسبية للنتيجة، فإنها ستؤدي إلى الرفع من المنفعة الهامشية للإدارة الحقيقية للنتيجة و العكس صحيح، أي أن الحيطة تؤدي إلى إحلال إحدى الطريقتين في إدارة النتيجة بدل الأخرى.

المبحث الثاني: أثر الخيارات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة

يؤدي تعدد الخيارات المحاسبية إلى تحسين عملية الاتصال بين المؤسسة و المستعملين الخارجيين، وتقديم معلومات ملائمة لهم، وبالتالي ضمان فعالية التعاقدات التي تربط هذه الأطراف. بالإضافة إلى أن محاولة إيجاد مرجع محاسبي بدون خيارات محاسبية يؤدي إلى إلزامية التطرق لجميع الحالات الممكنة التي تواجهها المؤسسة، وهو أمر غير ممكن عمليا نتيجة تعقد الظروف البيئية و التغيرات السريعة فيها. لكن الحرية الممنوحة للمسير في اختيار الطرق المحاسبية قد تؤدي لتحمل مستعملي القوائم المالية لتكاليف إضافية؛ تتمثل في عدم التخصيص الأمثل للموارد بسبب وجود دوافع للإدارة لاستعمال هذه الخيارات، سواء عند تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة أو عند التطبيق العادي له، لخدمة مصالحها الشخصية على حساب مصالح المساهمين وبقية الأطراف الأخرى عن طريق زيادة أو تخفيض النتيجة.

المطلب الأول: الخيارات المتاحة عند أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي و أثرها على إدارة النتيجة

تعتبر سنة 2010، كحلقة وصل بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، وسنة تموقع في ظل خيارات هذا المرجع المحاسبي الجديد، لدلك فهي سنة في غاية الأهمية لدراسة سلوك المؤسسة في إدارة النتيجة.

إن تبني النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسة في دورة معينة يعني تبنيها لكل المعايير الموجودة في تاريخ إقفال هذه الدورة. و بالتالي فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة يقتضي أن ترتكز مبادئ الاعتراف والقياس على طرق محاسبية متطابقة مع كل معيار معمول به في نهاية السنة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

يصنف النظام المحاسبي المالي كمعايير ذات خيارات، وذلك لكون الجهة المسؤولة عن التوحيد قد قدرت أن من الملائم ترك هامش حرية لمعدي القوائم المالية من أجل الاختيار بين طريقتين محاسبيتين تعالجان نفس الحدث، هذا الأمر قد يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة باعتبار أن نفس العملية قد يتم تقييمها وتسجيلها بطرق مختلفة بين المؤسسات، كما قد يعطي دافعا للمؤسسة لإدارة النتيجة من خلال القيام بخيارات محاسبية انتهازية تخدم مصلحة الإدارة على حساب الأطراف الأخرى. و يتضمن النظام المحاسبي المالي نوعين من الخيارات:

- خيارات مطبقة عند تبني النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى، و ذلك في إطار إعداد ميزانية سنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي، ويرجع سبب وجود هذه الخيارات للاستثناءات الاختيارية التي تضمنتها التعليمة 2 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي و المذكرات التفسيرية المنبثقة عنها؛
- خيارات دائمة تتضمنها بعض المعايير المحاسبية التي تطبق بعد تبني النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى، من أجل معالجة العمليات التي تقوم بها المؤسسة و إعداد القوائم المالية الختامية. حيث يتعلق الأمر بالاختيار بين طريقة مرجعية و طريقة بديلة.

مهما يكون نوع الخيارات فإنها تؤثر على هيكل و مضمون القوائم المالية للمؤسسة و قيمتها الحالية والمستقبلية.

1.تطبيق النظام المحاسبي المالي بأثر رجعي:

إن المبدأ العام للتعليمة رقم 2، المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، هو إعادة معالجة القوائم المالية بأثر رجعي كما لو كانت المؤسسة تطبق النظام المحاسبي المالي منذ نشأتها، مما يتطلب مراجعة قوائمها المالية السابقة. لكن نظرا لعلم المجلس الوطني للمحاسبة بالصعوبات التي تتضمنها هذه العملية وتكاليفها المرتفعة فقد منح بعض الاستثناءات لبعض البنود في الميزانية و بعض الأحداث التي وقعت في الماضي، حيث تنص التعليمة رقم 2 على أن المؤسسات "يمكنها أن تستغني عن إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي بأثر رجعي إذا كان من غير الممكن تحديد مبلغ التعديل المرتبط بالسنوات السابقة بشكل موثوق، **أو إذا وجدت إجراءات انتقالية تسمح أو توجب معالجة أخرى**، أو إذا كانت إعادة معالجة عمليات جدول حسابات النتائج لسنة 2009 تتطلب أعمالا

لا يمكن للمؤسسة القيام بها بدون صعوبات كبيرة، أو إذا كان التطبيق بأثر رجعي لا يعطي معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية"[1]

من خلال ما جاء في التعليمة السابقة (الحالة الثانية) يمكن استنتاج نوعين من الاستثناءات على مبدأ التطبيق بأثر رجعي:

- الإعفاء، بشكل اختياري، من بعض الإجراءات التي تتضمنها بعض المعايير المحاسبية؛
- منع التطبيق بأثر رجعي لبعض المتطلبات التي تتضمنها المعايير المحاسبية.

لن يتم التطرق إلا للإعفاءات الاختيارية، لأن هذه الإعفاءات تتطلب من المؤسسة المفاضلة بين خيارات محاسبية، خصوصا و أن لهذه الخيارات أثر مختلف على القوائم المالية و قيمة المؤسسة الحالية و المستقبلية[2]. مما يعطي للمؤسسة فرصة لإدارة النتيجة.

2.الخيارات التي يقدمها تقييم التثبيتات لأول مرة

إن البنود التي تشكل التثبيتات المادية و عقارات التوظيف في الميزانية الافتتاحية لسنة 2010 هي بنود المخطط المحاسبي الوطني الظاهرة في الميزانية الختامية لسنة 2009 و التي تستجيب لتعريف هده التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي، بشرط أن تعدل تكلفتها بمختلف المصاريف التي تنص عليها قواعد تقييم النظام المحاسبي المالي ولم تكن مطلوبة في المخطط المحاسبي الوطني أو العكس.

يتمثل الاستثناء الاختياري، على مبدأ التطبيق بأثر رجعي، في كيفية تحديد قيمة التثبيتات المادية وعقارات التوظيف عند الإنتقال. حيث تنص المذكرة التفسيرية الخاصة بالتثبيتات المادية على أنه "تماشيا مع القواعد العامة للتقييم، فإن التثبيتات المادية تسجل بتكلفتها التاريخية، مطروحا منها الإهتلاك المتراكم و تدني

[1] Conseil national de la comptabilité, ***Instruction n°02 portant première application du Système Comptable financier 2010,*** Alger, 29 Octobre 2009 **,** p. 5.

[2] DEMARIA Samira, ***Les choix d'options comptables lors de la première application des normes IAS/IFRS : Observation et compréhension des choix effectués par les groupes français***. Thèse de Doctorat, Université de Nice-Sophia Antipolis, Nice, 2008, p. 72.

القيمة المتراكم إن وجد. إذا كانت التكلفة التاريخية تمثل الطريقة المرجعية، فإن هذا التقييم يمكن مراجعته على أساس القيمة العادلة في تاريخ الانتقال، إذا كانت شروط إعادة التقييم متوفرة".[1]

في الحالة العامة، إذا كان نموذج التقييم اللاحق الذي ستتبعه المؤسسة في تقييم التثبيتات المادية هو نموذج إعادة التقييم[2]، فإن على المؤسسة تطبيق هذا النموذج أيضا في تاريخ الانتقال، و ذلك حسب مبدأ التطبيق بأثر رجعي. لكن في المقابل، إذا تم اختيار نموذج التكلفة في التقييم اللاحق، فإن النظام المحاسبي المالي يسمح، من أجل تقييم هذه التثبيتات في الميزانية الافتتاحية لسنة 2010، باستثناء اختياري يتمثل في استخدام القيمة العادلة في تاريخ الانتقال أو في أي تاريخ سابق و اعتبار هذه القيمة كتكلفة للتثبيتات. إن اختيار هذه المعالجة لا يلزم المؤسسة لاحقا بإجراء إعادة التقييم الدورية التي يفرضها نموذج إعادة التقييم. بل يمكنها الاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة.

رغم أن تطبيق هذا الاستثناء يكون لمرة واحدة فقط (عند تاريخ الانتقال)، إلا أن آثاره المالية كبيرة وتمتد لعدة سنوات،[3] لذلك يشكل تطبيق هذا الاستثناء فرصة لإدارة النتيجة. حيث يؤدي لتغير جوهري في قيمة التثبيتات في ميزانية المؤسسة، مما يؤثر على مصاريف الإهتلاك المسجلة مستقبلا. كما أن تطبيق هذا الاستثناء يسمح بالاعتراف، في الميزانية الافتتاحية لسنة 2010، بفائض قيمة عادة ما يكون معتبرا و الذي يسجل في الأموال الخاصة، مما يحسن من نسب الاستقلالية المالية لدى المؤسسة و يظهرها بوضع أفضل، و يسهل لها بالتالي الحصول على قروض.

كما أن استعمال القيمة العادلة يؤدي لزيادة النتيجة، حيث ينص قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه " يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي

[1] Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Immobilisations Corporelles***, Alger, 20/03/2011, p. 24.

[2] كما سيأتي ذكره في المبحث الموالي، هناك نموذجين للتقييم اللاحق للتثبيتات، نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم.

[3] TORT Eric, ESCAFFRE lionel, ***Améliorer l' inforamtion financière en IFRS : Politique comptable et communication financière***, Edition Dunod, Paris, 2012 , p. 247.

في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس سنوات"[1]. حيث يتم تقييد هذا الفائض كإيراد (حـ /752) تزداد معه النتيجة للخمس سنوات الموالية لتاريخ تطبيق النظام المحاسبي المالي أول مرة.

من أجل الحد من إدارة النتيجة، اشترط النظام المحاسبي المالي توفر بعض الشروط لتطبيق هذا الاستثناء وهي:

- التثبيتات المعنية تم إعادة تقييمها في هذا التاريخ بشكل مخطط له من قبل؛
- المؤسسة قد استعانت بخدمات مقيِّم مهني مؤهل؛
- إعادة التقييم شملت كل عناصر فئة معينة من التثبيتات[2].

كما فرضت المذكرة التفسيرية للتثبيتات المادية تقديم المعلومات التالية في ملاحق سنة 2009:

- تحديد الطرق المستعملة في تقييم التثبيتات (نموذج التكلفة أو إعادة التقييم)؛
- شرح أثر تغيير الطرق المحاسبية على نتيجة الدورة أو على رصيد حساب "الترحيل من جديد" لسنة 2009؛
- تقديم كل معلومة ذات منفعة متعلقة بالانتقال، كتقديم معلومات حول مبلغ إعادة التقييم الخاص بكل تثبيت من تثبيتات الفئة المعنية بإعادة التقييم و كيفية تحديد هذا المبلغ، تقديم معلومات حول مبلغ التعديل مقارنة بالتقييم المتبع في ظل المخطط المحاسبي الوطني....

المطلب الثاني: الخيارات المتاحة عند التطبيق اللاحق للنظام المحاسبي المالي و أثرها على إدارة النتيجة

بالإضافة للخيارات المرتبطة بأول تطبيق، يقترح النظام المحاسبي المالي، بالنسبة للكثير من المعايير، خيارين للمعالجة العادية لعملية محاسبية واحدة. إن الخيار الذي تبنته المؤسسة يطبق عند نهاية كل دورة محاسبية لاحقة. وعادة ما يسمى خيار معين "بالمعالجة المفضلة" و الخيار الآخر "بالمعالجة البديلة المرخص بها". إن معد القوائم المالية يقوم بالمفاضلة بين الخيارين انطلاقا من دوافع قد يكون من بينها إدارة النتيجة. عادة ما يتواجد الخياران في عمليات التقييم و التسجيل المحاسبي.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Code des impots directs et taxes assimilées***, Art. 185, Alger, 2017 , p. 69.
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux/Impot_Direct_Fr-LF2017.pdf consulté le 07/11/2018

[2] على خلاف النظام المحاسبي المالي، فإن المعايير المحاسبية الدولية تتيح تطبيق هذا الإستثناء على كل تثبيت على حدة، و لا تشترط تطبيقه على فئة بأكملها من التثبيتات.

1.الخيارات المتعلقة بالتقييم و أثرها على إدارة النتيجة

فيما يخص عمليات التقييم، يقدم النظام المحاسبي المالي خيارات على مستوى الأصول الثابتة (بما فيها عقارات التوظيف) و المتداولة (المخزون).

1.1.الخيارات المتعلقة بتقييم التثبيتات المادية

يعرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المادية على أنها "أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة مالية"[1].

يتم الاعتراف بالتثبيت المادي في القوائم المالية إذا تحققت الشروط التالية:[2]

- إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى المؤسسة؛
- إذا كان من الممكن تقييم تكلفته بصورة موثوق بها.

بعد الاعتراف المبدئي بالتثبيت العيني بتكلفة الحيازة أو الإنتاج[3]، يقترح النظام المحاسبي المالي خيارين للتقييم اللاحق، حيث ينص النظام المحاسبي المالي على "إدراج أي تثبيت مادي في الحسابات، عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا، بتكلفته منقوصا منها الإهتلاك المتراكم و مجموع خسائر القيمة. **غير أنه يرخص** للمؤسسة أن تدرج في الحسابات التثبيتات المادية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا، على أساس مبلغها المعاد تقييمه"[4]. و حسب النظام المحاسبي المالي فإن المبلغ المعاد تقييمه هو القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الإهتلاكات المتراكمة اللاحقة و مجموع خسائر القيمة اللاحقة[5].

إن القيمة العادلة للأراضي والمباني هي قيمتها السوقية التي تحدد على أساس تقدير يقوم به مقيمون مهنيون مؤهلون، أما القيمة العادلة لمنشآت الإنتاج فهي أيضا قيمتها السوقية، و عند غياب مؤشرات تدل على

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 7.

[2] Ibid, p. 8.

[3] تتمثل تكلفة الشراء في ثمن الشراء و المصاريف الملحقة بعملية الشراء، كمصاريف التهيئة و الرسوم المدفوعة و المصاريف المباشرة الأخرى، و لا تدرج المصاريف العامة و الإدارية و مصاريف الانطلاق في النشاط، أما تكلفة الإنتاج فتتضمن تكلفة المواد الأولية و اليد العاملة و مصاريف الإنتاج الأخرى.

[4] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 9-10.

[5] Ibidem.

قيمتها في السوق، يتم تقييمها بتكلفة تعويضها الصافية من الإهتلاك. و من الضروري على المؤسسة التي تتبع نموذج إعادة التقييم أن تقوم بهذه العملية بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المادية بصورة كبيرة عن التي كان سيتم تحديدها باستعمال القيمة العادلة في نهاية الدورة المحاسبية[1].

إذن فالخياران اللذان اعتمدهما النظام المحاسبي المالي هما:

- **المعالجة المرجعية:** حيث يقيم التثبيت بتكلفته مطروحا منها الإهتلاك المتراكم و تدني القيمة. وبالتالي، في هذه الحالة، يتم الحفاظ على قيمة التثبيت التاريخية (الاسمية)، التي قد تبتعد عن قيمته الحقيقية؛
- **المعالجة البديلة المرخص بها:** يتم تقييم التثبيت بمبلغه المعاد تقييمه الذي يتمثل في قيمته العادلة، وهي معالجة أقرب للواقع الاقتصادي.

يكون اختيار نموذج التقييم حسب أهداف المؤسسة و القيود المفروضة عليها. كما أن النظام المحاسبي المالي لا يفرض تطبيق نموذج معين على كل التثبيتات المادية، بل تقوم المؤسسة بتحديد فئات من التثبيتات المتجانسة و من ثم تختار أي من النموذجين ستستعمله لكل فئة.[2]

من أجل دراسة إمكانية استعمال كل خيار من هذين الخيارين لإدارة النتيجة، من الضروري فهم آثار كل منهما على القوائم المالية.

أ. آثار نموذج التكلفة على القوائم المالية

إن نموذج التكلفة (المعالجة المرجعية) كتجسيد للمحاسبة المتحفظة، القانونية والضريبية، هو المعالجة السائدة في الجزائر منذ الاستقلال، فهو نموذج يفضل الاعتراف بالخسائر أو التكاليف المحتملة و يؤجل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات حتى التحقق الفعلي لها، وهو ما يؤدي إلى استقرار نتيجة وأصول المؤسسة. إن سهولة استعمال و تأويل هذا النموذج و تقديمه معلومات موضوعية، قابلة للتحقق و سهلة الفهم بحيث تستند إلى

[1] لم يحدد النظام المحاسبي المالي وتيرة إعادة التقييم، لكن حسب المعيار IAS 16 (الفقرة 34) فإن دورية إعادة التقييم تكون حسب مستوى تغير القيمة العادلة للتثبيتات العينية موضوع إعادة التقييم، فادا كانت التغيرات كبيرة ينبغي إعادة التقييم كل سنة، أما إذا كانت التغيرات صغيرة فإعادة التقييم تكون كل ثلاث إلى خمس سنوات.

[2] لم يعرف النظام المحاسبي المالي فئة التثبيتات و لا كيفية تكوينها، و لكن بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 (الفقرة 37) فإنه يعرف فئة التثبيتات على أنها "مجموعة من الأصول لها نفس الطبيعة و الاستعمال"، كما يقدم المعيار أمثلة على هذه الفئات: الأراضي، الآلات، السفن، الطائرات، المركبات ذات محرك، معدات المكتب....

وقائع حدثت بالفعل و مؤيدة بالمستندات و تقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها، هو ما أعطاه صفة المعالجة المرجعية. لكنه في المقابل قد يؤدي لخلق احتياطات سرية نتيجة امكانية تسجيل مؤونات تدني قيمة وهمية و الإستفادة منها عند انخفاض الأرباح عن طريق استرجاع المؤونات.

ب. آثار نموذج إعادة التقييم على القوائم المالية

أما بالنسبة لنموذج إعادة التقييم، فله أفضلية واضحة من الناحية الاقتصادية مقارنة بنموذج التكلفة،[1] أما من الناحية المحاسبية، فيتم اللجوء إليه لعدة أسباب منها تحسين جودة المعلومة المالية من خلال إظهار فوائض القيمة في القوائم المالية و بالتالي إعلام المستعملين الخارجيين بها، تدعيم الأموال الخاصة للمؤسسة، تخفيض العجز الضريبي...، وبالتالي فهو يفيد المؤسسات التي تسجل خسارة أو التي تعاني من انخفاض في أموالها الخاصة والمؤسسات التي لديها تثبيتات مادية مقيمة بشكل دائم بمبلغ أقل من سعر السوق.

يؤدي تطبيق نموذج إعادة التقييم إلى تغير كبير في أعلى الميزانية، ففي مقابل إعادة تقييم عناصر الأصول، تسجل المؤسسة في جانب الخصوم فرق إعادة التقييم، أي أن لهذه العملية الآثار التالية على الميزانية:

شكل رقم (3–1): أثر نموذج إعادة التقييم على الميزانية

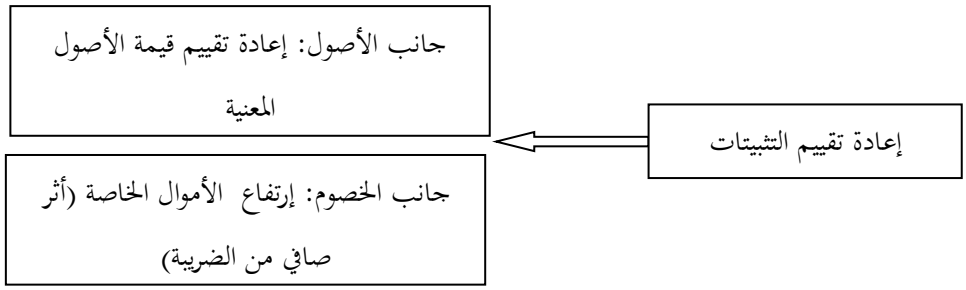

المصدر: TORT Eric, ESCAFFRE lionel, Op. , Cit. , p. 142.

يسجل فرق إعادة التقييم (حـ/105) في الأموال الخاصة بمبلغه الصافي من الضرائب المؤجلة في حالة كون القيمة المعاد تقييمها أكبر من القيمة المحاسبية الصافية قبل التقييم (فرق موجب)، مما يؤدي لارتفاع مبلغ الأموال الخاصة، غير أن فرق إعادة التقييم الموجب يدرج كإيراد إذا كان يعوض فرق سالب سجل سابقا لنفس التثبيت.

[1] DEMARIA Samira. ***Vers une dynamique de la convention " cout historique " sous l'effet de l'application des normes comptables IAS/IFRS,*** 27ème Congrès de l'AFC, Tunis, 2006, p. 13.

أما إذا كانت إعادة التقييم تؤدي إلى تخفيض في القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت (فرق سالب)، يسجل مبلغها في جدول حسابات النتائج كمصروف، إلا إذا كانت المؤسسة قد سجلت فرق موجب لنفس الأصل سابقا، ففي هذه الحالة يحمل الفرق السالب أولا على بند إعادة التقييم و يسجل الفائض كمصروف.

إن النموذجين المذكورين سابقا لهما آثار مختلفة بالنسبة للإهتلاكات اللاحقة و بالتالي بالنسبة للنتيجة بهذا سنكون في حالة أين تكون القيمة الإجمالية للتثبيتات المتشابهة و إهتلاكاتها اللاحقة مختلفة من مؤسسة لأخرى.

خلال الدورات اللاحقة لتاريخ إعادة التقييم، فإن فرق إعادة التقييم يدمج في النتيجة بنفس وتيرة الإهتلاكات (بالنسبة للتثبيتات القابلة للإهتلاك). كما تحسب الإهتلاكات اللاحقة انطلاقا من القيم الجديدة المنبثقة عن إعادة التقييم. فإذا زادت قيمة التثبيت في نموذج إعادة التقييم مقارنة بنموذج التكلفة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الإهتلاكات للسنوات القادمة، و بالتالي انخفاض النتيجة في ظل نموذج إعادة التقييم مقارنة بنموذج التكلفة. والعكس عندما تكون قيمة التثبيت في ظل نموذج إعادة التقييم أقل منها في حالة نموذج التكلفة، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الإهتلاكات للسنوات اللاحقة و بالتالي ارتفاع النتيجة مقارنة بنموذج التكلفة.

بالإضافة للآثار السابقة، ينجر عن استخدام نموذج إعادة التقييم تحسن في نسبة الاستقلالية المالية (الديون المالية الصافية/ الوضعية الصافية) دون التخفيض من قدرة المؤسسة على التسديد (المقاسة بنسبة الديون المالية الصافية / الفائض الإجمالي للاستغلال أو القدرة على التمويل الذاتي)، و بهذا الشكل فإعادة التقييم تضع المؤسسة (خاصة الصغيرة و المتوسطة) في وضعية تسهل عليها الحصول على تمويلات بنكية من خلال تسهيل امتثالها للمتطلبات التي تضعها البنوك.

كما يمكن للمؤسسات التي تجتاز ظروفا صعبة الاستفادة من إعادة التقييم لأسباب ضريبية حيث تستطيع:

- من جهة، إعادة تكوين أموالها الخاصة بعد انخفاضها نتيجة تراكم الخسائر في السنوات السابقة؛[1]

[1] تنص المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على أن " الحد الأدنى من رأس مال المؤسسات يتكون من الحد الأدنى القانوني الذي يفرضه القانون التجاري أو التشريعات الخاصة مضافا إليه فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم و المدمجة في رأس المال...".

- من جهة أخرى، تحميل، على فوائض القيمة، العجز الضريبي المرحَّل المرتبط بخسائر سابقة، مع الإبقاء على إمكانية استرجاع هذا العجز خلال الدورات اللاحقة من خلال الزيادة في الإهتلاك القابل للتخفيض؛
- بالنسبة للمؤسسة التي لديها خسائر ضريبية سابقة كبيرة، فإن هذه الخسائر تلغي الضريبة الفعلية المفروضة على فوائض القيمة دون خسارة المزايا المستقبلية للتخفيض الضريبي الناتجة عن زيادة الإهتلاكات.

إذا تمت إعادة تقييم تثبيت مادي عن طريق تكلفته التعويضية الصافية من الإهتلاك، فإن الإهتلاك المتراكم في تاريخ إعادة التقييم يعدل بالتناسب مع القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيت، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا التثبيت بعد إعادة التقييم مساوية للمبلغ المعاد تقييمه. أما إذا تم إعادة تقييم التثبيت المادي من خلال الرجوع إلى قيمته السوقية، فإن الإهتلاك المتراكم في تاريخ إعادة التقييم يطرح من القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيت ثم يتم تعديل القيمة الصافية المحددة من خلال ذلك حتى تساوي القيمة المحاسبية لهذا التثبيت عقب إعادة التقييم.

الملاحظ أن الطريقة الأولى تؤدي لإظهار القيمة الإجمالية للتثبيتات بشكل أكبر من الطريقة الثانية، مما قد يؤدي إلى إعطاء انطباع مختلف لمستعملي القوائم المالية حول الوضعية المالية للمؤسسة بالنسبة لكل طريقة.

مما سبق يتضح أن نموذج إعادة التقييم يقدم عدة مزايا للمؤسسة لإدارة نتيجتها (سواء لأغراض انتهازية أو إعلامية).

2.1.الخيارات المتعلقة بتقييم التثبيتات المعنوية و آثارها على إدارة النتيجة

يعرف النظام المحاسبي المالي التثبيت المعنوي على أنه "أصل قابل للتحديد، غير نقدي و غير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و المقصود منه مثلا، شهرة المحل، العلامات، البرامج المعلوماتية و رخص الإستغلال الأخرى، الإعفاءات، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري".[1]

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 8.

يتيح النظام المحاسبي المالي للتثبيتات المعنوية نفس خيارات التقييم اللاحق للتثبيتات المادية (نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم)، مع نفس المعالجة المحاسبية و نفس الآثار المالية. لكنه لا يسمح باستعمال نموذج إعادة التقييم إلا إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للتثبيت المعنوي بالرجوع لسوق نشط.

عرف النظام المحاسبي المالي السوق النشط على أنه السوق الذي تتوفر فيه كافة الشروط التالية:[1]

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة؛
- من الممكن وفي أي وقت وجود بائعين ومشترين موافقين على المبادلة؛
- الأسعار متوفرة للجمهور.

من خلال هذه الخصائص يتضح أنه لا يوجد سوق نشط للتثبيتات المعنوية في الجزائر. لذلك فإن تطبيق نموذج إعادة التقييم في الوقت الحالي غير ممكن[2]، هذا ما يجعل من إدارة النتيجة من خلال التثبيتات المعنوية عملية صعبة باعتبار أن نموذج إعادة التقييم يقدم الكثير من الفرص لذلك مقارنة بنموذج التكلفة.

3.1. الخيارات المتعلقة بتقييم العقارات الموظفة و آثارها على إدارة النتيجة

حسب النظام المحاسبي المالي ينبغي تمييز، على مستوى التثبيتات المادية، عقارات التوظيف، والتي تعرف على أنها " أملاك عقارية (أراض، بناية أو جزء من بناية) مملوكة (من طرف المالك أو من طرف المؤجر في حالة الإيجارات التمويلية) من أجل تقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال. فهي غير موجة للاستعمال في إطار إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو لأغراض إدارية أو للبيع في إطار النشاط العادي"[3]. أي أن عقارات التوظيف هي عقارات لا تستعمل من طرف المؤسسة التي تمتلكها لأغراض أنشطتها، بل هي عقارات تستعمل للحصول على مردودية (تأجير خارجي).

تتضمن المعالجة المحاسبية للعقارات الموظفة خيارات ذات آثار مهمة يمكن استخدامها لإدارة النتيجة، فإذا كان التقييم المبدئي لعقار التوظيف يتم على أساس تكلفته في تاريخ الحيازة، فإن المؤسسة تختار بعد ذلك إما

---

[1] Ibid, p. 73.

[2] حتى على المستوى الدولي اعترفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أنه "من النادر وجود سوق نشط للتثبيتات المعنوية"، أما في المرجع الفرنسي (المخطط المحاسبي العام PCG) فقد تم منع إعادة تقييم التثبيتات المعنوية تماما.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 8.

[3] Ibid, p. 9.

نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق، حيث ينص النظام المحاسبي المالي على أنه " بعد أن يتم إدراج عقارات التوظيف في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا ماديا، يمكن القيام بتقييمها:

- إما بالتكلفة، مطروحا منها الإهتلاك المتراكم و مجموع خسائر القيم، حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات المادية (طريقة التكلفة)؛
- و إما على أساس قيمتها العادلة (طريقة القيمة العادلة)".[1]

يفهم من الفقرة السابقة أن المعالجة المرجعية هي نموذج التكلفة، أما المعالجة البديلة فهي نموذج إعادة التقييم[2]. يطبق النموذج المختار على كل عقارات التوظيف حتى خروجها من التثبيتات أو إلى حين تغيير الغرض من استعمالها.

يتم تطبيق نموذج إعادة التقييم بناء على تقييم للعقار الموظف من طرف خبير مستقل. إن القيمة العادلة للعقار الموظف عادة ما تكون قيمته السوقية التي تنتج عن الأسعار الحالية في سوق نشط لعقار مشابه في نفس المنطقة الجغرافية، وفي حال عدم توفر مثل هذا العقار يُأخذ بعين الإعتبار مصادر أخرى كأسعار عقارات مختلفة من حيث طبيعتها أو مكانها، الأسعار الحديثة في أسواق أقل نشاطا أو تحيين التدفقات النقدية المتوقعة من العقار الموظف. يلاحظ أنه باستثناء الطريقة الأولى لتحديد القيمة العادلة فإن الطرق الأخرى قد تتضمن فرصا لإدارة النتيجة من خلال استعمال التقدير الشخصي.

من أجل عدم المبالغة في استعمال التقدير الشخصي في تحديد القيمة العادلة (خاصة أنها تطبق على كل عقارات التوظيف في حال اختيارها)، و بالتالي استغلالها في إدارة النتيجة، ينص النظام المحاسبي المالي على أنه في حالة تعذر تحديد القيمة العادلة، بشكل موثوق فيه، لعقار موظف تحوزه مؤسسة تطبق نموذج القيمة العادلة، يتم تطبيق نموذج التكلفة لتقييم هذا العقار، على أن تقدم معلومات في الملحق تخص وصف العقار و الأسباب التي حالت دون تطبيق نموذج إعادة التقييم و إذا كان ممكنا تقديم مجال لتقدير القيمة العادلة. لكن موثوقية تقدير القيمة العادلة و بالتالي اللجوء لهذا الإستثناء تبقى، هي نفسها، محل تقدير شخصي لمعد القوائم المالية.

[1] Ibidem.

[2] حسب المعايير المحاسبية الدولية (المعيار IAS 40 العقارات الموظفة)، و على عكس التثبيتات الأخرى، فإن المعالجة المرجعية للعقارات الموظفة هي نموذج إعادة التقييم، أما نموذج التكلفة فيمثل المعالجة البديلة المسموح بها.

ينص النظام المحاسبي المالي على أن "الخسارة أو الربح الناتج عن التغير في القيمة العادلة للعقار الموظف يسجل ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها هذا الربح أو الخسارة"،[1] من هذه الفقرة يمكن استنتاج أن الفرق الأساسي بين نموذج إعادة التقييم المطبق على التثبيتات المادية و المعنوية و نموذج إعادة التقييم المطبق على عقارات التوظيف، يكمن في طريقة تسجيل فائض القيمة و التغير فيها، ففي حين يتم التسجيل في التثبيتات المادية و المعنوية في الميزانية (حـ/105 فرق إعادة التقييم)، يسجل في حالة العقارات الموظفة في جدول حسابات النتائج[2]. حتى و لو كانت هذه الطريقة تخدم بعض المؤسسات العقارية (خصوصا المسعرة منها في السوق المالي) من حيث توضيح، في جدول حسابات النتائج، أداء العقار الموظف من حيث فوائض القيمة المحتملة، فإنها تؤدي لتذبذب النتيجة، مما يزيد من احتمال لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة (ممارسات تمهيد الدخل).

4.1.الخيارات المتعلقة بتقييم المخزون و آثارها على إدارة النتيجة

يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات على أنها أصول تمتلكها المؤسسة و تكون موجهة للبيع في إطار النشاط الاستغلالي الجاري، أو تكون قيد الإنتاج بقصد البيع، أو تكون مواد أولية أو لوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات، أو، في حالة تقديم خدمات، تكلفة الخدمات المقدمة التي لم تسجل المؤسسة الإيرادات المرتبطة بها بعد.[3]

بالنسبة للكثير من المؤسسات، فإن مبلغ بند المخزون كبير و نسبته من الأصول معتبرة. كما أن له علاقة وطيدة بحسابات الاستهلاك و النتيجة، مما قد يولد دوافع لدى معد القوائم المالية لاستعماله في إدارة النتيجة.

يخصص النظام المحاسبي المالي معالجة خاصة للمخزونات غير القابلة للاستبدال و المخزونات الموجهة لمشاريع محددة، حيث يتم تحديد تكاليفها بشكل فردي. أما بالنسبة لعناصر المخزون غير القابلة للتمييز، فيقدم النظام المحاسبي المالي خيارين لتقييم تكلفتها: إما باستعمال طريقة الوارد أولا، الصادر أولا (FIFO) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (للشراء أو الإنتاج) (CMP).

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 9.

[2] يطبق الخيار الآخر (نموذج التكلفة) بنفس الطريقة في العقارات الموظفة و التثبيتات المادية الأخرى (التقييم بتكلفة الحيازة مطروحا منه الإهتلاك المتراكم ومجموع تدني القيمة).

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 11.

تؤثر الطريقة المستعملة على القوائم المالية بصفة عامة و على نتيجة الدورة بصفة خاصة من خلال تأثيرها على تكلفة المخرجات، و بالتالي قد تستغل المؤسسة هذه الخيارات لإدارة النتيجة. ففي الظروف التي يسود فيها معدل تضخم مرتفع، ترتفع أسعار المخزون، وبالتالي يؤدي استعمال طريقة التكلفة الوسطية المرجحة إلى تخفيض النتيجة مقارنة بطريقة الوارد أولا الصادر أولا، و العكس في حالة تراجع أسعار المخزون حيث أن استعمال طريقة الوارد أولا الصادر أولا يؤدي لتخفيض النتيجة مقارنة بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

5.1.الخيارات المتعلقة بتقييم الإهتلاكات و أثرها على إدارة النتيجة

يعبر الإهتلاك عن استهلاك لمنافع اقتصادية مرتبطة بتثبيت مادي أو معنوي،[1] و يتم تسجيله كمصروف. يوزع هذا المصروف (المبلغ القابل للإهتلاك) على مدة منفعة الأصل بشكل منهجي. و للإهتلاك عدة أنواع، اختار منها النظام المحاسبي المالي ثلاثة أنواع: طريقة الإهتلاك الخطي، طريقة الإهتلاك المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج[2].

يؤدي تعدد طرق الإهتلاك إلى وجود فرص لإدارة النتيجة، خاصة و أن تأثير هذه الطرق على القوائم المالية و النتيجة مختلف:

- فالإهتلاك الخطي يترتب عليه مصاريف ثابتة على طول مدة منفعة التثبيت، و بالتالي فإن تأثير الإهتلاك على النتيجة يكون متماثلا على طول هذه المدة؛
- الإهتلاك المتناقص يترتب عليه تسجيل مصاريف متناقصة على طول مدة منفعة التثبيت، وبالتالي يؤدي هذا النوع من الإهتلاك لنتيجة أقل في السنوات الأولى لمدة المنفعة مقارنة بالسنوات الأخيرة؛
- طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها تسجيل مصاريف على أساس الإستعمال أو الإنتاج المتوقع من الأصل.

هناك نوع آخر من الإهتلاك لم يشر إليه النظام المحاسبي المالي لكنه ذكر في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة هو الإهتلاك المتزايد، حيث يترتب عليه تسجيل مصاريف بشكل متزايد على طول مدة منفعة التثبيت، و بالتالي يؤدي هذا النوع لنتيجة أكبر في السنوات الأولى لمدة المنفعة مقارنة بالسنوات الأخيرة.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 8.
[2] Ibidem.

على المستوى الجبائي، فإن القاعدة العامة في حساب الإهتلاك هي الإهتلاك الخطي. أما بالنسبة للتجهيزات التي تستعمل بشكل مباشر في الإنتاج (باستثناء المباني و الورشات) يمكن استعمال طريقة الإهتلاك المتناقص. و يشكل هذا الاختيار (الإهتلاك المتناقص) قرارا لا رجعة فيه بالنسبة لنفس التثبيتات، كما يمكن استخدام طريقة الإهتلاك المتزايد. و لم يشر قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة إلى إلزامية اختيار الطريقة التي تعكس استهلاك المنافع الإقتصادية للأصل بل ترك الحرية (في ظل توفر بعض الشروط) للمؤسسة في الإختيار بين مختلف طرق الإهتلاك[1].

2.الخيارات المتعلقة بالتسجيل و أثرها على إدارة النتيجة:

يتضمن النظام المحاسبي المالي، في بعض الحالات، طريقتين مختلفتين لتسجيل نفس الحدث، مما قد يؤدي لاختلاف نظرة المستعملين للقوائم المالية للمؤسسة في الحالتين.

1.2.الخيارات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي لتكاليف الاقتراض و أثرها على إدارة النتيجة

تتضمن تكاليف الإقتراض[2]:

- الفوائد المترتبة على المكشوفات المصرفية و القروض؛
- اهتلاك علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بالقروض و كذلك اهتلاك التكاليف الملحقة المترتبة على تنفيذ القروض؛
- الأعباء المالية المترتبة عن عمليات الإيجار التمويلي؛
- فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية، إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد.

تسجل تكاليف الاقتراض كمصاريف مالية خلال الدورة التي حدثت فيها، إلا في حالة تمويلها عملية اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة للتحضير (أكثر من سنة) قبل أن يتم استعماله أو بيعه، ففي هذه الحالة أمام المؤسسة خياران لتسجيل هذه التكاليف:

- **الطريقة المفضلة:** تسجل تكاليف الاقتراض ضمن المصاريف المالية خلال الدورة التي حدثت فيها (كأي تكلفة مالية عادية)؛

[1] Direction générale des impôts, Op., Cit., p. 63.
[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 13.

- **المعالجة البديلة المسموح بها:** تدمج تكاليف الاقتراض في تكلفة الأصل، بشرط أن يكون من المحتمل توليد الأصل لمنافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة وأن يمكن تقدير هذه التكاليف بدرجة عالية من التأكد. في حالة عدم تحقق هذين الشرطين يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصاريف و تحمل للفترة المالية التي حدثت فيها[1].

يؤدي تبني المعالجة البديلة المسموح بها إلى تأجيل الاعتراف بالمصاريف المالية إلى غاية الانتهاء من تحضير الأصل، أين يتم الاعتراف بها كمصاريف اهتلاك (بالنسبة للأصول القابلة للإهتلاك). و بالتالي فإن النتيجة لا تتأثر بمصاريف الاقتراض خلال مدة تحضير الأصل.

قد يلجأ المسير للمعالجة البديلة للرفع من النتيجة خلال مدة إعداد الأصل من خلال تأجيل الاعتراف بالمصاريف المالية خاصة وأن عملية إعداد الأصل تتطلب مصاريف كبيرة، مباشرة و غير مباشرة، تخفض من نتيجة الدورة.

2.2.الخيارات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل و آثارها على إدارة النتيجة

يتضمن العقد طويل الأجل إنجاز سلعة، خدمة، أو مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة (مثل عقود البناء)[2]. يعتمد النظام المحاسبي المالي على "طريقة التقدم" في الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار هذه العقود، حيث يتم الاعتراف بهذه الإيرادات حسب وتيرة تقدم العملية بشكل يؤدي لتسجيل النتيجة المحاسبية بشكل تدريجي يتماشى مع التقدم في إنجاز العملية موضوع العقد، وذلك بشرط أن يتم تقدير النتيجة النهائية للعقد بموثوقية.

لم يفرض النظام المحاسبي المالي أو قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة طريقة معينة لتحديد نسبة التقدم في الأشغال التي يتطلبها تطبيق طريقة التقدم، فقد اقتصر قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على التذكير فقط بالمتطلبات الضرورية لتحديد نسبة التقدم و المتمثلة في "وجود ادوات للتسيير، نظام لحساب

[1] لقد كان هذان الخياران موجودان في المعيار IAS 23 "تكاليف الاقتراض" عندما تبناهما النظام المحاسبي المالي، غير أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) نشر في سنة 2007 نسخة معدلة من هذا المعيار، حيث لم يعد ممكنا تسجيل تكاليف الاقتراض المرتبطة بحيازة أو بناء أو إنتاج أصل مؤهل مباشرة كمصاريف إيرادية. دخل هذا التعديل حيز التطبيق ابتداء من سنة 2009.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 16.

التكاليف و الرقابة الداخلية الذي يسمح بالتأكد من نسبة التقدم و مراجعة، تماشيا مع تقدم الأشغال، تقديرات الإيرادات والمصاريف و النتائج".[1] أما المذكرة المنهجية الخاصة بالعقود طويلة الأجل فأقرت بتعدد الطرق الممكنة لتحديد نسبة تقدم الأشغال و قدمت خيارين لتقدير هذه النسبة[2]:

- النسبة بين المصاريف المدفوعة للأشغال المنجزة حتى تاريخ الميزانية و التكاليف الكلية المقدرة للعقد؛
- الحصول على نسبة التقدم انطلاقا من قياسات مادية، للأشغال التي تم إنجازها مقارنة بالأشغال الكلية.

إن هاتين الطريقتين قد تؤديان للحصول على نسب تقدم مختلفة، و بالتالي تقودان للاعتراف بمبالغ مختلفة للإيرادات كل سنة، لذلك قد يشكل تعدد طرق تحديد نسبة تقدم الإنجاز وسيلة لإدارة النتيجة من خلال اختيار النسبة الأكبر في حالة الرغبة في زيادة النتيجة و النسبة الأقل في حالة الرغبة في تخفيض النتيجة.

أما إذا لم يسمح نظام معلومات المؤسسة أو طبيعة العقد بتطبيق طريقة التقدم، أو أن المؤسسة لم تستطع تقدير النتيجة النهائية للعقد بموثوقية، يتم تطبيق "طريقة الإتمام"، حيث لا يتم الاعتراف بالإيرادات إلا في حدود المصاريف المسجلة التي يتوقع تحصيلها. أي أن المؤسسة تستبعد البحث و الاعتراف بالنتائج المحملة لكل دورة من الدورات التي تدخل في الفترة الإجمالية لإنجاز العقد[3].

تؤثر هاتين الطريقتين (التقدم و الإتمام) بشكل مختلف على النتيجة، ففي حين يتم إظهار الربح أو الخسارة بشكل تدريجي في الطريقة الأولى، لا تظهر النتيجة، حسب الطريقة الثانية، إلا في نهاية العقد. بالتالي يستطيع المسير إدارة النتيجة في ظل هاتين الطريقتين من خلال تغيير توقيت الاعتراف بالإيراد و إظهار النتيجة.

3.2. تسجيل الفروق الإكتوارية لمنافع الموظفين

حسب النظام المحاسبي المالي، على المؤسسة تكوين مؤونة لبعض منافع الموظفين طويلة الأجل (كتعويضات الذهاب للتقاعد)، مع تحيين هذه المؤونة في نهاية كل سنة. هذا التحيين قد ينجر عنه فروق إكتوارية كبيرة نتيجة تغير معلمات حساب المؤونة من سنة لأخرى.

[1] Direction générale des impôts, Op., Cit., p. 49.
[2] Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Contrats a long terme***, Alger, 24/05/2011, p. 5.
[3] Conseil national de la comptabilité, ***Contrats a long terme,*** Avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, Alger, 04/01/2017, p. 18.

إذا تعدت الفروق الإكتوارية لسنة معينة 10% (إيجابا أو سلبا) من مبلغ مؤونة السنة السابقة، يقدم النظام المحاسبي المالي خيارين لمعالجة هذه الفروق، فالمعالجة المفضلة تقوم على تقسيم هذه الفروق على أقصر فترة زمنية ممكنه (لم يحدد النظام المحاسبي المالي هذه الفترة) بشرط أن لا تتعدى متوسط الفترة المتبقية لتقاعد عمال المؤسسة. ويتم في هذه الحالة تسجيل الفروق في الأموال الخاصة (ح/11 ترحيل من جديد). أما المعالجة البديلة المسموح بها فتتمثل في تسجيل الفروق الإكتوارية كلها في سنة واحدة في حسابات النتائج (ح/686 مؤونة تعويضات الذهاب للتقاعد).

من الواضح أن لهذين الخيارين آثار مختلفة على القوائم المالية، ففي حين يتم الاعتراف، في الطريقة الأولى، بالفروق الإكتوارية في حساب رأس المال خلال عدة سنوات و دون المرور على جدول حسابات النتائج، يتم، في الطريقة الثانية، تحميل كل الفرق على نتيجة دورة واحدة، وهو ما يؤدي لتأثر هذه النتيجة بشكل كبير. هذه الطريقة قد يتم اللجوء إليها من أجل التخفيض من نتيجة الدورة.

المطلب الثالث: إجراءات النظام المحاسبي المالي للحد من إدارة النتيجة من خلال الخيارات المحاسبية

في مواجهة تعدد الخيارات التي قد تستغل لإدارة النتيجة، تضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من الإجراءات التي تدعم الاستخدام السليم لهذه الخيارات. لعل من أبرز هذه الإجراءات الإفصاح عن الخيارات وأسباب تبنيها و تغييرها. كما يسود، على المستوى الدولي، اتجاه نحو التقليل من الخيارات المحاسبية بشكل قد لا يطرح إشكالية تعدد الخيارات المحاسبية بهذه الحدة على المدى الطويل.

1.الإفصاح عن الخيارات المحاسبية

لقد حدد النظام المحاسبي المالي متطلبات تخص الإفصاح عن الخيارات المحاسبية، بما يحد من قدرة معد القوائم المالية على استغلال هذه الخيارات في إدارة النتيجة. حيث أن هيكل الملاحق يضم في قسمه الأول عرضا للخيارات المحاسبية المتبناة من أجل مسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية، مع احترام مبدأ ملاءمة المعلومات والأهمية النسبية. تتمثل الخيارات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها فيما يلي:

- طرق تقييم الإهتلاكات للعناصر المادية و المعنوية الظاهرة في الميزانية؛
- طرق تقييم المخزون؛

- طرق تقييم الأصول و الإلتزامات في حال عدم تطبيق التكلفة التاريخية التي تشكل القاعدة العامة للتقييم؛
- طرق التقييم المتبعة أو الخيارات المعتمدة عندما تكون هناك عدة طرق مقبولة في عملية ما؛

أما في القسم الثاني من الملحق و المخصص للإفصاح عن المعلومات المكملة الضرورية لفهم القوائم المالية، فنجد تفصيلا للمعلومات الواردة في القسم السابق:

- **فيما يخص الإهتلاكات:** توضيح طريقة تقييم الإهتلاكات للتثبيتات المادية و المعنوية وبيان مبلغ هذه الإهتلاكات و تطور قيمتها؛
- **في حالة استخدام القيمة العادلة في التقييم:**
  - توضيح مقدار التغير خلال السنة و تقسيم الفائض الناتج عن إعادة التقييم؛
  - الإشارة إلى الجزء من رأس المال الموافق لدمج فرق إعادة التقييم؛
  - ذكر المعلومات بالتكلفة التاريخية للتثبيتات المعاد تقييمها، من خلال توضيح مكملات القيمة و الإهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها.

من شأن هذه المعلومات توضيح الأثر المالي لنموذج إعادة التقييم على النتيجة.

- **بالنسبة لتكاليف الاقتراض:** تحديد مبلغ الفوائد و المصاريف الملحقة المدمجة في تكلفة التثبيتات والمخزونات المنتجة من طرف المؤسسة.

2.مبدأ ثبات السياسات المحاسبية

رغم تعدد الخيارات المحاسبية، إلا أنه، وعملا بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية الوارد في الإطار المفاهيمي، ينبغي تطبيق هذه الخيارات بصفة متسقة و مستمرة بالنسبة للأحداث المتشابهة. حيث ينص النظام المحاسبي المالي على أن "اتساق وقابلية المعلومات المالية للمقارنة في الفترات المتتالية يستلزم الاستمرارية في تطبيق القواعد و الطرق المرتبطة بتقييم البنود..."[1]. و يشكل ثبات تطبيق الطرق المحاسبية عائقا أمام إدارة النتيجة باعتبار أن هذه الأخيرة تحتاج لمرونة عالية في تطبيق السياسات بما يتلائم مع التغيرات في دوافع المسيرين و الظروف المحيطة بالمؤسسة.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 15, Op., Cit., p. 10.

غير أن مبدأ ثبات الطرق المحاسبية له استثناء، حيث يمكن تغيير هذه الطرق بشروط معينة. فقد جاء في النظام المحاسبي المالي أنه "...لا يتم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا تم فرضه في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية للمؤسسة المعنية"[1]. يفهم من هذه الفقرة وجود سببين للتغيير:

- **سبب إجباري:** في حالة ما إذا فرض معيار محاسبي جديد ذلك؛
- **سبب اختياري:** من أجل تحسين جودة المعلومة المالية.

يطبق التغيير في الطرق المحاسبية بأثر رجعي، أي كما لو كانت الطريقة الجديدة تطبق منذ نشأة المؤسسة،[2] و يتم معالجة أثر التغيير على نتائج الدورات السابقة على أنه تعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (إلا إذا كانت قيمة أي تعديل ناتج يعود لفترات سابقة غير قابلة للتحديد بشكل معقول، في هذه الحالة يجب تقديم شروحات حول سبب ذلك). ويجب إعادة تكييف المعلومات المقارنة للسنة السابقة حتى تعكس السياسة المحاسبية الجديدة إلا إذا كان من غير العملي إجراء ذلك (في هذه الحالة ينبغي تقديم توضيحات حول سبب ذلك). كل هذه القيود من شأنها التخفيض من إدارة النتيجة.

3.إلغاء الخيارات المحاسبية

على المستوى الدولي، أبدى مجلس المعايير المحاسبية الدولية نيته في التقليص التدريجي من الخيارات المحاسبية وهو ما تجسد في بعض المعايير:

- تعديل المعيار IAS 2 "المخزون" بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) من أساليب تقييم المخزون؛
- تعديل المعيار IAS 23 " تكاليف الاقتراض" بإلغاء طريقة التسجيل المباشر لمصاريف الاقتراض المرتبطة باقتناء أو بناء أصل مؤهل في المصاريف المالية؛
- تعديل المعيار IAS 19 "منافع الموظفين من خلال إلغاء طريقة "الرواق" و الإبقاء فقط على تسجيل الفروق الإكتوارية خارج النتيجة الصافية؛

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier***, Art. 39, Op., Cit., p. 6.

[2] إذا تضمن المعيار الجديد إجراءات تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة، يتم تطبيق متطلبات هدا المعيار على حساب المبدأ العام (التطبيق بأثر رجعي).

لذلك فإن مشكلة تعدد الخيارات لن تطرح بذات الحدة على المدى الطويل، بشرط تبني الجهات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي في الجزائر لهذه التعديلات.

المبحث الثالث: أثر التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة

نتيجة لحالة عدم التأكد التي تميز الأنشطة التجارية، فإن كثيرا من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يتم تقديرها بناء على صياغة فرضيات معينة. هذه البنود قد يكون لها أثر معنوي على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية حيث تؤثر من جهة على قيم عناصر الأصول و الالتزامات والإيرادات والمصاريف، ومن جهة أخرى على المعلومات المقدمة في الملاحق (كمبالغ الأصول و الالتزامات المحتملة).

تمثل البنود التي تتطلب تقديرات محاسبية في نهاية الدورة وسيلةً فعالة لإدارة النتيجة، حيث يستغل معد القوائم المالية المرونة الممنوحة له في التقدير و صعوبة إثبات عدم صحته للتأثير على النتيجة. و يزداد احتمال اللجوء لهذه الممارسات في ظل النظام المحاسبي المالي نظرا، لتفضيله تقييم بعض الأحداث والبنود بناء على جوهرها أو قيمتها العادلة أو قيمة منفعتها التي تحتاج لحسابات اكتوارية تقوم على تقديرات شخصية. سيتم اللجوء لمقارنة أحكام النظام المحاسبي المالي مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية (باعتباره المصدر الرئيسي للنظام المحاسبي المالي) من أجل توضيح أوجه قصور النظام المحاسبي المالي في التعامل مع التقديرات الشخصية. تتمثل أهم البنود والأحداث التي تتطلب تقديرات محاسبية فيما يلي:

المطلب الأول: التقديرات المحاسبية على مستوى الأصول و أثرها على إدارة النتيجة

باعتبار أن ارتفاع أو انخفاض النتيجة يتم من خلال ارتفاع أو انخفاض قيمة الأصول، فإن معدي القوائم المالية قد يحاولون إدارة النتيجة من خلال التلاعب في قيم الأصول. ويزداد هذا الاحتمال قوة باعتبار أن أغلب بنود الأصول تطرح مشاكل متعلقة بالتقييم قائمة على التقدير المحاسبي. و تتمثل أهم هذه البنود فيما يلي:

1.تدني قيمة التثبيتات

حسب النظام المحاسبي المالي، ينبغي إعادة النظر في قيم التثبيتات نهاية كل سنة، فإذا ما وجدت مؤشرات، داخلية أو خارجية، تدل على احتمال انخفاض قيمة تثبيت ما، ينبغي على المؤسسة تقدير القيمة القابلة

للاسترداد لهذا التثبيت، هذه الأخيرة هي القيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي[1] و القيمة النفعية[2] . هاتان القيمتان تكونان محل تقدير من قبل معد القوائم المالية.

في حالة سعر البيع الصافي، يكون سعر البيع نفسه محل تقدير من طرف المؤسسة، بالإضافة لتكاليف الخروج (تكاليف إتمام الصفقة). أما في حالة القيمة النفعية، فتقدير مبلغها يحتاج إلى تقدير:

- التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من استعمال التثبيت و التنازل عنه في نهاية فترة الاستعمال؛
- المعدل المستعمل في الخصم (حساب القيمة الحالية).

لم يوضح النظام المحاسبي المالي طريقة تقدير صافي سعر البيع أو قيمة المنفعة، بل اكتفى بذكر قاعدة موجزة و عامة جاء فيها أنه "...يمكن أن توفر التقديرات و المعدلات و الحسابات المبسطة قيمة تقريبية معقولة للحسابات المفصلة الضرورية لتحديد قيمة المنفعة أو ثمن البيع الصافي للأصل"[3]. دون توضيح لطبيعة هذه التقديرات والمعدلات و الحسابات.

بالرجوع إلى معيار المحاسبة الدولي IAS 36 "تدني قيمة الأصول" نجده قد فصّل في كيفية تحديد صافي سعر البيع، ففي حالة وجود اتفاقية بيع ملزِمة فإن سعر البيع هو السعر الوارد في تلك الاتفاقية، أما في حالة عدم وجود اتفاقية بيع ملزمة و كان للأصل سوق نشط، فإن صافي سعر البيع هو سعر العرض الحالي في السوق والمؤسسة في الحالتين السابقتين لا تحتاج لتقدير. أما إذا لم تكن أسعار العرض الحالية متوفرة يشكل سعر آخر في فترة أخرى أساس للتقدير، بشرط عدم حدوث تغيرات مهمة في الظروف الاقتصادية بين الفترة المرجعية والتاريخ الذي يتم فيه التقدير.

أما إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة أو سوق نشط للأصل، فيتم تحديد سعر البيع الصافي بناء على أفضل المعلومات المتوفرة لإظهار المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة في نهاية السنة للتخلص من التثبيت في علمية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة، و ذلك بعد خصم تكاليف الخروج. ولتحديد هذا المبلغ تأخذ

---

[1] سعر البيع الصافي هو المبلغ الذي تقدر المؤسسة أنها ستتحصل عليه من خلال بيع الأصل في معاملة في ظل شروط منافسة عادية بين أطراف موافقة و على إطلاع كافي مطروح منه تكاليف الخروج (تكاليف إتمام الصفقة).

[2] قيمة المنفعة هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من استعمال الأصل و التنازل عنه في نهاية فترة المنفعة، في حالة عدم القدرة على تحديد سعر البيع الصافي فإن القيمة القابلة للاسترداد تساوي قيمة المنفعة.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 7.

المؤسسة في الاعتبار أحدث أسعار البيع لتثبيتات مشابهة ضمن نفس قطاع النشاط، أما إذا لم يوجد أي أساس يمكن من خلاله تقدير سعر بيع التثبيت بشكل موثوق فيه فتستعمل المؤسسة قيمة المنفعة فقط. فيما يخص تكاليف الخروج قدم المعيار IAS 36 أمثلة عليها (التكاليف القانونية، رسوم التسجيل، و الضرائب المماثلة على العمليات وتكاليف إزالة الأصل و التكاليف المباشرة الإضافية لجعل الأصل في شكل صالح لبيعه) على أن لا تدرج التكاليف التي يتم الاعتراف بها كالتزامات.

أما فيما يخص التقديرات المحاسبية الضرورية لتحديد قيمة المنفعة فيتم القيام بها، حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، كالتالي:

تقدير التدفقات النقدية: حسب المعيار IAS 36 يجب أن تكون توقعات التدفقات النقدية مبنية على افتراضات معقولة و مدعومة بأدلة تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف الاقتصادية السائدة طول مدة حياة التثبيت خصوصا الظروف الخارجية، و أن تكون مبنية أيضا على أحدث الموازنات التي تغطي فترة أقصاها خمس سنوات. ويمكن استعمال معدلات نمو للتدفقات النقدية في حالة عدم كفاية الموازنات لتغطية فترة التوقع، على أن لا تزيد عن متوسط معدلات النمو على المدى الطويل للمنتجات أو قطاع النشاط أو البلد الذي تعمل فيه المؤسسة أو للسوق الذي يستعمل فيه التثبيت.

تقدير معدل الخصم: يجب أن يكون معدل الخصم هو السعر قبل احتساب الضريبة و الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود و المخاطر المتعلقة بالتثبيت. و يمثل معدل الخصم العائد الذي يطلبه المستثمرون إن هم اختاروا توظيف أموالهم بطريقة تؤدي إلى الحصول على تدفقات نقدية يكون مبلغها، تاريخ استحقاقها و الخطر المرتبط بها مساويا لما تنتظر المؤسسة الحصول عليه من التثبيت، ويقدر هذا المعدل من خلال المعدل الضمني للعمليات الحالية للسوق لأصول مشابهة أو من خلال التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال[1]

[1] تطبق المعايير المحاسبية الدولية نظرية Modigaliani & Miller (1958) لحساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال:

$$CMPC = k \times CP/VE + i \times (1 - I) \times D / VE$$

CMPC: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CP: الأموال الخاصة.

D: الديون المالية الصافية من النقدية.

VE: قيمة المؤسسة (مجموع الأصول).

I: مبلغ الضريبة.

K: تكلفة الأموال الخاصة.

i: متوسط تكلفة الديون المالية.

لمؤسسة مدرجة في سوق الأوراق المالية و التي لها أصل واحد (أو محفظة أصول) مشابهة من ناحية إمكانية الخدمة والمخاطر للتثبيت الذي هو محل تقييم. و يجب أن لا يعكس معدل الخصم المخاطر التي أخذت بعين الاعتبار عند إجراء أو تعديل تقديرات التدفقات النقدية.

ومن أجل تحديد القيمة النفعية بالنسبة للأصول التي لا يمكن ربطها مباشرة بتدفقات نقدية مستقلة، يتم تجميعها في وحدة توليد للنقد.[1] يتم تحديد القيمة النفعية بالنسبة لوحدة توليد النقد بنفس طريقة تحديد القيمة النفعية للتثبيتات الفردية. غير أن تحديد وحدة توليد النقد في حد ذاته يتطلب استخدام التقدير الشخصي، حيث يتعلق بكيفية متابعة الإدارة لعمليات المؤسسة (خطوط الإنتاج، المناطق الجغرافية...) أو كيفية اتخاذها للقرارات بشأن الاستمرار في عمليات و أصول المؤسسة أو التخلص منها، أو وجود سوق نشط للمخرجات التي تنتجها مجموعة أصول...

بالأخذ بعين الاعتبار المتطلبات السابقة نجد أن غياب سوق نشط يعيق إجراء اختبارات لتدني القيمة، ويجعله أكثر خضوعا للعوامل الذاتية خاصة بالنسبة للتثبيتات المعنوية التي تكون في غالبيتها منتجة داخليا (كالعلامات، مصاريف البحث و التطوير، الشهرة....).

بعد أن يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للتثبيت (أو الوحدة المولدة للنقد) يتم مقارنتها مع قيمته المحاسبية الصافية، فإذا ما كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحاسبية الصافية يتم تخفيض هذه الأخيرة إلى مستوى القيمة القابلة للاسترداد، حيث يشكل فائض القيمة المحاسبية بالنسبة للقيمة القابلة للاسترداد خسارة للقيمة تسجل كمصاريف و بالتالي تؤدي للتخفيض من نتيجة الدورة و قيمة الأصل.

وإذا ظهرت مؤشرات جديدة تفيد بأن خسارة القيمة التي سجلت سابقا لم تعد موجودة أو تقلصت، تعيد المؤسسة تقدير القيمة القابلة للاسترداد، فإذا تجاوزت القيمةَ المحاسبية الصافية تسترجع المؤسسة خسارة القيمة المسجلة سابقا من خلال تسجيل إيراد و زيادة قيمة الأصل.

إن اقتران تدني القيمة بهذه التقديرات من جهة، و تأثيرها على النتيجة بهذا الشكل من جهة أخرى يجعل من تدني القيمة من أبرز وسائل إدارة النتيجة، حيث تستعملها المؤسسة من أجل تكوين احتياطات سرية

[1] وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة من الأصول تشمل الأصل المراد إعادة تقييمه، والتي تولد تدفقات نقدية من الاستعمال المستمر بشكل مستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى.

تستعملها عند الحاجة، فتلجأ إلى تكوين مؤونات لخسارة القيمة عندما تكون الأرباح مرتفعة مستغلة في ذلك هامش الحرية الممنوح لها، بغية اقتطاع جزء من الأرباح لاستعماله في السنوات التي تكون فيها الأرباح متدنية من خلال استرجاع المؤونات المسجلة سابقا.

2.تصنيف الأصول المالية:

يعرف النظام المحاسبي المالي الأصل المالي على أنه كل أصل يمثل حق تعاقدي في استلام نقدية أو أصل مالي آخر (أسهم، سندات، حقوق على العملاء...)، أو مبادلة الأدوات المالية في ظروف تبدو مواتية للمؤسسة، بالإضافة إلى النقدية أو النقدية المعادلة.[1]

لقد أتى النظام المحاسبي المالي بقواعد جديدة كليا تخص تصنيف و تقييم و تسجيل الأصول المالية.[2] حيث تصنف (بالإضافة للأصول المالية الجارية التي تمت حيازتها بنية التنازل عنها في المدى القصير أو متى تحققت فرصة لتحقيق الربح) إلى أربعة أصناف:[3]

أ.سندات المساهمة و الحقوق الملحقة بها: وهي السندات التي يتوقع من ملكيتها الدائمة تحقيق منفعة لنشاط المؤسسة لأنها تسمح بممارسة تأثير على المؤسسة المصدرة لها؛

ب.السندات المثبتة التابعة لأنشطة المحفظة: الهدف منها تحقيق مردودية كافية للمؤسسة على المدى الطويل، دون التدخل في التسيير؛

ج.السندات المثبتة الأخرى: تتمثل في أقساط رأس المال أو التوظيفات على المدى الطويل التي تحتفظ بها المؤسسة حتى حلول أجل استحقاقها.

د.الإقراضات و الحقوق المقدمة من طرف المؤسسة: هي الإقراضات و الحقوق التي أصدرتها المؤسسة لزبائنها أو عمالها و التي لا تنوي أو لا يمكنها بيعها على المدى القصير.

---

[1] Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Actifs Et les Passifs Financiers***, Alger, 07/06/2011, p. 4.

[2] كان المخطط المحاسبي الوطني يعتبر أغلب الأصول المالية كذمم (ح/42)، دون التمييز بين الأصول المالية الجارية و غير الجارية.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 10.

رغم أن أصناف هذه الأصول تختلف عن تلك التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية (مستمدة من المرجع الفرنسي)، إلا أنها تستند لنفس المبدأ، وهو القصد أو النية من حيازة الأصل المالي[1]، فحسب النظام المحاسبي المالي " تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان (باستثناء القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى الظاهرة في الأصول الجارية)، محل إدراج في القوائم المالية تبعا لمنفعتها والدوافع التي كانت سائدة عند اقتنائها أو تغيير وجهتها..."[2]

يتم التصنيف على أساس النية أو القصد من وراء الاستعمال من خلال اللجوء للتقدير الشخصي الذي لا يمكن التحقق من صحته، و بالتالي قد يستغل لإدارة خاصة أن لكل صنف أثر مختلف على النتيجة. فالتصنيف هو المحدد للمعالجة المحاسبية للأصل المالي من حيث منهجية التقييم و الطرق المحاسبية المتبعة. في هذا الصدد يمكن تحديد نماذج التقييم التالية:

أ.التقييم بالتكلفة المطفأة:

بعد التقييم الأولي (الذي يتم بنفس الطريقة للأصناف الأربعة)،[3] تقيم سندات المساهمة (في الفروع، المؤسسات المشتركة و المؤسسات الزميلة) التي لا تحتفظ بها المؤسسة من أجل التنازل عنها في مستقبل قريب، والحقوق المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوظيفات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها و الإقراضات و الذمم المصدرة من قبل المؤسسة و التي لم تتم حيازتها لغرض المضاربة بالتكلفة المطفأة، وتخضع في نهاية كل سنة إلى اختبار لتدني القيمة.

[1] حسب المعيار IFRS 7 " الأدوات المالية: المعلومات المفصح عنها" تصنف الأصول المالية إلى أصول مالية مقيّمة بالقيمة العادلة من خلال النتيجة الصافية، و أصول مالية مقيّمة بالقيمة العادلة من خلال عناصر أخرى للنتيجة الإجمالية، و أصول مالية مقيّمة حسب التكلفة المطفأة. و يتم هذا التصنيف وفق المعيار IFRS 9 " الادوات المالية" حسب النموذج الاقتصادي التي تتبعه المؤسسة من أجل إدارة الأصول المالية (أي نية الإدارة من امتلاك هذا الأصل) و خصائص التدفقات النقدية المتأتية منها.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 10.

[3] تقيم الأصول المالية عند إدراجها في ميزانية المؤسسة بتكلفتها التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المعطى، و يدخل في ذلك مصاريف السمسرة، الرسوم غير المسترجعة و مصاريف البنك.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي عبارة عن مبلغ التقييم الأولي، مطروحا منه التسديدات (من أصل المبلغ)، مطروحا منه أو مضافا إليه الإهتلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي و المبلغ عند تاريخ الاستحقاق، ومطروحا منه كل تدني للقيمة أو إمكانية لعدم التحصيل[1].

من أجل حساب التكلفة المطفأة بالنسبة للسندات يجب حساب معدل الفائدة الفعلي[2]، و يحتاج ذلك إلى معرفة المدفوعات و المقبوضات الناتجة عن الأصل المالي، يؤثر معدل الفائدة الفعلي على قيمة السندات الظاهرة في الميزانية و على نتيجة الدورة (من خلال الفرق بين قيمة المقبوضات على أساس معدل الفائدة الفعلي و قيمتها على أساس معدل الفائدة الإسمي).

يحتاج تحديد معدل الفائدة الفعلي إلى تقديرات محاسبية، حيث ينبغي تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (مدفوعات و مقبوضات) أخذا بعين الاعتبار كل الإجراءات التعاقدية للأصل (سندات ذات معدلات فائدة متغيرة، خيار الدفع المسبق، مختلف العلاوات، تكاليف الصفقة...).

ب.التقييم بالقيمة العادلة

بالنسبة للمساهمات و الحقوق المرتبطة بها التي تمت حيازتها بهدف التنازل عنها مستقبلا (على المدى الطويل) بالإضافة إلى السندات المثبتة لنشاط المحفظة، فيتم اعتبارها كأدوات مالية متاحة للبيع، حيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها العادلة.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن القيمة العادلة تتمثل في:[3]

- بالنسبة للسندات المسعرة، هي متوسط السعر للشهر الأخير من السنة المالية؛
- بالنسبة للسندات غير المسعرة، هي القيمة التفاوضية المحتملة، و يتم تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج و تقنيات التقييم المقبولة على العموم.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 11.

[2] معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للمدفوعات و القيمة الحالية للمقبوضات الناتجة عن الأصل المالي.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 11.

عند محاولة تطبيق الفقرة السابقة، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار البيئة الجزائرية التي لا تستجيب لحد الآن للافتراضات التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي، فالسوق المالي الثانوي لا يستجيب لقواعد السوق النشط مما يجعل تطبيق الطريقة الأولى (متوسط سعر الشهر الأخير) لتحديد القيمة العادلة للسندات المسعرة لا يعكس الواقع الحقيقي لقيمة الأصل المالي، و هو ما أكده المعيار IAS 39 " الأدوات المالية: التسجيل و التقييم" حيث جاء فيه" إذا كان سوق أداة مالية ليس سوقاً نشطاً يجب تعديل عروض الأسعار المعلنة للتوصل إلى مقياس موثوق به للقيمة العادلة..."[1]. أما الطريقة الثانية (استخدام تقنيات التقييم) التي تتطلب تقديرات و أحكاما شخصية أكثر، فلم يشر النظام المحاسبي المالي إلى تفاصيل أخرى تخص هذه النماذج و التقنيات باستثناء أن تكون مقبولة على العموم وهو شرط عام وغامض يتيح حرية أكبر لمعدي القوائم المالية.

لقد ذكر المعيار IAS 39 بعض هذه النماذج، و التي منها الرجوع إلى القيمة الحالية في السوق لأداة أخرى مماثلة بشكل جوهري وتحليل التدفق النقدي المخصوم ونماذج تسعير الخيارات[2]، كما قدم تفاصيل تخص طريقة التدفق النقدي المخصوم، حيث نص على ضرورة استخدام معدلات خصم مساوية لمعدل العائد السائد للأدوات المالية التي لها نفس الشروط والخصائص بشكل جوهري، بما في ذلك الوضع الائتماني للمدين والفترة المتبقية التي حدد على مداها سعر الفائدة التعاقدي و الفترة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي والعملة التي ستتم الدفعات بها... إلخ.

فيما يخص الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بالقيمة العادلة، فيتم تسجيلها كزيادة أو نقصان في الأموال الخاصة، و تحول للنتيجة عند بيع الأداة المالية أو تحويلها أو تحصيلها أو عند ظهور مؤشرات لانخفاض القيمة.

بالنسبة للأصول المالية الجارية، تقيم النقدية و الحقوق التجارية بالتكلفة (مع تسجيل تدني قيمة عند الضرورة)، أما القيم المنقولة للتوظيف فتقيم بالقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في النتيجة.

رغم أن استعمال القيمة العادلة يؤدي إلى إمكانية إدارة النتيجة بشكل أسهل (خاصة عند استعمال نماذج التقييم) إلا أن ذلك ينجر عنه دفع رسوم إضافية، حيث جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أنه " ينجر على التنازل عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من إعادة التقييم

[1] IAS Board, ***International Accounting Standard 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement***, § 48A, p. 14. https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39 consulted on 20/12/2019
[2] Ibidem.

النظامية دفع حقوق تسجيل إضافية قدرها 50%، يحسب المبلغ على أساس فائض القيمة المحقق..." [1] ، هذه الرسوم تخفض من النتيجة و بالتالي يأخذها معد قوائم المالية بعين الاعتبار عند محاولته إدارة النتيجة.

3.المقاربة بالأجزاء:

تعتبر المقاربة بالأجزاء من بين مستجدات النظام المحاسبي المالي، فإذا كان التثبيت يتكون من أجزاء لها مدد منفعة مختلفة أو تقدم مزايا للمؤسسة حسب وتيرة مختلفة، يتم تقسيم تكلفته الإجمالية بين هذه الأجزاء، ويسجل كل جزء بشكل منفصل. كما يتم استعمال معدلات وطرق اهتلاك مختلفة لكل جزء، أي وضع مخطط اهتلاك لكل منها.[2]

يتم تطبيق المقاربة بالأجزاء بالنسبة للتثبيتات المستعملة في التأجير (عقارات التوظيف) أو في نشاط المؤسسة. فيتم مثلا تقسيم عقارات التوظيف إلى الأراضي و المكونات الرئيسية للمباني نتيجة وجود، في غالبية الأحيان، أجزاء لها تكلفة مهمة نسبيا ومدد منفعة مختلفة بسبب توقعات تغيير بعض الأجزاء في إطار عمليات الصيانة.[3] في هذا الإطار ألغى النظام المحاسبي المالي إمكانية تكوين مؤونة للإصلاحات الكبرى[4]، حيث تسجل مصاريف الإصلاحات الكبرى و مخططات المراجعة الكبرى كمكون من مكونات الأصل منذ تاريخ حيازته لأنها تعتبر أجزاء يتم تغييرها (و بالتالي اهتلاكها) في مدد زمنية منتظمة (الفترة الفاصلة بين مراجعتين).

في بعض الأحيان، يكون إجراء هذا التقسيم صعبا على أرض الواقع، حيث أن التثبيت يتكون عادة من مكونات رئيسية و كل مكون رئيسي قد يتضمن مكونات أخرى مما يجعل كل تقسيم منهجي بدون فائدة لأن على معد القوائم المالية الالتزام بقيد التكلفة/المنفعة عند إعداد القوائم المالية، فلا يتم إنتاج معلومة إلا إذا كانت منفعتها أكبر من تكلفتها.

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances**, *Ordonnance N° 09-01 Du 22 Juillet 2009 portant Loi DE Finances Complémentaire pour 2009*** , Journal Officiel, N° 44, 26 Juillet 2009, p. 8.

[2] تطبق المقاربة بالأجزاء فقط في حالة اختيار المؤسسة لنموذج التكلفة لتقييم التثبيتات.

[3] TORT Eric, ESCAFFRE lionel, ***Améliorer l' inforamtion financière en IFRS : Politique comptable et communication financière***, Edition Dunod, Paris, 2012 , p. 177.

[4] لا تنطبق على مصاريف الإصلاحات الكبرى شروط الاعتراف بالمؤونات حسب النظام المحاسبي المالي، لأن مصاريف الإصلاحات الكبرى ليست التزاما حاليا، فالمؤسسة تستطيع التخلص من هدا الإلتزام دون دفعه (من خلال بيع التثبيت عوض إصلاحه مثلا).

إن تقدير المكونات –الهامة نسبيا– من طرف معدي القوائم المالية قد يؤدي لحالة يكون فيها لدى مؤسستين نفس التثبيت بتقسيمات مختلفة، و بالتالي فإن الإهتلاك يسجل بشكل مختلف بينهما، مما يجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة و معه يصعب اكتشاف إدارة النتيجة.

لم يعرف النظام المحاسبي المالي وحدة التسجيل المحاسبي لمختلف أنواع التثبيتات و لا مكوناتها (باستثناء المباني)، و لم يقدم إرشادات حول الطريقة المستعملة لإجراء التقسيم، مما يجعل تطبيق المقاربة بالأجزاء يخضع للتقدير الشخصي لمعدي القوائم المالية (بالإستعانة بخبراء أو بالمصالح التقنية للمؤسسة) و ظروف المؤسسة.

فيما يخص المباني فقد تبنى النظام المحاسبي المالي تقسيما ظهر من خلال مثال عددي، حيث قسم المبنى إلى أربعة (4) مكونات: [1]

- الهيكل (العمر الإنتاجي 40 سنة)؛
- النجارة (العمر الإنتاجي 25 سنة)؛
- التسخين و الكهرباء (العمر الإنتاجي 20 سنة)؛
- المصعد (العمر الإنتاجي 10 سنوات).

لم يشر النظام المحاسبي المالي إلى وجوب إتباع هذا التقسيم، كما لم يتطرق لكيفية تقسيم الأنواع الأخرى للتثبيتات، مما يفتح الباب واسعا أمام معدي القوائم المالية لاستغلال ذلك في إدارة النتيجة، باعتبار أن تقسيم التثبيت إلى مكونات مختلفة سيؤثر على مبلغ الإهتلاك و بالتالي على النتيجة.

4. رسملة مصاريف البحث و التطوير:

من أجل تقدير ما إذا كان تثبيت غير ملموس منتج داخل المؤسسة يستجيب لمعايير الاعتراف، ينبغي التمييز بين مرحلتين خلال عملية الإنتاج:

- مرحلة البحث؛
- مرحلة التطوير.

يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الفصل بين هاتين المرحلتين، حيث تسجل المصاريف المرتبطة بمرحلة البحث كمصاريف إيرادية (لا تستطيع المؤسسة في هذه المرحلة إظهار أنه من المحتمل توليد الموجود غير

[1]Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » :Les Immobilisations Corporelles***, Op., Cit., p. 6.

الملموس لمنافع اقتصادية مستقبلية) و المصاريف المرتبطة بمرحلة التطوير كمصاريف رأسمالية[1] في حال توفر بعض الشروط. لم يشر النظام المحاسبي المالي إلى معايير للفصل بين هاتين المرحلتين رغم التداخل الكبير بينهما، لذلك تخضع هذه العملية للتقدير الشخصي لمعد القوائم المالية الذي قد يستغل الفرصة لإدارة النتيجة، من خلال، على سبيل المثال، رسملة مصاريف تتعلق بمرحلة البحث بغية عدم تحميلها لنتيجة الدورة.

لقد أشار المعيار IAS 38 "الموجودات غير الملموسة" إلى صعوبة التمييز بين هاتين المرحلتين، وأنه في حالة عدم القدرة على التمييز بينهما، فإن المؤسسة تعتبر كل المصاريف إيرادية. ومن أجل تسهيل التمييز بين هاتين المرحلتين قدم المعيار أمثلة على كل منهما:

أ.مرحلة البحث: تضم أنشطة مثل:

- الأنشطة التي تهدف للحصول على معرفة جديدة؛
- البحث عن بدائل للمواد أو الأدوات أو المنتجات أو العمليات أو الأنظمة أو الخدمات؛
- وضع وتصميم وتقييم البدائل الممكنة للمواد أو الأدوات أو المنتجات أو العمليات أو الأنظمة أو الخدمات الجديدة أو المحسنة و إجراء اختيار نهائي لواحدة منها.

ب.مرحلة التطوير: تضم أنشطة تقع في مراحل أكثر تقدما من أنشطة البحث مثل:

- تصميم وبناء واختبار نماذج أولية ونماذج سابقة للإنتاج أو الاستعمال؛
- تصميم الأدوات التي تتضمن تقنية جديدة؛
- تصميم وبناء وتشغيل مشروع تجريبي على نطاق ليس مجديا اقتصاديا للإنتاج التجاري؛
- تصميم وبناء و اختبار بديل تم اختياره من بين عدة بدائل لمواد أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو أنظمة أو خدمات جديدة أو محسنة.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 9.

لا تدرج مصاريف التطوير لمشروع داخلي بشكل آلي في التثبيتات غير الملموسة للمؤسسة، بل إن الأمر يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط:[1]

- إذا كانت هذه المصاريف مرتبطة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية كلية؛
- للمؤسسة النية و القدرة التقنية و المالية و غيرها لإكمال العمليات المرتبطة بهذه المصاريف و استعمال أو بيع ما يتمخض عنها؛
- يمكن تقدير هذه المصاريف بشكل موثوق.

من خلال هذه الشروط يمكن ملاحظة استعمال عبارة "المردودية الكلية" دون تعريفها أو تحديد طبيعة العمليات التي تحقق هذه المردودية. بالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الموجودات غير الملموسة" نجد أنه استعمل عبارة "مزايا اقتصادية مستقبلية" و التي عرفها الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية على أنها قدرة الأصل على المساهمة مباشرة أو بشكل غير مباشر في توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية تعود للمؤسسة.[2] إن القدرة على تحقيق مردودية كلية مستقبلا من مصاريف التطوير تبقى محل تقدير من قبل معد القوائم المالية وبالتالي فإن تحقق معايير رسملة مصاريف التطوير يخضع لتقدير الإدارة.

يمكن استغلال هذا التقدير لإدارة النتيجة من أجل تخفيض النتيجة وبالتالي تخفيض مقدار الضريبة، وذلك من خلال عدم رسملة مصاريف التطوير التي تلبي شروط الرسملة و اعتبارها كمصاريف إيرادية، لا سيما أن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ينص على أن مصاريف البحث والتطوير قابلة للتخفيض من الدخل أو من الربح الخاضع للضريبة في حدود 10 % من هذا الدخل أو الربح دون أن يتخطى المبلغ مئة مليون دينار جزائري، بشرط أن يعاد استثمار هذا المبلغ في إطار هذا البحث[3]. كما يمكن رسملة مصاريف التطوير التي لا تلبي شروط الرسملة من أجل الرفع من نتيجة الدورة.

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 9.

[2] IAS Board, ***The Conceptual Framework for Financial Reporting***, § 4.8 , p. 16
http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/framework.pdf Consulted on 17/12/2017

[3] Direction Générale Des Impôts, Art. 171, Op ., Cit., p. 61-62.

يمكن استغلال هذا التقدير أيضا لإدارة النتيجة لأغراض إعلامية،[1] حيث تؤدي رسملة مصاريف التطوير إلى تحسين شفافية و ملاءمة المعلومات و تفرض على المؤسسات الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية حول أنشطتها، و بالتالي التقليل من عدم التماثل في المعلومات و الحد من إمكانية إدارة النتيجة لأغراض إنتهازية.

5.تصنيف عقود الإيجار:

يعرف النظام المحاسبي المالي عقد الإيجار على أنه "اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لفترة محدودة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو عدة دفعات"[2]. و يميز النظام المحاسبي المالي بين نوعين من الإيجارات: إيجارات التمويل و الإيجارات البسيطة. إن إيجارات التمويل هي الإيجارات التي تترتب عليها عملية تحويل شبه كلي للمخاطر و المنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر سواء حولت الملكية عند انتهاء مدة العقد أولا، أما الإيجارات البسيطة فهو كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل.

لم يقدم النظام المحاسبي المالي معايير أخرى للتصنيف باستثناء القاعدة العامة سابقة الذكر، بل قدم مؤشرات و حالات (بسيطة) تجعل معد القوائم المالية يفترض وجود عقد إيجار تمويلي. تتمثل هذه الحالات فيما يلي:[3]

- ملكية الأصل تحول إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛
- عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بشكل كاف عن قيمته العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة الخيار، حتى تكون هناك درجة معقولة من التأكد منذ بداية العقد أن الخيار ستتم ممارسته؛
- مدة العقد تغطي القسم الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل حتى ولو لم يكن هناك تحويل للملكية؛
- عند بداية عقد الإيجار، فإن قيمة المدفوعات الدنيا المحينة تساوي القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
- للأصول المؤجرة طبيعة خاصة و لا يستعملها، دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة، سوى المستأجر.

إن تحديد النقل شبه الكلي للمخاطر و المنافع يكون محل تقدير شخصي لمعد القوائم المالية، فإذا أضيف لذلك اختلاف آثار الإيجارات التمويلية و البسيطة على القوائم المالية و النتيجة، فإن ذلك يجعل تصنيف

[1] أنظر على سبيل المثال Barneto, (2005), Landry et Callimici (2004)

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 16.

[3] Ibid, p. 17.

الإيجارات من أهم وسائل إدارة النتيجة. فمثلا يؤدي تصنيف الإيجارات كإيجارات تمويلية إلى تسجيل أصل وخصم مالي في الميزانية مما يؤدي إلى تدهور نسب المديونية، كما ينتج عنها أيضا تسجيل إهتلاكات تؤثر على النتيجة وبالتالي على مقدار الضريبة المدفوعة، حيث ينص قانون الضرائب المباشرة و الرسوم مماثلة على أن حساب الإهتلاك في إطار العقد الإيجاري يتم على أساس فترة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري"[1].

6.تسجيل المصاريف اللاحقة

حسب النظام المحاسبي المالي، فإن النفقات اللاحقة المرتبطة بتثبيتات مادية أو معنوية، تدرج إما كمصاريف إيرادية خلال السنة التي حدثت فيها إذا كان الهدف منها الحفاظ على مستوى الأداء السابق للتثبيت، أو كمصاريف رأسمالية (تضاف للقيمة المحاسبية للأصل) إذا أدت للرفع من المزايا الاقتصادية المتوقعة من التثبيت وتحسين أداءه.

يقدم النظام المحاسبي المالي أمثلة على المصاريف التي تؤدي للرفع من المزايا الاقتصادية و بالتالي تسجيل المصروف كمصروف رأسمالي[2]:

- تعديل وحدة إنتاج بما يسمح بإطالة مدة منفعتها أو زيادة قدرتها الإنتاجية؛
- تحسين قطع آلة بما يسمح بتحسين جودة المنتجات أو إنتاجية الآلة؛
- تبني أساليب إنتاج جديدة تسمح بالتخفيض من التكاليف التشغيلية.

غير أن التمييز، على أرض الواقع، بين المصاريف التي تؤدي للرفع من المزايا الاقتصادية و تلك التي تؤدي إلى الحفاظ عليها غير سهل دائما، فمثلا قد تصنف مصاريف التغيير كتثبيتات، في حالة المراجعة الدورية لبعض أجزاء التثبيت، أو قد تصنف كمصاريف إيرادية في حالة المصاريف غير الدورية التي تحافظ على أداء التثبيت عند مستواه السابق، كما يطرح إشكال التصنيف بالنسبة للمصاريف المتعلقة بنقل التثبيت من مكان لآخر، حيث يصعب تأكيد أن عملية النقل تؤدي لزيادة المنافع المرتبطة بالأصل، و يصعب أيضا التمييز بين مصاريف الصيانة التي تهدف إلى الحفاظ على حالة الأصل السابقة و مصاريف التحسين أو الإضافة أو إعادة التنظيم التي تهدف للرفع من مردودية الأصل.

[1] Direction Générale Des Impôts, Op., Cit., p. 50.
[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 8.

قد يستغل معد القوائم المالية هده الصعوبة في التصنيف لإدارة النتيجة باعتبار أن الآثار المالية تختلف في الحالتين، حيث تؤدي طريقة رسملة المصاريف إلى توزيع المصاريف اللاحقة على عدة سنوات من خلال مخصصات الإهتلاك، أما الطريقة الثانية فتحمل كل المصاريف على دورة واحدة، مما قد يؤثر على نتيجة هذه الدورة بشكل كبير.

7.تكاليف انخفاض النشاط:

حسب النظام المحاسبي المالي، تستبعد المصاريف المرتبطة باستعمال غير أمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل. من أجل تحديد هذه المصاريف المستبعدة، ينبغي على المؤسسة تحديد قدرتها الإنتاجية العادية، مما يسمح بتعديل التكاليف عند استعمال هذه القدرات دون المستوى العادي.

تتمثل القدرة العادية لمعدات الإنتاج، في متوسط الإنتاج المنتظر تحقيقه في فترة زمنية معينة في ظروف عادية أخذا بعين الاعتبار انخفاض القدرات الإنتاجية المتأتية من الخسائر غير الممكن تجنبها (مدة الصيانة المخطط لها، مدة ضبط الآلات...). إن القدرة العادية تخضع للتقدير الشخصي للمؤسسة التي تحددها على أساس قطاع النشاط الذي تنتمي إليه و خصوصيتها، و يؤثر تحديد القدرة العادية على تكلفة المخزون و بالتالي على نتيجة نشاط المؤسسة، فإذا انخفض المستوى الحقيقي للإنتاج عن القدرة العادية للإنتاج، فإن المصاريف العامة الثابتة للإنتاج كالإهتلاكات و مصاريف التسيير الخاصة بالإنتاج تدرج في تكلفة الإنتاج أخذا بعين الاعتبار المستوى الحقيقي للإنتاج.

8.الاعتراف بالإيرادات

إن تحديد تاريخ الاعتراف بالإيراد مهم جدا بالنسبة للمؤسسة و الأطراف المتعاملة معها، حيث يعد من المحددات الرئيسية لعملية التسجيل المحاسبي و الذي بدوره يحدد نتيجة الدورة.

لقد عرف النظام المحاسبي المالي الإيرادات على أنها: الزيادة في المنافع الاقتصادية التي تحدث خلال الدورة في شكل دخول أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم..."[1]، و قد حدد شروط الاعتراف بإيرادات الأنشطة العادية (الناتجة عن البيع) كالتالي:[1]

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Décret Exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant Application Des Dispositions De La Loi N° 07-11 Du 25 Novembre 2007 Portant Système Comptable Financier***, Art. 25, Op., Cit., p. 11.

- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الإيراد بصورة موضوعية؛
- أن يكون من الممكن تقييم المصاريف المرتبطة بتحقيق الإيراد بشكل موضوعي؛
- أن تكون المؤسسة قد حولت للمشتري المخاطر و المنافع الهامة المرتبطة بملكية السلع؛
- أن لا يبقى للمؤسسة دخل في التسيير و لا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها.

إن معد القوائم المالية يلجأ للتقدير الشخصي فيما يخص تاريخ تحويل المخاطر و التاريخ الذي لا يبقى فيه للمؤسسة دخل في التسيير أو المراقبة، فهل هو تاريخ الطلبية؟ أو تاريخ التسليم الموجود في الطلبية؟ أو تاريخ إعداد الفاتورة؟ أو تاريخ التسليم الفعلي للسلعة؟...

من جهة أخرى، فإن معايير الاعتراف السابقة تطبق بشكل منفصل على كل صفقة، لكن، في ظروف معينة، يكون من الضروري تطبيق هذه المعايير على أجزاء الصفقة الواحدة بشكل منفصل من أجل أن تعكس القوائم المالية جوهر هذه الصفقة. فعلى سبيل المثال، في حالة تقديم خدمات ملحقة تكون الإيرادات المرتبطة بها مدمجة في سعر بيع السلعة أو الخدمة الأصلية، كعقد بيع آلة الذي يتضمن التزام البائع بضمان خدمات ما بعد البيع لفترة زمنية معينة، يفضل فصل عقد البيع لقسمين، قسم متعلق ببيع الآلة و قسم متعلق ببيع خدمات ما بعد البيع، و من ثم تطبيق معايير الاعتراف بالإيرادات على كل قسم على حدة.

في حالات أخرى، يكون هذا التقسيم أكثر صعوبة، فعلى سبيل المثال هل يجب فصل أو جمع عقد بيع آلة و عقد بيع قطع غيارها، و كيف يكون تصرف المؤسسة عندما يكون بيع الآلة بخسارة مع علمها أنها ستعوض هذه الخسارة من خلال بيع قطع الغيار؟ لا يقدم النظام المحاسبي المالي أجوبة على هذا التساؤل، رغم أن أثر فصل أو تجميع أجزاء الصفقة يمكن أن يكون له أثر كبير على رقم الأعمال و النتيجة و حتى على رسملة مصاريف التطوير.

كما توجد حالة أخرى تتضمن استعمال التقديرات الشخصية في الاعتراف بالإيرادات؛ و هي منح أجل للتسديد بشروط أقل من سعر السوق. في هذه الحالة يسجل الإيراد بالقيمة الحالية بعد طرح الإيراد المالي المرتبط بهذا التأجيل.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 6.

يشكل الفرق بين القيمة الاسمية للإيراد وقيمته الحالية تكلفة تقديرية للقرض الممنوح حيث يسجل كإيراد مالي في حسابات البائع. و يظهر أثر التقدير الشخصي في اختيار معدل الخصم الذي يؤثر على مبلغ الإيرادات المالية.[1]

المطلب الثاني: التقديرات المحاسبية على مستوى الخصوم و أثرها على إدارة النتيجة

إذا كانت أغلب الأصول تتضمن إشكاليات متعلقة بالتقييم نتيجة ارتباطه بالتقدير الشخصي، فإن جل الخصوم تعبر عن التزامات دقيقة ومؤيدة بأدلة مادية. لكن توجد لهذه القاعدة استثناءات، فبعض الخصوم تتطلب هي الأخرى القيام بتقديرات محاسبية، و هي بذلك تتضمن إشكاليات شبيهة بتلك التي يتضمنها تقدير الأصول. هذه الخصوم تتمثل بصفة خاصة في المؤونات.

1.مؤونة الأخطار و الأعباء

تعرف مؤونة الأخطار و الأعباء في ظل النظام المحاسبي المالي على أنها " التزامات يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكدين" و يتم الإبقاء على المؤونة ما دام أن تاريخ الاستحقاق أو مبلغ التسوية لم يحددا بدقة، وعادة مالا ترتبط هذه المؤونات بدورة الاستغلال.

لقد عمل النظام المحاسبي المالي على تقييد حرية معد القوائم المالية فيما يخص المؤونات من خلال وضع شروط دقيقة من أجل تكوينها. هده الشروط تتمثل فيما يلي:

أ.**أن يكون للمؤسسة التزام حالي ناتج عن حدث سابق:** أي أن لا يكون للمؤسسة بُدٌّ آخر من الدفع من أجل التخلص من الالتزام، و أن يظهر الحدث المنشئ لهذا الالتزام (الحدث السابق) في تاريخ الميزانية، وبالتالي فإن تكوين مؤونات للاحتياط لأحداث (مخاطر) مستقبلية لم تقع بعد ممنوع في ظل النظام المحاسبي المالي. كما ينبغي معرفة الشخص الذي سيستفيد من دفع المؤسسة للالتزام، (دولة، عمال، موردون، عملاء، الجمهور بصفة عامة...)، كل هذه الشروط تؤدي لصعوبة استخدام المؤونة في إدارة النتيجة.[2] قد تكون الالتزامات قانونية (بموجب قوانين أو تنظيمات أو عقود...) أو ضمنية (تفرضها

[1] Ibid, p. 13.

[2] يرجع سبب استعمال المؤونات بكثرة في ظل المخطط المحاسبي الوطني إلى تعريف هدا الأخير لمؤونات الأخطار و الأعباء (تسمى مؤونة الخسائر والأعباء في المخطط المحاسبي الوطني) حيث جاء فيه أن هدف هده المؤونات هو الوقاية من خطر مالي يكون تحققه محتمل (دون أن تكون المؤسسة متأكدة من وقوعه)، أي أنه لا يجب أن يكون هناك التزام حالي اتجاه أطراف أخرى من أجل تسجيل المؤونة.

الممارسة المعتادة من أجل الحفاظ على علاقة الأعمال، أو تصريح علني للمؤسسة بتحمل بعض الالتزامات...). يمكن إدارة النتيجة بشكل أكثر سهولة من خلال الالتزامات الضمنية باعتبارها خاضعة لسيطرة الإدارة بشكل أكبر.

ب.احتمال كبير لخروج تدفقات نقدية من أجل التخلص من الالتزام: يجب أن يكون احتمال خروج التدفقات النقدية للتخلص من الالتزام كبيرا. لم يحدد النظام المحاسبي المالي مستوى الاحتمال الذي يكون عنده خروج التدفقات النقدية كبيرا، و ترك الأمر لتقدير معد القوائم المالية. الأمر الذي يتيح فرصة لإدارة النتيجة من خلال تقدير قيمة هذا الاحتمال الكبير و بالتالي الاعتراف أو لا بالمؤونة.

بالرجوع للمعايير المحاسبية الدولية، نجد أن المقصود بالاحتمال الكبير هو أن يكون احتمال خروج التدفقات النقدية أكبر من 50%، أي احتمال الخروج أكبر من احتمال عدم الخروج [1] . لكن تقدير هذه النسب في حد ذاته يبقى خاضعا في الكثير من الأحيان للأحكام الشخصية لمعد القوائم المالية، و بالتالي يمكن اعتماد نسب تخدم أغراض إدارة النتيجة.

ج.يمكن القيام بتقدير موثوق فيه لمبلغ الالتزام: إن مبلغ المؤونة "يمثل أفضل التقديرات للأعباء التي ستتحملها المؤسسة لتسوية الالتزام المعني"[2]. لم يوضح النظام المحاسبي المالي طرق القيام بهذه التقديرات، وهو ما يفتح الباب لإمكانية القيام بها بطرق انتهازية.

[1] IAS Board, ***IAS 37 Provisions***, ***Passifs Eventuels Et Actifs Eventuels***, § 23. http://www.ifrs.org consulté le 04/12/2017

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 12.

بالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي IAS 37 " المؤونات، الخصوم المحتملة و الأصول المحتملة"، فقد أقر بطبيعة المؤونات التي تعتبر غير مؤكدة أكثر من معظم بنود الميزانية، لكن فيما عدا حالات نادرة جدًا، تكون المؤسسة قادرة على تحديد نطاق من النتائج الممكنة، وتستطيع بناء على ذلك عمل تقدير موثوق به بشكل كاف للالتزام لاستخدامه في الاعتراف بالمؤونة. وفي الحالات النادرة جدًا التي لا يمكن فيها عمل تقدير موثوق به للإلتزام، فإنه يوجد خصم لا يمكن الاعتراف به، ويتم الإفصاح عنه على أنه خصم محتمل وليس مؤونة.

حسب ذات المعيار، فإن أفضل تقدير لمبلغ الالتزام الحالي هو المبلغ الذي تدفعه المؤسسة بشكل معقول لتسوية الالتزام في تاريخ الميزانية أو لتحويلة إلى طرف آخر، مع أخذ المخاطر وحالات عدم التأكد التي تحيط حتما بالعديد من الأحداث والظروف المرتبطة بالمؤونة بعين الاعتبار، هذا المبلغ يتم تقديره:

- حسب رأي إدارة المؤسسة تعززها خبرتها في عمليات مماثلة؛
- التقديرات المستقاة من تقارير الخبراء المستقلين؛
- استخدام طريقة القيمة المتوقعة إذا كان تقدير مبلغ المؤونة ينطوي على عدة أحداث لها احتمالات وقوع و نتائج مختلفة (المتوسط المرجح للنتائج بالنظر لاحتمالات الوقوع).

وفي الحالات التي يكون فيها أثر القيمة الزمنية للنقود كبيرا، يجب أن يكون مبلغ المؤونة هو القيمة الحالية للمصروف المتوقع لتسوية الالتزام، و أبرز مثال على ذلك مؤونة إعادة تأهيل الموقع، حيث أن تكلفة تفكيك التثبيتات في نهاية مدة منفعتها و تكلفة إعادة تأهيل الموقع يعتبران كمؤونة (في حالة كون التفكيك و إعادة التأهيل تشكل التزاما على المؤسسة) تظهر بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لهذه العمليات،[1] و هنا أيضا تظهر مساحة أخرى للتقدير الشخصي و هو كيفية اختيار معدل التحيين (هذا المعدل يؤثر على المؤونة، التي تزداد وفق هذا المعدل كل سنة، من جهة، و على تكلفة التثبيت و بالتالي الإهتلاك من جهة أخرى). وقد أشارت المذكرة المنهجية المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي والخاصة بالتثبيتات المادية إلى كيفية اختيار هذا المعدل في مثال عددي، حيث أن معدل التحيين هو المعدل المتوسط للفائدة على السندات المصدرة في السوق المالي و معدل الاقتراض البنكي طويل الأجل. لكن هذه المذكرة لم تشر إلى وجوب إتباع هذه الطريقة.

[1] Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Immobilisations Corporelles*** , Op., Cit., p. 24.

2.مزايا نهاية الخدمة:

تعرف مزايا المستخدَمين بصفة عامة على أنها " المقابل الممنوح، بغض النظر عن شكله، للمستخدمين، نتيجة أدائهم خدمات لصالح المؤسسة".[1]

من بين هذه المزايا نجد التزامات المؤسسة ذات العلاقة بانتهاء الخدمة كالمعاشات، تكميلات التقاعد، تعويضات مقدمة بسبب الذهاب للتقاعد... وهي مزايا طويلة الأجل، عادة؛ أي أن المؤسسة تدفعها بعد مدة تفوق 12 شهرا من إقفال السنة المالية التي قُدم العمل خلالها.

هناك نظام لدفع مزايا نهاية الخدمة يسمى "نظام الأداءات المحددة"، حيث تلتزم بموجبه المؤسسة بمبلغ المزايا المستقبلية و التي لا ترتبط بالاشتراكات المدفوعة من طرف العمال، و بالتالي فإن على المؤسسة أن تضمن مردودية كافية لهذه الاشتراكات لأنها ستقوم بدفع اشتراكات إضافية إذا لم توجد أصول كافية لدفع مزايا المستخدَمين. و بذلك فإن المؤسسة تتحمل خطر الاستثمار و الخطر التنبؤي، لهذا يتم تكوين مؤونة لتغطية هذه الإلتزامات[2]. هذا النظام يطبق في الجزائر خاصة على تعويضات الذهاب للتقاعد و تكميلات التقاعد، حيث تُدفع في تاريخ ذهاب العمال للتقاعد بناء على أقدميّتهم و أجرهم في هذا التاريخ. في هذا الصدد، ينص النظام المحاسبي المالي على أنه "عند كل عملية إقفال للحسابات، فإن مبلغ التزامات المؤسسة فيما يخص تكميلات التقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الذهاب للتقاعد أو أي مزايا مماثلة ممنوحة للمستخدمين أو للشركاء و الوكلاء يسجل في شكل مؤونة، هذه الأخيرة تحدد على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات المؤسسة اتجاه عمالها باستعمال فرضيات حسابية و طرق تحيين ملائمة"[3].

---

[1] Conseil National de La Comptabilité, ***Avantages au personnelle et exemple de calcule (revu et corrigé)***, Avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, Alger, 23/04/2013, p. 2.

[2] هناك نظام آخر يطلق عليه " نظام الاشتراكات المحددة"، حيث تدفع المؤسسة اشتراكها إلى صناديق الضمان الإجتماعي، و لا يكون عليها أي التزام، قانوني أو ضمني، بدفع اشتراكات أخرى إذا لم يكن بهذه الصناديق ما يكفي لدفع قيمة المزايا المنتظرة، و تبعا لهذا النظام لا تتحمل المؤسسة أي خطر تنبؤي (خطر أن تكون المزايا أقل مما هو متوقع) أو خطر استثمار (خطر أن تكون الأصول المستثمرة غير كافية لمواجهة المزايا المتوقعة) بل تتحمله صناديق الضمان الاجتماعي، و بالتالي فإن المؤسسة لا تكوّن أي مؤونة. وهو النظام المعمول به في الجزائر فيما يخص معاشات التقاعد.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 17.

من الفقرة السابقة يمكن استنتاج أن مبلغ المؤونة هو القيمة الحالية لحقوق العمال المكتسبة في تاريخ الميزانية. كما يمكن استنتاج، من خلال استخدام عبارة "افتراضات حسابية وطرق تحيين ملائمة"، وجوب استعمال التقدير الشخصي في حساب هذه القيمة الحالية.

على أرض الواقع، تنقسم هذه الافتراضات إلى:

أ.افتراضات ديمغرافية: تتعلق بالخصائص المستقبلية للمستخدَمين السابقين و الحاليين المؤهلين للحصول على هذه المزايا وتتمثل في:[1]

- الوفيات أثناء و بعد العمل؛
- دوران المستخدمين و العجز و التقاعد المبكر.

ب.افتراضات مالية: تتعلق بـ:

- معدل التحيين؛
- معدل تطور الأجور.

يظهر أثر هذه الافتراضات من خلال صيغة حساب مؤونة تعويضات الذهاب للتقاعد، حيث تحسب كالتالي[2]:

مؤونة التقاعد = الأجر المرجعي × (1+ تطور الأجر)^{ن} × (1- دوران العاملين)^{ن} ×(1-معدل الوفيات)^{ن} × (المزايا المدفوعة × الخبرة المكتسبة/الخبرة القصوى)× (1+معدل التحيين)$^{-ن}$

ن: هي المدة المتبقية حتى التقاعد.

لقد أشار النظام المحاسبي المالي لكيفية تكوين هذه الافتراضات، حيث يتم ذلك انطلاقا من معطيات داخلية ناتجة عن خبرة و إحصائيات المؤسسة، أو مستقاة من مؤشرات خارجية، وذلك كالتالي:

[1] بن ربيع حنيفة و آخرون، **الواضح في المحاسبة المالية وفق *SCF* و المعايير الدولية *IAS/IFRS***، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر ، 2013 ، ص. 169.

[2] Conseil National de La Comptabilité, ***Avantages au personnelle et exemple de calcule (revu et corrigé)***, Op., Cit., p. 6.

أ.معدل تطور الأجور: يتم تقديره أخذا بعين الاعتبار:

- معدل التضخم؛
- أقدمية العامل؛
- تطور المسار المهني للعامل؛
- المؤشر العام للأجور؛
- تجربة المؤسسة في الماضي فيما يخص تطور أجور عمالها، خلال فترة زمنية طويلة نسبيا (من 10 إلى 15 سنة)؛
- تطور الأجور في قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا؛
- المؤشرات المتوقعة للاقتصاد الكلي (مثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام).

ب. معدل دوران العمال و معدل الوفيات: يمكن تقدير هذين المعدلين انطلاقا من أرشيف المؤسسة أو من خلال إجراء مقارنات مع مؤسسات تعمل في نفس قطاع النشاط، أو من خلال جداول الوفيات (بالنسبة لمعدل الوفيات) التي تقدمها الهيئات العمومية المختصة أو مؤسسات التأمين، حيث تطبق هذه الجداول، بعد تكييفها مع قطاع نشاط المؤسسة، على كل مستفيد من التعويض، أو يتم تقدير معدل الوفيات حسب الفئات العمرية.

ج. معدل التحيين: هو معدل الفائدة المطبق على السندات طويلة الأجل المسعرة في سوق مالي نشط والتي تصدرها مؤسسات من الفئة الأولى. في حالة عدم وجود مثل هذه السندات، تستعمل المؤسسة معدل فائدة الذي يطبق على اقتراضات الدولة طويلة الأجل.[1]

لقد واجهت المؤسسات الجزائرية صعوبةٌ كبيرة في تحديد متوسط العمر المتوقع و بالتالي احتمال بقاء العمال على قيد الحياة إلى غاية حصولهم على مزايا نهاية الخدمة، حيث اعتمدت أغلب المؤسسات على نسبة الوفيات المسجلة على مستواها منذ نشأتها، و وصلت بعضها لتحديد احتمال بـ 99 % [2].

كما أن تحديد معدل التحيين لم يخضع لأي منطق، فهناك مؤسسات استخدمت معدل 5 % [3]، أما مؤسسات أخرى فاستخدمت معدل 6 % وأخرى معدل أكبر من ذلك، و هذا راجع لعدم تقديم المجلس الوطني

[1]Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Avantages Du Personnel*** , Alger, 26/03/2011, p. 6.

[2] KADDOUR Ammar, ADMANE Mrizek, Op., Cit., p. 9.

[3] الكثير من المؤسسات استخدمت هدا المعدل باعتباره نفس المعدل المدرج في المثال العددي للمذكرة المنهجية الخاصة بمزايا العاملين.

للمحاسبة شرحا كافيا لطريقة تقدير هذا المعدل أو لأي سوق يتم اللجوء من أجل إجراء هدا التقدير (السوق البنكي، سوق السندات أو السوق النقدي أو سوق سندات الخزينة باعتبار أن هذه السندات تكون هي الأخرى عادة طويلة الأجل)[1].

قد يستغل المسير الصعوبة في تحديد الافتراضات السابقة و ارتفاع درجة عدم التأكد المرتبطة بها لإدارة النتيجة، لا سيما و أن مؤونة نهاية الخدمة ينتج عنها مصروف يخفض من النتيجة. لكن النظام المحاسبي المالي أوجب، عند أول تطبيق، الإشارة إلى مختلف المصادر التي استعملتها المؤسسة لإعداد افتراضاتها الإكتوارية ومختلف التغيرات التي طرأت على المتغيرات الديمغرافية و المالية بين بداية و نهاية سنة 2009.

بالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي IAS 19 "منافع الموظفين" نجد أنه خصص حيزا كبيرا لتوضيح كيفية وضع التقديرات الشخصية لمزايا نهاية الخدمة، حيث أوجب أن تكون الافتراضات الإكتوارية غير متحيزة و متسقة مع بعضها، من أجل ذلك يحدد السعر المستخدم للخصم بالرجوع إلى عائدات السوق في تاريخ الميزانية على سندات المؤسسات ذات النوعية العالية، وفي البلدان التي لا يوجد فيها سوق نشط لمثل هذه السندات يجب استخدام معدل العائد في تاريخ الميزانية لسوق السندات الحكومية، ويجب أن تكون عملة وفترة سندات المؤسسات أو السندات الحكومية متلائمة مع العملة والفترة المقدرة لالتزامات المزايا لما بعد انتهاء الخدمة. و إذا لم يوجد سوق نشط لسندات ذات استحقاق طويل الأجل بشكل كاف ليتناسب مع الاستحقاق المقدر لكافة دفعات مزايا نهاية الخدمة، تستخدم المؤسسة أسعار السوق الجارية للفترة المناسبة لخصم الدفعات ذات الأجل الأقصر وتقدر سعر الخصم للاستحقاقات الأطول أجلاً باستنتاج أسعار السوق الجارية حسب منحنى العائد.

أما بالنسبة لمتوسط العمر المتوقع فإن المعيار يأخذ هامش للخطأ يقدر بـ 5 % على احتمال البقاء على قيد الحياة و بالتالي فإن المعدل الأقصى لهذا الاحتمال يقدر بـ 95% [2].

المطلب الثالث: الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

إن أكثر الوسائل نجاعة للحد من استغلال التقديرات المحاسبية لإدارة النتيجة هو إلزام المؤسسة بالإفصاح، في الملحق، عن المعلومات الخاصة بهذه التقديرات، كأسس و كيفيات إعدادها و الافتراضات التي

[1] KADDOUR Ammar, ADMANE Mrizek, Op., Cit., p. 6.
[2] Ibid, p. 9.

اعتمدت عليها و درجة عدم التأكد المرتبطة بها.... لكن النظام المحاسبي المالي لم ينص على القيام بذلك. فحسب النظام المحاسبي المالي يتضمن الملحق العناصر التالية:[1]

- الطرق و القواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- المعلومات المكملة الضرورية لحسن فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع أو الشركة الأم، و كذلك المعاملات التي تتم مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة.

و قد ذكر النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب توفرها في كل عنصر من العناصر السابقة،[2] دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى ضرورة الإفصاح عن معلومات تخص التقديرات المحاسبية.

على العكس من ذلك، ألزمت المعايير المحاسبية الدولية المؤسسة بتقديم معلومات حول التقديرات التي قامت بها والافتراضات التي بنيت عليها هذه التقديرات. فحسب المعيار IAS 01 "عرض القوائم المالية" على المؤسسة تقديم، في الملاحق، الأحكام التي قامت بها الإدارة، عند تطبيق الطرق المحاسبية للمؤسسة، و التي لها أثر معنوي على المبالغ الظاهرة في القوائم المالية.[3] كما أوجب ذات المعيار تقديم معلومات حول عن الافتراضات التي قامت المؤسسة بصياغتها للمستقبل وحول المصادر الأخرى لعدم التأكد ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية في نهاية السنة المالية، والتي تتضمن احتمالا كبيرا لإحداث تعديل معنوي للقيمة المحاسبية للأصول أو الخصوم خلال السنة الموالية. بالنسبة لهذه الأصول و الخصوم، فإن الملاحق يجب أن تتضمن تفاصيل متعلقة بـ: طبيعتها وقيمتها المحاسبية في نهاية الدورة.[4]

إن الحالة الوحيدة التي تطرق فيها النظام المحاسبي المالي للتقديرات المحاسبية هي مراجعة أو تغيير هذه التقديرات. فحسب النظام المحاسبي المالي فإن "... التغيير في التقديرات المحاسبية يقوم على أساس معلومات

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes,*** Op., Cit., p. 34.

[2] Ibid, p. p. 34-36.

[3] IAS Board, ***IAS 1 Présentation des états financiers***, § 122, p.36 http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45597.pdf consulté le 22/07/2018.

[4] Ibidem.

جديدة أو اكتساب خبرة أفضل، و يسمح بالحصول على معلومات أحسن...."[1] من هذه العبارة يمكن استنتاج أن النظام المحاسبي المالي قد وضع تحسين مصداقية المعلومات كشرط لتغيير التقديرات المحاسبية، لكنه، في المقابل، لم يلزم المؤسسة بتقديم معلومات حول أسباب هذا التغيير و آثاره.

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Op., Cit., p. 18.

خلاصة:

لقد تم في هدا الفصل التطرق لأثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة من زاوية نظرية، حيث تم، أولا استعراض، أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي، و تم التوصل إلى أن هده المبادئ يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا على إدارة النتيجة، حيث أن دلك مرتبط بكيفية تطبيقها و دوافع معد القوائم المالية. ثم تم التطرق للخيارات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، سواء عند تطبيقه لأول مرة أو عند التطبيق اللاحق له، و كيف يمكن أن تؤثر على إدارة النتيجة، و تم التوصل إلى أن الخيارات المحاسبية يمكن أن تؤثر على إدارة النتيجة من خلال تبني الخيار الذي يخدم مصالح الإدارة على حساب الأطراف الأخرى المستعملة للمعلومة المالية، لكن هدا الأثر يتم تخفيفه إدا أفصحت المؤسسة عن المتطلبات الخاصة بالخيارات المحاسبية و التي يتضمنها ملحق القوائم المالية. و أخير ا تم التطرق لتأثير التقديرات الشخصية التي يتطلبها تطبيق النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة، هده التقديرات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إدارة النتيجة، خصوصا و أن ملحق القوائم المالية لم يتضمن معلومات تساعد المستخدمين على اكتشاف وجود إدارة النتيجة.

الفصل الرابع

أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة-دراسة تطبيقية

مقدمة

تكتسي الدراسات القياسية أهمية كبيرة في موضوع إدارة النتيجة، لدلك سنحاول في هدا الفصل دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة من زاوية قياسية، من خلال عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2003-2017).

تنبع صعوبة الدراسات القياسية في هدا الموضوع من صعوبة عزل أثر المرجع المحاسبي على إدارة النتيجة عن آثار العوامل الأخرى الداخلية و الخارجية المتعلقة بالمؤسسة. من أجل معالجة هدا الإشكال سيتم اللجوء إلى أسلوب "المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة" و كدلك " طريقة الفروق المزدوجة ".

إن استخدام عينة من المؤسسات في دراسة تأثير المرجع المحاسبي على إدارة النتيجة له الكثير من الإيجابيات، لكن لديه بعض النقائص سنحاول معالجتها من خلال دراسة حالة مؤسسة واحدة هي مؤسسة رويبة. انطلاقا مما سبق، سيتم تقسيم هدا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسات المتعاملة في بورصة الجزائر؛
- **المبحث الثاني**: إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول:أثر النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسات المتعاملة في بورصة الجزائر

لقد توصلت الدراسات التجريبية في العديد من البلدان –سواء كانت متطورة أو نامية– إلى قيام كبرى المؤسسات بإدارة النتيجة، غير أن تأثر هده الممارسات بالمرجع المحاسبي المطبق، خاصة المعايير المحاسبية الدولية، كان محل خلاف بين هده الدراسات؛ فالبعض وجد هناك انخفاض في إدارة النتيجة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بينما توصل البعض الآخر إلى وجود ارتفاع في إدارة النتيجة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود فروق معنوية بين إدارة النتيجة في ظل المرجع المحاسبي القديم و المعايير المحاسبية الدولية. استكمالا للدراسات السابقة سنحاول معرفة مدى ممارسة المؤسسات المتعاملة في بورصة الجزائر لإدارة النتيجة و مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على هده الممارسات.

المطلب الأول: عرض العينة و طريقة حساب المستحقات الاختيارية

تكتسي المستحقات الاختيارية أهمية كبيرة في دراستنا، حيث تعتبر من أبرز مقاييس إدارة النتيجة. رغم هده الأهمية، إلا أن كيفية قياس المستحقات الاختيارية لا تزال محل خلاف بين الباحثين. لدلك سنستخدم عدة نماذج للقياس، ثم نختار النموذج الأفضل بالنظر إلى بيانات العينة.

1. لمحة عن بورصة الجزائر

يعتبر سوق الأوراق المالية في الجزائر حديث النشأة نسبيا، حيث نتج عن جملة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي ترسيخا منها للتوجه الاقتصادي الذي تبنته الدولة، و الذي نتج عنه منح استقلالية للمؤسسات العمومية و تقسيم رأس مالها الاجتماعي إلى مجموعة من الأسهم، و بدلك تحولت إلى مؤسسات ذات أسهم و التي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد السوق. لدلك بات من الضروري إنشاء سوق مالي تتداول فيه هده الأسهم.

تم وضع الأساس التشريعي لبورصة الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 المتعلق بسوق القيم المتداولة، وتتمثل الأهداف الأساسية من وراء إنشاء هدا السوق في:

- زيادة النمو الاقتصادي؛
- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية؛
- جدب المدخرات المحلية؛

- جدب الاستثمار الأجنبي؛
- المساعدة في سياسة الخوصصة.

إلا أن هذا السوق بقي بعيدا كل البعد عن الأداء المرجو منه، فالإحصائيات المقدمة تكشف أن بورصة الجزائر هي من اضعف الأسواق المالية الإقليمية والعربية وحتى العالمية، فعدد المؤسسات المدرجة لا يرقى إلى طموحات الفعالية المرجوة، كما أن حجم التداول و قيمته لا يعبران عن الدور المحوري الذي من المفترض أن تلعبه البورصة في تمويل الاقتصاد من خلال دعم برامج التنمية والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو البرامج المجدية والدافعة للتنمية، وبالرغم من الحزم التشريعية والتنظيمية المحفزة للبورصة والمؤسسات الاقتصادية المكتتبة فيها، إلا أن تعدد العراقيل وعمقها وتشابكها جعل من عملية تفعيل البورصة أمرا عسيرا. هده العراقيل يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. **عراقيل قانونية:** تتمثل في بعض القوانين التي تقف عائقا أمام تهيئ الظروف المناسبة لقيام البورصة، كعدم تجزئة البورصة إلى سوق رسمية وسوق ثانية، وكذلك كون شروط قبول المؤسسات صعبة وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنها القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة، بالإضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

ب. **العراقيل الاقتصادية:** تتمثل أساسا في غلبة المؤسسات العمومية على القطاع الاقتصادي ، وارتفاع التضخم وعدم مجاراة عوائد الأسهم لدلك، وطغيان السوق الموازي وغياب الشفافية، و ضعف الادخار لدى الأفراد و عدم تدفق رؤوس أموال أجنبية بسبب ضعف الثقة في الاقتصاد الوطني...

ج. **العائق الاجتماعي والثقافي:** تبقى ثقافة الادخار ضعيفة لدى العائلات الجزائرية، كما أن هده الأخيرة تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر. كما نجد غياب ثقافة الاستثمار في البورصة لدى أفراد المجتمع وذلك لجهلهم بماهية البورصة وأهميتها.

2.مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات المدرجة حاليا أو التي أدرجت سابقا في بورصة الجزائر (سواء في سوق سندات رأس المال أو سوق سندات الدين)، أما عينة الدراسة فضمت 12 مؤسسة عمومية و خاصة تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تتوفر جميع المعلومات الضرورية لإجراء اختبارات الدراسة، و بالأخص الميزانية و قائمة الدخل والطرق المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية؛
- أن تكون مدرجة في البورصة خلال الفترة (2003-2017)؛
- استثناء المؤسسات ذات الطابع المالي نظرا لخصوصية قوائمها المالية.

بتطبيق هده الشروط بلغ عدد المشاهدات 94 خلال فترة الدراسة. الملحق رقم 1 يوضح المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة.

وقد تم اللجوء إلى الموقع الرسمي للجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB) للحصول على المعلومات الضرورية، و بالنظر لعدم توفر بعضها في هدا الموقع، تم اللجوء إلى المواقع الإلكترونية للمؤسسات المعنية للحصول على معلومات تخص قوائمها المالية، بالإضافة إلى الإتصال المباشر بهده المؤسسات لمعرفة الطرق المحاسبية المطبقة.

3.تقدير المستحقات الاختيارية في عينة الدراسة:

من أجل حساب المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة، ينبغي أولا حساب المستحقات الكلية ثم المستحقات العادية[1].

1.3.حساب المستحقات الكلية:

هناك منهجان لحساب المستحقات الكلية: منهج الميزانية و منهج التدفقات النقدية[2]. من أجل حساب المستحقات الكلية في عينة الدراسة سيتم استخدام منهج الميزانية و دلك من أجل تقدير هده المستحقات بنفس الطريقة في ظل المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، ففي ظل المخطط المحاسبي الوطني لم يكن جدول

[1] أنظر الفصل الأول، ص. ص. 19-22

[2] أنظر الفصل الأول، ص. 20.

التدفقات النقدية من ضمن القوائم المالية الواجب إعدادها، و بالتالي لا يمكن تطبيق منهج التدفقات النقدية خلال هده الفترة.

وفق منهج الميزانية، يتم تقدير المستحقات الكلية من خلال العلاقة التالية:

$$TAC_{it}=\Delta CA_{it}-\Delta Cash_{it}-\Delta CL_{it}+\Delta DCL_{it}-DEP_{it} \quad \text{.....(1-4)}$$

حيث أن:

- TAC_{it}: المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- ΔCA_{it}: التغير في الأصول الجارية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- $\Delta Cash_{it}$: التغير في النقدية و النقدية المعادلة للمؤسسة i خلال السنة t؛
- ΔCL_{it}: التغير في الخصوم الجارية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- ΔDCL_{it}: التغير في الديون المدرجة ضمن الخصوم المتداولة للمؤسسة i خلال السنة t؛
- DEP_{it}: إجمالي المخصصات و المؤونات للمؤسسة i خلال السنة t.

الملحق رقم 2 يوضح مبلغ المستحقات الكلية للمؤسسات المكونة للعينة خلال كل سنة من فترة الدراسة.

2.3.اختيار نموذج المستحقات الكلية:

هناك العديد من النماذج[1] التي حاولت حساب المستحقات العادية انطلاقا من المستحقات الكلية، لدلك سيتم في هده المرحلة المفاضلة بين مجموعة من النماذج التي تم التطرق إليها سابقا من أجل اختيار أحسنها. هدا الاختيار يتم من خلال المقاييس التالية:

- **معامل التحديد (R^2)**: يوضح مقدار التغير في المتغير التابع الذي يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة؛
- **معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)**: وهو أحسن من معامل التحديد عند المقارنة بين عدة نماذج، حيث يحد من الزيادة في معامل التحديد الناتجة عن إضافة متغيرات مستقلة غير ملائمة؛

في هذه الدراسة، سنطبق على البيانات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data models) ، حيث تأخذ هده النماذج بعين الاعتبار الاختلاف في الملاحظات بين كل المؤسسات المكونة للعينة خلال فترات زمنية

[1] من أجل الإطلاع على بعض هده النماذج، يرجى مراجعة الفصل الأول، ص.ص. 21-26.

مختلفة. يمكن استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية إما باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) أو نمودج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) أو نمودج الأثر العشوائي Random) Effect Model)

أ. **نموذج الانحدار التجميعي (PRM)**: يقدر هدا النموذج بطريقة المربعات الصغرى لدلك يطلق عليه أحيانا نموذج المربعات الصغرى التجميعي (pooled lest squares models).

ب.**نموذج الأثر الثابت (FEM)** : ينطلق هذا النموذج من فكرة أن المؤسسات تختلف فيما بينها من حيث الأثر الفردي لكل مؤسسة، حيث أن لكل مؤسسة أثر ثابت خاص بها لا يتغير عبر الزمن و لا عبر أي ظروف أخرى، و إ نما يختلف من مؤسسة إلى أخرى فقط.

ج. **نموذج الأثر العشوائي (REM)** : على عكس النموذج السابق فإن هذا النموذج يعتبر الأثر الفردي لكل مؤسسة هو أثر عشوائي، يمكن أن يتأثر بظروف أخرى غير الظروف المتعلقة بالزمن، مثل بعض الشروط التنظيمية التي تخص مؤسسات معينة دون غيرها من المؤسسات، و بالتالي فإن هذا الأثر لا يتغير بتغير الزمن و إ نما يتغير فقط بتغير تلك الظروف. و الصيغة العامة لنموذج السلاسل الزمنية المقطعية هي كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{m=1}^{k} \beta_m X_{it} + \mu_{it} \quad \text{.....(2-4)}$$

$$i = 1....N,\ t = 1.....T$$

$$\mu_{it} = \mu_i + \lambda_t + V_{it}$$

حيث أن:

- Y_{it}: المتغير التابع؛
- X_{it}: المتغير المستقل؛
- V_{it} هو حد الخطأ العشوائي (Random error term)؛

$$V_{it} \sim N(0, \sigma^2)$$

- μ_i: هو حد الخطأ المتغير حسب المقاطع؛
- λ_t: هو حد الخطأ المتغير حسب الزمن.

ستتم المفاضلة بين هده الأشكال الثلاثة من نموذج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال الاختبارات التالية:

- اختبار F (Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الأثر الثابت؛
- اختبار (Breusch pagan) للمفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الأثر العشوائي؛
- اختبار (hausman) للمفاضلة بين نمودج الأثر الثابت و نمودج الأثر العشوائي.

الشكل الموالي يوضح كيفية سير هده الاختبارات:

شكل رقم (4-1) ملخص اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية

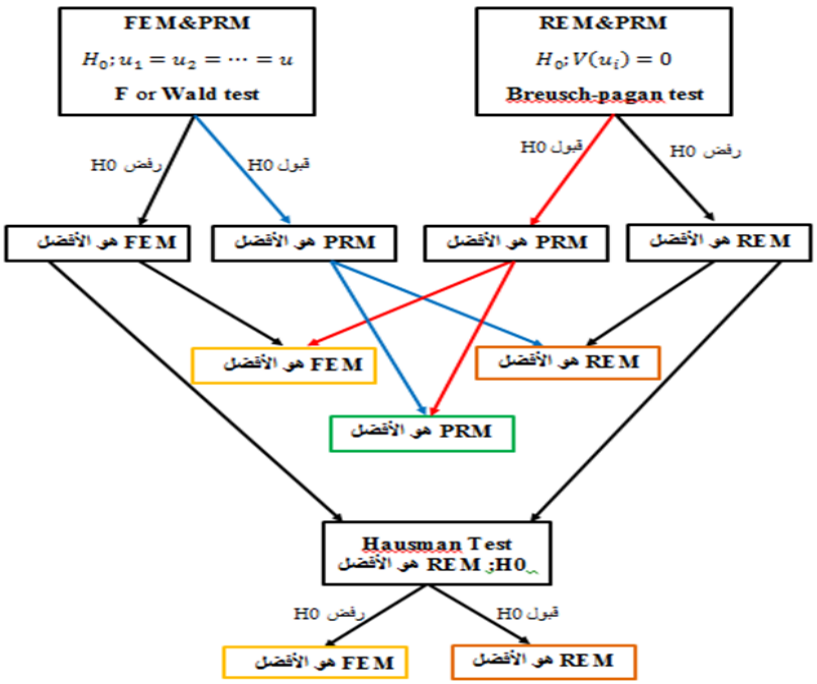

المصدر: رابح بلعباس، ***نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و تطبيقاتها على برنامج STATA***،يوم دراسي تكويني حول التطبيقات الكمية و دورها في إعداد الأبحاث و الدراسات الأكاديمية، جامعة محمد آكلي ولد الحاج، البويرة، 2018/11/24، ص.12.

هده الاختبارات ستطبق على نماذج المستحقات الكلية التالية:

أ.نموذج Jones:

$$TAC_{it} = \alpha_0 (1 / TA_{it-1}) + \alpha_1 (\Delta REV_{it} / TA_{it-1}) + \alpha_2 (GPPE_{it} / TA_{it-1}) + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}4)$$

حيث أن:

- **TAC_{it}:** هي المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال السنة t.
- **TA_{it-1}:** هي القيمة المحاسبية لإجمالي أصول المؤسسة i خلال السنة t-1.
- **ΔREV_{it}:** هو التغير في مبيعات المؤسسة i بين السنتين t و t-1؛
- **$GPPE_{it}$:** هو مجموع التثبيتات المادية للمؤسسة i خلال السنة t.
- α_0، α_1، α_2 هي المعلمات المراد تقديرها؛
- ε_{it} الخطأ العشوائي للتقدير.

ب.نموذج Dechow *et al*.:

$$TAC_{it}/TA_{it-1} = a_0 (1/TA_{it-1}) + a_1 ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/TA_{it-1}) + a_2 (GPPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (4\text{-}4)$$

حيث أن:

- ΔREC_{it}: تمثل التغير في حسابات المدينين للمؤسسة i خلال السنة t؛
- a_0، a_1، a_2 هي المعلمات المراد تقديرها؛
- باقي المتغيرات كما في النموذج رقم (4-3).

ج.نموذج Kothari *et al*.

$$TAC_{it}/TA_{it-1} = \acute{\alpha} (1/TA_{it-1}) + \beta_1(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/TA_{it-1} + \beta_2(GPPE_{it}/TA_{it-1}) + \beta_3 ROA_{it-1} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}4)$$

حيث أن:

- ROA_{it-1}: يمثل معدل العائد على أصول المؤسسة i خلال السنة t-1.
- $\acute{\alpha}$، β_1، β_2، β_3 هي المعلمات المراد تقديرها.
- باقي المتغيرات كما في النماذج السابقة.

د.النموذج التركيبي

$$TAC_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta REV_{it} + \beta_2 GPPE_{it} + \beta_3 ROA_{it-1} + \beta_4 WC_{it-1} + \beta_5 WC_{it-t} * \Delta REV_{it} + \beta_6 dep_{it-1} + \beta_7 dep_{it-1} * GPPE_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (12\text{-}1)$$

حيث أن:

- WC_{it-1}: هو رأس المال العامل للمؤسسة i خلال السنة t-1؛

- dep_{it-1}: هو معدل الإهتلاك للمؤسسة i خلال السنة t-1 و الدي يحسب بقسمة قسط الإهتلاك السنوي على مجموع التثبيتات المادية؛
- β_0، β_1، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_7، هي المعلمات المراد تقييمها؛
- باقي المتغيرات كما في النماذج السابقة.

هـ.النموذج الهامشي:

$$WCA_{it}=\alpha+\beta_1 REV_{it}+\beta_2 CR_{it}+\varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots(6\text{-}4)$$

حيث أن:

- WCA_{it}: المستحقات الناتجة عن رأس المال العامل للمؤسسة i خلال السنة t؛
- REV_{it}: مبيعات المؤسسة i خلال السنة t؛
- CR_{it}: إجمالي المبيعات مطروحا منه التغير في المدينين للمؤسسة i خلال السنة t.
- α، β_1، β_2 المعلمات المراد تقديرها
- ε_{it} الخطأ العشوائي للتقدير.

نتائج تقدير هده النماذج خلال الفترة 2003-2017 تظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-1): نتائج انحدار نماذج المستحقات الكلية

المتغيرات	نموذج Jones	نموذج Dechow et al	نموذج Kohtari et al	النموذج الهامشي	النموذج التركيبي
α / TA_{it-1}	0.0529898	0.0529912	.0378234		
A				7.88e+09	-5.50e+09
$\Delta REV_{it} / TA_{it-1}$	-.0904214**				
ΔREV_{it}					-.1178107***
$GPPE_{it} / TA_{it-1}$	-0,018682**	-.0202172***	-.0203672***		
$GPPE_{it}$					.0064774
$(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / TA_{it-1}$		-.078249***	-.0770627***		
ROA_{it-1}			-2.58e+10		1.14e+09
REV_{it}				-.3853797**	
CR_{it}				.3787117 **	
WC_{it-1}					-.1117445
$WC_{it-1} * \Delta REV_{it}$					-3.97e-13**
dep_{it-1}					1.83e+10
$Dep_{it-1} * GPPE_{it}$					-.0517973
R-Sq	56.94%	60,28%	56.98%	%38.38	46.44%
R-Sq(adj)	55.44%	58,86%	54.67%	36.51%	41.63%

*معنوي عند $\alpha = 0.1$ **معنوي عند $\alpha = 0.05$ ***معنوي عند $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات نموذج (Dechow *et al*.) أكثر معنوية من معاملات باقي النماذج، كما أن هدا النموذج له أكبر قدرة تفسيرية، حيث بلغ معامل التحديد (R-Sq) 60,28% ومعامل التحديد المعدل (R-Sq adj) 58,86% . لدلك سيتم الاعتماد عليه في تقدير المستحقات العادية. وقد تم استخدام نموذج الانحدار التجميعي في تقدير هده المعاملات بناء على نتائج الاختبارات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): المفاضلة بين نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

الإختبار	قيمة الإحصائية	قيمة p
اختبار F (Fisher)	3.34	0.9848
اختبار (Breusch pagan)	0.00	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن نتيجة اختبار F غير معنوية مستوى 0.05 = α، و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية (نموذج الانحدار التجميعي) ورفض الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة)، كما أن اختبار (Breusch pagan) غير معنوي أيضا عند 0.05 = α، و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية (نموذج الانحدار التجميعي)، ورفض الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات العشوائية).

قبل استعمال نموذج jones في تقدير المستحقات العادية يجب التأكد من احترام هدا النموذج للشروط العامة للانحدار الخطي المتعدد وهي كالتالي:

جدول رقم (4-3): اختبار تحقق شروط نموذج الانحدار المتعدد

الشرط	الإختبار المستعمل	الإحصائية	قيمة p
التوزيع الطبيعي للبواقي	Anderson-Darling test	0.262	0.686
ثبات التباين	Modified leven test	1.733	0.201
استقلال البواقي	Durbin-watson test	2,402	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي محقق، حيث أن نتيجة اختبار (Anderson-Darling) غير معنوية عند α=0.05، بالتالي تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على التوزيع الطبيعي للبواقي، كما أن شرط ثبات التباين محقق باعتبار أن نتيجة اختبار (Modified leven) غير معنوية عند مستوى α=0.05، بالتالي تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين للبواقي. بالنسبة لشرط استقلالية البواقي فهو محقق حيث أن نتيجة اختبار (Durbin-watson) (2.40221) أكبر من القيمة المعيارية القصوى عند مستوى معنوية α=0.05 و التي تبلغ 1.79 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على استقلال البواقي.

3.3.حساب المستحقات العادية

في هده المرحلة سيتم تقدير قيمة المستحقات العادية لكل مؤسسة من مؤسسات العينة، و دلك خلال كل سنة من سنوات الدراسة باستعمال المعلمات المقدرة من نموذج Dechow et al. إن المستحقات العادية تحسب بالصيغة التالية:

$$NDAC_{it} / TA_{it-1} = \hat{a}_0 (1/ TA_{it-1}) + \hat{a}_1 ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / TA_{it-1}) + \hat{a}_2 (GPPE_{it} / TA_{it-1}) \quad ....(8-4)$$

حيث أن:

- $NDAC_{it}$: قيمة المستحقات العادية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- $\hat{a}_0$، $\hat{a}_1$، $\hat{a}_2$ المعاملات المقدرة من نموذج Dechow et al ؛
- باقي المتغيرات كما في النماذج السابقة.

4.3.حساب المستحقات الاختيارية:

بعد تحديد كل من المستحقات الكلية و المستحقات العادية، يمكن تحديد المستحقات الاختيارية على أنها الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات العادية. و تحسب بالصيغة التالية:

$$DAC_{it} / TA_{it-1} = TAC_{it} / TA_{it-1} - NDAC_{it} / TA_{it-1} \quad .....(9-4)$$

حيث أن:

- DAC_{it}: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال السنة t.

الملحق رقم 3 يوضح قيمة المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة.

المطلب الثاني: أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة

من أجل توضيح أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة سيتم، أولا، دراسة أثر تغير المرجع المحاسبي على أساس تحليل وصفي للمستحقات الاختيارية. رغم محدودية هدا التحليل، إلا أنه يسمح بتوضيح بعض الخصائص المميزة للمجموعتين المشكلتين للعينة (الملاحظات في ظل المخطط المحاسبي الوطني و الملاحظات في ظل النظام المحاسبي المالي)، بعد دلك سيتم تطبيق منهج الفروق

المزدوجة من أجل تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة بعد الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي يحتمل أن تؤثر على المستحقات الاختيارية.

1. التحليل الوصفي للمستحقات الإختيارية:

1.1. تحليل العناصر المكونة لنماذج المستحقات العادية:

من المفيد، قبل دراسة المستحقات الاختيارية، دراسة مختلف الإحصائيات الوصفية لمكونات نماذج الانحدار السابقة التي تم إيجاد علاقة معنوية بينها و بين المستحقات الكلية. من أجل جعل هده المتغيرات معيارية فقد تم تقسيمها على مجموع أصول السنة السابقة (TA_{it-1})، تماشيا مع ما تم القيام به عند تقدير نموذج (Dechow *et al.*).

جدول رقم (4-4): الإحصائيات الوصفية لمكونات نماذج المستحقات العادية

المتغيرات	قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي			بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي			الفروق	
	المتوسط	الوسيط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الوسيط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الوسيط
REV_{it}/ TA_{it-1}	0,5062	0,3248	0,4249	1,60	0,25	7,88	-1,09	0,0815
$\Delta REV_{it}/ TA_{it-1}$	0,0798	0,0277	0,1549	0,05	0,01	11,17	0,03	0,01649*
$GPPE_{it}/ TA_{it-1}$	0,6999	0,6657	0,3209	0,5709	0,6508	0,2147	0,1290**	0,0606
$(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ TA_{it-1}$	0,0547	0,0160	0,1317	0,05	0,01	11,17	0,00	0, 0993**
CR_{it}/ TA_{it-1}	0,4810	0,3230	0,4036	1,60	0,26	7,87	-1,12	0,0620
WC_{it-1}/ TA_{it-1}	0,0180	0,0116	0,0899	-0,0068	-0,0020	0,0836	0,0248	0,01412*

*معنوي عند $\alpha = 0.1$ **معنوي عند $\alpha = 0.05$ ***معنوي عند $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

لقد تم، من خلال الجدول السابق، حساب المتوسط و الوسيط و الفروق بينهما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعد تطبيقه بالنسبة لكل متغير. على العموم، فإن الفروق كانت موجبة لمعظم المتغيرات (سواء بالنسبة للمتوسط الحسابي أو الوسيط) وهو ما يعني أن قيمة هده المتغيرات كانت أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ فالمبيعات والمبيعات المحصلة خلال السنة كانت تتغير من سنة لأخرى بشكل أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن قيمة إجمالي الأصول المادية كانت أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و رأس المال العامل كان أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي. من أجل إجراء اختبارات المعنوية فقد تم استعمال اختبار (student) بالنسبة للمتوسط المحاسبي و اختبار (Wilcoxon) بالنسبة للوسيط.

2.1.تحليل المستحقات الاختيارية

حسب النماذج السابقة، فإن الخطأ العشوائي للتقدير يمثل المستحقات الاختيارية، و بالتالي فإن دراسة هده الأخطاء العشوائية للتقدير يعطي فكرة أوضح عن تأثير النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة، فإذا كان النظام المحاسبي المالي أفضل من المرجع المحاسبي السابق (المخطط المحاسبي الوطني)، فإن متوسط الأخطاء العشوائية سيكون أقل في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني. قبل المقارنة بين المستحقات الإختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ستعرض الإحصائيات الوصفية للمستحقات الإختيارية بشكل عام:

جدول رقم (4-5): الإحصائيات الوصفية للمستحقات الاختيارية لعينة الدراسة

	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الوسيط	الحد الأقصى
المستحقات الإختيارية	-0,0682	0,1383	-0,5946	-0,0536	0,1614

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

يلاحظ أن المؤسسات المكونة لعينة الدراسة قد قامت، بصفة عامة، بإدارة النتيجة بشكل سالب أي بالتخفيض من النتيجة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية 0,0682-، و قد سجلت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (0.1614) لمؤسسة (Cevitale) خلال سنة 2006، و سجلت أدنى قيمة للمستحقات (0,5946-) لمؤسسة (Biopharme) في سنة 2016، وهو ما يعد مؤشرا على اختلاف هده الممارسات بين المؤسسات. الجدول التالي يوضح الإحصائيات الوصفية للمستحقات الإختيارية الخاصة بكل مؤسسة:

جدول رقم (4-6): الإحصائيات الوصفية للمستحقات الاختيارية لكل مؤسسة على حدة

المؤسسة	المتوسط	الإنحراف المعياري	القيمة الأدنى	الوسيط	القيمة الأعلى
Air Algérie	-0,1206	0,1309	-0,3857	-0,0703	-0,0530
Biopharm	-0,323	0,384	-0,595	-0,223	-0,051
Cevital	0,0143	0,1508	-0,1556	0,0257	0,1614
Dahli	-0,1019	0,0377	-0,1588	-0,0886	-0,0667
El Aurassi	-0,1802	0,0754	-0,3012	-0,1798	-0,0668
ENAFOR	-0,0872	0,0611	-0,1341	-0,1044	-0,0056
ENTP	-0,0944	0,0824	-0,2405	-0,0638	-0,0417
ETRHB	-0,074	0,216	-0,335	-0,051	0,139
Rouiba	0,00334	0,03174	-0,06030	0,00447	0,05638
Saidal	-0,05594	0,02881	-0,11630	-0,05016	-0,01571
Sonatrach	0,00117	0,02270	-0,03124	0,00475	0,03458
Sonelgaz	0,0010	0,1325	-0,4222	0,0165	0,1406

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

يلاحظ أن معظم المؤسسات قد أدارت نتيجتها بشكل سالب حيث سجلت أغلبها متوسط (ووسيط) سالب للمستحقات الاختيارية، باستثناء مؤسسات (Sonatrach, Sonelgaz, Cevitale, Rouiba) أين سجلت

متوسطات موجبة، لكن يلاحظ أن متوسط القيمة المطلقة لهده المستحقات الاختيارية الموجبة (0,0049525) أقل بكثير من متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية السالبة (0,129655)، أي أن إدارة النتيجة بشكل موجب (بالرفع من النتيجة) كان بشكل أقل حدة من إدارتها بشكل سالب (بالتخفيض من النتيجة). كما أن إدارة النتيجة بشكل سالب قد تمت بشكل مستمر، و هو ما يظهره عمود القيمة الأعلى للمستحقات الاختيارية، حيث كانت هده القيمة سالبة في كل المؤسسات التي سجلت متوسطات سالبة (باستثناء مؤسسة ETRH B).

وقد تميزت مؤسسة (ETRH B) و بدرجة أقل مؤسسات (Air Algérie، Cevital، Sonelgaz) بتغير عالي في المستحقات الإختيارية من سنة لأخرى، حيث كانت إشارة الحد الأعلى و الحد الأدنى للمستحقات الإختيارية الخاصة بهده المؤسسات مختلفة (باستثناء (Air algerie)، وبالتالي فقد قامت بإدارة نتيجتها بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة.

3.1. المستحقات الاختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي:

من أجل معرفة تأثير تغير المرجع المحاسبي على إدارة النتيجة، ينبغي معرفة قيمة المستحقات الإختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي و من ثم دراسة معنوية الفرق بينهما. الجدول الموالي يبين الإحصائيات الوصفية للمستحقات الاختيارية في ظل المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (4-7) : المستحقات الاختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المستحقات الإختيارية	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الأدنى	الوسيط	القيمة الأعلى
قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي	-0,0701	0,1264	-0,4222	-0,0561	0,1614
بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	-0,0653	0,1134	-0,5946	-0,0435	0,1149
الفرق	-0,0048	0,013	0,1724	-0,0126	0,0465

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق، يتضح أن متوسط المستحقات الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (0.0701-) أكبر، بالقيمة المطلقة، من متوسط المستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (0,0653-). نفس الشيئ بالنسبة للوسيط، و قد بلغ الفرق (0,0048-) بالنسبة للمتوسط و(0.0126-) بالنسبة للوسيط. هدا الفرق يبدو ضئيلا، لدلك ينبغي دراسة معنويته من أجل التوصل إلى نتيجة حول تأثير النظام المحاسبي المالي على المستحقات الاختيارية.

- **دراسة معنوية الفروق**

من أجل اختبار معنوية الفروق سنلجأ لاستخدام أسلوب "المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة" (case-contrôle study)، حيث ستقسم العينة إلى مجموعتين: المجموعة التجريبية التي تتضمن الخاصية المراد دراسة تأثيرها (وهي النظام المحاسبي المالي) والمجموعة الضابطة التي تتشابه مع المجموعة التجريبية في الخصائص باستثناء عدم وجود الخاصية المدروسة. و الهدف من هدا التقسيم هو التقليل من تأثير العوامل المستقلة الأخرى (باستثناء النظام المحاسبي المالي) على المتغير التابع (المستحقات الاختيارية).

تتمثل المجموعة التجريبية في دراستنا في المشاهدات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، أما المجموعة الضابطة فتتمثل في المشاهدات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني لنفس مؤسسات المجموعة التجريبية، بهدا الشكل يمكن التخفيف من تأثير العوامل المرتبطة بالمؤسسة على المستحقات الإختيارية. بالنسبة لكل مؤسسة قمنا بحساب متوسط المستحقات الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعد تطبيقه و قد ظهرت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤسسات	متوسط المستحقات الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي	متوسط المستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	الفروق
Dahli	-0,09189634	-0,0885665	-0,00332984
El Aurassi	-0,22134898	-0,1442563	-0,07709268
Rouiba	0,01358652	-0,00306406	0,01665058
Saidal	-0,04843915	-0,06249775	0,0140586
Sonatrach	0,00619369	-0,0114055	0,01759919
Sonelgaz	-0,01003417	0,01200542	-0,02203959

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

باعتبار أن حجم المجموعتين صغير (6 مشاهدات لكل مجموعة) فإن تطبيق الاختبارات المعلمية (Parametric Methods) لدراسة معنوية الفروق الظاهرة في العمود الأخير مرتبط بما إدا كانت الفروق موزعة توزيعا طبيعيا، فإذا لم تكن موزعة توزيعا طبيعيا يتم استعمال الاختبارات غير المعلمية (Non-Parametric Methods) . لمعرفة مدى إتباع الفروق للتوزيع الطبيعي قمنا بإجراء الاختبارات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(4-9): اختبار مدى إتباع الفروق للتوزيع الطبيعي

الإختبار	الإحصائية	قيمة P
Anderson-Darling	0.581	0.072
Rayan-joiner	0.891	0.054
Kolmogorov- smirnov	0.235	>0.150

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

يرجع السبب في استعمال عدة اختبارات لمعرفة مدى إتباع الفروق للتوزيع الطبيعي إلى كون تحديد المعنوية من عدمها عملية صعبة في كل هده الاختبارات، فاختبار (Anderson-Darling) غير معنوي عند α=0.05 ومعنوي عند α= 0.1 ، نفس الشيئ بالنسبة لاختبار (Rayan-joiner)، و بالتالي إدا اعتمدنا على هدين الإختبارين فسنقبل فرضية إتباع الفروق للتوزيع الطبيعي عند α=0.05 و نرفضها عند α= 0.1، أما بالنسبة لاختبار (Kolmogorov- smirnov) فسنقبل فرضية التوزيع الطبيعي عند α= 0.1 غير أن قيمة p (>0.150) تبقى قريبة من مستوى المعنوية، و بالتالي هناك احتمال كبير لأن تصبح هده القيمة معنوية عند α= 0.1 (وبالتالي رفض طبيعية الفروق) إدا تغيرت العينة.

من أجل حل هدا الإشكال سيتم تطبيق اختبارين الأول هو اختبار معلمي (paired t-test) و الثاني هو اختبار غير معلمي (the sign test). هدان الاختباران يخصان الفروق بين العينات غير المستقلة وهو الحال في دراستنا حيث أن المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة غير مستقلتين باعتبارهما تخصان نفس المؤسسات. الجدول التالي يوضح نتيجة هدين الاختبارين:

جدول رقم (4-10): نتائج اختبار تأثير النظام المحاسبي المالي على المستحقات الإختيارية

الإختبار	قيمة الإحصائية	قيمة p
paired t-test	-0,60	0,573
the sign test	3	0.7532

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق يتضح أن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لم ينجم عنه انخفاض معنوي في المستحقات الاختيارية، حيث أن قيمة p في كلى الاختبارين غير معنوية عند $\alpha=0.1$.

2. التحليل على أساس عدة متغيرات: طريقة الفروق المزدوجة

1.2.أسباب اختيار طريقة الفروق المزدوجة

حتى وإن كان للتحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية عدة فوائد، إلا أن نتائجها تبقى محدودة؛ فالتغير في بيئة المؤسسة الداخلية و الخارجية يؤثر على مختلف بنود القوائم المالية تأثيرا يصعب إهماله، لكن في نفس الوقت من الصعب عزل أثر هدا التغير في البيئة عن أثر تغير المرجع المحاسبي في ظل الاعتماد على تحليل متغير واحد فقط.

هناك مقاربة بديلة تقوم على بناء نموذج انحدار (تحليل على أساس عدة متغيرات) يربط بين متغير تابع نرغب في تفسير التغيرات الحاصلة فيه (في هده الحالة هو المستحقات الاختيارية) بمتغيرات مستقلة تأخد بعين الإعتبار البيئة الخارجية و الداخلية الخاصة بالمؤسسة، و يؤخذ أثر تغيير المرجع المحاسبي بعين الاعتبار من إخلال إدماج متغير نوعي في النموذج يمثل نوع المعايير المحاسبية المطبقة (مثلا1 للنظام المحاسبي المالي و 0 لغير دلك)، ثم دراسة معنوية المعامل المرتبط بهدا المتغير، لكن تطبيق هده الطريقة يتطلب إدماج مختلف العوامل البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة على المستحقات الاختيارية، هدا الأمر يتعدى مجال دراستنا الذي ركز فقط على المرجع المحاسبي كمتغير مستقل.

لدلك فقد اخترنا تحليلا آخر على أساس عدة متغيرات يقوم على طريقة الفروق المزدوجة، هده الطريقة استعملت أول مرة من طرف Card & Krueger (1994)، وقد كان هدفهما هو تحليل أثر تغيير الحد الأدنى

للأجر الساعي على مستوى التوظيف في مطاعم الأكل السريع في الولايات المتحدة الأمريكية، و دلك من خلال مقارنة التطور في عدد الوظائف في ولايتين (بنسيلفانيا و نيوجيرسي) قبل (فيفيري 1992) و بعد (نوفمبر 1992) دخول إجراء رفع الأجور حيز التنفيد في ولاية نيوجيرسي، فبدلا من مقارنة، من خلال إجراء اختبار فرضيات، التغير في عدد الوظائف في كل ولاية ، اختار Card & Krueger طريقة تمكنهما من التحكم في كل من التغيرات الموسمية التي تؤثر على الولايتين و الفروق الموجودة من قبل في مستوى التوظيف في الولايتين.

2.2.مبدأ طريقة الفروق المزدوجة

لنعتبر أن y_1 هو عدد الوظائف في مطاعم الأكل السريع في الولاية التي يكون الحد الأدنى للأجور فيها مرتفعا، و لتكن y_0 عدد الوظائف في مطاعم الأكل السريع في الولاية التي يكون الحد الأدنى للأجور فيها منخفضا، ولنرمز بـ s للولاية (نيوجيرسي أو بنسلفانيا) و t للفترة الزمنية (قبل و بعد الرفع في الحد الأدنى للأجور)، يمكن التعبير عن القيمة المتوقعة لعدد المناصب أخدا بعين الاعتبار S و t كالتالي:

$$E(y_0|s,t)=\gamma s+\lambda t \quad \text{.....(10-4)}$$

عند عدم وجود تغير في الحد الأدنى للأجور، فإن عدد المناصب يكون تابعا للولاية التي تجمع منها المشاهدات، و الفترة التي تم خلالها جمع المشاهدات. إن الفرضية الرئيسية التي اعتمد عليها الباحثان هي أن الفترة الزمنية لها نفس الأثر على عدد الوظائف، أي أن مستوى التوظيف في الولايتين سيعرف تطورا متماثلا (نفس الميل).

عند زيادة الحد الأدنى للأجور، سيحدث ما أطلق عليه الباحثان بالصدمة (بمقدار β) على عدد الوظائف في الولاية التي حدث فيها هدا الإجراء، و بالتالي فإن عدد المناصب في المطعم i الموجود في الولاية s في التاريخ t سيعبر عنه بالشكل التالي:

$$y_{ist}=\gamma s+\lambda t+\beta D_{st}+\epsilon_{ist} \quad \text{.....(11-4)}$$

حيث يمثل ϵ_{ist} الخطأ العشوائي و D_{st} هو متغير نوعي يأخذ القيمة 0 بالنسبة للمشاهدات التي تمثل المجموعة الضابطة (المشاهدات التي جمعت من ولاية بنسلفانيا) و القيمة 1 بالنسبة للمشاهدات التي تمثل المجموعة التجريبية (المشاهدات التي جمعت من ولاية نيوجيرسي) و دلك بعد دخول إجراء رفع الأجور حيز التنفيذ.

انطلاقا من العلاقة السابقة، يمكن التعبير عن متوسط الفروق في عدد المناصب بالنسبة للولايتين بين فترتين زمنيتين كالتالي:

$$E(y_i|s=Pen,t=Nov)-E(y_i|s=Pen,t=Fév)=\lambda Nov-\lambda Fév \quad .....(12\text{-}4)$$
$$E(y_i|s=NJ,t=Nov)-E(y_i|s=NJ,t=Fév)=\lambda Nov-\lambda Fév+\beta \quad .....(13\text{-}4)$$

حيث أن:

- Pen: يمثل ولاية بنسيلفانيا؛
- NJ: يمثل ولاية نيوجيرسي؛
- Nov: يمثل شهر نوفمبر ؛
- $Fév$: يمثل شهر فيفري.

يسمح الاعتماد على الفروق في العلاقتين السابقتين باستبعاد أثر الولاية (γ) و الإبقاء فقط على المكون الخاص بالتغير الموسمي (التغير الخاص بالزمن)، هدا الأخير يضم، بالنسبة للولاية المكونة للمجموعة التجريبية، الصدمة الناتجة عن زيادة الحد الأدنى للأجور.

من خلال حساب الفرق بين العلاقتين السابقتين نجد:

$$E(y_i|s=NJ,t=Nov)-E(y_i|s=NJ,t=Fév)-(E(y_i|s=Penn,t=Nov)-E(y_i|s=Penn,t=Fév))=\beta \quad .....(14\text{-}4)$$

إن الفرق المزدوج (الفرق بين العلاقتين 4-12 و 4-13) يسمح بعزل المعلمة β، أي التغير في عدد المناصب الذي يعزى مباشرة للإجراء المتخذ (الرفع من الحد الأدنى للأجور)، هده العلاقة تسمى بالفرق المزدوج.

3.2.طريقة الفروق المزدوجة و الانحدار الخطي

يمكن تعميم الطريقة السابقة بالاعتماد على نموذج للانحدار الخطي المتعدد، حيث تسمح بتقدير أثر إجراء معين على عدة مجموعات أو فترات زمنية، كما تسمح بتقدير معنوية الأثر الذي نريد دراسته من خلال معنوية معامل الانحدار الخاص به، بالنسبة للحالة المدروسة من قبل Card & Krueger يمكن صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$y_i=\alpha+\gamma\mathbb{I}(s_i=NJ)+\lambda\mathbb{I}(t_i=Nov)+\beta D_{ist}+\varepsilon_i \quad .....(15\text{-}4)$$

حيث أن:

- y_i: عدد مناصب العمل في المطعم i؛

- $(s_i=NJ)$ متغير نوعي يأخذ قيمة 1 بالنسبة للمشاهدات المأخوذة من ولاية نيوجيرسي و 0 خلاف دلك؛
- $(t_i=Nov)$ متغير نوعي يأخذ قيمة 1 بالنسبة للمشاهدات في شهر نوفمبر و 0 خلاف دلك؛
- D_{ist} متغير نوعي يأخذ قيمة 1 بالنسبة للمشاهدات المأخوذة من ولاية نيوجيرسي في شهر نوفمبر و 0 خلاف دلك؛
- ε_i يمثل الخطأ العشوائي.

يمكن تفسير معاملات الانحدار من خلال حساب التوقع الشرطي لـ y_i بالنظر إلى مختلف القيم الممكنة للمتغيرات s و t. فقيمة الثابت α ممثل بالتوقع الشرطي $E[y_i|s_i=Pen,t_i=Fév]$ ، أما المعامل γ فيمثل الفرق $E[y_i|s_i=NJ,t_i=Fév]-E[y_i|s_i=Pen,t_i=Fév]$ أي الفرق بين متوسط عدد العاملين في مطاعم نيوجيرسي ومطاعم بنسيلفانيا في شهر فيفري 1992، أما المعامل λ فيمثل الفرق $E[y_i|s_i=Pen,t_i=Nov]-E[y_i|s_i=Pen,t_i=Fév]$ أي الفرق بين متوسط عدد العاملين في مطاعم بنسيلفانيا بين شهري فيفري و نوفمبر 1992، و أخيرا نحصل على المعامل β بإعطاء المتغير s قيمة 1 (ولاية نيوجيرسي) و المتغير t القيمة 1 (شهر نوفمبر)، هدا ما يؤدي إلى حصول المتغير D_{ist} على القيمة 1 ، و بالتالي فإن:

$$E[y_i|s_i=NJ,t_i=Nov]=\alpha+\gamma+\lambda+\beta.....(16\text{-}4)$$

و

$$\beta=[y_i|s_i=NJ,t_i=Nov]=\alpha+\gamma+\lambda.....(17\text{-}4)$$

بالنظر للعبارات السابقة لكل من المعاملات α,γ,λ, فإن:

$$\beta=E(y_i|s_i=NJ,t_i=Nov)-E(y_i|s_i=NJ,t_i=Fév)-((y_i|s_i=Penn,t_i=Nov)-E(y_i|s_i=Penn,t_i=Fév))).....(18\text{-}4)$$

وهي تماثل العبارة رقم (4-14). بالتالي فإننا نحصل على قيمة الفرق المزدوج مباشرة من خلال معامل الانحدار β المرتبط بالمتغير Dist ، هدا الأخير يأخذ القيمة 1 بالنسبة للمشاهدات المأخوذة من المجموعة التجريبية بعد تطبيق الإجراء المرغوب و 0 خلاف دلك. إن الفائدة من وراء المقاربة المبنية على نموذج انحدار هي القدرة على تقييم فعالية الإجراء المتخذ من خلال دراسة معنوية المعامل β.

- **تعميم**

يمكن تعميم نموذج الفروق المزدوجة ليشمل عدة مجموعات تجريبية وعدة فترات زمنية لتطبيق المعالجة، حيث يمكن صياغة النموذج النهائي بالشكل التالي:

$$y_{it}=\alpha+\Sigma^{I}_{\iota=1}\gamma_{\iota}\mathbb{I}(i=\iota)+\Sigma^{T}_{\tau=1}\lambda_{\tau}\mathbb{I}(t=\tau)+\beta D_{it}+\varepsilon_{it}\ldots.(19\text{-}4)$$

حيث أن:

- ι هي المجموعات التجريبية؛
- τ الفترات الزمنية لتطبيق المعالجة؛
- باقي المعاملات هي نفسها في العلاقة (4-15).

هده الصيغة ستستعمل في دراستنا.

4.2.تطبيق طريقة الفروق المزدوجة على عينة الدراسة:

سيتم تحليل أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على المستحقات الاختيارية انطلاقا من النموذج التالي:

$$DAC_{it}=\alpha+\gamma_{\iota}(firm_{it}=firm_{scf})+\sum_{\tau=2010}^{2017}\lambda_{\tau}\mathbb{I}(Year_{it}=Year_{\tau})+\beta\mathbb{I}(standard_{it}=SCF)+\varepsilon_{it}\ldots..(20\text{-}4)$$

حيث أن:

- DAC_{it}: المستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال الفترة t؛
- $Firm_{it}$: متغير نوعي يأخذ رقم 1 بالنسبة للمجموعة التجريبية وهي الملاحظات التي تطبق النظام المحاسبي المالي ($firm_{scf}$) و 0 خلاف دلك؛
- $year_{it}$: مجموعة من المتغيرات النوعية يأخذ كل منها رقم 1 لما تكون السنة τ= 2010…..2016 و 0 خلاف دلك، مثلا $year_{2010}$ يأخد رقم 1 لما تكون فترة المشاهدة 2010 و 0 خلاف دلك؛
- $standard_{it}$: متغير نوعي يأخد رقم 1 لما تحسب المستحقات الاختيارية باستخدام النظام المحاسبي المالي (SCF) و 0 خلاف دلك؛
- ε_{it} الخطأ العشوائي.

إن المجموعات الضابطة بالنسبة لكل متغير هي على النحو التالي: بالنسبة للمتغير ($Firm_{it}$) هي المؤسسات التي تطبق المخطط المحاسبي الوطني فقط في العينة، وبالنسبة للمتغير ($year_{it}$) هي سنة 2009، وبالنسبة للمتغير ($standard_{it}$) هي المؤسسات التي حسبت مستحقاتها الاختيارية باستخدام المخطط المحاسبي الوطني، و بالتالي فإن تفسير معاملات الانحدار يكون حسب الشكل كالتالي:

- α يمثل متوسط المستحقات الاختيارية المحسوبة بالنسبة للمؤسسات التي طبقت المخطط المحاسبي الوطني فقط في العينة و دلك في سنة 2009؛

- γ_ι: يمثل متوسط الفرق في المستحقات الإختيارية بين مؤسسات العينة التي توفرت عنها بيانات خاصة بالنظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني ومؤسسات العينة التي توفرت عنها بيانات خاصة بالمخطط المحاسبي الوطني فقط في سنة 2009؛
- λ_τ: يمثل متوسط الفروق في المستحقات الإختيارية بين السنة τ و سنة 2009؛
- β: يمثل معامل الفرق المزدوج لأثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، أي متوسط التغير في المستحقات الاختيارية نتيجة تغيير المرجع المحاسبي بعد التحكم في المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة و الزمن.

الجدول الموالي يوضح نتائج معادلة الانحدار:

جدول رقم(4-11): نتائج انحدار نموذج الفروق المزدوجة

المعامل	القيمة	المعنوية
A	$-1.38e^{+8}$	
γ_i	$-6.76e^{+10}$	**
λ_{2010}	$-2.26e^{+8}$	
λ_{2011}	$1.09e^{+9}$	
λ_{2012}	$-2.75e^{+9}$	
λ_{2013}	$3.53e^{+8}$	
λ_{2014}	$-2.91e^{+9}$	
λ_{2015}	$-3.88e^{+9}$	
λ_{2016}	$-1.62e^{+10}$	*
λ_{2017}	$-8.98e^{+9}$	*
β	$-1.94\ e^{+9}$	

*** معنوي عند α =0.01 ** معنوي عند α =0.05 * معنوي عند α =0.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

قبل استعمال النموذج ينبغي أولا التأكد من احترامه لشروط الانحدار المتعدد:

جدول رقم(4-12) : اختبارات فرضيات نموذج الانحدار المتعدد للفروق المزدوجة

نوع الإختبار	اسم الإختبار	قيمة الإحصائية	قيمة P
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	Kolmogorov-smirnov	0.097	0.490
اختبار ثبات التباين	Breusch-Pagan	0.8209	0.365
اختبار ارتباط البواقي	Durbin-Watson	2.2211	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

انطلاقا من الجدول السابق يلاحظ أن شروط تطبيق الانحدار المتعدد متوفرة، فالبواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند $\alpha = 0.05$ ($p = 0.490$) و لها نفس التباين عند $\alpha = 0.05$ ($p=0.365$)، كما أنها مستقلة عن بعضها البعض (القيمة القصوى لإحصائية Durbin-Watson عند $n = 95$ و $k = 10$ هي 1.67)

الملاحظ من خلال الجدول (4-10) أن المعامل (β) غير معنوي و بالتالي فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يؤثر على المستحقات الاختيارية، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها بالاعتماد على التحليل الوصفي، أي دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على المؤسسة. غير أن المعامل (γ_i) معنوي عند $\alpha = 0.05$ و بالتالي فإن هناك اختلاف في المستحقات الاختيارية بين مؤسسات العينة التي توفرت عنها بيانات خاصة بالنظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني، و مؤسسات العينة التي توفرت عنها بيانات خاصة بالمخطط المحاسبي الوطني فقط في سنة 2009، كما أن المعاملان λ_{2016} و λ_{2017} معنويان عند $\alpha = 0.1$ وهو ما يعني أن هناك فروقا في المستحقات الإختيارية للمؤسسات بين سنتي 2016 و 2009 من جهة وبين سنتي 2017 و 2009 من جهة أخرى.

مما سبق يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في حد ذاته لم يؤثر على مستوى إدارة النتيجة، لكن هناك عوامل مرتبطة بالمؤسسة و عوامل مرتبطة بالزمن قد أثرت على إدارة النتيجة في العينة محل الدراسة.

المطلب الثالث: أثر بنود النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة

إن خصائص النظام المحاسبي المالي، و بالأخص كونه معايير قائمة على مبادئ يحدد أهداف عامة دون وضع قواعد مفصلة للتطبيق، تمنح عدة فرص لإدارة النتيجة، ففي بعض العمليات المحاسبية، يقدم النظام المحاسبي المالي معالجتين بديلتين، لذلك قد يختار معد القوائم المالية معالجة تخدم أغراض إدارة النتيجة. من جهة أخرى فإن اعتماد النظام المحاسبي المالي على تقدير بعض البنود يمنح معد القوائم المالية فرصا كبيرة لإدارة النتيجة، بسبب المرونة الممنوحة له في التقدير وصعوبة إثبات عدم صحته.

1.المتغيرات المحتملة في النموذج

يتكون نموذج الدراسة من متغير تابع ممثلا في المستحقات الاختيارية (DAC)، ومتغيرات مستقلة ممثلة في الخيارات والتقديرات المحاسبية التي يتيحها النظام المحاسبي المالي و التي تم التطرق لها في الجانب النظري.

1.1.المتغيرات الممثلة للخيارات المحاسبية في النموذج:

من أجل اختبار مدى تواجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية و الخيارات المحاسبية المطبقة من طرف مؤسسات العينة، سيتم استعمال المتغيرات النوعية. حيث يخصص لكل خيار متغير نوعي يأخذ القيمة 1 إدا تم تطبيق الطريقة المرجعية و القيمة 0 إدا تم تطبيق الطريقة البديلة[1]. بهده الطريقة فإن متغيرات الدراسة الخاصة بالطرق المحاسبية تكون كالتالي:

1.1.1.التقييم اللاحق للتثبيتات: هو متغير نوعي يأخذ الرقم 1 لما تستعمل المؤسسة نموذج التكلفة في التقييم اللاحق لتثبيتاتها، و الرقم 0 لما تستعمل المؤسسة نموذج إعادة التقييم في التقييم اللاحق لتثبيتاتها. و سنرمز لهدا المتغير بـ (Rev.immo)

2.1.1.تقييم المخزون: هو متغير نوعي يأخذ الرقم 1 عند استعمال طريقة (FIFO) و الرقم 0 عند استعمال التكلفة الوسطية المرجحة (CMP) في تقييم المخزون، و سنرمز لهدا المتغير بـ (eva.stock)

3.1.1.حساب الإهتلاك: هو متغير نوعي يأخذ الرقم 1 في المؤسسات التي تطبق الإهتلاك الخطي و 0 في المؤسسات التي تطبق الأنواع الأخرى للإهتلاك (طريقة الإهتلاك المتناقص، طريقة الإهتلاك المتزايد، طريقة وحدات الإنتاج)، و سنرمز لهدا المتغير بـ (amort)

4.1.1. التسجيل المحاسبي لمصاريف الاقتراض: هو متغير نوعي يأخذ الرقم 1 عندما تعتبر المؤسسة مصاريف الاقتراض كمصاريف مالية و الرقم 0 لما تدمج المؤسسة مصاريف الاقتراض في تكلفة الأصل، و سنرمز لهدا المتغير بالرمز (Empr).

[1] تم الحصول على المعلومات الخاصة بالخيارات المطبقة من مؤسسات عينة الدراسة من خلال الإتصال المباشر بهده المؤسسات.

5.1.1. تسجيل الفروق الإكتوارية لمنافع الموظفين: هو متغير نوعي يأخذ الرقم 1 لما تسجل المؤسسة الفروق الإكتوراية في سنة واحدة و 0 لما توزع المؤسسة الفروق الإكتوارية على عدة سنوات، و سنرمز لهدا المتغير بالرمز (diff.act)

6.1.1: الخيارات المتعلقة بالإيجارات التمويلية: هو متغير النوعي يأخذ رقم 1 عندما تستعمل المؤسسة الإيجارات التمويلية و 0 عندما لا تستعملها، و سنرمز لهدا المتغير بـ (leasing).

2.1.المتغيرات الممثلة للتقديرات المحاسبية في النموذج:

من أجل اختبار مدى تواجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية و التقديرات المحاسبية، سيتم استعمال متغيرات كمية. حيث يخصص لكل بند معني بالتقدير المحاسبي متغير كمي يمثل قيمة دلك البند أو التغير في قيمته من سنة لأخرى، أو التغير في قيمته مقارنة بالتغير في قيمة بند مرجعي. بهده الطريقة فإن متغيرات الدراسة الخاصة بالتقديرات المحاسبية تكون كالتالي:

1.2.1.الإهتلاك و تدني قيمة التثبيتات: سيتم قياس الأثر المحتمل للإهتلاك و تدني قيمة التثبيتات في النموذج من خلال عدة متغيرات: المتغير الأول هو التغير في الإهتلاك و مؤونة تدني القيمة للأصول الثابتة و سيرمز له بـ (Δ amor.dep)، المتغير الثاني هو القيمة المطلقة للفرق بين التغير في قيمة التثبيتات و التغير في مؤونة الإهتلاك وتدني القيمة ونرمز له ب (Δimmo -Δamor.dep) أما المتغير الثالث هو بند استرجاع المؤونات الوارد في جدول حسابات النتائج، و نرمز له بـ (rep)، أما المتغير الرابع فهو القيمة المطلقة للفرق بين التغير في التثبيتات والتغير في قسط الإهتلاك و تدني القيمة السنوي ، و نرمز له بـ (Δimmo -Δdot).

2.2.1.تدني قيمة المخزون: هو متغير كمي يمثل القيمة المطلقة للتغير في مؤونة تدني المخزون و سنرمز له بـ (Δdep.s)

3.2.1.تدني قيمة العملاء: هو متغير كمي يمثل القيمة المطلقة للتغير في مؤونة العملاء، ونرمز له بـ (Δdep.c)

4.2.1.تصنيف الأصول المالية: هو متغير كمي يحدد من خلال التغير في مبلغ القيم المنقولة للتوظيف الظاهر في الميزانية ويرمز له بـ (Δv.mob).

5.2.1. قدرة الإنتاج العادية: هو متغير كمي يمثل التغير في المنتجات المخزنة الظاهرة في جدول حسابات النتائج و يرمز له بـ (Δ pro.fini)؛

6.2.1.مؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة : هو متغير كمي يمثل القيمة المطلقة للتغير في مؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة الظاهر في ميزانية المؤسسة و يرمز له بـ (Δ prov)؛

7.2.1. استعمال القيمة العادلة: هو متغير كمي يمثل التغير في (حـ/105) "فرق إعادة التقييم" خلال الدورة، ويرمز له بـ (Δreev)؛

8.2.1. المصاريف التقديرية: لقد تم إضافة هدا المتغير للنموذج من أجل اختبار العلاقة بين الإدارة الحقيقية للنتيجة و الإدارة المحاسبية للنتيجة، و من ثم إثبات أو نفي الفرضية التي جاءت في الفصل الثاني و التي نصت على أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية (كلما زاد نوع من هدين النوعين نقص الآخر)، حيث سنعتمد في قياس الإدارة الحقيقية للنتيجة على بند الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى، أما متغير الدراسة فهو القيمة المطلقة للفرق بين التغير في رقم الأعمال و التغير في مصاريف الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى و نرمز له بـ (Δ CA-Δ service).

2.بناء النموذج:

بعد تحديد المتغيرات المحتملة بناء على ما تم التطرق له في الجانب النظري، ينبغي تحديد النموذج النهائي بحيث لا يهمل المتغيرات المؤثرة (underspecified model) لأن دلك يؤدي إلى تحيز معاملات الانحدار، كما لا يضم متغيرات غير ملائمة (غير مرتبطة بالمتغير المستقل) أو متكررة، لأن دلك يؤدي إلى تضخيم الخطأ المعياري لمعاملات الانحدار و ظهور مشكل الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity). من أجل تحديد المتغيرات المستقلة في النموذج، سيتم اللجوء إلى طريقة الإنحدار المتدرج (stepwise regression).

1.2.خطوات بناء نموذج الانحدار المتدرج:

تقوم فكرة الانحدار المتدرج على بناء نمودج انطلاقا من مجموعة من المتغيرات المستقلة المحتملة، و دلك عن طريق إدخال و إخراج هده المتغيرات المستقلة بشكل متدرج، أي متغير واحد في كل مرة، و نتوقف عندما لا يكون هناك سبب مقنع لإدخال أو إخراج متغيرات مستقلة أخرى. و يمر تطبيق طريقة الانحدار المتدرج عبر الخطوات التالية:

1. تحديد مستوى معنوية يتم الإستعانة به لإدخال المتغيرات المستقلة في النموذج و نرمز له بـ α_E، عادة ما يكون أكبر من المستوى المعتاد (أي أكبر من 0.05) حتى لا يكون من الصعب إدخال المتغيرات المستقلة، عادة ما تكون قيمته 0.15؛
2. تحديد مستوى معنوية يتم الإستعانة به لإخراج المتغيرات من النمودج و نرمز له بـ α_R و عادة ما يكون أكبر من القيمة المعتادة (أي أكبر من 0.05) حتى لا يكون من السهل إخراج المتغيرات من النمودج، عادة ما تكون قيمته 0.15؛
3. يتم بناء نموذج انحدار لكل متغير محتمل على حدة، ثم يتم اختيار ، من بين النماذج التي تكون قيمة p الخاصة بها أقل من 0.15 ، أي أقل من α_E ، النموذج الذي يكون لديه أصغر قيمة لـ p، ليكون المتغير الخاص به أول متغير يدخل في النموذج. و إدا لم يكن هناك نمادج لديها قيمة p أقل من 0.15 نتوقف في هده الخطوة؛
4. يتم بناء نماذج انحدار يكون في كل منها المتغير الدي استخرجناه في المرحلة السابقة بالإضافة لواحد من المتغيرات المحتملة المتبقية، ثم من بين المتغيرات المحتملة التي تكون قيمة p الخاصة بها أقل من 0.15 نختار المتغير الدي لديه اقل قيمة p ليكون ثاني متغير يدخل في النمودج؛
5. بعد إدخال المتغير الثاني في النموذج يجب التحقق من أن المتغير الأول لا يزال معنويا أي أن قيمة p الخاصة به أقل من 0.15 ، أي أقل من α_R، و إلا يتم استبعاده من النمودج؛
6. يتم بناء نماذج انحدار يكون في كل منها المتغيران اللذان استخرجاهما من خلال المرحلتين 3 و 4، بالإضافة لواحد من المتغيرات المحتملة المتبقية، ثم من بين المتغيرات المحتملة التي تكون قيمة p الخاصة بها أقل من 0.15 نختار المتغير الدي لديه اقل قيمة p ليكون ثالث متغير يدخل في النموذج؛
7. بعد إدخال المتغير الثالث في النمودج يجب التحقق من أن المتغيرين الأول و الثاني لا يزالان معنويان أي أن قيمة p الخاصة بهما أقل من 0.15 و إلا يتم استبعادهما من النمودج؛
8. نستمر في إضافة المتغيرات لنموذج الانحدار حتى لا يبقى هناك متغيرات معنوية، أي متغيرات لديها قيمة p أقل من α_E.

2.2.تطبيق نموذج الانحدار المتدرج على عينة الدراسة:

بالاستعانة بالخطوات السابقة، سيتم تطبيق نموذج الانحدار المتدرج على عينة الدراسة، مع أخد α_E=0.15 و α_R =0.15

المرحلة الأولى:

من خلال برنامج STATA كانت مخرجات المرحلة الأولى كالتالي:

جدول رقم(4-13): مخرجات المرحلة الأولى لنموذج الانحدار المتدرج

المعامل	قيمة المعامل	قيمة p	R^2	Adj R^2
β_0	$-4.48\ e^{+7}$			
Δdep.s	0.4303	0,000	46,56%	45,06%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن أول متغير معنوي (أصغر قيمة لـ p) هو القيمة المطلقة للتغير في مؤونة المخزون (Δdep.s) وهو معنوي عند α=0.01، و بالتالي فإن أو وسيلة تلجأ لها مؤسسات العينة لإدارة النتيجة هي التلاعب في تقديرات مؤونة المخزون. في هده المرحلة فإن التغيرات التي يفسرها النموذج تمثل 46,56% من تغيرات المستحقات الاختيارية.

المرحلة الثانية:

من خلال برنامج Stata كانت مخرجات المرحلة الثانية كالتالي:

جدول رقم (4-14): مخرجات المرحلة الثانية لنموذج لانحدار المتدرج

المعامل	قيمة المعامل	قيمة p	R^2	Adj R^2
β_0	$-4.43e^{+7}$			
Δdep.s	0.4013	0,000	59,33%	56,62%
Δprov	0,1819	0,048		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق، فإن المتغير الثاني الذي أدمج في النموذج هو التغير في مؤونة الأخطار والأعباء ومزايا نهاية الخدمة (Δprov) ومعامله معنوي عند α=0.05، أما المعامل الأول (Δdep.s) فقد بقي معنويا وبالتالي لا يتم إخراجه من النمودج. في هده المرحلة فإن التغيرات التي يفسرها النموذج تمثل 59,33% من تغيرات المستحقات الاختيارية.

المرحلة الثالثة:

من خلال برنامج Stata كانت مخرجات المرحلة الثالثة كالتالي:

جدول رقم (4-15): مخرجات المرحلة الثالثة لنموذج الانحدار المتدرج

المعامل	قيمة المعامل	قيمة p	R^2	Adj R^2
β_0	$-4.39e^{+7}$			
Δdep.s	0.3865	0,000	64,78%	61,13%
Δprov	0,1803	0,007		
Δ CA-ΔService	0.1147	0,043		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

في هده المرحلة، فإن المتغير المدمج هو المصاريف التقديرية (Δ CA-ΔService)، ومعامله معنوي عند α=0.05 ، أي أن هناك علاقة بين المصاريف التقديرية و الإدارة المحاسبية للنتيجة، بعبارة أخرى، هناك علاقة بين الإدارة الحقيقية للنتيجة و الإدارة المحاسبية للنتيجة. كما يلاحظ أن المتغيرات السابقة حافظت على معنويتها وبالتالي يتم الإبقاء عليها في النموذج، في هده المرحلة فإن التغيرات التي يفسرها النموذج تمثل 64,78% من تغيرات المستحقات الاختيارية.

المرحلة الرابعة:

من خلال برنامج Stata كانت مخرجات المرحلة الرابعة كالتالي:

جدول رقم (4-16): مخرجات المرحلة الرابعة لنموذج الانحدار المتدرج

المعامل	قيمة المعامل	قيمة p	R^2	Adj R^2
β_0	$-4.36e^{+7}$			
Δdep.s	0.3581	0,000	68,74%	64,27%
Δprov	0,1740	0,002		
(Δ CA-ΔService).	0.1118	0,012		
eva.stock	$3.01e^{+7}$	0,070		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول السابق فإن المتغير المدمج في هده المرحلة هو طريقة تقييم المخزون (eva.stock) وهو معنوي عند α=0.1 أي أن المفاضلة بين طريقتي الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) و التكلفة الوسطية المرجحة (CMP) تستعمل كوسيلة لإدارة النتيجة. و بما أن المتغيرات الأخرى حافظت على معنويتها يتم الإحتفاظ بها في النمودج. في هده المرحلة فإن التغيرات التي يفسرها النموذج تمثل 68,74% من تغيرات المستحقات الإختيارية. بعد إدخال المتغير الأخير فإن المتغيرات الأخرى كلها غير معنوية عند α_E=0.15، وبالتالي نتوقف في المرحلة الرابعة.

إذن النموذج النهائي يكون على الشكل التالي:

$$DAC_{it} = -4.36e^{+7} + 0.3581\ (\Delta\ dep.s_{it}) + 0,1740\ (\Delta\ prov_{it}) + 0.1118\ (\Delta\ CA_{it} - \Delta\ Service_{it}) + 3.01e^{+7}\ eva.stock_{it} + \mu_{it} \quad .....(21\text{-}4)$$

حيث أن:

- DAC_{it}: هي المستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال السنة t؛
- $\Delta dep.s_{it}$: هو التغير في القيمة المطلقة لمؤونة تدني المخزون للمؤسسة i خلال السنة t؛
- $\Delta prov_{it}$: هو التغير في القيمة المطلقة لمؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة للمؤسسة i خلال السنة t؛

- **ΔCA_{it}-$\Delta Service_{it}$:** القيمة المطلقة للفرق بين التغير في رقم الأعمال و التغير في مصاريف الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى للمؤسسة i خلال السنة t؛
- **$eva.stock_{it}$**: الطريقة المستعملة في تقييم المخزون للمؤسسة i خلال السنة t؛
- μ_{it}: الخطأ العشوائي للتقدير.

باعتبار أن معامل ($\Delta dep.s_{it}$) موجب، فإن الزيادة في القيمة المطلقة لتغير مؤونة المخزون يؤدي لزيادة إدارة النتيجة، فكلما زادت القيمة المطلقة لتغير مؤونة تدني المخزون بـ 1 د زادت المستحقات الاختيارية بـ 0.3581د، كما أن التغير في القيمة المطلقة لمؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة ($\Delta prov_{it}$) يرتبط طرديا مع إدارة النتيجة، فالتغير في هده المؤونة بدينار واحد ينجر عنه زيادة المستحقات الاختيارية بـ 0,1740 د، و كلما زادت القيمة المطلقة للفرق بين التغير في رقم الأعمال و التغير في مصاريف الخدمات الخارجية (ΔCA_{it}-$\Delta Service_{it}$) بـ 1د ، كلما زادت المستحقات بـ 0.1118 د، و زيادة الفرق بين التغير في رقم الأعمال و التغير في مصاريف الخدمات الخارجية هو مؤشر على لجوء المؤسسة لإدارة المصاريف التقديرية، أي هو مؤشر على وجود إدارة حقيقية للنتيجة، وبالتالي فإن الإدارة المحاسبية و الحقيقية مكملين وليسا بديلين كما افترضنا في الجزء النظري.

أما بالنسبة لطرق تقييم المخزون، فإن المؤسسات التي تستعمل طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) تقوم بإدارة النتيجة بشكل أكبر من المؤسسات التي تستعمل طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP) ، و يبلغ متوسط الفرق بين المستحقات الاختيارية للمؤسسات التي تطبق (FIFO) و المؤسسات التي تطبق (CMP) $3.01e^{+7}$ د.

أما الثابت β_0 ($-4.36e^{+7}$) فيمثل متوسط المستحقات الاختيارية بالنسبة للمؤسسات التي ليس لها تغير في مؤونة المخزون ولا مؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة، و لا تدير مصاريفها التقديرية و تستعمل طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

المبحث الثاني: إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة في ظل النظام المحاسبي المالي

إن دراسة إدارة النتيجة في عينة من المؤسسات باستعمال منهج تجريبي تهمل ظروف المؤسسات ودوافعها لإدارة النتيجة. في هدا الصدد، أشار Healy & Wahlen (1998) إلى أن أفضل طريقة لدراسة إدارة النتيجة هي ربط المستحقات الاختيارية بدوافع و ظروف المؤسسة، فإذا توافق هدان المكونان، فإن هناك احتمال

كبير لوجود إدارة النتيجة. إن أخد دوافع و ظروف المؤسسة بعين الإعتبار يفرض اللجوء لمنهج آخر هو منهج دراسة الحالة.

من جهة أخرى، فإن منهج دراسة الحالة يخدم احتياجات المهنيين بشكل أفضل من المنهج التجريبي، فالمهنيون يقومون بدراسة حالات فردية باعتبار أن هدفهم هو دراسة إدارة النتيجة في مؤسسة معينة و ليس دراسة هده الظاهرة بصفة عامة، عكس الأكاديميين الدين يختارون عادة دراسة عينة من المؤسسات من أجل وضع استنتاجات عامة حول إدارة النتيجة، هده الاستنتاجات قد لا تنطبق على المؤسسات التي يدرسها المهنيون. من هدا المنطلق يحاول هدا البحث التطرق للمنهجين معا خدمة لهتين الفئتين.

كما يرجع استعمال منهج دراسة الحالة في هدا البحث إلى محاولة التعمق في دراسة أساليب إدارة النتيجة، و خصوصا الإدارة الحقيقية للنتيجة، فدراسة الإدارة الحقيقية للنتيجة بشكل ملائم يستلزم توفر معلومات مفصلة لا توجد في القوائم المالية لمؤسسات العينة، ونظرا لارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات الضرورية من كل مؤسسات العينة، ستتم دراسة هده الأساليب في مؤسسة واحدة فقط. وسيطبق منهج دراسة الحالة على مؤسسة (NCA Rouiba).

المطلب الأول: أثر الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة

تعتبر مؤسسة رويبة من المؤسسات الرائدة وطنيا و إقليميا في مجال إنتاج العصائر، وقد تم اختيار هده المؤسسة للأسباب التالية:

- المؤسسة مسعرة في سوق الأسهم ابتداء من سنة 2013، مما يعني احتمال ظهور دوافع سوقية خلال فترة الدراسة؛
- المؤسسة خاصة و بالتالي فدوافعها لا تتأثر بالقرارات التي تتخذها الإدارة من أجل تحقيق المصلحة العامة على حساب تحقيق الربح و تعظيم القيمة، كما هو الحال في المؤسسات العمومية؛
- توفر المعلومات الخاصة بالمؤسسة خلال كل فترة الدراسة، و بشكل مفصل، مما يساعد على تحديد أساليب إدارة النتيجة التي لجأت إليها بشكل دقيق.

كما يعود اختيار هده المؤسسة لكونها أقل المؤسسات الخاصة التي قامت بالإدارة المحاسبية للنتيجة خلال فترة الدراسة (بمتوسط يبلغ 0.03-)، لدلك سيتم دراسة ما إدا قامت مؤسسة (NCA Rouiba) بتعويض

الإدارة المحاسبية بالحقيقية، كما تم التوصل له في الجزء النظري،[1] أو ما إدا قامت باستعمال الإدارة الحقيقية والمحاسبية للنتيجة كمكملين لبعضهما كما تم التوصل إليه في المبحث السابق[2]، و التقنيات المستعملة في الإدارة الحقيقية للنتيجة.

1.تقديم المؤسسة موضوع الدراسة:

قبل التعريف بالمؤسسة موضوع الدراسة، من الضروري أولا إعطاء لمحة حول قطاع نشاطها، وهو قطاع المشروبات في الجزائر، و المكانة التي تحتلها فيه، لأن من شأن دلك الإحاطة بالظروف الخارجية التي تنشط فيها المؤسسة و التي قد تؤثر على دوافعها في إدارة النتيجة.

1.1.قطاع المشروبات في الجزائر:

يختص هدا القطاع في تصنيع و توزيع المشروبات التالية: المياه المعدنية، المشروبات الغازية، عصائر الفواكه.

خلال سنوات 1970-1980، تم تأميم مجموعة المشروبات الجزائرية، و التي تختص مؤسساتها العمومية في مجالات المياه المعدنية، المشروبات الغازية، عصائر الفواكه... و قد أصبحت الآن مؤسسة قابضة تسمى (Cojub SGP) حيث تنقسم إلى فرعين: مؤسسة (GBA) و مؤسسة (ENAJUC). هده المؤسسات تنشط الآن بالشراكة مع مؤسسات خاصة وطنية و أجنبية بالإضافة لدخولها مجال الخوصصة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد استطاع أن يبرز بفضل مبادرة بعض العائلات التي قامت بإنشاء مؤسسات كانت قاعدة للقطاع الصناعي الخاص مند الإستقلال، و حسب الإحصائيات المقدمة من المركز الوطني للسجل التجاري، فإن عدد الشركات العاملة في هدا القطاع تجاوز 1600 مؤسسة في سنة 2016، في حين تشير إحصائيات أخرى إلى أن عددها يقدر بحوالي 400 منتج فعلي في نفس السنة.

يعتبر قطاع المشروبات قطاعا مهما في الصناعة الغدائية الجزائرية، فبالمقارنة مع الأسواق المغاربية، يحتل السوق الجزائري الصدارة من حيث الحجم، و النضج، و المتعاملين و الإبتكار، حيث قدر بـ 498 مليون لتر في سنة 2011، أي أكثر من نصف السوق المغاربي الدي قدر ب 955 مليون لتر لنفس السنة. و يشهد سوق المشروبات في الجزائر نموا مستمرا نظرا لـ :

- ارتفاع عدد السكان بمعدل مرتفع مما يزيد من الإستهلاك؛
- ارتفاع مستوى معيشة الفرد الجزائري نتيجة ارتفاع إيرادات الدولة من المحروقات؛

[1] أنظر الفصل الأول، ص. 64-65.

[2] أنظر الفصل الرابع، ص. 246.

- تطور شبكات التوزيع و ظهور المحلات الكبيرة (la grande distribution)؛
- انتشار المطاعم و خصوصا مطاعم الأكل السريع.

2.1.لمحة عن مؤسسة NCA ROUIBA

تعتبر أن.سي.أ رويبة (NCA Rouiba) واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية الناشطة في قطاع المشروبات، حيث تنشط حاليا في قطاع العصائر و المشروبات غير الغازية و غير الكحولية، وهي مؤسسة خاصة عائلية تأسست سنة 1966 على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) تحت إسم (Nouvelle Consérverie Algérienne). وقد اختصت في البداية في إنتاج المصبرات (طماطم، مربى، هريسة)، وفي سنة 1984 دخلت مجال صناعة العصائر، وكانت أول مؤسسة في الجزائر تنتج عصير فواكه معقم في علب كرتونية. أما المنتجات المعبئة في قوارير بلاستيكية فتأخر إنتاجها إلى سنة 2010.

و في سنة 2003 تحولت المؤسسة إلى شركة ذات أسهم (SPA)، و كان دلك مقدمة لفتح رأس مالها للاستثمار الأجنبي و دلك في سنة 2005 من خلال دخول صندوق الاستثمار (Africinvest Limited) كمساهم، و في سنة 2008 تم تغيير اسم المؤسسة إلى (NCA Rouiba).

و في أفريل 2013 قامت المؤسسة بطرح 25 % من رأسمالها، بما يعادل 200 195 849 دج مقسم إلى 950 491 8 سهم، في بورصة الجزائر من خلال عرض عمومي للبيع، وقد قدر سعر السهم عند تسعيره للمرة الأولى في البورصة بـ 400 دج.

تحتل مؤسسة (NCA Rouiba) مركزا رياديا في سوق المشروبات و خصوصا المعبئة في علب كرتونية، حيث انتقلت حصتها في السوق الوطني من 35 % في سنة 2005 إلى 42 % في 2015، وخلال تلك السنة حققت رقم أعمال بـ 7,85 مليار دينار، 76 % منه متأتي من المنتجات المعبئة في علب كرتونية.

بالإضافة إلى السوق المحلية، تعمل المؤسسة على تطوير صادراتها، التي تقتصر حاليا على بعض العمليات نحو 11 بلدا من إفريقيا، أوروبا، بالإضافة إلى كندا، وتركز المؤسسة بشكل خاص على الأسواق المغاربية أين تمتلك فرصا كبيرة للنجاح.

و مما ساهم في نجاح المؤسسة، اعتمادها على الإبتكار و التجديد المستمر لشكل و مكونات منتجاتها بالاعتماد على فريقها للبحث و التطوير الذي يستعين بقسم التسويق لمعرفة تطلعات و أذواق المستهلكين.

رغم المكانة المميزة التي تتبوؤها المؤسسة في السوق المحلية إلا أن هناك عدة أخطار تهدد هده المكانة، هده الأخطار يمكن تقسيمها إلى:

أ. **الأخطار المتعلقة بالتموين:** خاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية، حيث تخضع هده العمليات لإجراءات معقدة قد تعيق عملية الإنتاج، كما أن تدبدب أسعار الصرف يؤثر كثيرا على الهوامش المحققة.

ب. **الأخطار الصناعية:** إن عدم توفر الوعاء العقاري يحد من قدرة المؤسسة على تطوير نشاطها، كما أن التحكم في إنتاج المشروبات المعبأة في قوارير بلاستيكية لم يصل بعد إلى المستوى المرجو مما ينتج عته تكاليف إضافية للمؤسسة.

ج. **خطر المنافسة:** خصوصا من العلامات العالمية، بالإضافة إلى المنافسة من الأنشطة غير الرسمية.

2.أثر الانتقال للنظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة:

الجدول الموالي يوضح المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة خلال فترة الدراسة. و التي تم حسابها انطلاقا من العلاقة (4-9).

جدول رقم (4-17): المستحقات الإختيارية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: دج

السنة	المستحقات الإختيارية
2005	34.821.912,19
2006	15.855.888,85
2007	83.676.516,96
2008	152.345.321,92
2009	-191.681.385,01
2010	-44.004.963,81
2011	19.239.054,42
2012	-929.059,07
2013	-29.2262.117,00
2014	197.369.484,52
2015	69.708.048,99
2016	-16.618.794,77
2017	-27519 908,20

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من عينة الدراسة

يمكن تمثيل هده المستحقات من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-2) : المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2005-2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من خلال الشكل و الجدول السابقين أن المستحقات الاختيارية تأرجحت بين الزيادة و النقصان خلال فترة الدراسة، وهو ما يدعم وجود إدارة للنتيجة، لأن من خصائص إدارة النتيجة انعكاس آثارها بعد فترة زمنية، كما يلاحظ أن سنة 2011 تقسم الشكل البياني إلى قسمين متناظرين تقريبا، مما يعطي انطباع عن عدم تغير ممارسات إدارة النتيجة قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010. للتأكد من دلك، سيتم اللجوء إلى اختبار فرضية تساوي متوسط (أو وسيط) المستحقات الإختيارية قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث سيكون لدينا عينتين: العينة الأولى هي للمستحقات الإختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و العينة الثانية هي للمستحقات الإختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

بما أن حجم العينتين صغير($n_{pcn} = 5$ ، $n_{scf}=8$) فمن أجل تحديد نوع الإختبار (معلمي أو غير معلمي) ينبغي فحص:

- ان كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا؛
- إدا كانت العينتان مستقلتين أم لا.

أ.فحص ما إدا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي:

بالنسبة للعينة الممثلة للمستحقات الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، فإن اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي أظهر النتيجة التالية:

جدول رقم (4-18): نتيجة اختبار طبيعية البيانات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة رويبة

نوع الإختبار	قيمة الإحصائية	قيمة p
Anderson-Darling	0.350	0.301

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول يلاحظ أن نتيجة الاختبار غير معنوية عند $\alpha = 0.05$،بالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

بالنسبة للعينة الممثلة للمستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، فإن اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي أظهر النتيجة التالية:

جدول رقم (4-19): نتيجة اختبار طبيعية البيانات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة رويبة

نوع الإختبار	قيمة الإحصائية	قيمة p
Anderson-Darling	0.551	0.105

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة الاختبار غير معنوية عند $\alpha = 0.05$، بالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات في كلتا العينتين تتبعان التوزيع الطبيعي، فسنطبق طريقة من الطرق المعلمية، هده الطريقة سيتم تحديدها بعد اختبار الاستقلالية.

ب.استقلالية العينتين

يقصد باستقلالية العينتين أن قيمة مشاهدات عينة (المستحقات الاختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي) لا تتأثر بقيمة مشاهدات العينة الأخرى (المستحقات الاختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي)، من أجل اختبار الاستقلالية نختبر معنوية دالة الإرتباط الذاتي للمستحقات الاختيارية. الشكل الموالي يوضح معنوية معاملات الارتباط:

شكل رقم: (4-3) معنوية معاملات الارتباط الذاتي بين المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة

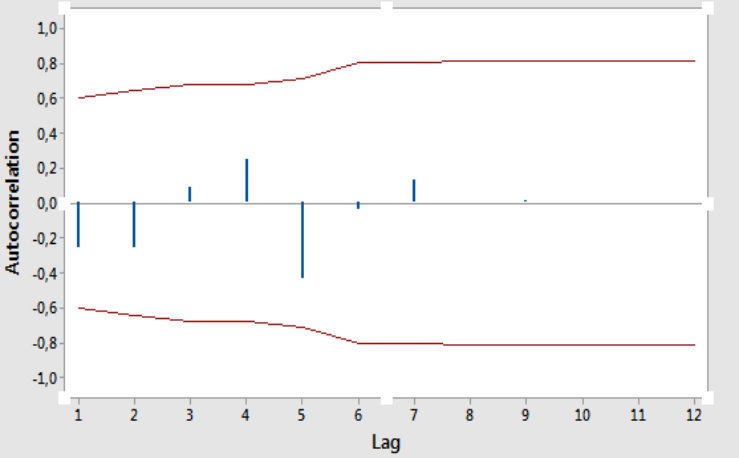

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Minitab

يلاحظ أن كل معاملات الارتباط غير معنوية عند $\alpha = 0.05$، و بالتالي فإن العينتين مستقلتان، كما أن المفردات في نفس العينة مستقلة عن بعضها.

بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و العينتان مستقلتان، يطبق اختبار t للفرق بين متوسطي العينتين. نتائج هدا الاختبار تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (4-20): نتيجة اختبار t لتساوي المستحقات الإختيارية في مؤسسة رويبة

قيمة الإحصائية t	قيمة p
0,41	0,692

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA

باعتبار أن نتيجة الاختبار غير معنوية عند $\alpha = 0.05$، نستنتج عدم وجود فروق بين متوسطي العينيتين، وبالتالي فإن مستوى المستحقات الاختيارية لم يتأثر بتطبيق النظام المحاسبي المالي، وهي نفس النتيجة المتوصل لها في المبحث السابق.

المطلب الثاني: البنود المؤثرة على الإدارة المحاسبية للنتيجة لمؤسسة رويبة:

إن تفسير المستحقات الاختيارية لمؤسسة رويبة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2017) يتطلب تحديد البنود المسؤولة عن ظهور هده المستحقات، و ربط تغيرها بالتغير في دوافع المؤسسة لإدارة النتيجة و ظروفها الداخلية و الخارجية من سنة لأخرى. و عملية الربط بين المستحقات الإختيارية و دوافع المؤسسة من شأنه إعطاء أدلة إضافية على أن الغرض من المستحقات الإختيارية هو إدارة النتيجة.

1 الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2010

قبل التطرق للإدارة المحاسبية للنتيجة و البنود المستعملة فيها في سنة 2010، سنستعرض أهم الأحداث التي مرت بها مؤسسة رويبة خلال تلك السنة، و دلك من أجل استخراج الدوافع التي قد تقود المؤسسة لإدارة النتيجة.

1.1الأحداث المهمة خلال سنة 2010

يمكن تلخيص الأحداث المهمة التي مرت بها المؤسسة في سنة 2010 في النقاط التالية:

- بدأ إنتاج و توزيع مجموعة جديدة من المنتجات (Fruits Mixés) معبأة في قوارير بلاستيكية؛
- إنهاء مخطط العمل الذي تم تبنيه سنة 2008 و الذي مكن من مضاعفة رقم الأعمال بين 2007 و2010؛
- تبني برنامج تنمية جديد يتمحور حول:
  - تعزيز حوكمة المؤسسة و دلك بتغيير الرئيس المدير العام و رئيس مجلس الإدارة و كدلك اعتماد مدونة للحوكمة وإنشاء لجنة للتدقيق و لجنة للأجور؛
  - وضع برنامج لترقية نشاط الإنتاج و التسويق يتمحور أساسا حول تدعيم القدرات الإنتاجية وتحسين شبكة التوزيع؛
  - دراسة إمكانية تطوير صادرات المؤسسة نحو بلدان المغرب العربي و الوسائل الكفيلة بدخول منتجات المؤسسة لهده الأسواق؛
- قرار المؤسسة الدخول لبورصة الجزائر؛
- تضخم كبير في أسعار المواد الأولية الرئيسية و بالأخص السكر؛
- دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ.

إنطلاقا من هده الأحداث يمكن استنتاج احتمال وجود الدوافع التالية:

- دوافع لرفع النتيجة باعتبار أن الإدارة العليا تحوز على نسبة كبيرة من الأسهم (المدير العام الجديد يحوز على 34,44% من الأسهم (دوافع تعاقدية)؛

- دوافع لزيادة النتيجة بسبب الرغبة في الاقتراض لتمويل برنامج التنمية الجديد الذي وضعته المؤسسة (دوافع تعاقدية)؛
- دوافع لرفع النتيجة بسبب قرار الدخول للبورصة (دوافع سوقية).

2.1.تحليل حسابات المستحقات لسنة 2010:

بلغت المستحقات الإختيارية 44.004.963,81- بانخفاض قدر بـ 77,04% مقارنة بالسنة الماضية، مما يدل على احتمال وجود إدارة نتيجة من خلال التخفيض فيها بشكل أقل كثيرا من سنة 2009. من أجل تأكيد هدا الاحتمال ينبغي تحليل حسابات المستحقات.

زاد قسط الإهتلاك السنوي بـ 20,18% ، يمكن تبرير هده الزيادة بزيادة التثبيتات المادية بـ 12,36%. وبالنسبة للمخزون، يمكن ملاحظة ارتفاع مؤونة تدني القيمة بشكل كبير قدر بـ 102,58%، تم استرجاع جزء كبير من هده المؤونة في السنة الموالية، وهو ما يعد مؤشرا على استخدامها في إدارة النتيجة من خلال إنشاء احتياطات سرية. أما بالنسبة لمؤونة تدني العملاء فقد سجلت ارتفاعا طفيفيا بـ 6,68% و لم يتم استرجاع هده المؤونة خلال السنوات القليلة الموالية، مما ينفي فرضية استعمالها لإدارة النتيجة، بل هي محصلة طبيعية لارتفاع العملاء بـ 14,91%. و ارتفع مبلغ الخسارة الاستثنائية للمواد الأولية بـ 118,70%، هده الخسارة مثبتة من خلال محاضر داخلية للإتلاف، بالإضافة إلى محاضر تم إعدادها بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. بالتالي فهي مبررة.

مما سبق، يمكن تفسير المستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) لسنة 2010 بتكوين مؤونة لتدني قيمة المخزون، هده المستحقات لا تتوافق مع دوافع المؤسسة.

2.الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2011:

قبل التطرق لإدارة النتيجة، سنحاول تحديد الأحداث الهامة التي مرت بها المؤسسة في سنة 2011.

1.2.الأحداث المهمة في سنة 2011:

خلال سنة 2011، قامت مؤسسة رويبة بما يلي:

- بدأ تنفيذ برنامج التنمية الذي تم تبنيه في سنة 2010، من خلال الأعمال التالية:

- تهيئة مقرات إدارية جديدة، توسيع مسالك التنقل، توسعة القاعدة اللوجيستسكية من أجل زيادة فضاءات االتخزين؛
- تركيب خط جديد للتعليب (Tetra Pak A3 Speed)؛
- تغيير طرق التعبئة و التغليف و شعار العلامة التجارية، وتطوير خصائص المنتجات الغذائية؛
- وضع سياسة تجارية جديدة في المدن الكبرى؛
- الشروع في عملية المصادقة على نظام سلامة الأغذية وفق المعيار (ISO 22000)؛

- القيام برقابة ضريبة عن الفترة 2007-2010، ترتب عنها تصحيح ضريبي بقيمة 24 مليون دينار؛
- ارتفاع مستمر في أسعار المواد الأولية.

من خلال هده الأحداث و بالإضافة للدوافع الخاصة بالسنة السابقة هناك دوافع للتقليل من المصاريف نتيجة دخول برنامج التنمية حيز التنفيذ.

2.2. تحليل حسابات المستحقات لسنة 2011:

بلغت المستحقات التقديرية 19.239.054,42 بارتفاع قدره 143,72% مما يدل على احتمال لجوء المؤسسة لإدارة محاسبية للنتيجة بالرفع منها، من أجل معرفة مدى صدق هدا الاحتمال ينبغي تحليل حسابات المستحقات.

زاد قسط الإهتلاك السنوي بـ 25,74%، يمكن تبرير هده الزيادة بزيادة التثبيتات المادية بـ 21,05% نتيجة دخول برنامج التنمية حيز التنفيذ، غير أن هناك تسجيل لمبلغ إهتلاك استثنائي بمبلغ 26.000.000 يخص سنة 2007، لم تفصح المؤسسة عن سبب تسجيله.

تم استرجاع جزء كبير من مؤونة تدني المخزون للسنة السابقة قدر بـ 29.225.783 من مجموع مبلغ استرجاع المؤونات الذي قدر بـ 36.396.830 (بعدما كان معدوما في سنة 2010)، لم توضح المؤسسة سبب هدا الاسترجاع. أما بالنسبة لمؤونة تدني العملاء فازدادت بـ 4,37% لم يعقب هده الزيادة انخفاض في السنوات الموالية و بالتالي يمكن اعتبارها زيادة طبيعية ناتجة عن نشاط المؤسسة (ارتفع العملاء بـ 20,94%).

و ارتفعت مؤونة الأخطار و الأعباء بشكل كبير (1600,00%) هدا الارتفاع مبرر، حيث كان بسبب التصحيح الضريبي عن الفترة 2007-2010. كما ارتفعت الإعانات بـ 121,64% بسبب الحصول

على إعانة لتطوير أنشطة المؤسسة في إطار برنامج التنمية الجديد، مما أدى لارتفاع إيرادات الإعانات المحولة للنتيجة بـ 1539,60%. و بالتالي يمكن اعتبار هدا الإيراد مبرر.

وارتفعت الخسارة الإستثنائية للمواد الأولية بـ 43,40% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الاستثنائية للمنتجات التامة فبلغت 17.203.781 بعدما كانت معدومة في 2010 لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق يمكن استنتاج أن السبب الرئيسي للمستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) لسنة 2011 هو استرجاع مؤونة تدني المخزون، هده المستحقات متوافقة مع دوافع المؤسسة.

3.الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2012:

قبل التطرق للإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2012، سيتم استعراض أهم الأحداث التي مرت بها المؤسسة خلال تلك السنة.

1.3.الأحداث المهمة في سنة 2012:

خلال سنة 2012 مرت مؤسسة رويبة بالأحداث التالية:

- متابعة برنامج التطوير الذي تم تبنيه في سنة 2010 و البدء في تطبيقه في سنة 2011 من خلال العمليات التالية:
  - تطوير ورشات الإنتاج من أجل تلبية متطلبات معيار (ISO 22000)؛
  - تركيب خط جديد للتعبئة (Tetra Pak A3 Speed)؛
  - توقيف خط تعبئة القارورات البلاستيكية بغية تعويضه بخط تعبئة جديد في 2013؛
  - قيام المؤسسة بجرد مادي لتثبيتاتها، انطلقت العملية في فيفري 2012 وقام بها مكتب مستقل؛
  - دخول نظام الأجور الجديد القائم على الأداء حيز الخدمة؛
  - رفع أجور العمال.

انطلاقا مما سبق و بالإضافة للدوافع الخاصة بالسنوات السابقة هناك دافع يتعلق بزيادة النتيجة بسبب ارتباط الأجر بالأداء (دوافع تعاقدية).

2.3.تحليل حسابات المستحقات لسنة 2012:

قدرت المستحقات الاختيارية بـ 929.059,07- بانخفاض قدره 95.17%، مما يدل على احتمال وجود إدارة طفيفة للنتيجة من خلال التخفيض فيها.

رغم زيادة التثبيتات المادية بـ 14,16%، زاد قسط الإهتلاك السنوي بـ 9,81% فقط. في هدا الصدد، ينبغي الإشارة إلى ملاحظة محافظ الحسابات حول العمر الإنتاجي لمعدات الإعلام الآلي، حيث تم استعمال مدة 10 سنوات بينما يقدر متوسط العمر الإنتاجي المعمول به 5سنوات[1]، هدا ما يؤدي إلى تسجيل قسط سنوي أقل مما يجب.

و ارتفعت مؤونة تدني المخزون بشكل كبير يقدر بـ 152,70% مقابل ارتفاع المخزون بـ 14,61%فقط، تم استرجاع جزء كبير من هده المؤونة في السنة الموالية و هو ما يؤشر على وجود إدارة للنتيجة. أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فارتفعت بـ 3,24% فقط مقابل ارتفاع العملاء بـ 18,03% و بالتالي يمكن اعتبار الزيادة مبررة.

أما مؤونة المخاطر و الأعباء فارتفعت بـ 27.05%، هدا الارتفاع سببه مصاريف التصحيح الضريبي التي ستتحملها المؤسسة ابتداء من سنة 2013، و بالتالي فإن هده المؤونة مبررة. في المقابل تم استرجاع مؤونة تقدر بـ 19.623.000,00 لم توضح المؤسسة طبيعتها.

كما انخفضت إعانات الاستثمار بـ 23,13%- أما القسط المحول منها لجدول حسابات النتائج فبقي ثابتا، وبالتالي يمكن اعتبار هده الإيرادات مبررة.

و ارتفعت الخسارة الاستثنائية للمواد الأولية بـ 277.49% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الاستثنائية للمنتجات التامة فارتفعت بـ 86,52% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق يمكن استنتاج أن الانخفاض في المستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) لسنة 2012 يعود بالأساس إلى استرجاع مؤونة المخاطر و الأعباء و تخفيض اهتلاك معدات الإعلام الآلي، هده

[1] HEDDAD Mustapha, ***Rapport de commissariat aux comptes au 31 decembre 2012***, p.18.

الإجراءات أخفت الزيادة الكبيرة في مؤونة المخزون. بالتالي يمكن القول أن المستحقات الاختيارية في هده السنة غير متوافقة مع دوافع المؤسسة.

4.الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2013:

قبل التطرق للإدارة المحاسبية، سنستعرض أولا الأحداث الهامة التي مرت بها المؤسسة في سنة 2013:

1.4.الأحداث المهمة في سنة 2013:

تمثلت توجهات المؤسسة في سنة 2013 فيما يلي:

- تعزيز قدرات التعبئة للمنتجات المعبئة في علب كرتونية من خلال تنصيب خط جديد للتعبئة (Tetra pack A 3 speed)
- تعويض خط التعبئة القديم الخاص بالقوارير البلاستيكية بخط جديد؛
- تحسين المكونات الغذائية للمنتجات المعبئة في علب بلاستيكية؛
- شراء أرض جديدة من أجل إنشاء قاعدة لوجيستيكية جديدة؛
- الدخول للبورصة؛
- إعادة التفاوض على أسعار الشراء مع الموردين.

من خلال هده الأحداث، و بالإضافة للدوافع السابقة، هناك دوافع مرتبطة بتحقيق التوقعات المعلن عنها نتيجة دخول المؤسسة للبورصة و دلك من أجل الرفع من أسعار أسهمها.

2.4.تحليل حسابات المستحقات لسنة 2013:

ازدادت المستحقات الاختيارية بشكل كبير لتبلغ 292.262.117,00-، مما يدل على احتمال لوجود إدارة سالبة كبيرة للنتيجة. من أجل التحقق من دلك يجب فحص حسابات المستحقات.

زاد قسط الإهتلاك السنوي بـ 41,77%، بالنظر إلى التثبيتات المادية نجدها ازدادت بـ 27,28% فقط، بالتالي فإن الزيادة في قيمة التثبيتات لا يمكن لوحدها أن تبرر الزيادة في قسط الإهتلاك السنوي، بل إن هده الزيادة قد تكون بسبب التغيير في وتيرة إهتلاك التثبيتات القديمة بغية تعويضها بتثبيتات جديدة في إطار برنامج التنمية الذي تبنته المؤسسة أو بسبب تسجيل مؤونة تدني قيمة للتثبيتات.

بالنسبة لمؤونة المخزون، فقد تم استرجاع جزء كبير من المؤونة، مما يعزز احتمال استعمال هده المؤونات في إدارة النتيجة، أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فلم تسجل أي مؤونة جديدة. و بالنسبة لمؤونة المخاطر و الأعباء فقد تم استرجاعها كليا نتيجة بدء المؤسسة في التسديد الفعلي لمصاريف المراجعة الضريبية، و بالتالي فإن هدا الانخفاض مبرر.

و انخفضت الإعانات بـ 30,08% ، أي لا توجد إعانات جديدة، مما أدى لثبات قسط الإعانة المحول للنتيجة، و بالتالي فإن هدا الإيراد مبرر. كما انخفضت الخسارة الاستثنائية للمواد الأولية بـ 67,61%، وهي مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الاستثنائية للمنتجات التامة فارتفعت بـ 25,38% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق يمكن استنتاج أن زيادة المستحقات الاختيارية السالبة المستخرجة من العلاقة (4-9) مرده الزيادة الكبيرة في قسط الإهتلاك و تدني القيمة السنوي، مما يعد مؤشرا على تغيير الإدارة لبعض تقديراتها المتعلقة بالإهتلاك (تقنية استعمال الإهتلاكات في إدارة النتيجة). بالتالي فإن المستحقات الاختيارية خلال هده السنة غير متوافقة مع دوافع المؤسسة.

5.الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2014

قبل التطرق للإدارة المحاسبية للنتيجة، سنستعرض أهم الأحداث التي مرت بها المؤسسة في سنة 2014.

1.5.الأحداث المهمة في سنة 2014

في سنة 2014، قامت مؤسسة روبية بما يلي:

- اكتساب موقع إضافي للإنتاج بمحاذاة الموقع القديم؛
- إطلاق مجموعة جديدة من المنتجات المعبئة في قوارير بلاستيكية (PET aseptique)؛
- انخفاض القيمة السوقية لسهم المؤسسة إلى أقل من السعر الأولي للاكتتاب؛
- ارتفاع كبير في مساهمة المنتجات المعبئة في قوارير بلاستيكية في رقم الأعمال؛

انطلاقا من هده الأحداث، و بالإضافة للدوافع السابقة، هناك دوافع للرفع من النتيجة من أجل الحفاظ على منحى تصاعدي للأرباح و الزيادة في سعر سهم المؤسسة.

2.5. تحليل حسابات المستحقات لسنة 2014:

ارتفعت المستحقات الاختيارية بـ بشكل كبير (167,53%) لتسجل قيمة موجبة 197.369.484,52 . لعل هدا الارتفاع جاء كتعويض للمستحقات الاختيارية السالبة المسجلة السنة المالية الماضية (خاصية انعكاس المستحقات)، مما يدل على احتمال لوجود إدارة موجبة للنتيجة. من أجل التحقق من هدا الاحتمال يجب فحص حسابات المستحقات.

ازداد القسط السنوي للإهتلاك بـ 28,91%. يمكن اعتبار هده الزيادة مبررة بسبب زيادة قيمة التثبيتات المادية بـ 36,45%، علما أن هده الزيادة تضم الأراضي التي لم يتم تسجيل أي اهتلاك لها.

كما تم استرجاع 40,58% من مؤونة المخزون، بعدما ارتفعت بشكل كبير في سنة 2012، مما يدل على استعمال هده المؤونة في إدارة النتيجة، أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فارتفع بشكل كبير قدر بـ 22,18%. لم يصاحب هدا الارتفاع انخفاض في السنوات اللاحقة، و بالتالي يمكن إيعازه إلى ارتفاع حجم نشاط المؤسسة (ارتفاع العملاء بـ 42,99%). أما مؤونة المخاطر و الأعباء فلم يتم تسجيل أي مؤونة.

و انخفضت الإعانات في الميزانية بمبلغ 4.584.000,00، لكن الجزء المحول للنتيجة قدر بـ 3.540.000 و بالتالي فإن عدم تسجيل الفرق يبقى محل تساؤل. كما انخفضت الخسارة الاستثنائية للمواد الأولية بـ 81,96% وهي مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الاستثنائية للمنتجات التامة فانخفضت بـ 12,13% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق يمكن استنتاج أن سبب المستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) في سنة 2014 يعود إلى استرجاع مؤونة المخزون، هده المستحقات متوافقة مع دوافع المؤسسة.

6. الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2015:

قبل التطرق للإدارة المحاسبية للنتيجة، سنستعرض أهم الأحداث خلال سنة 2015.

1.6.الأحداث المهمة في سنة 2015:

خلال سنة 2015 يمكن تسجيل الأحداث التالية:

- انخفاض الطلب الإجمالي في قطاع نشاط المؤسسة و ازدياد حدة المنافسة نتيجة لدلك؛
- تدهور الظروف الاقتصادية (تراجع قيمة الدينار، تدني القدرة الشرائية، ارتفاع مستوى التضخم) بسبب انخفاض أسعار النفط؛
- زيادة مساهمة المنتجات المعبئة في قوارير بلاستيكية في رقم أعمال المؤسسة؛
- زيادة صادرات المؤسسة بشكل كبير (خصوصا نحو تونس و ليبيا)؛
- القيام بجهود كبيرة للتخفيض من التكاليف و الرفع من أداء خطوط الإنتاج؛
- حيازة خط إنتاج ثان خاص بالقوارير البلاستيكية وقاعدة لوجيستيكية جديدة.

انطلاقا من هده الأحداث، و بالإضافة للدوافع السابقة، هناك دوافع للرفع من النتيجة من أجل الحفاظ على المنحى التصاعدي للأرباح، الذي بدأ مند سنة 2012، و التخفيف من آثار الظروف الاقتصادية السيئة.

2.6. تحليل حسابات المستحقات لسنة 2015:

انخفضت المستحقات الاختيارية بـ 64,68%- لتسجل قيمة موجبة بـ 69.708.048,9 مما يدل على احتمال لوجود إدارة موجبة للنتيجة لكن بشكل أقل من السنة الماضية. من أجل التحقق من وجود إدارة محاسبية للنتيجة يجب فحص حسابات المستحقات.

ازداد القسط السنوي للإهتلاك بـ 18,67 %، يمكن اعتبار هده الزيادة مبررة بسبب ارتفاع قيمة التثبيتات المادية بـ 19,90 %. و انخفضت مؤونة المخزون بـ 3,87% رغم زيادة المخزون بـ 10,62% وانخفاض الطلب، لدلك فإن هناك احتمال أن المؤسسة لم تسجل مؤونة تدني قيمة للمخزون من أجل عدم تخفيض النتيجة. أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فارتفعت بشكل ضئيل 0,92% رغم ارتفاع العملاء بـ 18,54%. ولم تُسجل أي مؤونة للمخاطر و الأعباء. كما يلاحظ ارتفاع المؤونة السنوية المسترجعة كثيرا (142,27%)، لم توضح المؤسسة طبيعة هده المؤونة المسترجعة.

وانخفضت الإعانات من الميزانية بمبلغ 3.059.000,00، وهو نفس الجزء المحول للنتيجة و بالتالي فإن هدا الإيراد مبرر. أما الخسارة الإستثنائية للمواد الأولية فارتفعت بـ 39,68% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف وأيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. وارتفعت الخسارة الاستثنائية للمنتجات التامة بـ 66,26% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق يمكن استنتاج أن سبب المستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) خلال سنة 2015 يعود إلى استرجاع المؤونات، هده المستحقات متوافقة مع دوافع المؤسسة.

7. الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2016:

قبل تحليل حساب المستحقات سنتطرق أولا للأحداث المهمة التي مرت بها المؤسسة في 2016:

1.7.الأحداث المهمة في سنة 2016:

شهدت مؤسسة رويبة في سنة 2016:

- استمرار الظروف الاقتصادية الكلية في التدهور؛
- انخفاض الطلب المحلي على منتجات المؤسسة و قطاع المشروبات بصفة عامة و زيادة الصادرات؛
- ارتفاع في أسعار المواد الأولية.

انطلاقا من هده الأحداث، و بالإضافة لدوافع السنوات السابقة، فإن هناك دوافع للرفع من النتيجة من أجل تخفيض آثار تدهور الظروف الاقتصادية.

2.7.تحليل حسابات المستحقات لسنة 2016

انخفضت المستحقات الاختيارية بـ 123,84%- لتسجل قيمة سالبة بـ ، 16.618.794,77-، مما يدل على احتمال لوجود إدارة سالبة طفيفة للنتيجة، من أجل التحقق من هدا الاحتمال يجب فحص حساب المستحقات.

ازداد القسط السنوي للإهتلاك بـ 16,89%. يمكن اعتبار هده الزيادة كبيرة بسبب زيادة قيمة التثبيتات المادية بـ 4,86% فقط .هدا التباين كان بسبب تعديل القيمة الإجمالية و الإهتلاكات للمعدات الصناعية والسيارات[1]، لم توضح المؤسسة سبب هدا التعديل.

واستمرت مؤونة المخزون بالانخفاض لكن بشكل ضئيل (1,60%-)، مع انخفاض المخزون بـ 14,90% ، لدلك يمكن اعتبار هدا الانخفاض مبرر. أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فانخفضت بشكل ضئيل قدر بـ 0,35% رغم ارتفاع العملاء بـ بشكل كبير 60,78%، و بالتالي قد تكون المؤسسة امتنعت عن

[1] HEDDAD mustapha, ***Rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers s,*** 2016, p.24

تسجيل مؤونات إضافية حتى لا تخفض من النتيجة بشكل أكبر. أما مؤونة المخاطر و الأعباء فلم تسجل أي تغير.

أما الإعانات فانخفضت من الميزانية بمبلغ 582.285,00، وهو نفس الجزء المحول للنتيجة، و بالتالي فإن هدا الإيراد مبرر. و ارتفعت الخسارة الاستثنائية للمواد الأولية بـ 82,45% لكنها مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الإستثنائية للمنتجات التامة فانخفضت بـ 11,56%- وهي مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق فإن سبب المستحقات الاختيارية المستخرجة من العلاقة (4-9) لسنة 2016 هو التغيير في طريقة تقدير الإهتلاكات. (تقنية استعمال الإهتلاكات). هده المستحقات لا تتوافق مع دوافع المؤسسة.

8.الإدارة المحاسبية للنتيجة في سنة 2017:

قبل تحليل المستحقات الاختيارية لسنة 2017، سنستعرض أهم الأحداث في هده السنة:

1.8.الأحداث المهمة في سنة 2017:

تتمثل أهم الأحداث خلال سنة 2017 فيما يلي:

- تراجع رقم أعمال المؤسسة للمرة الأولى خلال فترة الدراسة، ودلك نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر، وارتفاع معدل التضخم، ورفع الضريبة على القيمة المضافة، وانخفاض قيمة الدينار...؛
- رفع سعر بيع المنتجات؛
- دخول خطين جديدين للإنتاج؛

انطلاقا من هده الأحداث، و بالإضافة لدوافع السنوات السابقة، فإن هناك دوافع للرفع من النتيجة من أجل تخفيض آثار تدهور الظروف الاقتصادية، أو دوافع لتخفيض النتيجة أكثر من أجل تدعيم نتائج السنوات المستقبلية (أسلوب تنظيف الحسابات)، أو دوافع لعدم التأثير على النتيجة إدا كانت إدارة النتيجة لا تمكن من بلوغ أهداف المؤسسة.

2.8. تحليل حسابات المستحقات لسنة 2017:

ارتفعت المستحقات الاختيارية بـ 65,60% لتسجل قيمة سالبة بـ ، 27.519.908,20- ، مما يدل على احتمال وجود إدارة سالبة للنتيجة، من أجل التحقق من دلك يجب فحص حساب المستحقات.

ازداد القسط السنوي للإهتلاك بـ 14,60% يمكن اعتبار هده الزيادة مبررة بسبب ارتفاع قيمة التثبيتات المادية بـ 12,54%. كما ارتفعت مؤونة المخزون بشكل كبير قدر بـ 72,90%، رغم ارتفاع المخزون بـ 23,63% فقط، لا يمكن الجزم باستعمال هده المؤونة في إدارة النتيجة بسبب الانخفاض الكبير في الطلب على منتجات المؤسسة. أما بالنسبة لتدني قيمة العملاء فارتفع أيضا بـ 7,84% رغم انخفاض العملاء بـ 22,63% ، في هده الحالة أيضا لا يمكن الجزم باستعمال هده المؤونة في إدارة النتيجة بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها عملاء المؤسسة. أما بالنسبة لمؤونة المخاطر و الأعباء فلم يتم تسجيل أي مؤونة.

وانخفضت الخسارة الإستثنائية للمواد الأولية بـ 76,70% وهي مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب. أما الخسارة الإستثنائية للمنتجات التامة فارتفعت بـ 56,52% وهي مبررة بمحاضر داخلية للإتلاف و أيضا بمحاضر معدة بحضور ممثل عن إدارة الضرائب.

مما سبق فإن المستحقات الإختيارية لسنة 2017 سببها مؤونة العملاء و المخزون. لكن لا يمكن الجزم باستعمال هده المؤونات في إدارة النتيجة.

من خلال ما سبق، فإن الإدارة المحاسبية للنتيجة لم تكن متوافقة مع دوافع و ظروف المؤسسة وبالأخص خلال السنوات 2010، 2013، 2016، كما أن مبلغها لم يكن مرتفعا خلال فترة الدراسة، مقارنة مع المؤسسات الأخرى المكونة لعينة الدراسة في المبحث السابق، وهو ما يدفعنا لفحص ممارسات الإدارة الحقيقية للنتيجة حتى تكتمل الصورة حول إدارة النتيجة في مؤسسة رويبة.

المطلب الثالث: الإدارة الحقيقية للنتيجة في مؤسسة رويبة:

باعتبار أن التركيز على نوع واحد من إدارة النتيجة غير كاف لتفسير سلوك المؤسسة، ينبغي دراسة ممارسات مؤسسة رويبة للإدارة الحقيقية للنتيجة، وربط هده الممارسات بدوافع و ظروف المؤسسة.

1.الإدارة الحقيقية للنتيجة في سنة 2010:

ارتفعت النتيجة السنوية بحوالي 164,80% لتبلغ 255.635.000,00، رافقها انخفاض في المستحقات الاختيارية. إن السبب الأول لارتفاع النتيجة هو ارتفاع رقم الأعمال بـ 38,64% و هدا راجع، حسب تقرير المؤسسة لسنة 2010، لمخطط العمل الخاص بالمنتج والعلامة، و الذي مكن من مضاعفة رقم الأعمال خلال الفترة 2007-2010، و الشكل الموالي يوضح ارتفاع رقم الأعمال خلال الفترة 2009-2017.

شكل رقم (4-4): تطور رقم الأعمال لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017

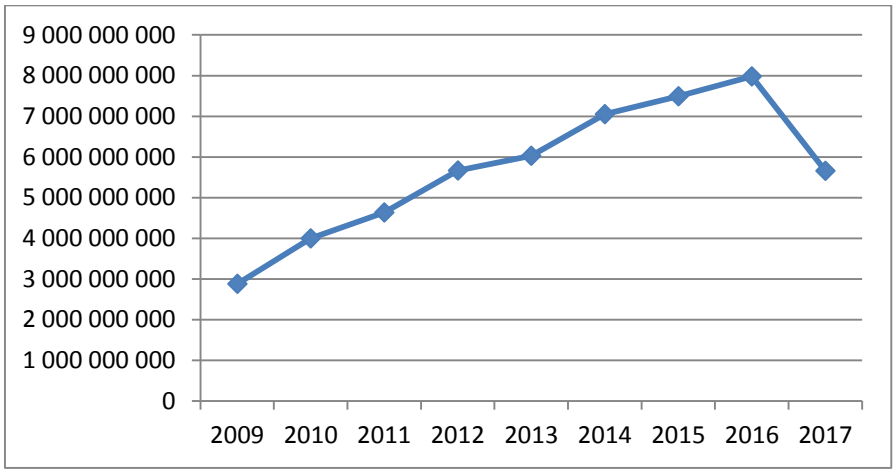

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرًا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-21): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2010 (الوحدة دج)

	2009	2010	التغير
رقم الأعمال الصافي	2.884.070.000	3.998.475.000	+38,64%
الزبائن	499.262.000	57.3713.000	+14,91%
مخزون المنتجات التامة	100.135.000	68.220.000	+46,78%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ أن حساب العملاء لم يرتفع سوى بـ 14,91% وهدا ما ينفي لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة والرفع منها من خلال تيسير شروط الدفع. يؤكد هدا الاستنتاج أيضا انخفاض مدة الائتمان الممنوحة للعملاء من 41 يوم من رقم الأعمال في سنة 2009 إلى 31 يوم من رقم الأعمال في سنة 2010.

لكن بالنظر إلى التخفيضات السنوية الممنوحة خلال سنة 2010 نجدها قد ارتفعت بـ 53,32% مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي بـ 39,02% فقط، هدا يعتبر مؤشرا على استخدام المؤسسة للتخفيضات من أجل الرفع من مبيعاتها و تحسين النتيجة، وما يؤكد أيضا هدا الاستنتاج أن التخفيضات التي ستمنح عن الربع الأخير من سنة 2010 قد بلغت 49.237.000,00 بعدما كانت معدومة خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وهو ما يعني أن المؤسسة قد سرعت من عملية منح التخفيضات عند اقتراب نهاية السنة من أجل الوصول للنتيجة المرغوب فيها.

ورغم ارتفاع المبيعات، إلا أن مخزون المنتجات التامة قد ارتفع هو الآخر بـ 46,78%، أي أن الزيادة في الإنتاج كانت أكبر من الزيادة في المبيعات. هدا الأمر سيؤدي إلى الرفع من النتيجة، نتيجة التخفيض من التكلفة الوحدوية، لكن لا يمكن الجزم بأن هده الممارسة كان الغرض منها إدارة النتيجة و دلك بسبب إطلاق منتج جديد خلال السنة.

من جهة أخرى إذا قامت المؤسسة بإدارة النتيجة من خلال تخفيض أو زيادة تدفقاتها النقدية عمدا، فإن دلك قد يظهر من خلال مستوى غير عادي من المصاريف التقديرية لسنة 2010. هده الأخيرة تغيرت على النحو التالي:

جدول رقم (4-22): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2010 (الوحدة دج)

المصاريف	سنة 2009	سنة 2010	التغير
مصاريف الإشهار	87.023.000	151.454.000	+74,04%
مصاريف الصيانة	25.284.000	30.270.000	+19,72%
مصاريف التكوين	7.270.000	15.430.000	+112,24%
الخدمات الخارجية الأخرى	647.000	2.475.000	+282,53%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

من خلال الجدول السابق، يلاحظ زيادة في المصاريف التقديرية، فمصاريف الإشهار ارتفعت بشكل كبير قدر بـ 74,04% (أكبر بكثير من ارتفاع رقم الأعمال)، وبالنظر إلى السنوات اللاحقة، نلاحظ نموذج غير ثابت (ارتفاع و انخفاض هده المصاريف بشكل مستمر)، و بالتالي هناك احتمال لاستعمال هده المصاريف في إدارة النتيجة. و الشكل الموالي يوضح تطور مصاريف الإشهار خلال الفترة 2009-2017.

شكل رقم (4-5) : تطور مصاريف الإشهار لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017

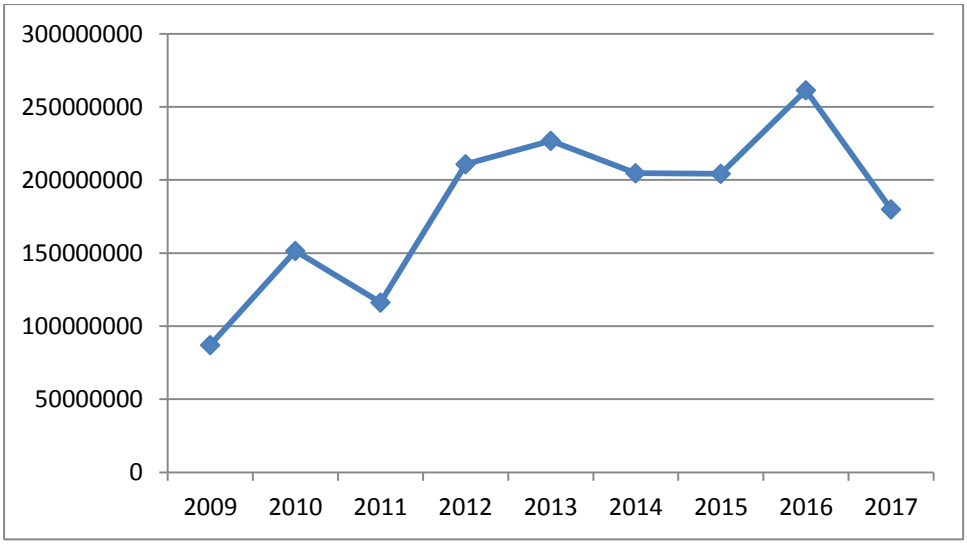

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا تقارير مؤسسة رويبة

كما ارتفعت مصاريف التكوين بـ 112,24%، أي أكبر بكثير من ارتفاع حجم النشاط، بالنظر إلى السنوات اللاحقة، يلاحظ نموذج غير ثابت (ارتفاع و انخفاض هده المصاريف بشكل مستمر)، و بالتالي فإن هناك احتمال لاستعمال هده المصاريف في إدارة النتيجة. الشكل الموالي يوضح تطور هده المصاريف خلال الفترة 2009-2017.

شكل رقم (4-6): تطور مصاريف التكوين لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017

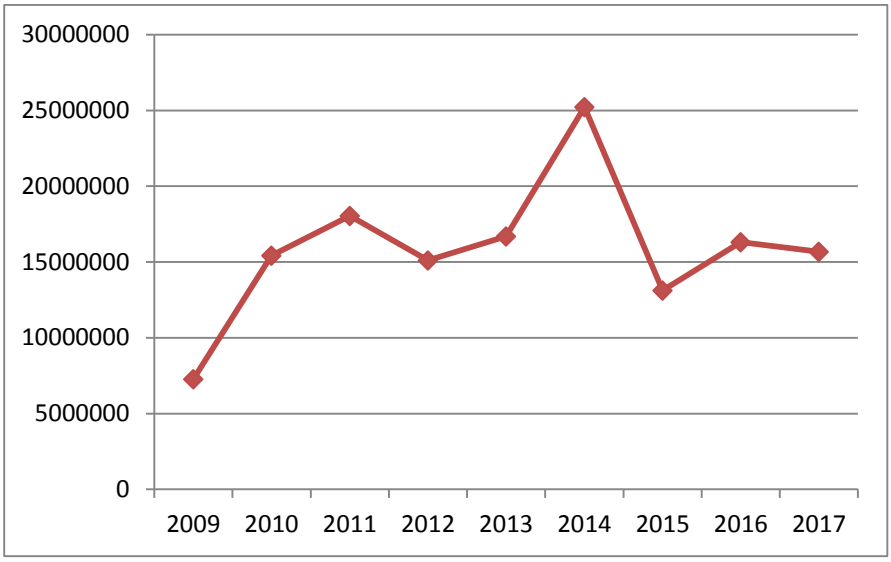

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

وبالنسبة لمصاريف الصيانة، فقد ارتفعت بشكل ضئيل (19,72%)، يمكن إيعاز هده الزيادة لارتفاع النشاط العادي للمؤسسة. أما بالنسبة للخدمات الخارجية الأخرى، فقد ارتفعت هي الأخرى بـ 282,53%. بالنظر إلى السنوات اللاحقة، نلاحظ نموذج غير ثابت (ارتفاع و انخفاض هده المصاريف بشكل مستمر)، و بالتالي فإن هناك احتمال لاستعمال هده المصاريف في إدارة النتيجة. الشكل الموالي يوضح تطور هده المصاريف خلال الفترة 2009-2017.

شكل رقم (4-7): تطور مصاريف الخدمات الخارجية الأخرى خلال الفترة 2009-2017

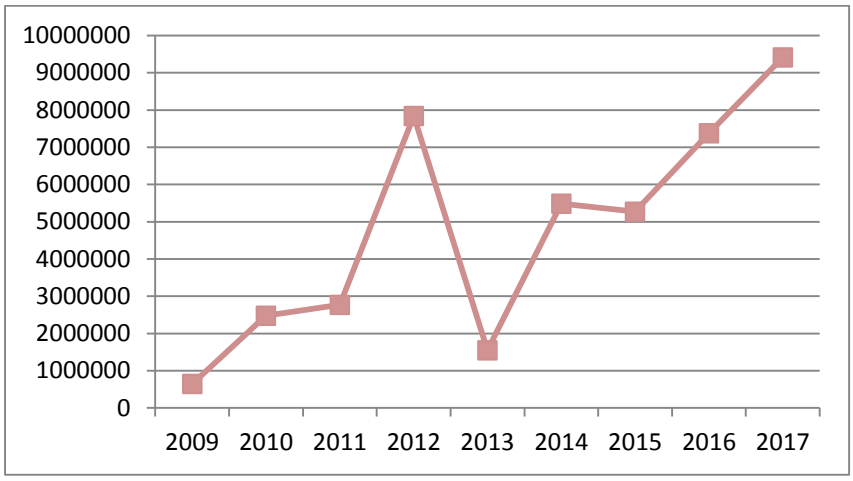

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

بالتالي يمكن القول أن المؤسسة قد قامت بإدارة النتيجة حقيقيا بالرفع منها من خلال الرفع في المبيعات عن طريق منح تخفيضات، لكنها في نفس الوقت قامت بالرفع من المصاريف التقديرية، مستغلة ارتفاع رقم الأعمال و النتيجة بشكل كبير.

2.الإدارة الحقيقية للنتيجة في سنة 2011

انخفضت النتيجة بحوالي 26,44% لتصبح 188.042.000,00، رغم ارتفاع المستحقات الاختيارية بـ 143,72% لتسجل قيمة موجبة. رغم انخفاض النتيجة، فقد ارتفع رقم الأعمال بـ 15,88%.

إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرًا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لذلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هذه الحسابات.

جدول رقم (4-23): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2010-2011 (الوحدة دج)

	2010	2011	التغير
رقم الأعمال الصافي	3.998 475.000	4.633.431.000	+15,88%
الزبائن	573.713.000	693.825.190	+20,94%
مخزون المنتجات التامة	100.135.000	232.103.000	+131,79%

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ أن حساب العملاء قد ارتفع بـ 20,94% وهو قريب من نسبة ارتفاع المبيعات، هدا ما ينفي لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة والرفع منها من خلال تيسير شروط الدفع للعملاء. يؤكد هدا الاستنتاج أيضا بقاء مدة الإئتمان الممنوحة للعملاء ثابتة نسبيا، حيث انتقلت من 31 يوم من رقم الأعمال في سنة 2010 إلى 33 يوما من رقم الأعمال في سنة 2011.

بالنظر إلى التخفيضات السنوية الممنوحة في 2011، نجد أنها قد ارتفعت بـ 32,67% مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي بـ 16,35% فقط، مما يعطي مؤشرا على لجوء المؤسسة لزيادة مبيعاتها من خلال الزيادة في التخفيضات، هده العملية تمت على الأغلب في نهاية السنة، حيث ازدادت التخفيضات التي ستمنح على الربع الأخير لسنة 2011 بـ 24,37% مقارنة بالربع الأخير من السنة السابقة. كما ازداد الرسم على القيمة المضافة على مبيعات شهر ديسمبر لسنة 2011 بـ 673,48% مقارنة بالرسم على القيمة المضافة لمبيعات شهر ديسمبر من السنة السابقة.

رغم ارتفاع المبيعات، فإن مخزون المنتجات التامة ارتفع بشكل أكبر و بنسبة 131,79% (انتقل مخزون المنتجات التامة من 8إلى 18 يوم)، ، غير أنه لا يمكن الجزم بأن سبب الزيادة في الإنتاج هو إدارة النتيجة ودلك بسبب دخول خط جديد للتعليب حيز العمل.

إن ارتفاع رقم الأعمال و انخفاض النتيجة في نفس الوقت يدل على ارتفاع في المصاريف بشكل أكبر من ارتفاع المبيعات. بالنظر إلى المصاريف التقديرية نجدها تطورت كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-24): التغير في المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2010-2011 (الوحدة دج)

	سنة 2010	سنة 2011	التغير
مصاريف الإشهار	151.454.000	116.238.597	-23,25%
مصاريف الصيانة	30.270.000	25.805.061	-14,75%
مصاريف التكوين	15.430.000	18.040.000	+16,92%
خدمات خارجية أخرى	2.475.000	2.772.000	+12,00%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

من خلال الجدول يمكن ملاحظة انخفاض مصاريف الإشهار بـ 23,25% رغم دخول برنامج التنمية الجديد حيز التنفيذ، بالنظر للشكل رقم (4-5) نلاحظ انخفاض مفاجئ في المنحى التصاعدي لمصاريف التسويق خلال سنة 2011. وهو مؤشر على تخفيض متعمد لهذه المصاريف.

كما انخفضت مصاريف الصيانة بـ 14,75% لتعاود الارتفاع في السنة الموالية بنسبة كبيرة (74,34%)، مما يؤشر على تخفيضها المتعمد خلال هذه السنة. الشكل التالي يوضح تطور هذه المصاريف خلال الفترة 2009-2017.

شكل رقم (4-8): تطور مصاريف الصيانة لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2009-2017

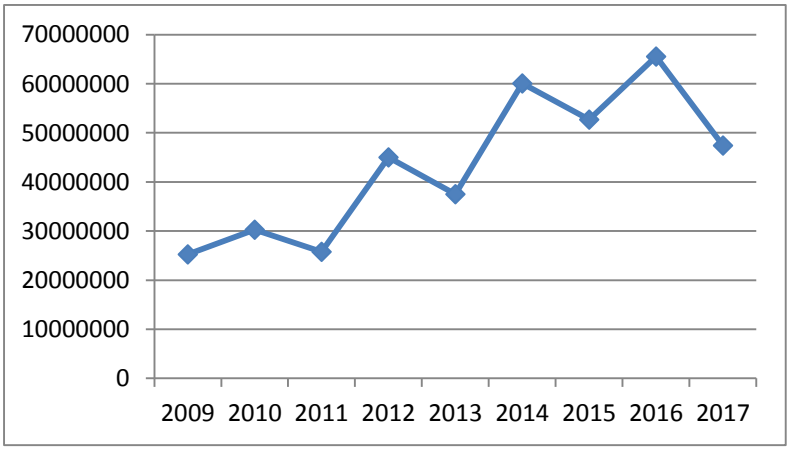

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا تقارير مؤسسة رويبة

أما مصاريف التكوين فارتفعت ب 16,92%، في حين ارتفعت الخدمات الخارجية الأخرى ب 12,00% هدا الارتفاع يتماشى مع تطور نشاط المؤسسة.

بالتالي فإن المؤسسة قامت بإدارة النتيجة من خلال منح تخفيضات على المبيعات في نهاية السنة و كدلك التخفيض من مصاريف الإشهار و الصيانة.

3.الإدارة الحقيقية للنتيجة في سنة 2012:

انخفضت النتيجة بحوالي 10,34% ، مع انخفاض المستحقات الإختيارية. رغم انخفاض النتيجة، فقد ارتفع رقم الأعمال ب 22.37%. إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية للنتيجة هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-25): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2011-2012 (الوحدة دج)

	2011	2012	التغير
رقم الأعمال الصافي	4.633.431.000	5.669.817.158	+22,37%
الزبائن	693.825.190	818.935.857	+18,03%
مخزون المنتجات التامة	370.180.000	232.103.000	+59,49%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ أن حساب العملاء ارتفع ب 18,03% وهو قريب من نسبة ارتفاع المبيعات، هدا ينفي لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة والرفع منها من خلال تيسير شروط الدفع للعملاء. لكن بالنظر إلى التخفيضات السنوية الممنوحة في سنة 2012، نجد أنها قد ارتفعت ب 43,66% مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي ب 23,05% فقط. مما يعطي مؤشرا على لجوء المؤسسة لزيادة مبيعاتها من خلال الزيادة في التخفيضات، هده العملية تمت على الأغلب في نهاية السنة، حيث ازدادت التخفيضات التي ستمنح في الربع الأخير لسنة 2012 ب 31,86% مقارنة بالربع الأخير من السنة السابقة.

لقد رافق ارتفاع المبيعات، ارتفاع مخزون المنتجات التامة بنسبة أكبر (59,49%). لا يمكن الجزم بتعمد الزيادة في الإنتاج من أجل تخفيض التكلفة الوحدوية و دلك بسبب دخول خط جديد للإنتاج حيز العمل، وتوقف خط إنتاج القوارير البلاستيكية خلال الربع الأخير من السنة.

رغم ارتفاع المبيعات إلا أن النتيجة انخفضت، هدا يدل على أن المصاريف قد ارتفعت بشكل أكبر من ارتفاع المبيعات. الجدول الموالي يوضح تغير المصاريف التقديرية خلال الفترة 2011-2012:

جدول رقم (4-26): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2011-2012 (الوحدة دج)

المصاريف	المبلغ 2011	المبلغ 2012	التغير
مصاريف الإشهار	116.238.597	210.860.957	+81,40%
مصاريف الصيانة	25.805.061	44.987.679	+74,34%
م. التكوين	18.040.000	15.104.518	-16,27%
خدمات خارجية أخرى	2.772.000	7.843.709	+182,96%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ارتفاع معظم المصاريف التقديرية بنسب كبيرة (أكبر من ارتفاع رقم الأعمال)، حيث ارتفعت مصاريف التسويق بـ 81,40%. و ارتفعت مصاريف الصيانة ب74,34% وقد كانت هده المصاريف شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنة السابقة، وبالتالي فإن ارتفاعها خلال هده السنة يؤكد خاصية الإنعكاس لإدارة النتيجة. أما الخدمات الخارجية الأخرى فواصلت الارتفاع في سنة 2012 بـ لكن مبلغها يبقى ضئيلا.

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة قامت باستعمال الإدارة الحقيقية في الرفع من الأرباح، أما الإرتفاع في المصاريف التقديرية فهو محصلة لإدارة النتيجة الحقيقية في السنة الماضية.

4.الإدارة الحقيقية للنتيجة في سنة 2013:

ارتفعت النتيجة بحوالي 35,74% لتصبح 228.869.539,00، و دلك رغم ارتفاع المستحقات السالبة بشكل كبير ورغم ارتفاع رقم الأعمال بشكل ضئيل (6,39%). إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-27): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2012-2013 (الوحدة دج)

	2012	2013	التغير
رقم الأعمال	5.669.817.158	6.032.294.441	+6,39%
الزبائن	818.935.857	928.052.000	+13,32%
المخزون منتجات تامة	370.180.000	344.456.000	-6,95%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ أن حساب العملاء ارتفع بـ 13,32%+ وهو يمثل تقريبا ضعف نسبة ارتفاع رقم الأعمال، هدا يعد مؤشرا على لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة والرفع منها من خلال تيسير شروط الدفع للعملاء. وبالنظر إلى التخفيضات السنوية الممنوحة في 2013، نجد أنها قد ارتفعت بنسبة أقل من ارتفاع المبيعات الإجمالية، حيث ارتفعت التخفيضات بـ 4,48% مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي بـ 6,15% ، وهو ما ينفي لجوء المؤسسة لزيادة مبيعاتها من خلال الزيادة في التخفيضات، و لعل دلك راجع لتخوف المؤسسة من تحقيق نمو سالب للمبيعات. كما أن ضريبة القيمة المضافة على المبيعات شهر ديسمبر انخفضت بـ 99,15%- وهو ما ينفي لجوء المؤسسة لتسريع عملية البيع في نهاية السنة. ورافق ارتفاع المبيعات، انخفاض في مخزون المنتجات التامة بـ 6,95%، رغم تنصيب خط جديد للتعبئة، وهو ما ينفي إدارة النتيجة من خلال زيادة الإنتاج.

أما تغير المكونات التقديرية لمصاريف الخدمات الخارجية فكان كالتالي:

جدول رقم (4-28): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2012-2013 (الوحدة دج)

	سنة 2012	سنة 2013	التغير
مصاريف الإشهار	210.860.957	226.820.000	+7,57%
مصاريف الصيانة	44.987.679	37.505.000	-16,63%
مصاريف التكوين	15.104.518	16.687.000	+10,48%
خدمات خارجية أخرى	7.843.709	1.551.000	-80,23%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

من خلال الجدول يلاحظ أن مصاريف الإشهار ارتفعت تقريبا بنفس درجة ارتفاع رقم الأعمال (7,57%) وبالتالي يمكن اعتبار هده الزيادة مبررة. أما مصاريف الصيانة فانخفضت بـ 16,63% لتعاود الارتفاع في السنة الموالية بنسبة كبيرة 60,09% مما يؤشر على تخفيضها المتعمد خلال هده السنة. كما يلاحظ ارتفاع مصاريف التكوين بـ 10,48% وهي زيادة طفيفة لا تؤثر بشكل كبير على النتيجة. أما الخدمات الخارجة الأخرى فانخفضت بشكل كبير قدر بـ 80,23%، بعدما ارتفعت بشكل كبير في السنة الماضية. بالنظر إلى الشكل (4-7) نلاحظ خروج كبير عن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية خلال هده السنة و السنة التي سبقتها، مما يدل على وجود لإدارة النتيجة من خلال الخدمات الخارجية.

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة قامت بالرفع من النتيجة في سنة 2013 عن طريق تيسير شروط الدفع للعملاء والتقليل من المصاريف الاختيارية.

5.الإدارة الحقيقية للنتيجة لسنة 2014:

ارتفعت النتيجة بحوالي 35,82% لتصبح 310.854.000,00، مستفيدة من ارتفاع المستحقات الاختيارية بشكل كبير وتحولها لقيمة موجبة، و دلك رغم ارتفاع رقم الأعمال بشكل أقل (16,93%). إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-29): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2013-2014 (الوحدة دج)

	سنة 2013	سنة 2014	التغير
رقم الأعمال الصافي	6.032.294.441	7.053.727.818	+16,93%
الزبائن	928.052.000	1.327.061.000	+42,99%
مخزون المنتجات التامة	344.456.000	300.313.000	-12,82%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ من خلال الجدول أن حساب العملاء ارتفع بشكل كبير قدر بـ 42,99% مقارنة بارتفاع رقم الأعمال، هدا يعد مؤشرا على لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة من خلال تيسير شروط الدفع للعملاء. كما تم الرفع من المبيعات من خلال الزيادة في التخفيضات في نهاية السنة، حيث ارتفعت التخفيضات التي ستمنح عن الربع الرابع من سنة 2014 بـ 29,97% مقارنة بالربع الرابع من السنة السابقة، كما ارتفعت الضرائب على القيمة المضافة لمبيعات شهر ديسمبر بـ 1349,84% مقارنة بشهر ديسمبر من السنة السابقة. و رافق ارتفاع المبيعات، انخفاض مخزون المنتجات التامة بـ 12,82%، رغم إطلاق مجموعة جديدة من المنتجات، هدا ينفي لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة من خلال الزيادة في الإنتاج.

إن ارتفاع النتيجة بشكل أكبر من ارتفاع رقم الأعمال يدل على انخفاض المصاريف. الجدول الموالي يوضح تطور المكونات التقديرية لمصاريف الخدمات الخارجية خلال سنة 2014.

جدول رقم (4-30): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2013-2014 (الوحدة دج)

المصاريف	سنة 2013	سنة 2014	التغير
مصاريف الإشهار	226.820.000	204.748.000	-9,73%
مصاريف الصيانة	37.505.000	60.040.000	+60,09%
مصاريف التكوين	16.687.000	25.221.000	+51,14%
خدمات خارجية أخرى	1.551.000	5.488.000	+253,84%

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من تقارير مؤسسة رويبة

انخفضت مصاريف الإشهار رغم ارتفاع رقم الأعمال، هدا الانخفاض أعقبته زيادة خلال السنوات المقبلة، وبالتالي هدا يعد مؤشرا على استعمال هده المصاريف في إدارة النتيجة. أما مصاريف الصيانة فارتفعت بـ 60,09% بعد أن تم تخفيضها خلال السنة السابقة، نفس الشيء بالنسبة للخدمات الخارجية التي ارتفعت بشكل كبير بعدما سجلت انخفاضا كبيرا خلال السنة السابقة. بالتالي يمكن القول أن المؤسسة قد أجلت هده المصاريف إلى السنة الحالية. أما مصاريف التكوين فارتفعت بشكل كبير (51,14%)، هده الزيادة أعقبها انخفاض كبير في السنة الموالية، و بالتالي فإن هدا يعد مؤشرا على تعجيل في الاعتراف بمصاريف التكوين .

مما سبق يمكن استنتاج أن مؤسسة رويبة لجأت إلى الزيادة في المبيعات من خلال تيسير شروط الدفع ومنح تخفيضات أما الزيادة في المصاريف التقديرية فقد كانت نتيجة للتخفيض منها السنة الماضية.

6.الإدارة الحقيقية للنتيجة لسنة 2015:

انخفضت النتيجة في سنة 2015 بحوالي 39,20% لتصبح 188.985.195,00، و دلك رغم ارتفاع رقم الأعمال بشكل طفيف (6,19%). إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-31): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2014-2015 (الوحدة دج)

	2014	2015	التغير
رقم الأعمال	7.053.727.818	7.490.167.433	+6,19%
الزبائن	1.327.061.000	1.573.152.000	+18,54%
المخزون المنتجات التامة	300.313.000	308.495.000	+2,72%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ من خلال الجدول أن حساب العملاء ارتفع بشكل كبير (18,54%) مقارنة بارتفاع رقم الأعمال. هدا يعد مؤشرا على لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة من خلال تيسير شروط الدفع للعملاء، وقد تم التأمين على خطر عدم الدفع خلال هده السنة بسبب ارتفاع مدة الائتمان الممنوحة[1]. لكن، بالمقابل، لم تستعمل المؤسسة التخفيضات في إدارة النتيجة خلال هده السنة، حيث كانت التخفيضات التي ستمنح خلال الربع الرابع من 2015 معدومة، كما انخفضت ضريبة القيمة المضافة على المبيعات لشهر ديسمبر بـ 99,72% مقارنة بشهر ديسمبر للسنة السابقة. لكن المؤسسة قامت بتخفيض سعر البيع لبعض منتجاتها. وقد رافق ارتفاع المبيعات، ارتفاع مخزون المنتجات التامة بـ 2,72% فقط، و بالتالي فإن إدارة النتيجة من خلال الزيادة في الإنتاج أمر غير وارد خلال هده السنة.

باعتبار أن رقم الأعمال زاد و النتيجة انخفضت، فإن دلك يعني أن المصاريف ارتفعت بشكل أكبر من المبيعات. بالنسبة للخدمات الخارجية فقد ارتفعت بـ 11,46%، أي بشكل أكبر من ارتفاع رقم الأعمال. الجدول الموالي يوضح تطور المكونات التقديرية لمصاريف الخدمات الخارجية خلال سنة 2015.

[1] NCA Rouiba, **Rapport annuel 2015**, p.18.

جدول رقم (4-32): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2014-2015 (الوحدة دج)

المصاريف	سنة 2014	سنة 2015	التغير
مصاريف الإشهار	204.748.000	204.255.000	-0,24%
مصاريف الصيانة	60.040.000	52.712.000	-12,21%
مصاريف التكوين	25.221.000	13.122.000	-47,97%
خدمات خارجية أخرى	5.488.000	5.270.000	-3,97%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

الملاحظ أن معظم المكونات التقديرية لمصاريف الخدمات الخارجية انخفضت خلال هده السنة، رغم ارتفاع رقم الأعمال، ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات المقلبة، و قد لجأت المؤسسة إلى التخفيض من المصاريف الاختيارية بسبب ارتفاع المصاريف الأخرى، و خصوصا المكونات الأخرى لمصاريف الخدمات الخارجية والمواد الأولية.

مما سبق يمكن استنتاج أن المؤسسة لجأت إلى الإدارة الحقيقية للنتيجة من خلال تيسير شروط الدفع، تخفيض سعر البيع و كذلك تخفيض المصاريف التقديرية.

7.الإدارة الحقيقية للنتيجة لسنة 2016:

انخفضت النتيجة بحوالي 30,85% لتصبح 130.675.000,00 ، كما انخفضت المستحقات الاختيارية لتسجل قيمة سالبة صغيرة، و دلك رغم ارتفاع رقم الأعمال بشكل طفيف (6,59%). إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات والإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-33): تطور المبيعات و البنود المرتبطة لها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2015-2016 (الوحدة دج)

البنود	2015	2016	التغير
رقم الأعمال	7.490.167.433	7.983.651.413	+6,59%
الزبائن	1.573.152.000	2.529.293.000	+60,78%
مخزون المنتجات التامة	308.495.000	286.710.868	-7.06%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

يلاحظ أن حساب العملاء ارتفع بشكل كبير مقارنة بارتفاع رقم الأعمال، هدا يعد مؤشرا للجوء المؤسسة لإدارة النتيجة عن طريق تيسير شروط الدفع للعملاء. كما استعملت المؤسسة التخفيضات من أجل الرفع من رقم أعمالها، حيث ارتفعت التخفيضات الخاصة بسنة 2016 بـ 23,64% كما ارتفعت التخفيضات التي ستمنح في نهاية السنة حيث بلغت 13.172.848 بعدما كانت معدومة خلال السنة الماضية. ورافق ارتفاع المبيعات، انخفض مخزون المنتجات التامة بـ 7,06% ، بالتالي فإن المؤسسة لم تقم بإدارة النتيجة من خلال الزيادة في إنتاجها، خصوصا و أن فيه مخاطرة كبيرة في ظل انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة.

و ارتفعت مصاريف الخدمات الخارجية بـ 16,75%، أي أكبر من ارتفاع رقم الأعمال. الجدول الموالي يوضح تطور المكونات التقديرية للخدمات الخارجية خلال سنة 2016 .

جدول رقم (4-34): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2015-2016 (الوحدة دج)

المصاريف	سنة 2015	سنة 2016	التغير
مصاريف الإشهار	204.255.000	261. 372.179	+27,96%
مصاريف الصيانة	52.712.000	65. 532.613	+24,32%
مصاريف التكوين	13.122.000	16.315.749	+24,34%
خدمات خارجية أخرى	5.270.000	7.374.629	+39,94%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

الملاحظ أن معظم المصاريف التقديرية ارتفعت خلال هده السنة، و بنسبة أكبر من ارتفاع رقم الأعمال و مصاريف الخدمات الخارجية. بعد أن سجلت انخفاض السنة الماضية، و بالتالي فإن المؤسسة حولت المصاريف التقديرية للسنة الماضية إلى هده السنة.

مما سبق يمكن استنتاج أن المؤسسة لجأت للإدارة الحقيقية من خلال الزيادة في المبيعات عن طريق تيسير شروط الدفع و منح تخفيضات، أما الزيادة في المصاريف التقديرية فقد كانت نتيجة لإدارة النتيجة للسنة الماضية.

8.الإدارة الحقيقية للنتيجة في سنة 2017:

انخفضت النتيجة بحوالي 637,68% لتسجل خسارة لأول مرة قدرت بـ 702.610.000,00 ، كما ارتفعت المستحقات الإختيارية بـ65,60% مع احتفاظها بإشارتها السالبة، و قد رافق انخفاض النتيجة انخفاض في رقم الأعمال بـ 29,11%.

إن أول خطوة لاكتشاف الإدارة الحقيقية هي معرفة هل كان التغير في رقم الأعمال و الإنتاج تغيرا طبيعيا أو بسبب إدارة المبيعات والإنتاج، لدلك ينبغي فحص حسابات العملاء ومخزون المنتجات التامة نظرا لارتباطهما الشديد بالمبيعات و الإنتاج. الجدول الموالي يوضح تغير هده الحسابات.

جدول رقم (4-35): تطور المبيعات و البنود المرتبطة بها في مؤسسة رويبة خلال الفترة 2016-2017 (الوحدة دج)

	سنة 2016	سنة 2017	التغير
رقم الأعمال الصافي	7.983.651.413	5.659.391.237	-29,11%
الزبائن	2.529.293.000	1.956.927.000	-22,63%
مخزون المنتجات التامة	286.710.868	465.435.275	+62,34%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة رويبة

من خلال الجدول، يلاحظ أن حساب العملاء انخفض بشكل قريب من انخفاض رقم الأعمال. هدا يعد مؤشرا على عدم لجوء المؤسسة لإدارة النتيجة عن طريق تيسير شروط الدفع للعملاء. كما لم تستعمل المؤسسة التخفيضات من أجل الرفع من رقم أعمالها حيث انخفضت التخفيضات الخاصة بسنة 2017 بـ 29,31%- % وهي نسبة قريبة من نسبة انخفاض رقم الأعمال. في المقابل قامت المؤسسة بالرفع من أسعار البيع في شهري مارس و جويلية. وقد رافق انخفاض المبيعات، ارتفاع لمخزون المنتجات التامة بـ 62,34%، إن التفسير الأقرب للواقع لهدا الارتفاع هو انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة و ليس رغبة المؤسسة في تخفيض تكلفتها الوحدوية.

و الملاحظ بالنسبة لمصاريف الخدمات الخارجية أنها انخفضت بشكل أقل من انخفاض رقم الأعمال (16,42%)، بالنظر للمكونات التقديرية لمصاريف الخدمات الخارجية نجدها تغيرت على النحو التالي:

جدول رقم (4-36): تغير المصاريف التقديرية لمؤسسة رويبة خلال الفترة 2016-2017 (الوحدة دج)

المصاريف	سنة 2016	سنة 2017	التغير
مصاريف الإشهار	261. 372.179	180.006.939	-31,13%
مصاريف الصيانة	65. 532.613	47.408.781	-27,66%
م. التكوين	16.315.749	15.685.445	-3,86%
خدمات خارجية أخرى	7.374.629	9.415.103	+27,67%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مؤسسة رويبة

الملاحظ أن مصاريف الإشهار و مصاريف الصيانة انخفضت خلال سنة 2016 بنسبة قريبة من انخفاض رقم الأعمال، أما مصاريف التكوين فحافظت على مستواها السابق، و بالنسبة للخدمات الخارجية الأخرى، فقد ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة، غير أن مبلغها بقي ضئيلا. و بالتالي يمكن القول أن المؤسسة لم تقم بإدارة مصاريفها التقديرية خلال السنة.

مما سبق يمكن استنتاج أن المؤسسة لم تلجأ إلى الإدارة الحقيقية للنتيجة خلال هده السنة، ربما بسبب علمها باستحالة تحقيق زيادة في رقم الأعمال أو تحقيق ربح حتى مع القيام بإدارة النتيجة.

كخلاصة فإن مؤسسة رويبة استعملت الإدارة الحقيقية و المحاسبية للنتيجة كأسلوبين مكملين؛ فإذا لاحظت المؤسسة أن النتيجة ارتفعت بشكل كبير، مقارنة بأهدافها، بعد الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإنها تقوم باستعمال الإدارة المحاسبية للنتيجة في نهاية السنة من أجل التخفيض من النتيجة، أما إدا لاحظت أن النتيجة بقيت صغيرة بعد الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإنها تلجأ إلى الرفع من النتيجة في نهاية السنة من خلال الإدارة المحاسبية للنتيجة.

خلاصة

لقد تم في هدا الفصل دراسة تأثير الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة من خلال دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، و قد تم التوصل إلى أن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي لم يؤثر في حد ذاته على إدارة النتيجة، غير أن هناك عوامل أخرى مرتبطة بالمؤسسة و بالزمن أثرت على إدارة النتيجة. كما تم التوصل إلى أن كلا من مؤونة تدني المخزون ، مؤونة الأعباء و الأخطار و مزايا نهاية الخدمة، و المصاريف التقديرية، و طرق تقييم المخزون مرتبطة بإدارة النتيجة.

كما تم، في هدا الفصل، تحليل بنود القوائم المالية في مؤسسة رويبة من أجل تحديد أساليب المؤسسة في إدارة النتيجة محاسبيا و حقيقيا و البنود المستعملة في دلك ، و قد تم التوصل إلى أن الأساليب المستعملة في الإدارة المحاسبية للنتيجة هي إنشاء احتياطات سرية من خلال مؤونة تدني المخزون و كذلك استعمال الإهتلاكات من خلال تغيير تقدير بعض المتغيرات المرتبطة به، أما الأساليب المستعملة في الإدارة الحقيقية للنتيجة فهي الرفع من المبيعات من خلال منح تخفيضات و تيسير شروط الدفع، بالإضافة للتلاعب بالمصاريف التقديرية.

خاتمة

لقد تمحور موضوع هده الرسالة حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي لهدف مهم من الأهداف التي يسعى إليها، و هو ضمان مصداقية و شفافية القوائم المالية، و دلك من خلال دراسة مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة، و قد تم التوصل من خلال هده الدراسة لعدة نتائج تم على إثرها إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

أولا: نتائج الدراسة و مناقشة الفرضيات

1. نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الجانب النظري، تم التوصل للنتائج التالية:

- تندرج إدارة النتيجة في إطار الأبحاث حول النظرية الإيجابية للمحاسبة، والتي تهتم بتحليل الخيارات المحاسبية لمعد القوائم المالية من أجل تحديد العوامل المفسرة لها، معتمدة في دلك على منهج تجريبي قائم على الملاحظة واستعمال النماذج الرياضية، هده النظرية جاءت من أجل معالجة نقائص النظرية المعيارية التي ارتكزت كلها ،تقريبا، على أحكام شخصية مسبقة لما يجب أن تكون عليه المحاسبة، لم يتم البرهنة على صحتها؛
- اختلفت نظرة الباحثين لإدارة النتيجة حول من يراها كوسيلة لإعلام المستثمرين عن نظرة المؤسسة لأدائها المستقبلي و تدفقاتها النقدية المتوقعة، و توفير معلومات ملائمة لهم لاتخاذ القرار، و بين من يرى أنها ممارسة تهدف لتعظيم منفعة معدي القوائم المالية أو المساهمين على حساب منفعة الأطراف الأخرى، غير أن فحص دوافع معدي القوائم المالية دعم الرأي الثاني (إدارة النتيجة لأغراض انتهازية): فالدوافع التعاقدية تفترض أن معد القوائم المالية يقوم باستعمال إدارة النتيجة من أجل زيادة التعويضات التي يتحصل عليها وهو بدلك يقوم بتحويل الثروة من المساهمين إلى حسابه الخاص، أما الدوافع السوقية فتفترض أن الهدف من إدارة النتيجة هو إرسال إشارات غير حقيقية عن وضعية المؤسسة للتأثير على أسعار أسهمها و بالتالي تحويل الثروة من المستثمرين المحتملين إلى المستثمرين الحاليين من خلال الزيادة في أسعار الأسهم، أما الدوافع السياسية فتفترض أن الهدف من إدارة النتيجة هو تحويل الثروة من الدولة إلى المساهمين؛
- توصلت الأبحاث إلى وجود عدة تقنيات لإدارة النتيجة، هده التقنيات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين: إدارة محاسبية للنتيجة و إدارة حقيقية للنتيجة، تتم الإدارة المحاسبية للنتيجة من خلال قرارات محاسبية و دلك من خلال استغلال الخيارات المحاسبية، أو التقديرات المحاسبية عند تطبيق هده الخيارات، وهي تؤثر على

المستحقات الاختيارية، أما الإدارة الحقيقية للنتيجة فتتم من خلال اتخاذ قرارات تشغيلية أو تمويلية أو استثمارية تؤثر على النتيجة والتدفقات النقدية في آن واحد؛

- تعمل تقنيات إدارة النتيجة على تشويه الأداء الحقيقي للمؤسسة سواء من خلال إنشاء احتياطات سرية أو نقل مصاريف أو إيرادات سنة إلى سنة أخرى أو إخفاء المصاريف أو الإيرادات في الفروع أو تقليص الإيرادات أو المصاريف أو زيادتها؛

كل النتائج السابقة تؤكد صحة الفرضية الأولى

- إن أغلب الأبحاث في مجال إدارة النتيجة تجريبية، تعتمد على قياس إدارة النتيجة من خلال المستحقات الاختيارية عن طريق استعمال نماذج رياضية؛
- من أبرز نماذج التوحيد المحاسبي في العالم النموذج الأوروبي و النموذج الأنجلوسكسوني، يسعى الأول لتقديم معلومات حول الجوهر الاقتصادي لتعاملات المؤسسة على حساب الشكل القانوني لهده التعاملات (مبدأ الجوهر فوق الشكل) من أجل مساعدة المستثمر في الأسواق المالية على اتخاذ القرار، أما الثاني فيتبنى محاسبة ملكية تركز على الجانب القانوني و تهدف إلى حماية مصالح الدائنين، و تعطي أهمية كبيرة لمبدأ الحيطة والحذر، كما يختلف النموذجان في مقدار إرشادات التطبيق المقدمة من طرف الهيئات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي، ففي حين تكون هذه الإرشادات في حدها الأدنى في ظل النموذج الأنجلوسكسوني، حيث تتيح لمعد القوائم المالية اللجوء لتقديره الشخصي من أجل تطبيق المعايير المحاسبية والتقرير عن واقع المؤسسة بأفضل طريقة ممكنة، تكون مفصلة في ظل النموذج الأوروبي، حيث تفرض على معد القوائم المالية الالتزام بها وعدم الخروج عنها، و بالتالي فإن استعمال التقدير الشخصي ليس له مساحة كبيرة في ظل هذا النموذج؛
- رغم الاختلافات بين نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي و نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، لا يمكن المفاضلة بينهما فيما يخص إدارة النتيجة، فممارسات إدارة النتيجة ممكنة في كلى النمودجين، والشيء الذي يختلف بينهما هو نوع إدارة النتيجة المستعمل؛ ففي حين يتيح النموذج الأنجلوسكسوني فرصا أكبر للإدارة المحاسبية للنتيجة، نجد أن النموذج الأوروبي يتيح فرصا أكبر للإدارة الحقيقية للنتيجة؛
- إن التوحيد المحاسبي يتجاوز الجانب التقني للمحاسبة، فعادة ما يكون خاضعا لرهانات اقتصادية و اجتماعية و ثمرة لتوازنات القوى بين مختلف جماعات الضغط، ينتج عنه في النهاية توافق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بعملية التوحيد المحاسبي، ولا تكون النتائج التي تتمخض عن هذه العملية أحسن النتائج من الناحية التقنية بالضرورة، لذلك يجب أن تتولى هذه العملية جهة تتمتع بالشرعية السياسية، الإجرائية و الجوهرية.

هده المتطلبات لم تراعها الجزائر، حيث لجأت إلى تبني نموذج توحيد محاسبي مستمد من نموذج التوحيد الأنجلسكسوني (المعايير المحاسبية الدولية) و الأوروبي (الفرنسي) دون استشارة الأطراف المعنية به؛

- توفر نظرية الاتفاقيات (Théorie des conventions) إطارا ملائما لشرح دوافع تغيير نموذج التوحيد المحاسبي، حيث تقسم هذه الدوافع إلى خارجية (الاتصال، التنظيم العمومي) و داخلية (النية الإستراتيجية، عدم الانسجام) و التي من خلال إسقاطها على حالة الجزائر، يمكن أن استخلاص أن تبني النظام المحاسبي المالي كان بضغط من أطراف خارجية؛
- تغيرت المحاسبة في الجزائر تغيرا ملموسا من ناحية النصوص التشريعية، ووصلت لدرجة مقبولة من التماثل مع المحاسبة الأنجلوسكسونية، لكن الفجوة لا تزال كبيرة بين الممارسة المحاسبية في الجزائر والممارسة المحاسبية على مستوى البلدان الأنجلوسكسونية، حيث أن البيئة المحلية لا توفر آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالشكل الملائم، كما لا يزال معدو القوائم المالية في الجزائر متأثرين بدرجة كبيرة بالثقافة والإيديولوجية المحاسبية القديمة التي تختلف بشكل كبير عن الثقافة المحاسبية الأنجلوسكونية؛

مما سبق يتم إثبات الفرضية الثانية.

- يتيح النظام المحاسبي المالي عدة فرص لإدارة النتيجة، فمبدأ الصورة الصادقة الذي يقوم عليه يرتكز على انتظام الحسابات و صدق و إخلاص معد القوائم المالية، فإذا كان من الممكن الحصول على أدلة موضوعية حول انتظام الحسابات، فإن الأمر غير ممكن بالنسبة لصدق و إخلاص معد القوائم المالية، هد الأمر قد يشجع على إدارة النتيجة. كما قد يستغل معد القوائم المالية مبدأ الحيطة من أجل الزيادة في المستحقات الاختيارية سواء من أجل التخفيض من الضرائب أو التقليل من المنازعات؛
- إن تعدد الخيارات الممنوحة لمعد القوائم المالية لمعالجة نفس الحدث، في ظل النظام المحاسبي المالي، قد يؤدي لتحمل مستعملي القوائم المالية لتكاليف إضافية تتمثل في عدم التخصيص الأمثل للموارد، بسبب وجود دوافع للإدارة لاستعمال هده الخيارات لخدمة مصالحها الشخصية على حساب مصالح المساهمين و بقية الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. هده الخيارات قد تكون عند تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، أو عند التطبيق العادي له.
- يفضل النظام المحاسبي المالي تقييم بعض الأحداث و البنود بناء على جوهرها أو قيمتها العادلة أو قيمة منفعتها التي تحتاج إلى حسابات اكتوارية تقوم على تقديرات شخصية لا يمكن التأكد من صحتها، هده التقديرات قد تستعمل في التأثير على بنود القوائم المالية و النتيجة؛

- لم يقدم النظام المحاسبي المالي حلولا فعالة للحد من إدارة النتيجة، حيث أن متطلبات القياس والإفصاح لا تزال غير كافية للحد من إمكانية استغلال الخيارات و التقديرات المحاسبية لإدارة النتيجة؛

مما سبق يتم إثبات الفرضية الثالثة.

2. نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال الجانب التطبيقي، تم التوصل للنتائج التالية:

- من خلال التحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة، تبين أن هده الأخيرة تدير نتيجتها من خلال التخفيض فيها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (0,0682-)؛
- لم ينجم عن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي تغير في المستحقات الإختيارية؛ فعند استعمال اختباري (paired t-test) و (Wilcoxon signed-rank test) وجدنا الفرق في المستحقات الاختيارية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني غير معنوي عند α=0.1، وبالتالي يمكن استنتاج عدم تأثير تغير نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر على إدارة النتيجة؛
- تأكدت النتيجة السابقة من خلال استخدام نموذج الفروق المزدوجة، فالمعامل المرتبط بنموذج التوحيد المحاسبي المطبق (β) غير معنوي، و بالتالي فإن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي لم يؤثر على المستحقات الاختيارية؛
- من خلال تطبيق نموذج الانحدار المتدرج، يلاحظ أن التغير في مؤونة المخزون يرتبط إيجابيا و معنويا مع المستحقات الاختيارية، نفس الشيء بالنسبة لمؤونة الأخطار و الأعباء و مزايا نهاية الخدمة التي ترتبط إيجابيا و معنويا مع المستحقات الاختيارية. كما أن المؤسسات التي تستعمل طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) تقوم بإدارة النتيجة بشكل أكبر من المؤسسات التي تستعمل طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP)؛
- تم دراسة المستحقات الاختيارية على مستوى مؤسسة رويبة و تم التوصل إلى أنه لا توجد فروق معنوية فيها قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

مما سبق يتم إثبات الفرضية الرابعة.

- من خلال نموذج الانحدار المتدرج، اتضح أن هناك علاقة طردية بين الإدارة الحقيقية للنتيجة ممثلة بالفرق بين التغير في رقم الأعمال و التغير في مصاريف الخدمات الخارجية، و الإدارة المحاسبية للنتيجة، ممثلة

بالمستحقات الاختيارية، أي أن الإدارة المحاسبية و الحقيقية مكملين وليسا بديلين كما جاء في الجزء النظري؛

- من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة رويبة خلال الفترة (2010-2017)، يمكن ملاحظة لجوء المؤسسة الدائم إلى الإدارة الحقيقية للنتيجة باستعمال ثلاث تقنيات و هي منح تخفيضات على المبيعات وتيسير شروط الدفع و التلاعب في المصاريف التقديرية، مما أدى إلى نمو مستمر في رقم الأعمال، باستثناء سنة 2017 حيث لم تقم المؤسسة بإدارة حقيقية للنتيجة مما أدى إلى انخفاض رقم الأعمال. أما المستحقات الاختيارية فقامت المؤسسة بتعديلها حسب النتيجة التي ترغب في الإفصاح عنها في نهاية السنة وبعد القيام بالإدارة الحقيقية للنتيجة، فإذا لاحظت المؤسسة أن النتيجة ارتفعت بشكل كبير، مقارنة بأهدافها، بعد الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإنها تقوم باستعمال المستحقات الاختيارية من أجل التخفيض من النتيجة، أما إدا لاحظت أن النتيجة بقيت صغيرة، مقارنة بأهدافها، بعد الإدارة الحقيقية للنتيجة، فإنها تلجأ إلى الرفع من النتيجة من خلال المستحقات الاختيارية و دلك من خلال استعمال مؤونة المخزون بشكل أساسي. بالتالي يمكن القول أن الإدارة الحقيقية و المحاسبية استعملتا كأسلوبين مكملين في مؤسسة رويبة؛

مما سبق يتم نفي الفرضية الخامسة

ثانيا: التوصيات:

بناء على نتائج البحث، يمكن تقديم، سواء لمعدي أو مستعملي القوائم المالية، أو للجهات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي في الجزائر، مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- الاهتمام بوضع الآليات الكفيلة بتطبيق النظام المحاسبي المالي على الشكل الملائم؛
- الاهتمام بتطوير سوق المال في الجزائر، باعتبار أن المؤسسات المدرجة في هدا السوق تمتلك إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي كما جاءت به النصوص القانونية، و بالتالي تمهيد الطريق للمؤسسات الأخرى لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالشكل الملائم؛
- الاهتمام بتطوير أجهزة الرقابة، وخصوصا مهنة محافظ الحسابات، لما لها من أثر في الحد من ممارسات إدارة النتيجة. كما نوصي في هدا الإطار بإعداد معيار تدقيق جزائري خاص بالرقابة على التقديرات المحاسبية، على غرار ما هو موجود في معايير التدقيق الدولية؛

- توفير قواعد بيانات خاصة بالمؤسسات الجزائرية، إلى جانب حث هده المؤسسات على الإفصاح عن قوائمها المالية، من أجل تدعيم شفافية هده المؤسسات من جهة، و من جهة أخرى توفير المعلومات التي يحتاجها الباحثون من أجل دراسة إدارة النتيجة في الجزائر؛
- إجراء دورات تكوينية لمعدي و مستعملي القوائم المالية، و بالأخص المدققين و الجهات الضريبية من أجل تعريفهم بإدارة النتيجة و أساليبها؛
- تشديد القيود المفروضة على التقديرات المحاسبية، و تفصيل كيفية القيام بها، من خلال إدماج المتطلبات المتعلقة بالقيام بالتقديرات المحاسبية للمعايير المقبولة على المستوى الدولي، على غرار المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية، في النظام المحاسبي المالي؛
- وضع متطلبات للإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، من خلال إدماج المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن التقديرات المحاسبية للمعايير المقبولة على المستوى الدولي، على غرار المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية، في النظام المحاسبي المالي؛
- تكييف متطلبات المعايير المقبولة على المستوى الدولي، و المتعلقة بالخيارات و التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها، مع متطلبات البيئة الجزائرية كلما كان ذلك ضروريا و ممكنا؛
- العمل على تكوين الموارد البشرية على القيام بتقديرات محاسبية موضوعية، فهذه العملية تتطلب الإحاطة بمعارف تتعدى الجانب المحاسبي لتشمل ميادين أخرى (رياضيات مالية، إحصاء ...)؛
- إجراء دراسات حول إدارة النتيجة في البيئة الجزائرية، مع الإهتمام بالعوامل الأخرى المؤثرة على إدارة النتيجة، كالرقابة الداخلية و الخارجية، الجانب الضريبي....

ثالثا: آفاق البحث:

تطرقنا في هدا البحث إلى أثر نموذج التوحيد المحاسبي في الجزائر على إدارة النتيجة، وهو ما يزال من المواضيع الحديثة التي تتطلب المزيد من الدراسات من أجل تدعيم أو نفي النتائج المتوصل إليها، كما ينبغي التطرق لمواضيع أخرى ذات الصلة بإدارة النتيجة في الجزائر ، مثل:

- علاقة إدارة النتيجة بالتدقيق الخارجي في الجزائر؛
- علاقة إدارة النتيجة بالتدقيق الداخلي في الجزائر؛
- الحوكمة و إدارة النتيجة في الجزائر؛
- إدارة النتيجة من أجل التهرب الضريبي؛
- إدارة النتيجة في قطاع البنوك و التأمينات في الجزائر.

قائمة المراجع

أ. قائمة المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل سبتي، ***أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس و الإفصاح المحاسبي في المجموعة – دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول–***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016؛
- أمين محمد السيد لطفي، ***نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005؛

- حنيفة بن ربيع و آخرون، **الواضح في المحاسبة المالية وفق *SCF* و المعايير الدولية *IAS/IFRS***، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر ، 2013 ؛
- رابح بلعباس، ***نمادج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و تطبيقاتها على برنامج STATA***،يوم دراسي تكويني حول التطبيقات الكمية و دورها في إعداد الأبحاث و الدراسات الأكاديمية، جامعة محمد آكلي ولد الحاج، البويرة، 2018/11/24؛
- فريد عوينات، ***الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي : الإحتياجات و التحديات***، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/02؛
- فلة حمدي، ***تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الكوابل– بسكرة***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017؛
- مدني بن بلغيث، ***أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر–***، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سبتمبر 2004.

ب. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- ABARBANE Jeffery L. , LEHVY Reuven, ***Can stock recommendations predict earnings management and analysts' earnings forecast errors?,*** Journal of accounting research, Vol. 41, No. 01, March 2003, p.p. 1-31 ;
- ABDELMOULA Salah, ***Earnings management in the years following the integrated corporate income tax within Dutch housing associations***, PhD thesis, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, 2013 ;
- ALGHAMDI Salim Ali L. **, *Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets:***

Empirical Evidence from Saudi Listed Companies, Doctoral thesis, Durham University. Durham, 2012 ;

- AMBLARD Marc, ***La théorie des conventions : Une approche renouvelée du modèle comptable ?,*** 21ème congrés de l'AFC, Mai 2000 ;
- ARKAN Thomas, ***The effects of earning management techniques, net income and cash flow on stock price***, Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia, Nr 74, t. 02 ,2015, p.p. 245-258 ;
- ARTHUR Alex et al. , ***Principles-based or rules-based accounting standards? A question of judgement***, Publication of the institute of chartered accountants of Scotland, April 2006 ;
- AVELE Donatien, ***La théorie positive de la comptabilité : aspects théorique et critique*** , Cahier électronique de la Faculté d'administration, Université de Moncton, Moncton, 2013 ;
- AZOUANI Nacer, OUALIKENE abderrahmane**,** ***Divergences entre les règles comptables et les règles fiscales et solutions possibles***, La revue des sciences commerciales, Vol. 15, N° 1, p.p. 175-195 ;
- AZOUANI Nacer, OUALIKENE abderrahmane, ***Interdépendances et implications entre les nouvelles règles comptables et les règles fiscales***, réformes économiques et intégration en économie mondiale, n°14/2013, p.p. 11-50 ;
- BABALYAN Levon, ***Earnings management by firms applying International Financial Reporting Standards: Implications for valuation*****,** Doctoral Thesis, Faculty of Economics and Social Sciences, University of Fribourg, Fribourg, 2004 ;
- BADIS Benaicha, HAMID Fatma, ***Facteur culturel et pratiques comptables en Algerie,*** Revue du chercheur, N° 13, 2013, p.p. 27-38 ;
- BAGAEVA Alexandra, ***The quality of published accounting information in Russia***, Phd thesis, Faculty of economics and business administration, Department of accounting, University Of Oulou, Oulou, 2010 ;
- BEN HASSEN Rim, ***Executive compensation and earnings management***, International journal of accounting and financial reporting, Vol. 04, No. 01, 2014, p.p. 84-105 ;
- BEN OMONUK Joseph**,** ***Rate regulation and earnings management : Evidence from the U.S. electric utility industry***, PhD thesis, Department of accounting, Louisiana State University, Louisiana, August 2007 ;
- BENEISH Messod D. **,** ***Earnings management : A perspective***, Managerial finance, Vol. 27, Issue 12, 2001, p.p. 3-17 ;
- BENYEKHLEF Amel, ***Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable international,*** Revue du chercheur, N° 08/2010, p.p. 25-38 ;
- BILL Francis et al. , **Abnormal real operations, real earnings management, and subsequent crashes in stock prices**, Review of quantitative finance and accounting, Volume 46, Issue 02, February 2016, p.p. 217-260 ;
- BOUBIR Djelloul**,** ***La réévaluation des immobilisations corporelles et incorporelles : traitements comptable et fiscal***, Revue : L'auditeur, N° 4, p.p. 31-40 ;

- BOUDABBOUS GASSARA Aida, ABAOUB Ezzeddine, ***La gestion des résultats lors des introductions en bourse est elle informative***, 28ème congrés de l' AFC, Poitiers, Mai 2007 ;
- BRETON Gaetan, STOLOWY Hervé, ***A framework for the classification of accounts manipulations,*** HEC Accounting & Management Control Working Paper No. 708/2000, June 28, Paris, 2000 ;
- BURLAUD Alain, COLASSE Bernard, ***Normalisation comptable internationale: le retour du politique ?,*** Comptabilité – Contrôle – Audit**,** Tome 16 , Volume 3, Décembre 2010, p.p. 153-175 ;
- CAPRON Michel et al. , ***Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*** ; Science de la société, N° 68, Mai 2006, p. p. 115-129 ;
- CASTA Jean-François, ***Théorie positive de la comptabilité***, Coordonné par Colasse B., Encyclopédie de la Comptabilité, du Contrôle de gestion et de l'Audit, Economica, Paris, 2009 ;
- CAUSSE Geneviève, EUSTACHE Ebondo Wa Mandzila, ***Les normes comptables internationales : facteur de développement économique, effet de mode, ou « cheval de Troie » ? Application aux pays de l'Ohada***, 1 ère Journée d'Etude Africaine en Comptabilité et Contrôle, , Ecole supérieure polytechnique, Université Cheikh Anta Diop, Dakar, 15 décembre 2016 ;
- CHABCHOUB Mohammed, MRABET Mansour, ***Gestion du résultat et introduction en bourse : Cas des entreprises Tunisiennes***, Comptabilité et environnement, Mai France ,2007, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544954 consulté le 16/03/2018
- Chambre de commerce et d'industrie Rhumel, ***Projet de système comptable financier***, Juillet 2004 ;
- CHAPMAN Craig J. , ***The Effects of Real Earnings Management on the Firm, its Competitors and Subsequent Reporting Periods***, SSRN Electronic Journal, January 2011, https://ssrn.com/abstract=1747151 consulted on 20/03/2018 ;
- CHEN Donghua et al. , ***Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies***, China journal of accounting research, Vol. 04, Issue 03, September 2011, p.p. 91-106 ;
- CHOKRI Boutaina**,** ***La relation entre la rémunération des dirigeants et les manipulations comptables compte tenu de la qualité de gouvernance***, thèse de doctorat, HEC Montréal, Montréal, 2008 ;
- CHOUCHANE Besma, ***Pertinence des normes comptables IAS/ IFRS au contexte culturel tunisien***, *La* Revue des Sciences de Gestion, N°245-246, 5/2010, p.p. 129-140 ;
- CHRISTENSON Charles, ***The Methodology of Positive Accounting***, The accounting review, Vol. 58, No. 1, January 1983, p.p. 1-22 ;
- CIESLEWICZ Joshua K. , ***Relationships between national economic culture, institutions, and accounting: Implications for IFRS***, Critical Perspectives on Accounting, Vol. 25, Issue 6, September 2014, p.p. 511-528 ;
- COHEN Daniel A. , ZAROWIN Paul, ***Earnings Management over the Business Cycle***, Working paper, Stern school of business, New York University, New York, August 2007 ;

- COHEN Daniel A. et al. , ***Real and accrual-based earnings management in the pre- and post-Sarbanes Oxley periods,*** Accounting review, Vol. 83, No. 03, May 2008, p.p. 757-787 ;
- COLMANT Bruno, Quelques réflexions sur la fidélité des images comptables, Revu Accounting & Tax, 2/2006, p. p. 5-16 ;
- IAS Board, ***Conceptual Framework for Financial Reporting***, https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/ consulted on 11/01/2020 ;
- Conseil National de La Comptabilité, ***Avantages au personnelle et exemple de calcule (revu et corrigé)***, Avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, Alger, 23/04/2013 ;
- Conseil national de la comptabilité, ***Contrats a long terme,*** Avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, Alger, 04/01/2017 ;
- Conseil national de la comptabilité, ***Instruction n°02 portant première application du Système Comptable financier 2010,*** Alger, 29 Octobre 2009 ;
- Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Contrats a long terme***, Alger, 24/05/2011 ;
- Conseil national de la comptabilité***, Note méthodologique portant modalités d'application de l'instruction de première application du Système Comptable Financier***, Alger, 19 Octobre 2010 ;
- CORNIER Denis, ***Le référentiel comptable international IFRS et la comptabilité a la juste valeur : fiabilité et pertinence pour les investisseurs***. Chaire d'information financière et organisationnelle, 2009 ;
- CUCCIA Andrew D. et al. , ***The ability of professional standards to mitigate aggressive reporting***, The accounting review, Vol. 70, No. 2 , April 1995, p.p. 227-248 ;
- DAMAK-AYADI Salma, ***De l'efficacité des mesures de convergence pour préparer le passage aux IAS/IFRS en France***, Revue des sciences de gestion, n° 236, 2/2009, p.p. 73-84 ;
- DECHOW Patricia M. , SKINNER Douglas J. , **Earnings *management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators,*** Accounting Horizons, Vol. 14, No. 2, June 2000, p. p. 235-250 ;
- DECHOW Patricia M. , SLOAN Richard G. , ***Executive incentives and the horizon problem***, Journal of accounting and economics, Vol. 14, Issue 1, 1991, p.p. 51-89 ;
- DEMARIA Samira, DUFOUR Dominique, ***Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : Quel role pour la prudence ?***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 13, 3/2007, p.p. 195-218 ;
- DEMARIA Samira, ***Les choix d'options comptables lors de la première application des normes IAS/IFRS : Observation et compréhension des choix effectués par les groupes français***, Thèse de Doctorat, Institut d'administration des entreprise, Université de Nice- Sophia Antipolis, Nice, 2008;

- DEMARIA Samira, ***Les choix d'options comptables lors de la première application des normes IAS/IFRS : Observation et compréhension des choix effectués par les groupes français***. Thèse de Doctorat, Université de Nice-Sophia Antipolis, Nice, 2008 ;
- DEMARIA Samira. ***Vers une dynamique de la convention " cout historique " sous l'effet de l'application des normes comptables IAS/IFRS,*** 27ème Congrès de l'AFC, Tunis, 2006 ;
- DEMERENS Frédéric, ***Utilité et comparabilité de l'information sectorielle : Application aux groupes hôteliers internationaux et à leurs analystes financiers,*** Thèse de Doctorat, Ecole doctorale technologique et professionnelle, Conservatoire national des arts et métiers, Paris, 2011 ;
- DJAFRI Omar, TALEB Mohammed Amine, ***L'influence culturelle du Système Comptable Financier sur le contexte organisationnel des entreprises Algériennes après trois ans d'application***, Revue Algérienne d'économie et de management, N° 04, Octobre 2013, p.p. 37-41 ;
- DONELSON Dain C. et al. , ***Explaining rules-based characteristics in U.S. GAAP: Theories and evidence,*** Journal of accounting research, Vol. 54, Issue 03, June 2016, p.p. 827-861 ;
- DUMONTIER Pascal, RAFFOURNIER Bernard, ***Vingt ans de recherche positive en comptabilité financière***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 5, 1999/3, p.p. 179-197 ;

- Entreprise Rouiba ***http://www.rouiba.com.dz/*** Consulté le 07/04/2019 ;
- EL MIR Ali, SEBOUI Souad, ***La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats,*** La revue des sciences de gestion, N° 224-225, Fevrier 2007, p.p. 93-115 ;
- ESSADEK Abdelouahab, ***La comptabilité : Outil de développement économique,*** http://cn-cncc.dz/_cont/uploads/2016/10/ESSADEK-La-comptabilit%C3%A9-2v-DEF.pdf Consulté le 15/08/2018 ;
- FASSEKH Amel, ***Réussir le changement sans tout changer : converger vers une comptabilité financière en Algerie***, Revue d'économie et de développement humain, Vol. 6, N° 1, 2015, p.p. 426-436 ;
- FIELDS Thomas D. et al. , ***Empirical research on accounting choice***, Journal of accounting and economics, Vol. 31, Issue 1-3, p.p. 255-307 ;
- FONG Alexandra, ***Earnings management in corporate accounting: An Overview***, Cross-Sections, Vol. 02, 2006, p.p. 89-97 ;
- FRIED Jess M. , BEBCHUK Lucian A. , ***Executive compensation as an agency problem,*** Journal of economic perspectives, Vol. 17, No. 03, Summer 2003, p.p .71-92 ;
- GAO Pengjie, SHRIEVES Ronald E. , ***Earnings management and executive compensation: A case of overdose of option and underdose of salary?,*** EFA Berlin meetings presented paper. July 29, 2002 ;
- GARCIA Lara et al. , ***Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management***, 2012, SSRN Electronic Journal https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2165694 consulted on 14/08/2019 ;

- GARROD Neil et al. , ***Political cost (dis)incentives for earnings management in private firms***, SSRN Electronic journal, March 2007,. https://ssrn.com/abstract=969678 consulted on 18/03/2018 ;
- GERALD Gilbert, ***Les objectifs du reporting financier***, Revue Française de comptabilité, N°442, Avril 2011, p.p. 24-27 ;
- GHANBARI Mehrdad et al. , ***PAT (positive accounting theory) and natural science***, International research journal of applied and basic sciences, Vol. 10, Issue 2, 2016, p.p. 177-182 ;
- GRAY S. J. , ***Towards a theory of cultural influence on the development of accounting systems internationally,*** Abacus, Vol. 26, No.01, March 1988, p. p. 1-15 ;
- GUMANTI Tatang A. , ***Earnings management and accounting choices in initial public offerings : Evidence from Indonesia,*** PhD thesis, Faculty of business, Edith Cowan University, Perth, Western Australia, May 1996 ;
- GUNNY Katherine, ***What are the consequences of real earnings management?***, Working paper, Haas school of business, University of California, Berkeley, January 2005 ;
- HABBASH Murya, ***The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in The UK.*** Doctoral thesis, Business School, Durham University, Durham, 2010 ;
- HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, ***L'information comptable en juste valeur : Quelle utilité pour les investisseurs ?*** Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Strasbourg , 2009 ;
- HARRISON Graeme L. , McKINNON Jill L. , ***Culture and accounting change : A new perspective on corporate reporting regulation and accounting policy formulation***, Accounting Organizations and Society, Volume 11, No. 3, 1986, p.p. 233-256 ;
- HAVERALS Jacqueline. ***"True and Fair view" ou le concept de l'image fidèle***, Working Papers CEB 06-011.RS, ULB, Universite Libre de Bruxelles, 2006 ;
- HAWAZANI Kashimiri, ***Testing accruals based earnings management models in an international context***, Phd thesis, Massey University, Wellington, 2014 ;
- HEALY Paul M. ,***The effect of bonus schemes on accounting descisions,*** Journal of Accounting and Economics, Vol. 07, Issue 3, April 1985, p.p. 85-107 ;
- HEALY Paule M. , WAHLEN James M. , ***A review Of earnings management littérature and its implications for standard setting***, Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, December 1999, p.p. 365-383 ;
- HEDDAD Mustapha, ***Rapport de commissariat aux comptes au 31 decembre 2012*** ; 2013 ;
- HEDDAD mustapha, ***Rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers 2016***, 2017 ;
- HELLMAN Niclas, ***Accounting conservatism under IFRS***. Accounting in Europe, Vol. 05, Issue 02, 2008, p.p. 71-100;
- HOARAU Christian, ***La gestion des résultats comptables : IFRS vs US GAAP***, Revue Française de Comptabilité, Ed. comptables-Malesherbes, 2008, p.p. 20-22 ;
- HOARAU Christian, ***Place et rôle de la normalisation comptable en France,*** Revue française de gestion, n° 147, 06/2003, p.p. 33-47 ;

- HOTARANU Andrea, ***Earnings management and initial public offerings: Evidence from Singapore,*** PhD thesis, University of Amsterdam, Amsterdam, August 2011 ;
- HRICHI Yosr, ***Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable : une analyse de 100 entreprises françaises***, Revue des Sciences de Gestion, N° 263-264, 5/2013, p.p. 163-170 ;
- HSIAO Daniel F. et al. , ***The earnings management opportunity for US oil and gas firms during the 2011 arab spring events***, Pacific accounting review, Vol. 28, Issue 01, February 2016, p.p. 71-91 ;
- HUSSEIN Mohamed E. , ***A comparative study of cultural influences on financial reporting in the U.S. and the Netherland*s**, The international journal of accounting, Vol. 31, No. 1, 1996, p.p. 95-120 ;
- IAS Board, ***The Conceptual Framework for Financial Reporting***, http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/framework.pdf Consulted on 17/12/2017 ;
- IAS Board, ***IAS 1 Présentation des états financiers***, http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45597.pdf consulté le 22/07/2018 ;
- IAS Board, ***IAS 37 Provisions, Passifs Eventuels Et Actifs Eventuels,*** http://www.ifrs.org consulté le 04/12/2017 ;
- IAS Board, ***International Accounting Standard 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement***, https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39 consulted on 20/12/2019 ;
- IAS Board, ***Norme comptable internationale 1 Présentation des états financiers,*** https://www.procomptable.com/cours_reporting_financier_2011/fr-gvt-ias-01_2010_167.pdf consulté le 17/08/2019 ;
- IAS Committe, ***Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements,*** http://www.actuaries.org/CTTEES_INSACC/Documents/Rio_Item_7c_Rio_Discussion.pdf consulted on 14/08/2019;
- ***Information financière COSOB***, https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs/ Consulté le 04/04/2019 ;
- JEANJEAN Thomas, ***Gestion du résultat : Mesure et démesure***, Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France, Mai 2002 ;
- JENSEN Michael C. , MECKLING William H. , ***Theory of the firm : Managerial behavior, agency costs and ownership structure***, Journal of financial economics, Vol. 3, Issue 4, October 1976, p.p. 305-360 ;
- JENSEN Michael C. , MURPHY Kevin J. , ***Performance pay and top-management incentives***, Journal of political economy, Vol. 98, No. 2, April 1990, p.p. 225-264 ;
- JIAO Tao et al. , ***Industry valuation driven earnings management,*** ERIM Report series research in management, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, October 2007 ;
- KABIR Humayun, Positive accounting theory and science, Journal of centrum cathedra, Vol. 3, Issue 2, 2010, p.p.136-149 ;

- KADDOUR Amar, ADMANE Mrizek, ***Problématique d'application du Système Comptable Financier Algérien sur les entreprises algériennes***, Réalité et perspectives du Système Comptable Financier dans les PMEs en Algerie, Université Hamma Lakhdar, El- Oued, 05-16 Mai 2013 ;
- KADOURI Rachid, ***Eléments de réflexion sur la problématique d'application du Système Comptable Financier Algérien***, Réformes économiques et intégration en économie mondiale, N° 12/2012, p.p. 75-90 ;
- KHALIL Mohamed Mohamed Mahmoud, ***Earnings management, agency costs and corporate governance: Evidence from Egypt***, Doctoral thesis, University of Hull, Hull, November 2010 ;
- KHOUATRA Djamel, ***La normalisation comptable entre modèle anglo-saxon et modèle continental: Le cas de la Roumanie, Pays en transition vers l'économie de marché***, Normes et mondialisation, France, Mai 2004, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593994/ Consulté le 25/03/2018 ;
- KPMG, ***Guide investir en Algerie***, Edition 2010, Mars 2010 ;
- KRISTIANSEN Kai André, ***Earnings management by Norwegian private firms***, PhD thesis, BI Norwegian business school, Oslo, September 2011 ;
- LAMRANI El Mehdi, ***Éthique et gestion du résultat comptable***, Revue interdisciplinaire management, homme & entreprise, N°02, 2012/2, p.p. 17-32;
- LANDE Evelyne, ***La réforme des cadres comptables conceptuels de l'IASB et du FASB : Quelles évolution ? quels enjeux ?***, Revue Française de comptabilité ,n° 380, Septembre 2005, p.p. 36-41 ;
- LE Nhu Tuyen, ***Transition économique et transition comptable : revue de la littérature sur la réforme comptable dans les pays en transition d'une économie planifiée et centralisée vers une économie de marché,*** 27ème congrès l'AFC , Tunisie, 2006 ;
- LE Tuyen N. , BARBU Elena M. , ***Accounting as catalyst of economic transition: An overview of the twenty-year progression from a communist to a capitalist accounting system***, Cahier de recherche : 2010-02 E2, Centre d'études et de recherches appliquées a la gestion, Université Pièrre Mendès, Grenoble, 2010 ;
- LEE Jimmy, ***Earnings Management to just meet analyst's forecast***, Working paper, Kellogg graduate school of management, Northwestern university, Chicago, May 2007 ;
- LEVITT Arthur, ***The numbers game***, https://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt consulted on 27/11/2017 ;
- LGHARABALLI Eiman, ***Earnings management practices and subsequent firm performance of companies listing on the Kuwait Stock Exchange (KSE),*** Doctoral thesis, University of Southern Queensland , Queesland, 2013 ;
- LI Xi, ***Real earnings management and subsequent stock returns***, SSRN Electronic Journal , February, 2010 https://ssrn.com/abstract=1679832 consulted on 20/03/2018 ;
- LI Zinning et al. , ***Principles-based versus rules-based accounting standards and earnings quality***: ***Evidence from China's mandatory adoption of IFRS*** http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.472.9263&rep=rep1&type=pdf, consulted on 30/03/2018 ;

- LIU Xiaohui, ***Analysts' response to earnings management***, March 1, 2005.. https://ssrn.com/abstract=622404 Consulted on 27/01/2018 ;
- MAKAR Stephen D. , ALAM Pervaiz, ***The valuation of discretionary accruals and antitrust merger investigations***, The journal of applied business research, Vol. 19, No. 01, January 2011, p.p. 57-74 ;
- MARD Hyves, ***Vers une information comptable plus transparente : L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables***, Comptabilité et connaissance, Mai 2005, France, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229 Consulted On 11/02/2019;
- MARD Yves, ***Performance comptable et gestion des résultats***, Congrès international intitulé : Identification et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Louvain, May 2003 ;
- MATSUMOTO Dawn A***. , Management's incentives to avoid negative earnings surprises,*** The accounting review, Vol. 77, No. 03, July 2002, p.p. 483-514 ;
- MCKEE Thomas, ***Earnings management: An executive perspective***, Cengage Learning Inc. , Massachusetts, 2005 ;
- MEBARKI Mohamed, BOURENANE Brahim, ***La convergence entre la comptabilité selon SCF et la fiscalité (amortissement et pertes de valeur) : Cas de la direction de maintenance Laghouat,*** Revue Dirassat, n°28, Janvier 2017, p.p. 235-257 ;
- MERGENTHALER Richard Jr. , ***Principles-based versus rules-based standards and earnings management***, SSRN electronic journal, December 2009, https://ssrn.com/abstract=1528524 consulted on 31/03/2018 ;
- MIKHAILOVA Ekaterina, ***Debt covenants violation and earnings management***, Phd thesis, Faculty of business studies, University of Vaasa, Vaasa, 2010 ;
- MILLS Lillian et al. , ***The effect of political sensitivity and bargaining power on taxes: Evidence from federal contractors***, The Accounting Review, Vol. 88, Issue 03, October 2011, p.p. 977-1005 ;
- Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Actifs Et les Passifs Financiers***, Alger, 07/06/2011 ;
- Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Avantages Du Personnel*** , Alger, 26/03/2011 ;
- Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Immobilisations Corporelles*** , Alger, 20/03/2011 ;
- Ministère Des Finances, Conseil National De La Comptabilité, ***Note Méthodologique De La Première Application Du Système Comptable Financier « SCF » : Les Immobilisations Corporelles***, Alger, 20/03/2011 ;
- MONIRUZZAMAN Mohammad et al. , ***Techniques, motives and controls of earnings management***, International journal of advanced social research, Vol. 03, No.2, February 2013, p.p. 65-78 ;
- MORISTEN Jan***, Accounting***, ***culture and accounting-culture***, Scandinavian journal of management Vol. 5, Issue 1, 1989, p.p. 21-47 ;

- MURPHY Kevin J. , ***Executive Compensation***, Working paper, University of Southern California, Los Angeles, 1999 ;
- MURPHY Kevin J. , ***Performance Standards in incentive contracts***, Journal of accounting and economics, Vol. 30, Issue 3, 2000, p.p. 245-278 ;
- NELSON Mark W. et al. , ***Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions***, The accounting review, Vol. 77, Supplement: Quality of earnings conference, 2002, p.p. 175-202 ;
- NELSON Mark W. , Behavioral Evidence on the Effects of Principles- and Rules-Based Standards, Accounting horizons, Vol. 17, Issue 01, March 2003, p.p. 91-104 ;
- NGANTCHOU Alexis, ***Le Système Comptable OHADA : Une réconciliation des modèles « européen continental » et « anglo-saxon » ?,*** Comptabilité - Contrôle – Audit , Tome 17, Mars 2011, p.p. 31-53 ;
- NORMAH Omar et al. , ***Management Disclosure and Earnings Management Practices in Reducing the Implication Risk***, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol .145, August 2014, p.p. 88-96 ;
- NULLMEIER F. M. E. , ***Earnings Management during the Financial Crisis***, PhD Thesis, Erasmus school of economics, Erasmus university, Rotterdam, Julay 2013 ;
- OUANDELOUS Mohamed, ***Aperçu sur la mise en œuvre du Système Comptable Financier en Algérie*** , Revue l' Auditeur, N° 3, p. 21-22 ;
- OULD AMER Smail, ***La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier***, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, n° 10, 2010, p.p. 27-43 ;
- OZLANSKI Michael Edward, ***Effects of principales vs. rules based accounting standards and expanded auditor reporting on investors preceptions of management 's reporting credibility***, Doctoral thesis, Virginia polytechnic institute, Virginia, March 20, 2013 ;
- PAE jihan, ***Earnings management and its impact on the information content of earnings and the properties of analysts forecasts,*** Doctoral thesis, The faculty of commerce and business administration, the university of British Colombia, Vancouver, April 1999 ;
- PIGE Benoit, ***Normes comptables II - Du choix des principes***, Revue Française de comptabilité, N°459 Novembre 2012, p.p. 29-33 ;
- PLATET-PIERROT Françoise***, L'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable : Étude du message du Président des sociétés cotées françaises***, Thèse de Doctorat, Institut des sciences de l'entreprise et du management, Université Montpelier 1, Montpelier, 2009 ;
- QIANG Xiaomin, ***Earnings management in small profit firms during financial crisis of 2008-2009***, PhD thesis, Oulou business school, University of Oulou, Oulou, March 2013 ;
- RAFFOURNIER Bernard, ***Les opposoitions françaises à l'adoption des IFRS : Examen critique et tentative d'explication*** , Revue Comptabilité - Contrôle - Audit**,** N° 3**,** Tome 13, 2007, p.p. 21-41 ;

- REMMACHE Kamel, DADI ADDOUNE Nacer , ***Le SCF en Algérie: Nécessité d'une nouvelle culture comptable : Le cas des professionnels comptables libéraux***, Revue des études économiques et financières., Volume 02, N° 9 (2016), p.p. 1-13 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté du 23 Juin 1975 relatif aux modalités d'application du plan comptable national***, Journal Officiel, N° 24, 23 Mars 1976 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Arrêté Du 26 Juillet 2008 Fixant Les Règles d'Evaluation Et De Comptabilisation, Le Contenu Et La Présentation Des Etats Financiers Ainsi Que La Nomenclature Et les Règles De Fonctionnement Des Comptes***, Journal Officiel, N° 19, 25 Mars 2009 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Code des impots directs et taxes assimilées***, Alger, 2017 ,https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux/Impot_Direct_Fr-LF2017.pdf consulté le 07/11/2018 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances***, Décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier,*** Journal Officiel, N°27, 28 Mai, 2008 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, ***Loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier,*** Journal Officiel, N° 74, 25 Novembre 2007 ;
- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances**, *Ordonnance N° 09-01 Du 22 Juillet 2009 portant Loi DE Finances Complémentaire pour 2009*** , Journal Officiel, N° 44, 26 Juillet 2009 ;
- RICHARD Jacques, ***Vingt ans de normalisation comptable française en Europe: Grandeur ou décadence ?***, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 5, 3/1999, p.p. 223-232 ;
- ROYCHOWDHURY Sugata, ***Earnings management through real activities manipulation***, Journal of accounting and economics, Vol. 42, Issue 03, December 2006, p.p. 335-370 ;
- RUCH George W. , TAYLOR Gary, ***Accounting conservatism: A review of the literature***, Journal of accounting litterature,Vol. 34, Ferbruary 2015, p.p. 1-50;
- SADI Nacer Eddine, ***Epistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l économie de marché , l expérience d' un PED du Sud à ex-orientation socialiste : l Algérie***, Communication au 33ème congrès de L' AFC, Grenoble 2012 ;
- SALEM ALhadab Mohammad Muflih, ***Real and accrual earnings management, regulatory environments, audit quality and IPO failure risk,*** PhD thesis**,** Accounting and finance division, Leeds university business school, University of Leeds, Leeds, September, 2012 ;
- SALUSTRO Edouard, MILOT Jean-paul, ***Droit, comptabilité d'entreprise et cadre conceptuel***, Publication avec le soutien de l'Association FIDES A la suite du Colloque « Normalisation Comptable et transformation du droit », Paris, 22 Novembre 2012 ;

- SCHIPPER Katherine, ***Commentary on earnings management***, Accounting horizons, December 1989, p.p. 91-102 ;
- SCOTT William R. , ***Financial accounting theory***, 5th edition, Pearson edition, Toronto, 2009 ;
- SHIVAKUMAR Lakshmanan, ***Do Firms Mislead Investors by Overstating Earnings Before Seasoned Equity Offerings?***, Journal of accounting and economics, Vol. 29, Issue 3, June 2000, p.p. 339-371 ;
- SPOHR Jonas, ***Essays on earnings management***, Publications of the Swedish school of economics and business administration, Helsinki, 2005 ;
- SUN Lan, ***Executive compensation and contract-driven earnings management***, Journal of accounting and finance, Vol. 08, No. 02, 2012, p.p. 111-127 ;
- SY Issiaga Thiam***, Etude des liens entre l'appropriation des normes IAS/IFRS et les dimensions organisationnelles et managériales des services comptables***, Thèse de doctorat, Conservatoire national des arts et metiers, Paris, 2011 ;
- TEOH Siew Hong, ***Earnings management and the long-run market performance of initial public offerings***, The journal of finance, Vol. 53, No. 06, December 1998, p.p. 1935-1974 ;
- THANH Chu, ***Accounting changes in a transition economy : The case of Vietnam***, Doctor of philosophy thesis, School of accounting and finance, University of Wollongong, Australia, 2004 ;
- THI Lua Luong, ***Earnings management through accrual-based analysis, Case study: Stockmann Oy Abp from 2005-2014*** , PhD Thesis, Arcada university, Helsinki, 2015 ;
- TIRKONNAN Miia***, Earnings management as a scope of art – Empirical analysis of accrual-based and real earnings management in Finnish listed companies during 2001-2010***, Doctoral thesis, School of business, Department of accounting, Aalto university, Helsinki, 2013 ;
- TORT Eric, ESCAFFRE lionel, ***Améliorer l' inforamtion financière en IFRS : Politique comptable et communication financière***, Edition Dunod, Paris, 2012 ;
- TORT Eric, ESCAFFRE lionel, ***Améliorer l' inforamtion financière en IFRS : Politique comptable et communication financière***, Edition Dunod, Paris, 2012 ;
- TORT Luz Parrondo, ***Earnings management under IFRS and PGC,*** *Revista de Comptabilitat i Direcció,* Vol. 16, any 2013, p.p. 161-185 ;
- TRI SETYORINI Christina, ZUAINI Ishak, ***Corporate social and environmental disclosure: A positive accounting theory view point,*** International journal of business and social science, Vol. 3, No. 9, May 2012, p.p. 152-164 ;
- VAN BEEST Ferdy, ***Rules-based and principles-based accounting standards and earnings management,*** Working paper 09-114**,** Nijmegen center for economics, Institute for management research, Radboud university, Nijmegen , December 2009 ;
- WANG Xuejun, **New evidence on real earnings management: An international investigation**, PhD thesis, School of business, Department of accounting, Auckland university of technology, Auckland, 2014 ;

- WANG Xuejun, ***New evidence on real earnings management: An international investigation***, PhD thesis, Department of accounting , School of business , Auckland university of technology, Auckland, 2014 ;
- WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Towards a positive theory of the determination of accounting standards,*** The accounting review, Vol. 53, No. 1, January 1978, p.p. 112-134 ;
- WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***Positive accounting theory : A ten year perspective,*** The accounting review, Vol. 65, No. 1, January 1990, p.p. 131-156 ;
- WATTS Ross L. , ZIMMERMAN Jerold L. , ***The demand for and supply of accounting theories : The market for excuses,*** The accounting review, Vol. 54, No. 2, April 1979, p.p. 273-305 ;
- WHELAN Catherine, ***The impact of earnings management on the value-relevance of earnings and book value: A comparison of short-term and long-term discretionary accruals***, Doctoral thesis, Faculty of Business, Bond University, Queensland, May 2004 ;
- WITTEVEEN Sven, ***Earnings management and accounting conservatism***, Phd thesis, Erasmus School of Economics, Rotterdam, 2013 ;
- XU Zhaohui Randall et al. , ***Review of real earnings management literature***, Journal of accounting literature, Vol. 26, December 2007, p.p. 195-229.

الملاحق

ملحق رقم 1: المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة

EL AURASSI	SAIDAL	NCA ROUIBA	BIOPHARM SPA	SPA DAHLI	AIR ALGERIE
SONELGAZ	CEVITAL	ENAFOR	ENTP	ETRHB	SONATRACH

ملحق رقم 2 المستحقات الكلية في العينة

(الوحدة: دينار جزائري)

المؤسسة	السنة	المستحقات الكلية	المؤسسة	السنة	المستحقات الكلية
Air Algérie	2004	-13466201106	**ENTP**	2007	-2234220892
Air Algérie	2005	-7764811547	**ETRHB**	2006	-1356925791
Air Algérie	2006	-13428429001	**ETRHB**	2007	-1176008789
Air Algérie	2007	-10338065143	**ETRHB**	2008	3555009504
Air Algérie	2008	-10367974799	**ETRHB**	2009	3394840301
Air Algérie	2009	-12226844036	**Rouiba**	2005	167533000
Biopharm	2016	-7757434799	**Rouiba**	2006	79137180
Biopharm	2017	963694366	**Rouiba**	2007	206887890
Cevital	2003	-3124611200	**Rouiba**	2008	362650352
Cevital	2004	3687974670	**Rouiba**	2009	-494920950
Cevital	2005	-1130302342	**Rouiba**	2010	-383647000
Cevital	2006	6960146662	**Rouiba**	2011	85875594
Dahli	2006	-731495161	**Rouiba**	2012	-15429961
Dahli	2007	-587033867	**Rouiba**	2013	-582216093
Dahli	2008	-1389639745	**Rouiba**	2014	607243467
Dahli	2009	-1145744642	**Rouiba**	2015	544263608
Dahli	2010	-2227889070	**Rouiba**	2016	-257883797
El Aurassi	2003	-153362122	**Rouiba**	2017	-1286628547
El Aurassi	2004	-180009853	**Saidal**	2003	-363569566
El Aurassi	2005	-366623440	**Saidal**	2004	647692156,2
El Aurassi	2006	1220495173	**Saidal**	2005	-651087621
El Aurassi	2007	-219548670	**Saidal**	2006	58496447,04
El Aurassi	2008	47972897,3	**Saidal**	2007	-7503582,57
El Aurassi	2009	80059681,5	**Saidal**	2008	632435042,5
El Aurassi	2010	-198556990	**Saidal**	2009	516547870,7
El Aurassi	2011	-706683554	**Saidal**	2010	-3589481784
El Aurassi	2012	635776728	**Saidal**	2011	-2423162918
El Aurassi	2013	-562219691	**Saidal**	2012	-1216973476
El Aurassi	2014	-631013910	**Saidal**	2013	-1543057935
El Aurassi	2015	-198156107	**Saidal**	2014	660299982,2
El Aurassi	2016	-981484912	**Saidal**	2015	-3607540086
El Aurassi	2017	-647330045	**Saidal**	2016	-1408978525
ENAFOR	2004	-2594872580	**Saidal**	2017	-1638756773
ENAFOR	2005	-1384597631	**Sonatrach**	2005	-4971873913
ENAFOR	2006	588227160	**Sonatrach**	2006	-86161430791
ENAFOR	2007	-6690641610	**Sonatrach**	2007	-2,17525E+11
ENTP	2003	-1738267328	**Sonatrach**	2008	10345000000
ENTP	2004	-1661549267	**Sonatrach**	2009	1,3299E+11
ENTP	2005	-1696021579	**Sonatrach**	2010	-3,48656E+11
ENTP	2006	-13036325931	**Sonatrach**	2011	-86972000000
Sonelgaz	2003	-14290656709			
Sonelgaz	2004	43287596774			

Sonelgaz	2005	30675182503
Sonelgaz	2006	92186746268
Sonelgaz	2007	85650848589
Sonelgaz	2008	-2,7414E+11
Sonelgaz	2009	7780402089
Sonelgaz	2010	2,02542E+11
Sonelgaz	2011	-16640984000
Sonelgaz	2012	-1,16784E+11
Sonelgaz	2013	608000000
Sonelgaz	2014	-1,47848E+11
Sonelgaz	2015	-1,85035E+11
Sonelgaz	2016	58116025000

ملحق رقم 3: المستحقات الاختيارية للعينة

المؤسسة	السنة	المستحقات الاختيارية	المؤسسة	السنة	المستحقات الاختيارية
Air Algérie	2004	-0,38573019	ENTP	2007	-0,04165914
Air Algérie	2005	-0,05358523	ETRHB	2006	-0,33492235
Air Algérie	2006	-0,08394851	ETRHB	2007	-0,16218644
Air Algérie	2007	-0,05670101	ETRHB	2008	0,13933154
Air Algérie	2008	-0,05300857	ETRHB	2009	0,06101821
Air Algérie	2009	-0,0903883	Rouiba	2005	0,02104049
Biopharm	2016	-0,59461725	Rouiba	2006	0,00861348
Biopharm	2017	-0,05093118	Rouiba	2007	0,04219212
Cevital	2003	-0,15559093	Rouiba	2008	0,05638167
Cevital	2004	0,11915296	Rouiba	2009	-0,06029514
Cevital	2005	-0,06779478	Rouiba	2010	-0,01124376
Cevital	2006	0,16137915	Rouiba	2011	0,00446959
Dahli	2006	-0,15875509	Rouiba	2012	-0,00016961
Dahli	2007	-0,12006459	Rouiba	2013	-0,04729791
Dahli	2008	-0,07557325	Rouiba	2014	0,0260451
Dahli	2009	-0,06667942	Rouiba	2015	0,00738763
Dahli	2010	-0,0885665	Rouiba	2016	-0,00150195
El Aurassi	2003	-0,30119586	Rouiba	2017	-0,00220154
El Aurassi	2004	-0,28600154	Saidal	2003	-0,08044866
El Aurassi	2005	-0,28966676	Saidal	2004	-0,03426572
El Aurassi	2006	-0,06677045	Saidal	2005	-0,08274216
El Aurassi	2007	-0,23652644	Saidal	2006	-0,05015883
El Aurassi	2008	-0,1894777	Saidal	2007	-0,0498883
El Aurassi	2009	-0,17980408	Saidal	2008	-0,01753585
El Aurassi	2010	-0,20190554	Saidal	2009	-0,02403456
El Aurassi	2011	-0,21302543	Saidal	2010	-0,11630299
El Aurassi	2012	-0,06778807	Saidal	2011	-0,07770296
El Aurassi	2013	-0,14389845	Saidal	2012	-0,05301624
El Aurassi	2014	-0,1360529	Saidal	2013	-0,05986994
El Aurassi	2015	-0,11261375	Saidal	2014	-0,01571435
El Aurassi	2016	-0,15202761	Saidal	2015	-0,09042757
El Aurassi	2017	-0,12673865	Saidal	2016	-0,04565784
ENAFOR	2004	-0,13414645	Saidal	2017	-0,04129012
ENAFOR	2005	-0,07481927	Sonatrach	2005	0,03458095
ENAFOR	2006	-0,0056475	Sonatrach	2006	0,00475049
ENAFOR	2007	-0,13404166	Sonatrach	2007	-0,02531052
ENTP	2003	-0,07059044	Sonatrach	2008	0,01358879
ENTP	2004	-0,0637583	Sonatrach	2009	0,00335876
ENTP	2005	-0,05559052	Sonatrach	2010	-0,0312392
ENTP	2006	-0,24052955	Sonatrach	2011	0,00842821
Sonelgaz	2003	-0,00183539			
Sonelgaz	2004	0,05126821			
Sonelgaz	2005	0,0484169			
Sonelgaz	2006	0,09532789			

Sonelgaz	2007	0,14055557
Sonelgaz	2008	-0,4221589
Sonelgaz	2009	0,01818654
Sonelgaz	2010	0,11487898
Sonelgaz	2011	0,00374001
Sonelgaz	2012	-0,02682094
Sonelgaz	2013	0,01478522
Sonelgaz	2014	-0,02174448
Sonelgaz	2015	-0,02566323
Sonelgaz	2016	0,0248624

ملحق رقم 4: استبيان حول الطرق المحاسبية المطبقة من طرف مؤسسات العينة

QUESTIONNAIRE

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat et afin de mieux comprendre le comportement des entreprises algériennes face aux options comptables proposées par le SCF, je vous propose de répondre à ce questionnaire.

Nous vous demandons les informations **Concernant la période 2003-2017**. Toutes vos informations seront confidentielles.

Nous vous remercions d'avance pour votre participation qui nous aidera à mener à bien notre projet de recherche.

1- Evaluation des immobilisations corporelles

- Coût historique
- Juste valeur (valeur réévaluée)

2- Evaluation des sorties des stocks

- FIFO (PEPS)
- Coût moyen pondéré (CMP)

3-Mode d'amortissement des immobilisations corporelles et incorporelles

- Linéaire
- Autre

4- Traitement comptable des coûts d'emprunt

- En charges financières de l'exercice
- Incorporés dans le coût d'un actif

5- Traitement comptable des écarts actuariels des avantages au personnel

- Inscrits en capitaux propres sur plusieurs exercices
- Inscrits en comptes de résultats

6- l' entreprise urtilise –t- elle la location-financement pour l'acquisition de ses immobilisations ?

- Oui
- Non

ملحق رقم 5: روابط تقارير مؤسسة رويبة خلال الفترة (2010–2017)

- **التقرير السنوي لسنتي 2010 و 2011**

http://www.rouiba.com.dz/wp content/uploads/2015/07/rapport_annuel_rouiba_2010-2011-08.pdf

- **التقرير السنوي لسنة 2012**

http://www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2015/07/cac_rg_2012.pdf

- **التقرير السنوي لسنة 2013**

http://www.rouiba.com.dz/wpcontent/uploads/2015/07/RAPPORT_DE_GESTION_2013_NCA-ROUIBA.pdf

- **التقرير السنوي لسنة 2014**

http://www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2015/07/Rapport-Annuel-2014-VF-03-05-2015-1.pdf

- **التقرير السنوي لسنة 2015**

http://www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2016/09/ROUIBA-Rapport-Annuel-2015-du-03-08-2016.pdf

- **التقرير المالي لسنة 2016**

http://www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2015/07/Les-%C3%A9tats-financiers-arr%C3%AAt%C3%A9s-au-31-12-2018.pdf

- **التقرير السنوي لسنة 2017**

http://www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-de-gestion-2017-1-1.pdf